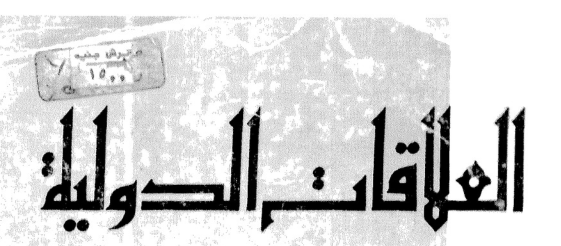


العلاقات الدولية

دكتور كاظم هاشم نعمة

العلاقات الدولية

الجزء الأول

جامعة بغداد
كلية القانون والسياسة
قسم السياسة

العلاقات الدولية

الجزء الأول

تأليف الدكتور كاظم هاشم نعمة
راجعه الدكتور مندوب الشالجي

١٩٧٩ م

PRINTED IN FRANCE BY SIMA-ROTOMAG - 77200 TORCY - (6) 006.33.63

فهرس المحتويات
العلاقات الدولية ـــ الجزء الأول

الباب الثاني
سياسة القوة والحرب في العلاقات الدولية

« تمهيد »

لقد تمت كتابة هذا الجزء من مؤلف العلاقات الدولية على ان يليه الجزء الثاني . وكان منارنا جملة امور . ففي المقام الاول ان الكتاب يتوجه في محتواه واسلوبه الى طلبة السياسة في المرحلة الثانية . ولكن هذا ايضا يعني ان طلاب التاريخ المعاصر وكل من يرى في موضوع العلاقات الدولية حقلا يرفد منه سيجدون ما يرشدهم في تلمس المعرفة في حقل تزداد اهميته مع مرور الزمن . وفي المقام الثاني حرصنا على ان تكون المفردات موزعة بالصورة التي تمكن الطالب والقارىء ان يرسم لنفسه وحدة متكاملة .

فقد جاء الجزء الاول محتويا بابين في الباب الاول نعالج مسألة النظرية وتطور مناهج البحث والاجتهادات في مجال العلاقات الدولية .وقد حاولنا ان نعرض السمات الهامة والرئيسة من دون المغالاة في تفصيلات فرعية . وذلك لان المجال لا يتسع اولا ، وان ذخيرة الطالب وهو في هذه المرحلة ما زالت تنمو ثانيا .

اما الباب الثاني ، فهو الذي يتعرض الى دراسة القوة والحرب في السياسة الدولية . وقد حاولنا ان نبين مواقفنا من هاتين الحقيقيتين . ولا ضير ان نفصح عنها هنا . نحن لا نرى في القوة اداة شر . وانما هي وسيلة تحتاجها الشعوب في عصرنا الراهن لنيل حقوقها . فهي اداة تحرير . اننا نشجب القوة عندما يجنح البعض الى تغليب جانبها الاخر . القوة عملة ذات وجهين . والحروب هي الاخرى من الظواهر التي رافقت وما تزال ترافق المجتمع البشري . ولكن الحرب ليست بحتم . ان الانسانية فيها معدن خير ، ولها ذخيرة اخلاقية . لذلك حاولنا اظهار الوجه المتفائل ازاء هذه الحقيقة . وطالما نضع الثقة في العنصر الخير من البشرية ، فسنكون السائدين .

كتب الجزء الاول د. كاظم هاشم نعمة وراجعه د. مندوب الشالجي .

بغداد
١٩٧٩/٥/٢٦

ما هي العلاقات الدولية ؟ (١)

لم يجمع الدارسون والباحثون في حقل العلاقات الدولية على تعريف جامع وشامل . والاسباب في ذلك متعددة . فمن ناحية ، ان تطور دراسة العلاقات الدولية كموضوع قد مر في مراحل زمنية ، وبالتالي فان نظرة من كتب في هذا الحقل تلونت بالمعطيات الموضوعية والاخلاقية لتلك الفترة . ففي عصر تكوين وترسيخ الدولة القومية في اوربا اشار الفلاسفة والمفكرون ورجال الدولة الى طبيعة العلاقات التي يتوجب على الدولة القومية الناشئة ان تتبناها في علاقاتها مع غيرها من الدول القومية في اوربا . فركزوا على ضرورة تعزيز القابلية العسكرية للدولة القومية ورسموا المشاريع والحلول لتحقيق امن وعزة وقوة الدولة القومية . وهكذا تبلورت فكرة الجيوش القومية بدلاً من المرتزقة . فكانت بروسيا الرائدة في تنظيم الجيش كما ونوعا . وكذلك تعالت الدعوات الى بناء اقتصاد قومي متين ، فكانت الحماية التجارية والتكالب على المستعمرات خارج القارة الاوربية . ومن جملة ما طرحت من حلول لتعزيز قوة ونفوذ الدولة القومية مع بقية الدول الاخرى عقد احلاف واتفاقيات مع اطراف اخرى في وجه قوة متنامية يخشى منها السيطرة على اوروبا . وهكذا كانت التحالفات بين الدويلات الايطالية مع النمسا واسبانيا ضد فرنسا ، وبين فرنسا وبين الاراضي المنخفضة ضد اسبانيا .

ومع ذيادة عدد الدول القومية الاوروبية منذ عصر النهضة وحتى الثورة الفرنسية واتساع رقعة تفاعل علاقاتها ، وتنوع طبيعة العلاقات ، اتضحت الحاجة الى تنظيم وتنسيق وانضباط هذا الزخم من العلاقات في ظروف الحرب والسلم . وبالتالي جاء تشديد المفكرين السياسيين والحقوقيين على ضرورة ارساء قواعد دولية تستهدي بها الدول القومية في علاقاتها ، فترتب على ذلك الدعوة الى قانون دولي يرتكز على تعاليم اخلاقية ودينية ومنطقية ويخضع للتنفيذ عن طريق منظمات دولية او اقليمية تجمعها اصول مشتركة منبعها الدين المسيحي او الحضارة الغربية .

ومنذ الثورة الفرنسية وحتى الحرب العالمية الاولى كانت النظرة الى

---

(١) يرد في ادب العلاقات الدولية جملة عناوين مختلفة المعاني يد انه يراد بها بصورة واخرى العلاقات بين وحدات سياسية . واليك بعضا منها :
العلاقات الدولية ، الشؤون الدولية ، السياسات الخارجية ، السياسة الدولية ، السياسة العالمية ، العلاقات الخارجية ، السياسات الخارجية المقارنة .

العلاقات الدولية تنحصر في اطار التاريخ الدبلوماسي للدول الاوربية فالصراعات الاقتصادية والسياسية والعسكرية الحادة بين فرنسا والمانيا وبين المانيا وانكلترا من اجل الهيمنة على اوربا ، وبالتالي الانفراد بالمنافع الاستعمارية كل هذا جعل العلاقات الدولية تسير في خط التاريخ الدبلوماسي . ولم يكن من اليسير رسم خط فاصل واضح بين العلاقات الدولية والتاريخ الدبلوماسي . ولكن مع نشوب الحرب الكونية الاولى والصدمة التي منيت بها المشاريع السابقة لابعاد الدول الاوربية عن المجابهة الفعلية، اتجهت الانظار الى دراسة العلاقات الدولية من زاوية خاصة يمكن نعتها « بالبحث عن السلم » . وهنا شرع الحقوقيون الدوليون ، والمصلحون السياسيون ورجال الدولة ، واساتذة التاريخ في البحث عن حلول وايجاد اجوبة لاسئلة شغلت المجتمع البشري . ومن هذه الاسئلة ، لماذا انقادت الدول الاستعمارية الأوربية الى الحرب الكونية ؟ هل يعين العقل والمنطق على تجنب حرب كونية اخرى ؟ كيف يمكن اسعاف الدول في حالة تأزم علاقاتها ؟ ما هي الشروط الاساسية للتعاون الدولي ؟ وغيرها من الاسئلة . وكثرت الاجتهادات ، فمنهم من ارجع الشر الى الدولة القومية الاستعمارية ونظام حكمها ، ومنهم من عاب على النظام الدولي المتمثل بنظام توازن القوى التقليدي ، ومنهم من شخص العلة بالتناقض الجدلي في رحم النظام الرأسمالي الاستعماري ، ومنهم من لام الفرد الاعتيادي . وكل هذه الاجتهادات نظرت الى العلاقات الدولية من زوايا مختلفة .

ولم تتحرر دراسة العلاقات الدولية من النظرة التقليدية الى مهماتها الاساسية كليا خلال سنين ما بين الحربين الا في جوانب محدودة لم تلق الترحاب عند جميع المعنيين ، ولكن المحاولات الجادة وما جاءت به من جديد في تحديد طبيعة موضوع العلاقات الدولية مهدت الطريق الى انتعاش مثل هذا الحقل من المعرفة في العلوم السياسية وبالتالي تشجع الباحثون في رفع راية الدعوة الى الاستقلالية في حقل دراسة العلاقات الدولية . فنجم عن ذلك جدال شغل الخمسينات ، وما زالت اثاره تلاحق الكتاب حتى الوقت الراهن ، بين انصار الاستقلالية في حقل دراسة العلاقات الدولية وبين المنادين بولاء هذا الحقل العظيم الى فروع المعرفة الاخرى الثابتة الحدود والواضحة المعالم كالتاريخ الدبلوماسي ، والقانون الدولي ، وعلم الاجتماع . واذا كان غرض دعاة الاستقلالية الانفراد في حقل معرفتهم وارساء ضوابطه وابعاده ومهماته ومستقبله من الناحية العلمية ، فان الحكم السريع على جهودهم بالفلاح ربما يكون سابقا لاوانه . فالاعتراض الاساسي على نزوعهم نحو الحداثة ، والعلمية ، والتحليلية

والسلوكية ، وصولا الى الاستقلالية ، هو ان انصار الاستقلالية لم يحسموا لنا القضية الجوهرية في حقل دراسات العلاقات الدولية . وبعبارة اخرى ، ان الاسئلة الكبيرة ما زالت تنتظر الجواب الواضح الدقيق المجمع عليه على الاقل بحدود الاجماع المعقول . اننا لا نرفض ابداعات الدارسين المحدثين ، فقي الواقع اخذوا بيد موضوع العلاقات الدولية اشواط متقدمة على عدة مستويات . فالجدل الحثيث حول ما هي العلاقات الدولية ؟ وما هي روابطها ببقية حقول المعرفة وعلى الاخص بعلم السياسة ، وهل برزت معالمها كحقل له نسيج من الخصوصيات المنفردة به ؟ لم يذهب هذا الجدل هباء . انه اغنى ويغني دراسة العلاقات الدولية ، ولكنه بنزوعه نحو « علمية » قد كبل الموضوع بتعقيدات جديدة ، فرضتها عليه ضرورة تطويع بعض الظواهر والتطورات الى مستلزمات المنهجية والنموذجية والتحليلية الرياضية . وبالنهاية يخشى على الموضوع ان يزداد تعقيدا ، وربما يفقد ما كانت له من حدود فاصلة بينه وبين بقية جوانب المعرفة في العلوم السياسية ويرتمي في مسالك العلوم السلوكية ونظرية اللعبة .

وهكذا فان سمات حقل العلاقات الدولية ما زالت مرنة ومستعصية على الباحثين لتكون مواكبة لما يتوجب على هذا الحقل ان يتسم به . ومن تلك السمات : موضوع متميز ، طروحات تجريدية او صيغ نماذج عامة ، افكار مفاهيمية يلجأ اليها عند تحليل السلوك الدولي ، مفردات متخصصة واضحة المعاني ودقيقة ، اساليب تحليلية عمومية تتيح الظروف والقدرة على تفحص وتقييم التحليلات الاولية ، واخيرا نظام مركزي لترتيب وتقييم وتناقل النتائج التي تتوصل اليها الابحاث [١] . ومن اجل معرفة مهام موضوع العلاقات الدولية ، لا بد من مراجعة تاريخ مواقف الكتاب والدارسين من هذا الحقل من المعرفة منذ خمسين سنة فعلى الرغم من ان جورج شوارزنبرج يروج الى فكرة ويزعم ان مؤسسه الاول هو ميكافيلي ، الا ان التثبت من ذلك ليس بالامر اليسير . وقد اورد James Bryce في مقدمة كتابه عن العلاقات الدولية ما يلي ان العلاقات الدولية تتناول « علاقات الدول والشعوب فيما بينها » [٢] ويبدو ان التعريف بسيط وشامل ولا يخضع لعلمية معينة لسبب واضح وهو ان كلية العلاقات حالة لا يمكن اخضاعها الى علمية بالمعنى الدقيق . فتشعب العلاقات والجهات المتداولة لها ، وتنوع المحفزات والدوافع وراء كل علاقة وتباين

(١) Earry howe Ransom, «International Relations», Journal of Politics, Vol. 30, No. 2, May 1968, P. 396 .

(٢) James Bryce, International Relations, Oxford, 1922 Introduction.

وانقلابية البيئة الخارجية الموضوعية والبيئة الاجتماعية والحضارية الداخلية ، كل هذا لا يترك مجالا لاخضاع مثل هذه الأنسجة المتداخلة ، مع انها قد تشكل وشاحا واحدا ، الى اي نمط من المنهجية العلمية الموحدة التي يمكن ان تحتويها وتكون لها ضابطا مركزيا .

وفي ١٩٤٠ قدم Grayson Kirk, Walter Sharp رأيا بشأن الغرض من دراسة العلاقات الدولية كحقل من حقول المعرفة ، وزعما ان المهمة تنحصر في بحث وتشخيص العوامل الرئيسة المحركة للسياسة الخارجية على ان تدرس بشكل منظم [١] . وبعدها بفترة راجت افكار هانس مور جنتاو وزميله كينث تومسن اللذان روجا فكرة ان « جوهر العلاقات الدولية هو السياسة الدولية .... وان موضوع السياسة الدولية هو الصراع بين الدول المستقلة من اجل القوة [٢] . وفي الستينات طرح ستانلي هوفمان اعتقاده حول الموضوع ، وشدد على « ان حقل المعرفة للعلاقات الدولية يعني العوامل والنشاطات المؤثرة في السياسات الخارجية وفي قوة الوحدات الاساسية المكونة لعالمنا » [٣] . بينما يزعم جون بيرتن ان العلاقات الدولية بموقفها العلمي تهتم « بالملاحظة ، والتحليل والتنظير من اجل التفسير والتوقع لعمليات وسير العلاقات بين الدول والنظام الدولي بكليته » [٤] . ويرى الكاتب السوفيتي جورجي شاخنزاروف « ربما ان مسألة الحفاظ على السلام في ظروف تنامت فيها الثورة الاجتماعية هي من اهم القضايا التي تواجه البشرية في الوقت الراهن » [٥] . وهذا بدوره يطالب من دراسة العلاقات الدولية ان تعني بامر اللااستقرارية في العلاقات الدولية الناجمة عن الثورة الاجتماعية سواء من جانب المنظرين السياسيين الغربيين او الاشتراكيين وفي الحلول المطروحة للتعامل معها [٦] .

---

(١) Grayson Kirk and Walter Sharp, Contemporary International Politics, N.Y. 1940.

(٢) Hans J. Morgenthau and Kenneth W.Thompson, Principles and Problem of International Politics, New York, 1950. P

(٣) Stanley Hoffman, Coicomporary Theory in International Relations, Englewood cliffs, 1962. P.6.

(٤) John Burton, International Relations : A General Theory, Cambridge, 1965. P.5.

(٥) 4 George Shakarhnazarov, «Political Science and New factors in International Relations» in Time, Space and Politics, Soviet Political Science Association, USSR Academy of Science, Moscow, 1977, P 25.

(٦) هناك تعاريف اخرى لمصطلح العلاقات الدولية فيقول C.A.McClelland ان العلاقات الدولية

ولقد لخص كارل دويتش القضايا التي تعني بها دراسة العلاقات الدولية بصيغة اساسية تحت اثني عشر موضوعا علما ان هذه القضايا متداخلة فيما

« تدرس العلاقات المتفاعلة فيه تركيب معين من الوحدات الاجتماعية ، وبضمنها دراسة الظروف المعنية المحيطة بالعلاقات المتفاعلة » ويرى ماكيلاند ان الوحدات هي الممثل Actor او المتفاعل ثم هناك ظاهرة التفاعل بين المتفاعلين او الممثلين :

«What is International Relations», in Contemporary International Politics, by B.L. Sandersand A.C. Durbin, 1971, P 41.

اما كابلن فيرى ان العلاقات الدولية حقل من حقول المعرفة يتمتع بخصوصية واستقلالية وهو حقل « يتضمن علاقات متبادلة تجري ما بين الدول عبر الحدود » انظر مقالته .

Is International Relations a Discipline, The Journal of Politics, no, 23, August 1961, PP. 462-476.

وفي عام ١٩٦٧ كتب دايفيد فايتل مقالة عن المداخل الى دراسة العلاقات الدولية واشار الى « ان الموضوع الاساسي في دراسة العلاقات الدولية ... هو دراسة الحكومات في علاقاتها الخارجية » ويعتقد ان هناك ثلاث مبررات تدفعه الى الاخذ بهذه الفكرة .

اولهما : ان الباحث سوف يركز على ظاهرة استمرارية فعل وتفاعل الحكومة في نطاق التعامل الخارجي . وثانيهما ، ان دراسة هذا الموضوع الاساسي يتيح لنا الفرص لتقديم اجوبة وحلول لبعض المشاكل القائمة ومنها العلاقة بين المتفاعلين وبينهم ورجال الدولة والدولة . وثالثهما ، ان دور المؤسسات الدولية سوف يحدد ويوضح في الترتيب الملاءم بها .

ويذهب روز بناوم الى حشر « كل شيء يجري بين الامم » ليجعل منه مادة موضوع « العلاقات الدولية » ويتقدم بفكرتين اساسيتين هما السلوك السياسي العالمي « ويعني المصطلح الاول المجموع الكلي للافعال السياسية للانسان ويضمنها « الافعال غير الموضوعية والمتصورة والناتجة عن الرأي الخاص » . اما المفهوم الثاني فهو ذلك الترتيب او النسق الذي « يكونه السلوك السياسي العالمي » .

N. Rosenbaum ed., Readings in the International Political System, Prentice-Hall, 1970, P.L.

وقد سبق وان اشار جوزيف فرانكل الى مثل هذه النظرة العمومية لمفهوم حقل دراسة العلاقات الدولية . وعلى الرغم من استخدامه مصطلح شؤون دولية ، الا انه في الواقع لا يقصد رسم خط واضح بين الاثنين بل اتخذهما مرادفين . فيقول في مقدمة كتابه « يمكن ان تنصب دراسة الشؤون الدولية على (سلوك) دول هي صاحبة السلطة الفعلية ، او على تطور المصالح المشتركة بين الامم ، او على اساليب منع الحرب ، او على ايجاد طرائق للتعبير السلمي ، او على التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين الدول ، او ينصب على المؤسسات الدولية المعنية بالاشراف على هذه النشاطات .

J. Frankel, The Making of Foreign Policy:
An Analysis of Decision Making. Oxford University Press, London, 1968, Preface.

ويعرف استاذنا ب . آ رينولدز العلاقات الدولية بانها « تعني بطبيعة وتصريف وآثار علاقات بين افراد او جماعات يعملون في مسرح ذي خصوصية تسوده الفوضى ، وكذلك تعني بطبيعة التفاعلات المتبادلة بينهما والعوامل المتغيرة والمؤثرة فيها » .

A.P. Raynolds, An Introduction to International Relations, Longman, London, 1973, P. 10.

بينها . الامة والعالم ، العمليات ما بين الامم والعلاقات المتبادلة فيما بينها ، الحرب والسلم ، القوة والوهن ، السياسية الدولية والمجتمع الدولي ، السكان في العالم ومسألة الغذاء والمواد الاولية والبيئة ، والرخاء والفقر ، الحرية والاضطهاد ، الادراك الحسي والاوهام عند القادة ، المواقف الايجابية واللامبالية عند الفئات ، الثورة والاستقرار ، الهوية الشخصية والجماعية والقومية والتحول(١) .

العلاقات الدولية والقانون الدولي العام

ان تطور العلاقات والروابط بين الافراد والجماعات والدول تاريخيا كان مصاحبا لتطور عرف وقواعد ومبادىء كان الغرض منها تنظيم تلك العلاقات . فقد شهد وادي الرافدين ووادي النيل بواكير انشاء قواعد الحرب والتعامل بين دول تلك المنطقة . كما ان دول المدينة الاغريقية هي الاخرى راعت في علاقاتها مبادىء وقواعد نظمت شؤونها الحربية والدبلوماسية . واسهمت روما في تطوير القانون الدولي بشكل يتناسب مع توسع سلطانها على امم وشعوب مختلفة . ولم تندثر المبادىء والقواعد التي مارستها روما ، رغم فترة الفوضى والتفكك في اوربا خلال القرون الوسطى . اما العلاقات بين الدول الاسلامية وغيرها من الدول والامم فقد خضعت الى قواعد استنبطت من الشريعة الاسلامية واجتهادات الفقهاء .

وعندما رست قوائم الدولة القومية في العصر الحديث واخذ الحكام والملوك يشددون على استقلالية وسيادة الدولة القومية في تسيير علاقتها خارج الحدود السياسية تنامي دور القانون الدولي في تنظيم العلاقات بين الدول . والى جانب المعاهدات والاتفاقيات بين الملوك والحكماء اسهم جمهرة من الفقهاء والمفكرين في تعزيز القانون الدولي . ويقترن اسم غروشيوس (١٥٨٣ — ١٦٤٥) مع البداية الحقيقية لاعطاء القانون الدولي مكانة هامة في العلاقات الدولية في الحرب والسلم « فبرز كعلم لقانون الامم كحقل من حقول علم القانون »(٢) .

---

(١) Karl W. Deutsch. The Analysis of International Relations, Prentice Hall, Inc. Englewood Cliffs, 2nd ed. 1978, PP, 7-13.

(٢) Oppenheim, International Law, Longman. London, 1952, Vol.I.P.78.

وكبقية حقول المعرفة الانسانية لم يحصل اجماع بين فقهاء القانون الدولي على صيغة موحدة لتعريفه ولتحديد من هم اشخاصه وهل يشكل مجموعة من القوانين الحقيقية كما هي عليه الحال بالنسبة للقانون الداخلي ام انه محض افتراض . لقد اورد فقهاء القانون الدولي عدة تعاريف مستندين الى موضوعه او مدى سلطانه او مصادره . ويمكن حصر تطور تعريف القانون الدولي ، وبالتالي اغراضه ، في ثلاث مراحل اولها المرحلة التقليدية والتي اعتبر الفقهاء ان القانون الدولي يشمل في احكامه والتزامته الدول فحسب . وانه مجموعة القواعد التي تراها الدولة ملزمة لها في تدبير علاقتها مع غيرها من الدول في المجتمع الدولي . (1) اما المرحلة الثانية ، فهي المرحلة الموضوعية والتي اعتبرت الفرد هو شخص القانون والدولي وانكرت الشخصية القانونية للدولة (2) والمرحلة الثالثة هي الاتجاهات الحديثة التي لم تحد من الاتجاهين السابقين فمجموعة تعتبر الدولة الشخص الرئيسي للقانون الدولي غير ان هذا لا يمنع من ان يكون اشخاص اخرون للقانون . وفريق يستثنى الافراد صراحة من ان يكونوا من اشخاص القانون (3) . وهناك فريق ثالث من الفقهاء يعطي للافراد مكانة معينة الى جانب الدولة في ان يكونوا اشخاصا للقانون . وبعبارة اقصر ، ان المدرستين التقليدية والموضوعية ترتكبان خطأ مشتركا الا وهو حصر اهتمام كل منهما على جانب دون الاخر وهذا يمثل في الواقع تغافلا للتطورات الجذرية والمركبة الحاصلة في المجتمع الدولي منذ الحرب العالمية الاولى . فهناك

---

(1) من الذين أخذوا بهذا الرأي : غروشيوس ، واوبنهايم ، وتونكين وعلي صادق ابو هيف ، وحامد سلطان . راجع .

عبد الحسين القطيفي ، القانون الدولي العام ، بغداد ، ١٩٧٠ ، ج ١ ، ص ٢٠ حامد سلطان ، القانون الدولي العام في وقت السلم ، القاهرة ١٩٦٢ .

(2) القطيفي ، المصدر السابق ، ص ٢٠ — ٢٢

(3) بعض تعاريف القانون الدولي :

يعرف اوبنهايم القانون الدولي « هو الاسم الذي يطلق على مجموعة القواعد العرفية والاتفاقيات التي تعتبرها الدول ملزمة في علاقاتها المتبادلة » Oppenheim, 0P. cit, rol. I P.4. ويرى حامد سلطان « ان القانون الدولي العام مجموعة من القواعد القانونية ، وان احكامه تستمد قوتها من الاتفاق والعرف ، وانها تخاطب الدول فتبين ما لها من حقوق ، وما عليها من التزامات وتحكم ما يقوم بينها من علاقات » .

المصدر السابق ، ص ٢٥ .

ويعرفه عبد الحسين القطيفي بانه « عبارة عن مجموعة القواعد القانونية التي تحكم العلاقات بين اشخاص القانون الدولي وتحدد اختصاصات كل منهما والتزاماتها .

المصدر السابق ، ص ٢٢ .

منظمات دولية واقليمية ومؤسسات لها صفة فوقية من حيث تركيبها ونشاطاتها تتفاعل في السياسة الدولية .

وبعد هذه النظرة التاريخية المكثفة لتطور القانون الدولي ، لا بد من الاشارة الى الاغراض التي يتوخاها القانون الدولي . ويمكن اجمالها بانها ، تحديد اختصاصات الدول في مواجهة بعضها البعض ، وتحديد الالتزامات التي تقع على عاتق كل دولة في ممارسة اختصاصاتها ، وتنظيم اختصاصات الهيئات والمنظمات الدولية ، وكذلك حماية حقوق الافراد . ومما لا شك فيه ان امال الكثيرين معقودة على تطور القانون الدولي في البحث عن مجتمع دولي يسوده السلم والنظام . ولكن ضيق الساحة التي وظف فيها القانون الدولي وقصوره وتغافل بعض القوى الدولية المهيمنة لحقوق كثير من الشعوب وتشديدها على المصلحة الوطنية ، وغياب سلطة عالمية تشرع وتنفذ القانون كل هذا جعل من القانون الدولي وسيلة محدودة للوصول الى عالم يتمتع بالسلام والاستقرار . وعلى ضوء مهام القانون الدولي يظهر لنا انه يشكل وظيفة او جانبا من العلاقات الدولية بصورة عامة .

اما بصدد اساليب البحث فيه ، فان النظرية في القانون الدولي لم تتطور خلال العقود الثلاثة الاخيرة كما تطورت في حقل العلاقات الدولية من حيث الفحوى والافق والاهتمام . واذا كان القانون الدولي قد خطى خطوات جريئة من حيث التخصص الا انه ما زال يعاني من عجزه في مواكبة التطورات السريعة في الاحداث الدولية واثارها على القانون الدولي نظريا وعمليا (١) . كما ان القانون الدولي ما زال يعاني من امور عدة . اذ ليس من اليسير تحديد طبيعة واغراض القانون الدولي ، ولكي يواكب القانون الدولي التطورات لا بد من التخلص من عدم الدقة والغموض . ثانيا ، ان القانون الدولي يستند على افتراضات لا يمكن الاخذ بها . فهو يرى ان المجتمع الدولي مؤلف من دول وجماعات لها مصالح متنافرة ومتعاضدة يمكن اخضاعها الى مبادىء عقلانية يجسدها القانون . والاكثر من هذا ، هو الافتراض بان هناك قناعة ورغبة

---

(١) R.A.Falk, «The Adequacy of Contemporary International Law : Gaps in Legal Thinking», Virginia Law Review, March 1964, PP 231-65.

هناك محاولات نظرية لربط دراسة القانون بدراسات اخرى كالسايكولوجيا والفلسفة منها .

F.S.C. Northrup, Philosophical Anthropology and Practical Politics, New York, 1960.

Stanley Hoffmann, «International Systems and International Law,» in Klaus Knorr and Sidney Verba, eds., The International System Princeton, 1961.

مشتركة بين جميع الدول تنم عن ارادة في تنسيق العلاقات والروابط بينها عن طريق القانون الدولي . ولا يتردد بعض دعاة القانون الدولي عن الزعم بان المجتمع قادر على ايجاد اجهزة وهيئات دولية تمكنه من التغلب على اختراق الدول للقانون بل وتحميلها المسؤولية وتنفيذ الجزاء بحقها .

بيد ان غالبية طلاب العلاقات الدولية غير مقتنعين بجدوى هذه الافتراضات بل اندفع بعضهم الى اتهام انصار القانون الدولي بالتفائلية المبالغة المشوهة للواقع في السياسة الدولية . فالدعوة الى تصريف الانتباه النظري والعمل السياسي عن حقيقة المجتمع الدولي ، المؤلف من دول تسعى للذود وعن تعزيز مصالحها الوطنية والقومية ، الى حقيقة افتراضية تقر ان هناك ضوابط ومبادىء شرعية قانونية انما هي دعوة خاطئة . والحجة واضحة . فان كان السلام لن يستتب في ربوع المجتمع الدولي من غير قانون ، فأن شروط فاعلية القانون لن تستوجب وجود مثل هذا القانون . فلماذا القانون اذا كان بوسع المجتمع الدولي ان يتوصل ويجمع على حالة السلام ؟ ولنتناول امرا من جملة امور لنستوضح حقيقة الاشياء . فمما لا شك فيه ان منع لجوء الدول المستقلة والمجتمعات الى استخدام القوة في علاقاتها ينطوي ضمنيا على عالم منزوع من السلاح كليا ، وعلى استعداد من جانب اعضاء وفئات المجتمع الدولي للانضباط والانصياع لاجراءات واحكام القانون الدولي وعلى وجود قوة عالمية رادعة لا تقدم ولاءها لدولة معينة او مبدأ معينا سوى العدالة العالمية وصيانة السلام .(١)

هناك مشاريع عديدة يطرحها مفكروا ورجال الدولة لامم مختلفة تهدف الى ارساء نظام عالمي يحتكم الى القانون غير ان الظروف الراهنة ، حيث تلتزم الدول بقواعد لا يوجد اجماع اخلاقي بشأن فحواها ومدى تطبيقها ، تقودنا الى الاعتقاد بان هناك املا ضعيفا في ان تتغلب هذه القواعد على اخضاع العلاقات الدولية الى تحكيم القانون الدولي . علما ان هذه القواعد قد يصار اليها بعد ان تتنامى الارضية المشتركة عند جميع الامم والفئات والدول . ولصعوبة ، ان لم نقل استحالة ، تطويق العلاقات الدولية كليا في اطار قانوني فان هناك نشاطات افلح القانون الدولي والعرف في تذليلها . فليس منطقيا تصور ان الدول ، في الوقت الراهن ، تتمتع بحريات غير مقيدة في اللجوء الى الحرب . فالى جانب الاعتبارات النسبية للقوة بين الدول والحسابات المحلية ، فان القانون « يحكم

(١) M. Kaplan and N.Katzenbach, The Political Foundations ofIInternational Law, New York, John Wiley and Sons, 1961, P. 354.

حياة الدولة » على الاقل جزئيا [١] ومع ان القانون الدولي « لا يسهم في تنظيم العالم بصورة مباشرة وفاعلة عن طريق ارغام الدول على سلوكية السلام ، فانه يهيء الارضية الفكرية التي عليها يمكن بناء صرح مثل هذا التنظيم بفضل التأثير في المواقف بشأن طبيعة الواقعية السياسية الدولية »[٢] .

العلاقات الدولية والدبلوماسية : [١]

تشكل النشاطات التي يمارسها الدبلوماسيون والهيئات الدبلوماسية جزءا من العلاقات الدولية بين الامم والدول . وعلى الرغم من انحسار دور الدبلوماسية في تصريف الشؤون الخارجية لدولة ما خارج حدودها في الوقت الراهن ، فان للدبلوماسية اثرا فاعلا تاريخيا في نسج وشاح العلاقات الخارجية للدول الاوربية قبل الثورة الفرنسية والثورة الصناعية . وبتطور المواصلات وسبل الاتصال بين مراكز السلطة في الدول المختلفة تقلصت ساحة نشاط الدبلوماسية وخضعت

(١) للتعرف على وجهتي النظر التفائلية والتشائمية راجع :
by. Clark, World Peace Trhough World Law, Harvard University Press, 1966.
William D. Coplin, «International About the State System, وكذلك Law and Assumptions «World Politics, PP. 615-634.
اذ يرى الكاتب « ان القانون في الاوضاع الداخلية اداة اولية للتميز الاجتماعي للفرد وان القانون الدولي يقوم بهذه الوظيفة بنفس الاسلوب الا وهو وظيفة الاداة المؤسساتية لايصال اجماع عن طبعة النظام الدولي الى صناع السياسة في مختلف الدول »

(٢) W.D.Coplin. op. cit. p. 634.

(٣) بعض التعاريف الواردة بشأن الدبلوماسية :
يعرف قاموس اوكسفورد الدبلوماسية بانها « ادارة العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات » .
ووردت عند السير ايرنست ساتو بهذا المعنى : « الدبلوماسية هي استخدام الذكاء والكياسة في تصريف العلاقات الرسمية بين حكومات دول ذات سيادة .
Sir Ernest Satow Guide to Diplomatic Practice, London, 1922, Vol.I.I.
ويعرفها هارولد نيكلسون بانها « عمل وفن » في العلاقات الدولية ويدير الدبلوماسيون العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات .
H.Niclson, «Diplomacy», London, 1950, P.16.
ويعرفها كوينسي رايت « ان الدبلوماسية بمعناها الخاص في العلاقات الدولية هي فن المفاوضات من اجل تحقيق مجموعة اهداف قصوى باقل الاكلاف » .
Q, Wright, The study of International Relations, Appeltion-Century, 1955, P.158.
راجع عن الدبلوماسية كما وردت بالمؤلفات العربية :
عز الدين فودة ، النظم الدبلوماسية ، الكتاب الاول ، القاهرة ، ١٩٦١ هشام الشاوي، الوجيز في فن المفاوضة ، بغداد ١٩٦٩ .

لقيود جديدة وضعتها في مكانة متميزة عما كانت تتمتع به من قبل تطور المواصلات الحديثة . ولكن هذا لا يعني ان البعثات الدبلوماسية والدبلوماسيين اصبحوا ادوات طيعة ومنفذة لتعليمات عواصمهم حسب ، بل ما زال امامهم مهمات وادوار يقومون بها تبعا لاهمية تلك البعثات ولطبيعة العلاقات التي تخص الدول المتعاملة دبلوماسيا فالبعثات الدبلوماسية تمثل حكوماتها لدى الدول الاجنبية ، وتقوم بالمفاوضات عند الضرورة ، وتنقل المعلومات من والى حكوماتها وحكومات الدول المعتمدة لديها كما انها ترعى مصالح مواطنيها وحكوماتها .

مر فن الدبلوماسية في عدة مراحل من تطوره امتاز فيها بخصائص معينة املتها الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصناعية لكل حقبة(١) . ويمكننا ارجاع الاصول الاولى للدبلوماسية الى تلك الفترة التاريخية من حياة الجماعات البشرية المنظمة خارج اطار الدولة كما نعرفها ، وذلك عندما كانت تتفاوض هذه الجماعات في حسم منازعتها وتصريف علاقاتها رغم ضيق رحبها . فالمفاوضون هم بطريقة او اخرى دبلوماسيون . ولكن مع ظهور دولة المدينة في العصر الاغريقي بدأت الدبلوماسية المنظمة . ولم يدفع الرومان عجلة تطور الدبلوماسية كثيرا علما بانهم مارسوها بشكل واسع ويرى هارولد نيكلسون ان تجذير الدبلوماسية « كعلم يعتمد السوابق والتجربة » طرأ في القرون الوسطى(٢). اذ اتسع نطاق التبادل والنشاط الدبلوماسي بين دول المدينة الايطالية فيما بينها ، وبينها وبين الدول الاوربية من جهة اخرى .

لقد تبلورت من خلال تطور العلاقات الدبوماسية اساليب وانماط سلوكية معينة كانت من سمات الدبلوماسيين . وكما يصفهم ميكافيلي في كتابه الامير : فهم راعون للمصلحة الوطنية ، وبارعون في الاقناع ، ولا يثنيهم مبدأ عن اتباع مختلف الطرائق لتحقيق رغبات وتعليمات امراءهم . وقد تولد عن مجمل النشاطات الدبلوماسية في القرون الخامس والسادس والسابع اتباع اساليب التمثيل الدبلوماسي الدائم في العواصم الاوربية المهمة . وغدت فرنسا محورا جذب اليه الدبلوماسيين من اوربا وذلك لان فرنسا كانت تلعب دورا مهما في العلاقات الاوربية .

---

(١) Q. Wright, The Decline of Classic Diplomacy, Journal of International Affairs, Vol. 17, No. 1,1963, PP.18-28.

(٢) Harold Nicloson, Diplomacy, London, 1939, P. 21.

وبرزت البلاطات الاوربية كمجالات لتصريف الشؤون الدبلوماسية الاوربية . ولكن رغم التطور المتميز للدبلوماسية فانها لم تكن وسيلة مربوطة بالنظام الدولي الاوربي ، حتى القرن الثامن عشر الذي شهد « نظاما للعلاقات الدولية امتاز بكونه فريدا في تاريخ تصريف الشؤون السياسية ولا مثيل له في النظام الحالي » [١] ، ويرجع ذلك الى ان العلاقات الدولية الاوروبية في القرن الثامن عشر اقترنت بنظام توازن القوى الذي منح اغلب الدول الاوربية استقرارا نسبيا . ولم يجنح الملوك والامراء نحو منازعات سياسية وعسكرية قد تقود الصراع الى شمولية جغرافية ودولية وبالتالي فان الدبلوماسية كانت وسيلة محدودة من حيث المضمون والوسيلة . وقد ختمت ممارسات مؤتمر فيينا ١٨١٥ والنشاطات الدبلوماسية للمحافل الاوربية طيلة القرن التاسع عشر العهد الذهبي للدبلوماسية ، وذلك بوضع الاسس والقواعد والمراسيم والاوليات للنشاط والتعامل الدبلوماسي بين الدول .

وفي ١٩١٨ انهار نظام توازن القوى بعد اخفاقه في حجم الدول الاوربية عن اللجوء الى الحرب كوسيلة لحسم الصراعات الاقتصادية والسياسية والاستعمارية فيما بينها . ومع انهيار ذلك النظام انهارت الدبلوماسية التقليدية التي ولد في رحمها جنين الدبلوماسية الحديثة او الديمقراطية . وفي الواقع ان الدبلوماسية الحديثة عكست تحولا جوهريا على مستوى نظام الحكم الداخلي للدول وعلى صعيد نظام العلاقات الدولية . وهذان التحولان هما في الاصل امتداد للتحولات الاقتصادية ـــ السياسية في الدول الرأسمالية الاستعمارية ونتيجة لفقدان الثقة في نُظام توازن القوى عالميا . فزيادة اشراك الرأي العام في الشؤون العامة للدول ، وتطور اساليب المواصلات والاتصال ، وتنامي شعور نحو تدعيم التضامن بين شعوب العالم ، كل هذا عزز من الدعوة الى الدبلوماسية الحديثة العلنية بيد انه علينا ان لا نبالغ في صلاحية الدبلوماسية العلنية لحسم المنازعات والمشاكل الدولية .

فعلى الرغم من انها قد تعني انقلابا على الدبلوماسية المكتومة او السرية ، الا انها في الوقت عينه عاجزة في بعض جوانبها . لذلك لم تتمكن من الحل محل سالفتها ، بل واكبتها فالحاجة الى تحقيق حل دبلوماسي معين ربما تدفع بالدبلوماسية العلنية ان تتكتم عن كثير من الحقائق وتفصح عن جوانب معينة

(١) R.N.Rosecrance, Action and Reaction in World Politics, Little Brown and Company, 1963, P.25.

تخص النتائج في اغلب الاحايين . كما ان هناك مخاطر في التستر كليا عن المواقف الدبلوماسية التي تتبناها الحكومات ، لان ذلك سيقود الى عدم الوضوح والقلق عند الرأي العام الذي هو بدوره معين سند ترفد منه الدبلوماسية لاحقاق موقف او ابطاله .

ومع هذا ، فمما يخشى منه ان تتحول الدبلوماسية من وسيلة لتصريف الشؤون الدولية بعيدا عن استخدام القوة العسكرية ، الى ساحة للمجابهة لا يرتجى جدوى منها . وهذا ما تعاب عليه دبلوماسية المحافل الدولية . فدبلوماسية الامم المتحدة لم تتح المجال لدول العالم الثالث في ترك طابعها على كثير من القضايا الدولية . ورغم اننا ندعو الى اشراك الرأي العام المحلي والدولي في الشؤون الدولية مشاركة فاعلة الا اننا لا نرتضي ان يكون الرأي العام اداة تحركها الدبلوماسية لتطويع منبع قوة في خدمة اغراض دبلوماسيين محترفين لهم مفهومهم الخاص في الدبلوماسية . او ان تركن بعض الدول الى الدعاية مستغلة قدراتها وخباراتها الهائلة في ترويض الرأي العام على رفض او قبول موقف دبلوماسي معين . وهنا يظهر نظام التصويت في الامم المتحدة وهي محفل دبلوماسي عالمي — كصمام امان حيث انه يحد من ممارسة دبلوماسية التسويات عن طريق الحلول الوسطية ويشجع على اتباع الضغوط والاغراءات والاقناع .

والى جانب الدبلوماسية التقليدية والحديثة او السرية والعلنية او اللاديمقراطية والديمقراطية او دبلوماسية الهيئات الدبلوماسية الرسمية والدبلوماسية المحفلية ، هناك دبلوماسية فردية . وقد نشطت هذه الدبلوماسية خلال وبعد الحرب العالمية الثانية حيث اتسع نطاق الاسهام المباشر لرؤساء الدول ورؤساء الوزارات الوزراء في تصريف العلاقات الدبلوماسية . وبذلك تخطو السبل الدبلوماسية الاعتيادية المعتمدة لدى الدول الاجنبية . فاللقاءات المتعددة بين روزفلت وستالين وتشرشل ، والاجتماعات المتكررة لوزراء خارجيتهم كانت في الواقع لقاءات دبلوماسية بشكل او اخر اتخذت فيها القرارات الحاسمة . وفي اوضاع الحرب الباردة تمكنت الدبلوماسية الفردية من ترك طابعها الواضح على العلاقات الدولية بين دول العالم الاساسية ، كما ان رؤساء دول عدم الانحياز هم الاخرون اسبغوا على الدبلوماسية الفردية مواقف ذات خصوصية معينة لمؤتمر باندونغ والمؤتمرات اللاحقة لمجموعة دول عدم الانحياز .

وبعد ان تطرقنا الى ماهية الدبلوماسية وتطورها ووظائفها واصنافها ، نعالج

الان الجوانب العلمية منها . وهنا لا بد من رسم الحدود بين الدبلوماسية والسياسة الخارجية والعلاقات الدولية . ان الدبلوماسية وسيلة وليست غاية ، وهي لا تضع او تكون صورة للاغراض الوطنية والقومية . أي عكس السياسة الخارجية والعلاقات الدولية فالدبلوماسية لا تصنع قرارات بالاسلوب والغاية كما هو الحال بالنسبة للسياسة الخارجية والعلاقات الدولية . وانها لا تروج خيارا بين خيارات ، ولكنها تسهم في تحديده . انها اداة مجندة لخدمة وانجاح أي خيار يقره مركز السلطة . الدبلوماسية نشاط مهمته انجاح السياسة القومية باقل الاكلاف وتجنيبها المضار وهي نشاط يهدف تجنب الحرب في العلاقات بين الدول والامم ، على انها لن تتعطل في حالة نشوب الحرب ، اذ انها رغم اخفاقها في تجنب الحرب تتحول الى دبلوماسية الحرب . وتلتقي الدبلوماسية مع السياسة الخارجية في ان كلا منهما يهدف الى حماية المصلحة القومية للدولة . اما اذا لجأت السياسة الخارجية الى الوسائل العسكرية للوصول الى اهدافها ، فعلى الدبلوماسية ان تمكنها من ذلك . بعبارة اخرى ان تجعل النتائج تتناسب مع الكلفة التي تحتملها السياسة الخارجية بلجوءها الى الحرب[1] .

مما لا شك فيه ان العلاقات الدولية تزودت وما زالت تنهل من الدبلوماسية والتاريخ الدبلوماسي . وتعين اراء وتحليلات الدبلوماسيين وما كتبه المؤرخون الدبلوماسيون في العلاقات بين الدول على فهم سير تلك العلاقات واسلوب تصريفها . كما ان هذه الذخيرة العلمية تكشف لنا طبيعة فاعلية النظام الدولي تاريخيا ، بالاضافة الى ما يقترح من حلول وتعديلات لادخالها على النظام الدولي للعلاقات الدولية من اجل تحقيق الأمن والسلام والاستقرار في العالم . فالدبلوماسية كمفهوم علمي ترى ان دول العالم تلتقي على ساحات تتشابه فيها وتتضادد المصالح عليها واذا كان تشابه وتكامل المصالح يقود الى التعاون والتضادد قد يؤول الى الحرب ، فان للدبلوماسية دورا يعزز التعاون ويقي من الحرب . ولكن تشديد الدبلوماسية على المساواة والتعادل بين الاطراف لا يمكن ان يقره واقع العلاقات الدولية . ان المساواة والتعادل لا يحدثان الا في

---

(١) يرى هارولد نيكلسون عكس ذلك حين يقول « عندما يصبح الاتفاق مستحيلا تعطل الدبلوماسية التي هي اداة للسلام وتصبح السياسة الخارجية التي تلجأ للحرب كحل اخير اداة فاعلة » .

H.Nicolson, The Congress of Vienna, Harcont , 1946, P,164.

ويذهب كوينس رايت الى نفس الرأي « الدبلوماسية مصطلح اضيق من السياسة ... فالسياسة تتضمن جميع الاساليب الممكنة في حالة المجابهة بين المجموعات ، بينما تعني الدبلوماسية بالوكلاء واجراءات والاهداف واساليب المفاوضة والحالات التي الحرب فيها امر محتمل ليس الا » .

Q.Wright, The Study of International Relations. Op. cit., P.159.

شروط معينة . منها ان تكون الدول ، رغم قدراتها، مؤمنة بان النظام الدولي السائد يخدم مصلحة الجميع . بيد ان عصرا كالعصر الايديولوجي لا يجعل جميع الدول ترضى على الوضع الراهن . وان عالما تسعى فيه الدول الاستعمارية بأساليب شتى على بسط نفوذها لا يمكن ان تضمن للجميع امنا قوميا واستقرارا . ثانيا ان تكون لجميع الدول مصالح متشابهة ومتكاملة كي يكون المساواة والتعادل نافعا لجميع الاطراف . وهذا الشرط غير حقيقي . ثالثا ان يكون هنالك نظاما دبوماسيا عالميا تبتعد فيه الدبلوماسية عن طابعها القومي . وعلى الرغم من ان هناك دالة بأن الدبلوماسية تتجه « بالروح والفعل نحو عالمية اكثر وقومية أقل ، او العكس تبعا للظروف السائدة »[1] فان الظروف الحالية تشجع على الخصوصية القومية للدبلوماسية .

لقد جاء اسهام دول العالم الثالث في تطوير الدبلوماسية متأخرا . لذلك فان الدبلوماسية كفن وكحقل معرفة لا تعكس الاوضاع الواقعية للمجتمع الدولي بشكل سليم . وبما ان دول العالم الثالث اخذت في توسيع علاقاتها فيما بينها وبين دول المعسكرين الشرقي والغربي فستتولد تفاعلات دبلوماسية تتصف بتجربة وفهم دول العالم الثالث لدورها في تحسين العلاقات بين الدول وابعادها عن الحرب . ويمكننا التعرف على بعض انشطة دبلوماسية العالم الثالث بالاشارة الى المواقف التي تتخذها في المحافل الدولية وفي المؤتمرات الخاصة بها . ففي مجال الحد من حدة الحرب الباردة اصرت دول العالم الثالث على محوري المعسكرين بضرورة ادراك مصالح شعوب العالم الثالث في عمليات الحرب الباردة ، وشهدت الستينيات نشاطا دبلوماسيا متعدد الجوانب كان الغرض منه ايصال مثل هذا الموقف الى موسكو وواشنطن .

فبالاضافة الى الدبلوماسية الفردية التي مارسها نهرو وسوكارنو وجمال عبد الناصر ونكروما ، معتمدين على فهمهم الخاص لادوارهم وعلى تصوراتهم لادوار شعوبهم وطاقات اقطارهم ، فانهم سخروا الثقل السياسي لكتلة دول عدم الانحياز للترويج او التنديد بمواقف دبلوماسية المعسكرين . وكانت الامم المتحدة انسب وافضل محفل لممارسة دبلوماسية العالم الثالث بشأن الحد من انتشار السلاح النووي وسباق التسلح وقضية التخلف . ولم تتمكن الدول الغربية ودول المنظومة الاشتراكية من الانفراد بقرارات تتوصل اليها باساليبها

---

(١) D.C. Poole, «Diplomacy» in Contemporary World Politics, Ed. by F.J. Brown and Others, J.Wiley and Son, 1940, P.411.

الدبلوماسية المألوفة . لان مثل هذه القضايا التي تمس مصير شعوب العالم يجب ان لا تنحصر في نطاق الممارسات الدبلوماسية التقليدية او الانفرادية ، بل لا بد من اشارك بقية الاطراف للافادة من مواقفهم لتذليل المعوقات ولسد الفجوات بين الطرفين الاساسيين .

وهكذا ، فان للدبلوماسية دورا في تصريف العلاقات الدولية بجمعها المعلومات وحماية المصالح القومية ، ورفع التقارير . والاكثر من ذلك كله المفاوضات . ثم انها قاعدة عريضة تحتوي تقاليد وتجارب عدة امم ، وبذلك لم تعد اسلوبا غربيا محض[١] . وربما تتنافر هذه التقاليد والتجارب المتباينة الا ان المصلحة المشتركة لاعضاء المجتمع الدولي تدعو الى اغناء متبادل فيما بينها .

ورغم اتساع نطاق ونشاط الدبلوماسية العلنية او المحفلية على حساب الدبلوماسية السرية او الفردية فان الاخيرة تبقى وسيلة لحسم كثير من المنازعات الدولية . كما ان لازدياد التداخل بين دور الدبلوماسي والسياسي ورجل الدولة اهمية في تجاوز بعض المعوقات التي لا يستطيع الدبلوماسي التغلب عليها لافتقاره الى السلطة او التخويل في اخذ القرار . وبشكل او اخر فان الدبلوماسية اداة من ادوات السياسة القومية ، ووسيلة لحسم الحالات المشحونة باحتمال اللجوء الى الحرب .

العلاقات الدولية والسياسة الخارجية

يظن الكثيرون ان المفاهيم واضحة الفحوى ودقيقة المعنى من غير حاجة الى جهد للتذكير بالتعاريف. في الواقع انني اذهب الى العكس من ذلك . فبعد ان تعرفنا على مفهوم العلاقات الدولية لا بد ان نتساءل ما هي السياسة الخارجية ؟ يشير جوزيف فرانكل في مطلع الفصل الاول من كتابه في صنع السياسة الخارجية بأن السياسة الخارجية « تتألف من قرارات وافعال تتضمن علاقات

(١) يقول كوينسي رايت « ان دول اسيا وافريقيا ما زالت غير واثقة بقانون دولي يستند الى قيم اخلاقية غربية مكن الدول الغربية من السيطرة الاستعمارية » .

Q.Wright, The Decline of Classical Diplomacy, op.cit.,p.22.

وكذلك راجع

R.P. Anand, Role of the New Asian African countries the present International legal order American Journal of International Law,

بين دولة وغيرها من الدول لحد ما »[1]. بينما يعدل رينولد من تعريفه لها ويقدمه على ثلاث مراحل : « ان السياسة الخارجيَة فعل او مجموعة افعال تتخذ بشأن حالات او مؤسسات في البيئة الخارجية لصاحب الفعل » ثم يضيف رينولد « ان المعنى الاكثر دقة مما طرحناه ... هو ان السياسة تتضمن الاغراض التي تكمن وراء افعال صاحب الفعل من افعاله ... والمبادىء التي تؤثر فيها » واخيرا يقول « ان السياسة الخارجية هي مدى الافعال التي تتخذها مؤسسات الحكومة المختلفة في الدولة في علاقاتها مع نظيراتها الفاعلة على المسرح الدولي من اجل تحسين اغراض الافراد الممثلين لها »[2] ولكنه على العكس من جوزيف فرانكل يستثني القرارات عندما يحاول تحديد مقومات السياسة الخارجية ويحصرها في « الافعال الخارجية التي يتخذها صناع القرار من اجل تحقيق اغراض بعضها بعيدة المدى وبعضها قريبة المدى »[3]. ويبدو ان رينولد لا يأخذ بفكرة الربط بين القرار والفعل كظاهرة لسلسلة عملية واحدة كما يفعل جوزيف فرانكل والاخير اصوب .

علينا ان نميز بين السياسة الخارجية وبين تصريف او تنفيذ السياسة الخارجية . فالاخيرة هي من صلب الدبلوماسية لانها تركيز على الطبيعة البشرية بشكل أساسي ، بينما السياسة الخارجية تهتم بدراسة مؤسسات ومعاهد وقيم سياسية ـــ اجتماعية اقتصادية معينة . واذا كانت السياسة الدولية لا تعطي اهمية قصوى للاوضاع الداخلية على مستوى نظام الدولة ، بل تشغل نفسها بالظروف والعوامل المتداخلة المتفاعلة في المسرح الدولي ـــ أي على مستوى النظام الدولي ، فأن السياسة الخارجية تعني العكس[4]. وقد شدد الكتاب في الستينات على الفوارق بين موضوعي السياسة الدولية والسياسة الخارجية ووضعا كموضوعين في حقل معرفة واحد « لكنهما غير متشابهين ، بل وان هوة الفوارق بينهما في بعض الجوانب لا يمكن ردمهما »[5]. وعندما نطالب من منهج التحليل على مستوى النظام الدولي او مستوى نظام الدولة ، حسب قدرة كل منهما من حيث الوصف لواقع الحال وقدرة التفسير وقابلية التنبؤ ، فاننا كما اكد سنجر سنخرج بنتائج متباينة تخص العلاقات الدولية والسياسة الخارجية .

(١) J.Frankel, The Making of Foreign Policy, op.cit.p.1

(٢) A.P. Raynoldz, op.cit, P., 3,35,48.

(٣) Ibid., P.51.

(٤) Q.Wright, The Study of International Relations, op.cit., p. 168.

(٥) J.D.Singer, The Level-of-Anglysis Problem In International Relations, in International Politics and Foreign Policy, ed.by J.N. Rosenau, Thefree Press,N.Y., rev.ed.1969, P.20.

ويطرح علينا بعض الحقائق للتدليل على ذلك . فاذا كان مستوى النظام الدولي يعاني من نزاع سياسي بين اهم طرفين فيه فسيكون هناك اتجاه قوي داخل النظام للتمحور حول قطبين اما على المستوى الادنى فان الطرف المتصارع مع طرف مناظر له فانه سيسعى بالضغط على الاطراف المجاورين ليأتلفوا معه في احلاف . « ان كل اطروحة من الاطروحتين تثبت قيمتها باسلوب ذهني مختلف »[1] والاكثر من هذا فان دمج هاتين المقولتين لن يخدم المعرفة بحجة التوصل الى نظرة تجريبية عامة[2] .

فمن خصائص السياسة الخارجية كحقل معرفة انه استقبل الاتجاه النظري ـــ الرياضي ـــ السايكولوجي ـــ البايولوجي برحابة اوسع واعمق من موضوع العلاقات الدولية . وربما يرجع ذلك الى ان دراسة السياسة الخارجية ما زالت تحتفظ بتعميم الدولة ، لانها تتعرض بالتحليل الى التفاعل او صانع القرار في السياسة الخارجية[3]. وهذا الفاعل وفعله يصلحان للتشريح الدقيق ، غير ان الاندفاع المفاجيء في صوب السلوكية وهجمة المفاهيم الغامضة ضيّع على السياسة الخارجية عنصرا هاما الا وهو الموازنة ، أي تلك اللحظات الحاسمة التي يسكن فيها المقرر الى صفاء ذهنه ويقدم على خيار قرار هو في الواقع بديهة فردية ذات خصوصية . ان السياسة الخارجية ما زالت بعيدة عن متناول النظرية المستقلة الواضحة والدقيقة[4] .

وبالطبع هذا لا يعني ان الخطوات الجريئة في اضفاء العملية وتنظير السياسة الخارجية لم تقدم خدمة مواتية لتطوير المعرفة . فالدعوة الى مراقبة سلوكية الافراد والجماعات داخل نظام الدولة معناه اثارة اسئلة تخص تحديد العوامل

---

(١) Ibid. P.29.

(٢) Ibid.

(٣) عندما نقول « السياسة الخارجية العراقية » فاننا في الواقع لا نزيد المفهوم وضوحا بالتعين « الخارجية » و « العراقية » فالعراقية هي سياسة العراق الخارجية . والعراق هو في الواقع الدولة العراقية ، والدولة العراقية هي المعترف بها على مستوى النظام الدولي . اما الذي يصنع ويقرر وينفذ سياسة العراق الخارجية فهم المخولون من قبل النظام السياسي المحمد في العراق . والمخولون متدرجون من حيث المنصب الرسمي والتأثير الفعلي وفقا للوضع الدستوري والتركيب الاداري والنفوذ الشخصي .

(٤) لقد نبّ احدهم فقال « ان الاسلوب العلمي لهو اشبه بمصباح يدوي في حديقة حيوان ليلا . فقد يكشف لك صورة لا بأس بها عن حيوان او عن قفص ، ولكنك غير متأكد مما يجري في بقية انحاء الحديقة في نفس الوقت»

T.B. Miller, On Writing About Foreign Policy, in International Politics and Foreign Policy, ed. by J.N. Rosenau, op.cite p.64.

التي تتحكم في اخراج القرار المتعلق بتبني موقف او رفضه . وهذا بدوره يتطلب مستوى مفاهيمي وادوات تحليلية متباينة من حقل الى اخر ، ولذلك استعار منظرو السياسة الخارجية مفاهيما عديدة من العلوم الاخرى . ومع هذا كله فاننا ما زلنا نخشى على الموضوع من التعقيد للحد الذي يفقده واقعيته او حقيقته(١). وتشترك السياسة الدولية في هذه المعاناة المفاهيمية .

والآن هل هناك جدوى من رسم حدود بين العلاقات الدولية (السياسة الدولية) وبين السياسة الخارجية ؟ مما لا شك فيه انه لا سياسة دولية من غير سياسة خارجية . لكن مادة السياسة الخارجية هي غير مادة العلاقات الدولية . الاولى هي من صلب الافعال اما الثانية فهي من صلب الافعال المتداخلة المتبادلة . ثم ان صاحب الفعل في مجال كل منهما متباينون . ان الحكومة او الافراد المخولين بالاعراب عن نواياها ، هي العنصر الفاعل في السياسة الخارجية ، اما في السياسة الدولية فالدولة هي الفاعل . وذلك لان النظام الدولي ما زال يأخذ بالدولة القومية في المقام الاول ، فهي وحدها صاحبة السيادة والصفات الاقليمية (رغم مزاحمة بعض المؤسسات لها) . وبالتالي فأن سلوك الدولة يتأثر بشكل مباشر بتلك الاعتبارات التي يأخذ بها النظام الدولي . بل والاكثر من هذا يتوجب على الدولة ان تمتثل لظروف فاعلية النظام الدولي في زمن ما . فعندما نظمت الدول الاوربية شؤونها حسب اعتبارات نظام توازن القوى والمحفل الاوربي خلال القرن التاسع عشر وجدت الدول الاوروبية

---

(١) يؤكد ستانلي هوفمان ، وهو من دعاة التنظير ، ان شغف الانشغال بالعوامل الجزئية الدقيقة المتداخلة في صنع السياسة (ويطلق عليها المتغيرات) للتخلص من النقد الموجه الى التنظير يؤكد على انه دفع بالتنظير الى عكس مطلبه . (ان المربع الذي بناه السيد سنايدر مليء بالمربعات الصغيرة في داخل مربعات . حتى انه لا بد من التخلص من عدد منها قبل ان تستخدم) . S.hoffmann, op.cit.p.52

وقارن هذا الاسلوب مع اسلوب اخر يقر له الباحث ببساطة الاسلوب التحليلي الوافي .
B.Cohen, The Political Process and Foreign Policy, Princeton, 1957.

ولا بد من التنبيه بانني لا اكيل الى دراسة السياسة الخارجية اتهاما . سريعا ، بل حتى ان بعض دعاة التمايز العلمي والاكاديمي بين دراسة السياسة الدولية والسياسة الخارجية يشكون من « عقدة النظرية » . ان تحليل السياسة الخارجية اتجاه قد خطى بعيدا . الا ان النظرية ما زالت بعيدة ، أي ان الحقل في مرحلة التكوين النظري بل مرحلة ماقبل النظرية . وان الطريق طويل « فتحليل السياسة الخارجية خال من النظرية العامة » .

راجع J.N. Rosenau, Pre-Theories and theories of Foreign Policy, P.32, quotedin C.A. McClelland, ' the Fourth Wave : Past and Future in the Study of International Systems, «in Analysis of International Politics, ed.by J.N. Rosenau and others, the free Press, N.Y. 1972 P.20.

الاساسية نفسها تتحرك ضمن اطار التحالفات والتسلح وحسم المنازعات بالطرق الدبلوماسية والعسكرية من غير اللجوء الى منظمات دولية . بل انها استغلت سماحة النظام آنذاك لتثبيت اقدامها الاستعمارية في اسيا وافريقيا . اما في عصرنا فان النظام الدولي لا يأخذ بنظام توازن القوى التقليدي فقد حل محله ميزان تعادل الرعب النووي وتفكك الاحلاف التقليدية كما ان فاعلية منظمة الامم المتحدة في تزايد افقيا وعاموديا بحيث يتوجب على الدول في ــ النظام الدولي ــ أن تراعي مثل هذا التطور . وليس بغريب ان نلحظ في الوقت الراهن نشاطات التحرر القومي والاستقلال الوطني في انحاء العالم الثالث مما يوجب على الدول المتفاعلة معه ان تستهلك سلوكا ينسجم مع معطيات القوة السياسية وتوزيع النفوذ والأهمية الجغرافية والاقتصادية لكل عضو أو مجموعة أعضاء فيه . ولا غلو اذا زعمنا ان للنظام الدولي اولياته واهدافه ــ ونحن هنا لا ندعو الى أنسنة النظم ــ فالاستقرار في النظام الدولي مطلب ينشده الجميع . وصحيح ان الفوضى تعم النظام الدولي في الوقت الراهن لغياب سلطة أمنية أو حكومة دولية لكن النظام الدولي ينشد الأمن للجميع . وما نشاطات المنظمات الدولية والاقليمية سوى محاولة لخلق الأمن والاستقرار وبالنتيجة فان محصلة هذا النسيج من العلاقات المتداخلة المتفاعلة على المسرح الدولي هو العلاقات الدولية . « ان السياسة الخارجية الوطنية » يقول ساندروز ورفاقه « تتحدد بطبيعة وتركيب علاقات القوة في زمن معين ، ويظن أنه من الممكن بفضل هذا الافتراض التنبؤ وتفسير أفعال الدول وفقا لنمط علاقات القوة القائمة في النظام الدولي . وهذا بالطبع الغرض من المعرفة النظرية في العلاقات الدولية »(١) .

ولكن هناك الى جانب هذا الفريق من المهتمين بالشؤون الدولية ، فريق من الباحثين والمنظرين يسعون بجهد للكشف عن وتيرة الانسجام في سلوك الفاعلين في السياسة الدولية ــ أي الافراد وأفعالهم ، ولتحديد الاغراض القريبة والبعيدة المستهدفة من وراء الأفعال ، وكيف يوفر الافراد ــ سواء في بيئتهم الاقليمية او العالمية ــ السبل الضامنة لانجاح خياراتهم الاستراتيجية وصولا الى الهدف وعلى الجملة فان محصلة هذه الافعال والقرارات هي السياسة الخارجية فالسياسة الخارجية حسب رأيهم تكمن في عقول المسؤولين والجماعات

---

(١) B.L. Sanders and A.C. Durbin ed., «Contemporary International Politics, John Willy and Son, N.Y. 1971, PP. 147-148.

المحفة بهم . واذا ما نظرنا الى السياسة الخارجية بهذا المنظار فانها ستهيء لنفسها اوضاعا خارجية على مستوى النظام الدولي . بعبارة اقصر ان السياسة الخارجية تخلق سياسة دولية لا العكس هو الصحيح(١) .

لم يرتض البعض هذا الفصل المتميز بين مادة موضوع السياسة الخارجية والعلاقات الدولية . فجنحوا الى الاعتقاد بان دراسة العلاقات الدولية هي في الحقيقة تجمع بين حقلين اساسيين . اولهما ، يعني بالنظرية والبحث ، وبالتالي يمكن وضعه تحت عنوان السياسة الخارجية . وثانيهما ينشد تطوير اشكال الهياكل ، والعلائق ، والتفاعلات المتداخلة بين الدول في النظام الدولي . ويقع هذا الموضوع تحت عنوان السياسة الدولية او العلاقات الدولية العامة(٢).

تطور النظام السياسي الدولي

انا نعيش اليوم في رحاب نظام الدولة القومية باعتبارها الكيان السياسي الرئسيس في العلاقات الدولية . فهي صاحبة السيادة ولا توجد سلطة اعلى منها . ولا يعترف القانون الدولي والمجتمع الدولي بوجود سلطة يمكن ان تحل محلها . ولكن الحقيقة التاريخية هي ان الدولة القومية المعاصرة حديثة التطور فهي لم تكن مألوفة قبل اربعة قرون رغم ان الدولة كنظام سياسي ابعد منها تاريخيا . فلقد شهدت وديان العراق ومصر والصين والهند انظمة سياسية واسست الامبراطوريات التي خاضت صراعات داخلية وخارجية . وقامت علاقات ما بين امبراطوريات الشرق . بل واتبعت نظام التحالف بالشكل المعهود سعيا وراء صد قوة صاعدة . فكان نظام ميزان تعادل القوى يؤدي دوره في احلال الاستقرار داخل نظام مؤلف من عدة امبراطوريات . بيد ان العلاقات ما بين الامبراطوريات لم تخضع لقيود منظمات سياسية فوقية .

اما في العصر الاغريقي فان العلاقات بين دول — المدينة شكلت نظاما

---

(١) J.N. Rosenau, op. cit., p. xvii.

Arnold Wolfers, The Theory and Practice of International Relations, ed. by D.S. Mclelian and Others, Princeton, N.J., 4th ed. pp. 8-15.

(٢) C.A. McClelland, op. cit., p. 26.

سياسيا . وقد اولى المفكرون السياسيون الاغريق كافلاطون وارسطو اهتماما الى النشاط السياسي للتنظيم سواء على مستوى دولة ــ المدينة داخليا او فيما بينها . كما انهم مارسوا اساليب حسم الصراعات عن طريق المجالس وبذلك يمكن اعتبار ممارساتهم بدايات اخضاع المنازعات الى مؤسسات غير دولة ــ المدينة . ولم يستحدث الرومان نظاما سوى القانون وسيلة لتصريف شؤون امبراطوريتهم المترامية الاطراف ، الا ان القانون الروماني لم يصن الامبراطورية وبالتالي فقد حلت محلها فكرة وحدة المجتمع المسيحي . اذ قامت الكنيسة بدور الموحد في داخل تركيب من كيانات اقطاعية . فكانت العقيدة المسيحية ونفوذ البابا هما الوسيلتان الاكثر فلاحا في ادارة العلاقات بين تلك الكيانات .

وبينما كانت العلاقات في اوربا تشكو من غياب تنظيم سياسي دولي ملموس ، فأن الدولة العربية ــ الاسلامية نسقت علاقاتها مع غيرها وفقا للشريعة الاسلامية ، فكانت دار السلام ودار الحرب . ولكل من الدارين افتراضات دينية وشرعية وسياسية . فقد تصور الفقه الاسلامي المجتمع الدولي على انه وحدة متكاملة يتوجب التعامل مع كياناتها تبعا للدعوة السماوية ، وان تكون العلاقات فيما بين الامم خاضعة الى احكام الدين الاسلامي الذي دعى البشرية الى الخير والتعاون من اجل اسعاد البشرية .

ومع انهيار نظام الكيانات الاقطاعية وتشتت وحدة الكنيسة المسيحية تحت تأثير التطورات الاقتصادية والعلمية والدينية اخذت الدولة القومية ذات السيادة الاقليمية تكتسب ولاءا متزايدا من جانب الرعية . وتعززت سلطة الملك واستقلت الكنيسة في كل من انكلترا والاراضي المنخفضة من التبعية الدينية الى روما وتكونت لها هوية دينية قومية . وقد حصلت الدولة القومية على اعتراف اوربي في معاهدة ويستفاليا ١٦٤٨ حيث رسمت الحدود الاقليمية ومجالات السياسة للوحدات السياسية الجديدة في اوربا . ولم تتعدد هذه الكيانات الرقعة الاوربية بادىء الامر ، ولكن بينما كانت الدولة القومية تعزز نفوذها ضمن سلطانها وتسبغ هويتها على الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية في غرب اوربا انتشر الشعور القومي في بقية اجزاء القارة وما ان حل النصف الثاني من القرن التاسع عشر الا وقد اكتملت الكيانات الاوربية بصيغة الدولة القومية . بل والاكثر من هذا اخذت بوادر الوعي القومي تتسرب الى المشرق العربي على اثر الثورة الفرنسية وحملة نابليون على مصر . غير ان حصول الاقطار العربية على استقلالها تعطل حتى الحرب العالمية الثانية . ومنذ تلك الفترة وحتى الان اصبحت ظاهرة التحرر القومي وانتشال الاستقلال من الدول الاستعمارية هي السمة المميزة للمجتمع الدولي سياسيا .

مما لا شك فيه ان السيادة القومية عنت من جملة ما عنته حرية شبه مطلقة في (وذلك لان القانون الدولي كان في طريق التكوين وكذلك كانت الكنيسة ما زالت تمارس بعض النفوذ على سياسة الدول القومية الحديثة) اتباع السياسة الاقتصادية والعسكرية والدينية بما ينسجم والمصلحة القومية كما يراها البلاط. فكانت حصيلة هذه السياسات المتفاعلة نسيج من العلاقات اقتصرت في اغلبها على اوربا وتسابق في الحصول على المستعمرات بين الوحدات المهمة في المجتمع الاوربي (البرتغال ، اسبانيا ، هولندا ، انكلترا وفرنسا) . وقد حاولت الدول الاوربية منذ معاهدة وستفاليا تصريف علاقاتها داخل اطار نظام توازن القوى . وكان فحواه ان تنخرط الدول الاساسية في جبهات متحالفة لمواجهة دولة او مجموعة دول تسعى لفرض هيمنتها على اوربا او تهدف الى افساد النظم السياسية السائدة . فحتى الثورة الفرنسية كانت مهمة نظام توازن القوى منع اية دولة من التحكم بمصير اوربا . وهكذا تجابهت النمسا مع فرنسا وانضمت اليهما دول اوربية اخرى . ومما امتاز به النظام هو مرونة في تبديل المواقع داخل التحالفات . وجاءت الثورة الفرنسية مهددة للنظم السياسية التقليدية في اوربا فاصبحت مهمة نظام توازن القوى كنظام لصيانة الاوضاع في اوربا من ثورية الحدث الفرنسي . وكانت انكلترا متزعمة لجبهة المواجهة للنجم الفرنسي الصاعد . وقد اقر مؤتمر فينا في ١٨١٥ فاعلية نظام توازن القوى .

ولكن واجهت نظام القوى تحديات جديدة وصعبة . فعلى الرغم من فلاحه في انقاذ الدول الاوربية من خوض غمار حرب كونية شاملة وحصر الحروب في نطاق جغرافي محدود وداخل اهداف معينة (كالحرب النمساوية البروسية ١٨٦٤ ، والحرب الفرنسية ١٨٧٠ وحروب البلقان) فقد اخفق النظام في التغلب على التناقضات الشديدة داخل الدول الاوربية الصناعية وفيما بينها . فعلى المستوى الداخلي كان عدم الاستقرار شاخصا بسبب التفاوت الطبقي وبطيء الاصلاحات السياسية والاجتماعية ، وعلى المستوى الاوربي كانت المنازعات على سيادة اوربا وعلى المستعمرات حادة بين فرنسا والمانيا ، وبين المانيا وانكلترا وفرنسا وروسيا . وقد بلغت التناقضات داخل المجتمع الاوربي وبين الدول الاوربية المهمة ذروتها في مطلع القرن العشرين . فزادت المشاحنات والخصومات على المستعمرات ودخلت الدول الاوربية في سباق تسلح عسكري وبحري . وفي ١٩١٤ انهار نظام توازن القوى .

وفي الوقت نفسه ، كانت هناك دعوات اوربية لاصلاح النظام السياسي الدولي . فقد نادى البعض بتحسين النظام الدولي ودعى اخرون الى اوربا منزوعة السلاح . ووعظ قسم منهم من اجل منظمة دولية تنازع الدول القومية على سيادتها . وتتوجت هذه الجهود بانشاء عصبة الامم وهي اول منظمة دولية انتمت اليها بعض الدول الكبرى . وكان مصيرها مرتبطا مع مصير اتفاقية الصلح . وجاءت العصبة باراء طموحة ومستقبلية وتفائلية الا انها ولدت عاجزة . فالمجتمع الدولي الذي تهيمن عليه الدول الاستعمارية الكبرى ، وانعزال الولايات المتحدة ، وتطويق الاتحاد السوفياتي ، والغضب على نتائج الحرب الأولى ، وخنق حق تقرير المصير ، والتمسك بالتسلح ، والعمل بنظام توازن القوى ، والتلكؤ في حسم الازمات الاقتصادية ، والعجز في تولي المسؤولية العالمية بأسم العصبة ، كل هذه التطورات جعلت نظام عصبة الامم ــ وهو نظام الامن الجماعي ــ امرا شبه مستحيل .

في عام ١٩٤٥ حلت الامم المتحدة محل العصبة وكانت الفكرة الاساسية هي محاولة انقاذ النظام الجديد من عيوب المنظمة السابقة . ولم تكن الانجازات مطابقة للامال . فسرعان ما حلت الحرب الباردة بين المعسكرين الكبيرين ، واخذت الدول الصغرى تتمحور حول القطبين وبذلك شلت الجهود لوضع حد للفوضى في استعمال القوة في العلاقات الدولية . واذا كان التسلح قبل ١٩١٤ تقليديا فانه الان اكثر دمارا بسبب طبيعته النووية ، مما جعل محاولات الحد من التسلح او نزع السلاح ضعيفة الامل في النجاح .

ولكن سيطرة الدولتين العظيمتين على النظام الدولي ليست سيطرة تامة وشاملة ، فهناك جملة تطورات جوهرية وسريعة تؤثر في فاعلية النظام الدولي . ومن اهم هذه التحولات هي الاسلحة النووية التي جعلت حسم المنازعات الكبرى عن طريق المجابهة المباشرة امر ضعيف الاحتمال . ثم هناك ظاهرة زيادة وتعاظم دور دول العالم الثالث . فقد رسمت هذه الدول لنفسها سياسة عدم الانحياز وبذلك ضيعت على العملاقين فرصة التربع كليا على عرش التمحور ، بل دفعت بهما الى البحث عن سبل جديدة للتعامل مع العالم الثالث . ومن هذه السبل تنشيط الامم المتحدة ، فجاءت محاولات الحد من الاسلحة والتخلص من الاستعمار والتنمية الاقتصادية وتشريع القانون الدولي وغيرها . اما في المجال الاقتصادي فان الاتجاه هو نحو تكوين تكتلات اقتصادية تكاملية . ويبشر هذا الاتجاه بتعزيز الوحدة بين كيانات جغرافية وكذلك بممارسة بعض اوجه سلطان السيادة في مجالات معينة . فالوحدة الاقتصادية في المعسكر

الاشتراكي تعزز من رص جدران هذا المعسكر والسوق الاوربية المشتركة تخدم في تقريب المشاعر والوحدة الاوربية .

ومع هذا كله فان النظام السياسي الدولي ما زال يأخذ بالوحدات السياسية بصفة الدولة القومية ، فهو اذن نظام الدول القومية . ولكن هناك وحدات اخرى الى جانبها ذات نشاط محدود ، كالاحلاف ، والمنظمات الاقليمية ، والتكتلات الاقتصادية ، وحركات التحرر العالمية ، والحركات العالمية الاخرى .

الباب الاول

الاتجاهات النظرية الاساسية والعوامل المؤثرة في العلاقات الدولية

النظرية في العلاقات الدولية :

علينا ان نميز بين نموذجين من النظرية . احداهما النظرية العالمية او العامة والاخرى النظرية المتخصصة والنظرية العامة ، كما عرفها Q. Wright تعني « تلك المعرفة القابلة للتعديل ذاتيا والادراك والشاملة والمتماسكة داخليا والمعينة على التنبؤ والتقييم والتحكم في العلاقات بين الدول واوضاع العالم »[1]. او بعبارة اخرى هي النظرية الاستراتيجية الحاوية والمتعاملة مع كلية الظواهر ــ المتعددة الابعاد ــ في السياسة الدولية ، اما النظرية المتخصصة فهي التي لا تفتقر الى مواصفات النظرية العامة سوى انها تتضمن وتتعامل مع بعض الظواهر في السياسة الدولية . واذا كانت النظرية العامة في العلاقات الدولية في منأ عنا حاليا ، فان تطور النظريات المتخصصة سيوجد ارضية مشتركة يمكن بناء نظرية عامة عليها . واذا كانت تجربة تطور حقل معرفة العلاقات الدولية وتدريسه في الكليات والمعاهد لا يشجع على التفائل في امكانية تحقيق كسب علمي واكاديمي ، فان هناك من الباحثين من يعتقد بانه « يجب علينا ان نبحث عن وسيلة تجعل كشوفات حقول المعرفة المتعددة متفاعلة... ويجب ان يكون هناك عصب ، عصب مفقود في وقتنا الحاضر وهذا العصب او « المبدأ المنظم » هو بالضبط ما نعني به النظرية[2].

وعلى نقيض هذا التفائل العارم ، هناك رعيل من الكتاب في العلاقات الدولية لا يجنحون صوب الايمان بالقدرة على «هندسة» نظرية شاملة جامعة يدين

---

(١) Q.Wright, op. cit. p 498.

(٢) Contemporary Theory in International Relations ed. Stanley Hoffman, Prentice-Hall 3 rd print, 1962. P. 7.

لها الباحثون والطلاب بالولاء الكلي . ولهؤلاء ـــ كما سنرى ـــ ما يدفعهم الى تبني هذا الموقف العلمي ازاء مكانة ودور النظرية في العلاقات الدولية . وبين الفريقين المتجادلين المتضادين توجد نخبة من علماء السياسة لا يقرون بعجز محاولات التنظير في خدمة اغناء واسباغ الاستقلالية على العلاقات الدولية ، ولا يرفضون حجج التقليدين كليا .

وبعد ان شخصنا اطراف المجادلة ، نتطرق الان الى فحوى الجدل نفسه . ما هي النظرية بالمعنى الدقيق وفي مجال معرفة العلوم الانسانية ؟ وما هي خصائصها ؟ وما هي اثارها ؟ وهل يصح استخدام مصطلح النظرية في هذا المجال ؟ وما هي المصطلحات البديلة ؟

لا يوجد اتفاق اجماعي بين علماء العلوم الانسانية حول معنى مصطلح النظرية وبالتالي فقد شوشت الهشاشة المفاهيمية لنظرية تطور العلاقات الدولية منذ الحرب العالمية الثانية[1]. وربما يرجع ذلك الى حصر النظرية في العلاقات الدولية في مجرد التأمل والتفكير مفاهيميا في مادة العلاقات الدولية وبذلك ابتعد التنظير عن الملاحظة التجريبية ، وتوغل المنظرون في تعقيدات هي في الواقع ذيول لقضايا اساسية تولدت عن الضرورة المفاهيمية التي يحتسها التفكير المفاهيمي . وبعبارة اخرى ، ان اسلوب التنظير اولا ثم البحث لا يخدم العلاقات الدولية الا في اطر محدودة ، كنظرية اللعبة ، والتهديد وقابلية التصديق . وهذه القضايا تنم عن بعد سايكولوجي وبيئي ، ومع هذا فان الموقف العلمي من مسألة التنظير ثم البحث يحظى بتأييد من قبل بعض الباحثين[2]. اما اذا قررنا بان النظرية هي « نظام منطقي استنتاجي منهجي يحتوي على افتراضات ويستخرج منه تفسيرات وتنبؤات يمكن التثبت من صحتها »[3]. فأن موضوع العلاقات الدولية يصلح للتنظير ، بعد توفر شروط معينة ، كوضوح المفاهيم ، ودقة التعريف ، وتحديد اساليب الاتصال الفكري بين المعنيين ، ورسم حدود الموضوع . وقد تكون النظرية محض « تفسير او مبرر مفاهيمي

(١) يرى هوفمان عكس هذا ، ويعتبره نتيجة وليس سببا لارتباك حقل معرفة العلاقات الدولية .
S. Hoffman, op. cit. p. 10.

(٢) **K. Popper, The Logic of Scientific Discovery, Science Edition N.Y., 1961.**
يكمن دفاع بوبر بان وظيفة البحث عن المعرفة هي طرح حلول واجوبة لقضايا ليس غرضها الذود عن الحلول السابقة بل تخليصنا منها .

(٣) **H.L. Zetterbery, On Theory and Verification in Sociology, Totowa, N.Y. 1965.**

لتغيير متبادل ملحوظ »[١]. وبشأن العلاقات الدولية فان النظرية لا بد ان تقترن بمداها وغرضها والا فان مصطلح النظرية سيؤول الى مصطلح « مفرغ من المعنى »[٢] . ولذلك يذهب ستانلي هوفمان الى تحميل مصطلح النظرية الى ثلاثة معاني : اطر مفاهيمية تثير اسئلة يسترشد بها البحث ، واطر مفاهيمية جريئة تحتوي على منظومة من الافتراضات غرضها الاول توجيه المبحث وتسيره ، وطروحات ذات علاقات متداخلة تهدف الى تفسير بعض الظواهر في العلاقات الدولية ، بل واحيانا تغطي جميع الحقل[٣]. اما الكاتبان : ب. ل ساندروز وآ. سي . ديربن فانهما يعتقدان ان النظرية « هي محاولة ترتيب وتفسير عدد كبير من الطروحات العامة تتعلق بتجربة الانسان بشكل منظم »[٤] .

لقد مرت عملية التنظير في العلاقات الدولية بمراحل متميزة ، تعمق فيها مفهوم النظرية واتضحت صفاته وبرزت حدوده . فعندما كان الحقوقيون الدوليون يحتكرون حقل دراسة العلاقات الدولية لم تظهر بوادر نظرية واضحة ، وكذلك كان الحال عندما شاركهم المؤرخون الدبلوماسيون في العناية بالموضوع . ولكن بعد تجربة الحرب العالمية الاولى وتمركز مسألة العدوان والبحث عن سبل اقامة امن جماعي شاعت بين دارسي العلاقات الدولية نزعة لتحرير الموضوع من القيود التقليدية واتجهوا الى الاهتداء بكشوفات السايكلولوجية والاقتصاد وعلم الاجتماع . وهكذا تراكمت لدى الباحثين ذخيرة من الحقائق وطرائق البحث والمفاهيم والمصطلحات والتعاريف في العلاقات الدولية فكانت هذه جميعا منطلقات شبه امينه لارساء نظريات متعددة في حقل العلاقات الدولية . ومما يجدر الاشارة اليه ان « النظرية ــ اية نظرية كانت ــ في العلاقات الدولية تتسم بصفات معينة ايجابية وسلبية . فمن ايجابية النظرية في العلاقات الدولية :

---

(١) D. Nachmais and C. Nachmais, Research Methods in the Social Sciences, Edward Arnold Ltd. London, 1976, P,12.

(٢) Robert K. Merton, Social Theory and Social Structure, rev. ed., Glencoe, 1957, P,5
ويجدر الاشارة الى ان ميرتون من دعاة البحث اولا ثم التنظير .
« فالبحث يقوم باربعة وظائف كلها تساعد النظرية على اخذ شكلها : ففيه المبادأة ، واعادة الصياغة ، والانحرافات ، وتوضيح النظرية » . Ibid. P. 103.

(٣) S. Hoffman, op. cit., p. 8.

(٤) B.L. Sanders and A.C. Durbin, Contmporary International Politics, Introductory Reading. John Wiley, London, 1971, P.3.

١ ـ بان النظرية بكونها وحدة منظمة من العلائق تضفي على موضوح العلاقات الدولية درجة وافية من العقلانية . بعبارة اخرى انها تنقذ الموضوع من الجنوح الى اعتماد اسلوب التعليل بالبحث عن الاسباب والنتائج الكامنة وراء حشد من الاحداث والظواهر المتعددة الابعاد والمتداخلة التفاعلات في العلاقات الدولية .

٢ ـ ان النظرية بحكم دعوتها الى التجريبية وتعديل الاستنتاجات لا تدع مجالا للمواقف اللاموضوعية في البحث العلمي في العلاقات الدولية .

فالنظرية تركن الى معايير مستقلة ومحايدة ــ وربما يصعب ذلك في العلوم الانسانية ــ وتعتمد اساليب تتجاوز الملاحظات والتجارب ليس الا . فكما هو معلوم ان البحث العلمي ــ والذي اما يسير على هدى النظرية او يرشد اليها ــ له مستلزمات . ومن هذه المستلزمات تحديد التغييرات المتوازية او المتبادلة ، الحذر من العلائق المتفرغة في الظاهرة موضوع البحث ، ضبط جدول زمني لحدوث الاشياء تخلصا من تداخل العلة .

٣ ـ ان النظرية لا تبحث عن تفسير ختامي وذلك لانها اصلا تثير جملة اسئلة ثم ينشأ عن ذلك حلول ، ولكنها غير وافية ، اذ ان خلال البحث تبرز اسئلة اخرى ربما لا تتمكن النظرية المعتمدة من اعطاء اجوبة عنها . وبالتالي نواجه الحاجة الى اعتماد نظرية او جملة نظريات للاستيضاح بشأن قضية البحث . وهذا بدوره يدفعنا الى تجنب الاضطراب او الهوس النظري وذلك باخضاع هذه المحاولات التنظيرية الى نظرية اعم واشمل وانسق .

٤ ـ أن أي بحث علمي يستند الى نظرية يحتاج من جملة ما تحتاج اليه الى اساليب خاصة في تجميع المعلومات . فالنماذج او الموديلات الشائعة في دراسة العلاقات الدولية في الوقت الراهن لا بد ان تغذى بمعلومات تتناسب والعلاقة المفاهيمية بين اركان النموذج . ولا يمكن والحال هذه اللجوء الى الانتقائية التاريخية اما لدحض او اسناد رأي او موقف ، كما ينبغي تجنب اسباغ الرغبة او الميول على العلاقة بين المعلومات وحاجة النموذج العلمي لها . بعبارة اخرى ان هناك ضرورة الى تحسين وتطوير اساليب جمع المعلومات وتمحيصها ومقارنتها وترتيبها وفقا لدرجة عالية من الموضوعية .

٥ ـ ان شكوى بعض كتاب العلاقات الدولية من ان النظرية في موضوع كموضوعنا ادت الى تفسير الظواهر السياسية بدالات غير سياسية ، انما هي شكوى مهزوزة . فالواقع ان ايجابية النظرية هي في دعوتها الى المحاكاة والارتباط بنظريات اخرى تطورت في حقول المعرفة الانسانية الاخرى .

فالاستعارة من المدارس السلوكية في السايكولوجية ، والاقتراحات في الرياضيات والاجتماع ، والعلوم السياسية انما زادنا وضوحا وقربنا الى المواضيع ذات الصلة بالعلاقات الدولية .

٦ ـ لقد فتحت النظرية افاقا جديدة امام الباحثين في اكثر من مجال . فعلى مستوى السياسة العملية مونت النظرية الساسيين ورجال الدولة بعدة ، صحيح قد لا تكون وافية وصائبة كليا ، الا انها تتيح خيارات متعددة ومتباينة وفرص مواتية لتوقيت اخراج قراراتهم . اما بشأن الباحثين فلقد انتظمت امامهم ، بفضل جهود المنظرين ، ادوار علمية جمة يستخدمونها لتطوير المعرفة المستقبلية . واذا كان عجز المنظر الحالي بانه يلوذ بحالة او حقل دراسة ما بعد الحدث ، فان هذا لا يحكم على مستقبل التنظير نهائيا . فالمستقبلية هي الغاية من النظرية وأي حل هو نسبي ومؤقت .

وعندما نفكر في سلبيات النظرية في العلاقات الدولية يتبادر الى الذهن ما يلي :

١ ـ هل ان مادة موضوع العلاقات الدولية عينها قابلة الى التنظير ؟

مما لا شك فيه ان بعض الحق وليس كله مع المتذمرين من ارغام الموضوع لملائمة شروط نظرية هي من نسج المنظر البحت وقد تبنى H. Bull موقفا صريحا عاب فيه التنظير من زاوية ما زالت تجمع بين اركانها عددا لا يستهان بهم من الباحثين . واجمل رايه في مقالة متينة علميا جاء فيها ستة اتهامات دلل بها على ان النظرية في العلاقات الدولية « بقدر ما انها تنوي تطويق وبالتالي الحلول محل الطريقة التقليدية فانها ضارة »[1] .

الاتهام الاول : حصر المنظرون انفسهم على كل ما يمكن التأكد منه بالمنطق الرياضي ، فوضعوا حاجزا بينهم وبين فهم الموضوع بالوسيلة الوحيدة المتيسرة وهي « قابلية الحكم على الاحداث والتصور

(١) Hedley Bull, International The, Theory, Case for a Classical Approach, World Politics. No.18 1966 PP. 361-377.

كل المقتبسات الواردة هنا من المصدر نفسه .

الحدسي ... خاصة في المسائل الاخلاقية ... وتصح الفلسفة هنا » .

الاتهام الثاني : ان ما توصل اليه المنظرون لا يقتصر على اساليبهم التنظيرية ، بل يمكن « التوصل اليها بطرائق اخرى مستقلة عن الاساليب العلمية والحسابية » .

الاتهام الثالث : ان طموح المنظرين محض خيال اذ « يقر بعض الممارسين ان معالجتهم اقتصرت على مواضيع سطحية اخضعوها الى اسلوب علمي محكم » .

الاتهام الرابع : لقد اساء المنظرون الى الحقيقة التاريخية كما هي عليه . وذلك لان بحوثهم العلمية تفسدها « النزعة نحو تحجيم وقياس كل شيء » .

الاتهام الخامس : « هناك حاجة الى الدقة في النظرية في العلاقات الدولية » .

الاتهام السادس : لقد جرم المنظرون انفسهم من « النقد الذاتي » . بل ان افتراضاتهم لا تخضع الى هذا المعيار المحوري خاصة وان الموضوع هو سياسة فيه مواقف اخلاقية وسياسية .

٢ ــ لقد توغل دعاة التنظير في اخضاع العلاقات الدولية الى اساليب ونماذج نظرية فنتج عن ذلك ارتباك في المفاهيم والتعاريف بل وانحصرت اللغة العلمية بنفر قليلين واصبح الرجل العادي بعيدا عن فهم تلك اللغة الخاصة . فكل تنظير يحتاج الى ادوات واهمها : المفاهيم ، والافتراضات او الطروحات ، التعاريف ، والمتغيرات . إن القوة ، والقابلية ، والقدرة ، والنفوذ ، والتأثير ، والمنزلة ، والسلطان ، والسيطرة ، كلها مفاهيم مشتركة في التدليل على ظاهرة التفاعل بين دولتين او حلفين او عقيدتين او اكثر . ولكن لكل منهما معناه الخاص في اطار التنظير المعين ومما يصعب تحقيقه التمسك بالمعنى الموحد لهذا المفهوم او ذاك في البحث الواحد رغم حرص الباحث على ذلك . ولكن هل يعطي التعريف للمفهوم دقة ووضوحا ؟ الواقع ان التعاريف هي

الاخرى تعاني من اللاانضباطية عند الباحثين . فبعضها مرن يستخدم على مستوى التعميم وبعضها لاغراض الملاحظة والتجربة[1].

٣ ـ رغم ان النظرية الجزئية في العلاقات الدولية حققت بعض التقدم في تقويم الموضوع ووضعته بمستوى التحليل العلمي والمنظم ، فان هناك مجالات كثيرة ما زالت بحاجة الى دراسة جزئية ، لذلك فان دعوة المنظرين الى نظرية شمولية ربما سابق لأوانه . بعبارة اخرى انها محاولة لتمكين النظرية من العدو قبل ان تجرب الحبو . « ان تطور حقل معرفة العلاقات الدولية يحتاج الى التأكيد على النظرية العامة التجريبية أي النظرية التي تحاول معالجة المساحات الكبيرة في الحقل »[2]؛ ومخاطر هذه النزعة هائلة . فالعلمية البحتة او جعل العلاقات الدولية علما صرفا قد يقود الى « تحاشي موضوع محفوف بالمخاطر الا وهو السياسة من دون التوصل الى علم »[3] فالعلم في العلاقات الدولية لا يعنى بالاغراض التي تهدف اليها تلك الدراسة ، اي انه لا يرسم لنا درب الديمقراطية ، ولا اساليب الحكومة العالمية ، ولا ماذا ستؤول الامم المتحدة اليه [4] . ويلوم مارتن وايت النظرية العامة من زاوية خاصة وهي ان أي تنظير في حقل العلاقات الدولية يجب ان ينحصر بالسياسة والقانون وكلاهما محاولات للسيطرة على عالمنا المتعدد القوى وصولا الى غرض مثالي . اما العلاقات الدولية كما هي عليه فانها تحتاج الى نظرية عالمية تبحث في البقاء . ويرى ان النظرية في العلاقات الدولية لا « تتسم بالندرة حسب ، بل بالبؤس الذهني

---

(١) المفهوم (Concept) هو دالة او رمز يشير الى شيء ما او لصفته اي هو صورة متفق عليها لحد ما تعكس عالما تجريبيا . ولا توجد صيغة قاطعة للمفهوم ، فلكل مفهوم تاريخ تطوره . ولدينا في العلوم الانسانية مفاهيم هي حصيلة عملية تجريد وتصميم لانطباعات حسية .
اما التعريف (definition) فهي وسيلة اضفاء الدقة والوضوح على المفهوم . وهناك نوعان من التعاريف . احدهما تعاريف مفاهيمية (Conceplual definition) وثانيهما تعاريف عملياتية (Operational definition) فالتعاريف التي تستخدم مفاهيم اخرى هي من النوع الاول وقصورها انها لا تحافظ على معانيها . والتعاريف العملياتية هي التي تربط بين المستوى المفاهيمي ـ النظري وبين المستوى التجريبي الملحوظ . D. Nachmais, op. cit., pp. 15-20.

(٢) S. Hoffman, op. cit., p. 9.

(٣) A. Gobban, The Decline of Political Science, Political Science Quarterly, Sept. 1953, P. 335.

(٤) J.W. Burton, International Relation : A General Theory, Cambridge University Press, 1967, P.3.

والاخلاقي »[١] .

٤ ــ في اعتقاد بعض الكتاب ان المنظرين اساءوا الى فهم الاسلوب النظري للعلاقات الدولية . فالبناء النظري المعتمد لا يحتوي بين ابعاده كل الانظمة . أي ان الصورة الحسية الكلية للتجربة لا تختمر في فكر المنظر لعجزه في استيعاب العالم التجريبي او الملحوظ للاحداث ثم التأمل به ونقده ذاتيا . وينكر دعاة النظر الفلسفية على المنظرين المحدثين التمكن من ذلك من غير « تأمل فلسفي تاريخي في هذا المجال من النشاط الانساني » . فمهمة الفيلسوف «هي التفكير في التجربة مرة ثانية ومن ثم استنباط الفرضيات الاساسية والشاملة المتضمنة في التجربة »[٢] .

٥ ــ ان النماذج النظرية التي يطرحها المنظرون في العلاقات الدولية بعيدة عن الواقع ويرجع ذلك الى محاولة المنظرين تبسيط الحقيقة لتلاءم متطلبات النماذج المنسقة المترابطة الاجزاء . وبالاضافة الى ذلك فان قابلية النماذج النظرية على التنبؤ بتطورات الاحداث هي الاخرى محدودة ولا تتجاوز ما تفرزه الافتراضات الاساسية للنموذج النظري المهندس[٣] .

وختاما ، اين نقف من النظرية في العلاقات الدولية ؟ مما لا شك فيه ان تغاضي جهود المنظرين واتهامهم بالحاق الضرر في دراسة العلاقات الدولية ــ كما يدعي اصحاب النهج التقليدي ــ له عين الاتهام الذي يكيله المنظرون على التقليديين بالعجز عن اخارج الموضوع من دائرة التاريخ الدبلوماسي والقانون والفلسفة . ان من مصلحة المعرفة عموما ومن واجب الدارسين الالتفات الى القدرة التحليلية والعلمية في الاتجاهات النظرية المعاصرة . فكما لم يعجز المنهج التقليدي عن العطاء فان النظرية لم تعط اكلها بعد : « من الواضح جدا انه لا يوجد طريق وحيد للمعرفة ... وليس هناك افق واحد يحتكر

---

(١) Why is there no International Theory? In H. Butterfield and Nartin Wight ed. Diplomatic Investigations, London. 1966 P.20.

(٢) The Theory of International Relations Selected Texts.
Introduced by M.B. Forsyth andother Unwin University Books, 1970, P. 11.

(٣) يتقدم جوزيف فرانكل بثمانية قضايا يعتبرها قصورا في النظرية .
Joseph Frankel, Contemporary International Theory and the Behaviours of States, Oxford University Press, London 1973, PP. 11-14.

الحكمة »[1] .

وأية قراءة لادب نظريات العلاقات الدولية تدل بوضوح على الحاجة الماسة بين الكتاب الى تنظير العلاقات الدولية انما هو شاهد على غياب اطار نظري لدراسة وتدريس الموضوع . وهكذا فلربما يشكو البعض من غياب النظرية[2] ، ولربما لا يرى البعض املا للتنظير[3] ، ولربما يتذمر البعض من الهوس النظري[4] ، وربما يقدر البعض ان الموضوع تخطى مرحلة التنظير .

(١) Kenneth W. Thompson, The Empirical, Normative, and Theoretical Foundations of International Studies, Review of Politics, April, 1967, PP. 147-148-

ويشاطره جوزيف فرانكل في موقفه اذ هو لا يطمح بسيره في وسط التيار بين النظرية والتقليد الى « الصفاء المنهجي الكلي او الى الواقعية التامة » .

J. Frankel, The Making of Foreign policy . An Analysis of Decision Making, Oxford University Press, London, 1968, P.vii.

(٢) C.J. Friedrich, International Politics Foreign Policy in Developed (Western7 Systems,' in Approaches to Comparative and International Politics, ed, by R.B. Farrell, 1966-

(٣) Chadwick F. Alger, «International Relation : The Field,' in International Encyclopedia of the Social Sciences, Vol. 8, N.Y. 1968.

(٤) H.J. Morganthau,' The Intellectual and Political Functions of a Theory of International Relations,' in the Role of Theory in International Relations, ed. by H.V. Harrison, Princeton. 1964

الفصل الاول : الاتجاهات التقليدية

المبحث الاول : المنهج التاريخي[1]

يعتبر المنهج التاريخي Historical Approach المرحلة الاولى من تطور موضوع العلاقات الدولية كحقل معرفة اكاديميا[2] ، وهناك جملة اعتبارات قادت الى ذلك . فحتى الحرب العالمية الاولى نظر الكتاب والمفكرون الى العلاقات الدولية على انها علاقات محضة بين الامم . وبما ان اغلب هذه العلاقات كانت تقع في مجال الشؤون الخارجية فان الدبلوماسيين اشرفوا على تنفيذها بتوجيهات من وزارات الخارجية . كما ان استمرار ممارسة الاسلوب الدبلوماسي خلف لنا رصيدا من التجارب الشخصية التي تركها الدبلوماسيون البارعون والمؤثرون على مسيرة الاحداث بين الامم بشأن قضايا تخص مصالح اكثر من دولة . وقد ظن ان هناك ديمومة في السوابق الدبلوماسية يمكن عن

---

(١) ترد في ادب العلاقات الدولية جملة من المصطلحات المترادفة بشأن التطور النظري للحقل . وعلى سبيل المثال يستخدم الكتّاب عند تصنيفهم الاتجاهات الفكرية ما يلي :
attidute, school, approach, trend.

(اتجاه ، مدخل او منهج ، مدرسة ، موقف)
وسنستخدم مصطلح approach ليعني « هيكلا » او نظاما او مخططا مقترحا ، يظهر كيف يتوجب على الباحث تنسيق البحث والمفاهيم في بناء النظرية .
B.L. Sanders and A.C. Durbin, op. cit. p4.

(٢) لا بد من التميز بين عدة مفاهيم : التاريخ ، والمنهج التاريخي ، والكرونولجيا (ترتيب زمني للاحداث) ، وتاريخ العلاقات الدولية . وفي تقديرنا ان التاريخ هو سجل الاحداث او فن كتابتها (او احيانا علم تدوينها) او تحديد ما حدث في نطاق المكان والزمان . والكرونولجيا علم ترتيب الاحداث في جدول زمني ، وتاريخ العلاقات الدولية هو الذي يجعل من موضوع العلاقات الدولية الحدث ذاته . كل هذه المفاهيم لا تخص العلاقات الدولية بشكل مباشر في هذا المجال . اننا نعني بالمنهج التاريخي منطلقا نظريا متميزا باسلوبه وادواته وغرضه وحكمه على موضوع العلاقات الدولية .

طريق دراستها تاريخيا التعرف على الاسباب التي حدث بتلك الدولة او غيرها الى اتخاذ مثل هذا وذلك الموقف . كما انه يمكن تحديد ما حدث بالفعل في نطاق المكان والزمان . وبعد تحديد الاسباب وما حدث بالفعل يمكن استنتاج ما نجم عن الحدث ، وبالتالي يفاد من هذه النظرة التاريخية في فهم الحاضر وتوقع ما سيحدث في المستقبل .

وبالاضافة الى ذلك ، فان الشؤون الخارجية للدول الاوروبية كانت تودع في معاهدات واتفاقيات وبرتكولات لتنظيم تلك العلاقات ولتحديد المواقف ازاء قضايا دولية . ومن اجل فهم العلاقات القائمة آنذاك يرجع الى دوائر حفظ الوثائق لدراسة تلك الاتفاقيات ، لذلك اقترن المنهج التاريخي بدراسة الماضي . ولكن ما يثير القلق هنا هو ان اغلب الدول الرئيسة في الشؤون الدولية لن تكشف بعد عن جميع الحقائق المحفوظة في الوثائق . لذلك ليس منطقيا في عالم التغير السريع والثورة الاجتماعية ـ كما هو عليه عالمنا اليوم ـ ان ينتظر المرء حقبة من الزمن كي يفهم حقيقة علاقات دولة ما بعد ان مرت عليها خمسون سنة على الاقل . وليس منطقيا ان ينتظر المرء فترة كهذه كي يدرك الشواهد التي حدث بالفاعل في التاريخ الى فعله آنذاك والذي هو مما لا شك فيه رحم الفعل او الحدث في الوقت الحاضر .

وعلى الرغم من تخطي بقية المناهج العلمية في دراسة العلاقات الدولية على المنهج التاريخي ، فان له العديد من الانصار[1] .

لا ترى المدرسة الغربية ان المنهج التاريخي غير ضروري ولكنها تقر بانه غير واف لفهم العلاقات الدولية . وهذا الرأي معاكس للمدرسة الماركسية التي

---

(١) ما زالت دراسة العلاقات الدولية في المعسكر الاشتراكي خاضعة الى المنهج الماركسي ـ اللينيني الذي يرى في فلسفته للتاريخ ان هناك حتمية في العلاقات الدولية تكتشف بدراسة التاريخ الدولي دراسة علمية . كما ان هناك اساتذة بريطانيين ما زالوا يتمسكون بالمنهج التاريخي ـ بشكل محدث ـ بل وقد اتهمت الدراسات الامريكية للعلاقات الدولية بانها منظرة فوق العادة لدرجة اقصاء دراسة التاريخ من المناهج الجامعية . ويرجع ذلك لتلبية احتياجات السياسة الامريكية ولايجاد وظائف في صناعة البحث للشهادات العليا .

A. Lee Burns, Scientific and Strategic-Political Theories of International Politics, in International Politics - The Aberystwyth Papers 1919-1969. by B. Porter ed, Oxford University Press, London, 1972, P. 58.

يقول جورج شاخنزورف « لا يمكن فهم الاحداث فرادا او كلية ما لم يؤخذ للقوى العامة في العالم حسابا . وهذه هي ـ كما عليه الاشياء ـ الارضية التاريخية التي تحدد حصيلة التفاعلات بين الطبقات ، والاحزاب ، وتحركات الدول » .

George Sharhnazarove, op. cit., p. 8.

تشدد على ان المنهج التاريخي هو بحد ذاته يخضع لقوانين التطور الديالكتيكي وبالتالي فانه منهج واف . وقد وجد البعض في الحجج التالية مبررا لدعوتهم .

١ ــ ان السياسة الدولية هي حقل واسع للشؤون الانسانية التي لم تتوقف منذ ان اقامت المجاميع البشرية علاقات اولية فيما بينها . ولكي تفهم هذه الظاهرة المستمرة لا بد من استيعاب حقائق عامة تفسر لنا هذه الديمومة . أي ان افعال الانسان والامم والدول والحضارات لا يمكن التعرف عليها ومراقبة تطورها والاستعانة على معرفة مصيرها من غير دراستها داخل اطار تاريخيها زمنيا ومكانيا . وهذا لا يعني ان دراسة الافعال والاحداث لا تخضع الى نظرية معينة ، فهناك فلسفات للتاريخ بعضها يدرس الحضارة (توينبي) وبعضها يدرس الصراع الطبقي (ماركس وانجلز) وبعضها يعتمد الموضوعية (رينه) او ثقافة معينة (سبينكلر) ، ولكن القول بأن هذه الافعال والاحداث هي حصيلة نظرية معينة شيء اخر .

٢ ــ ليس منطقيا ان تدرس العلاقات الدولية من غير تاريخها . فهنا بالذات تتضح لنا حركة التغيير . فالتحولات السياسية هي تواتر احداث لها جذورها وعللها ومكانها وزمانها التي نمت فيها . ولا يمكن قطع هذه الاستمرار لان كثيرا من التغييرات لا تفرز مفعولها آنيا بل تبقى لحد ما احداثا كامنة ، هي في الواقع احداث مشروطة او متوقعة بشكل او اخر وهذا يقودنا الى الحجة الثالثة .

٣ ــ ان التاريخ لا يعنى بالعام المتكرر حسب ، بل يبحث عن الفريد والمتوقع . صحيح ان العرض التاريخي لامم ودول عدة في احقاب زمنية مختلفة تكشف عن سياق معين تكاد تشترك فيه جميع العينات مع فوارق غير اساسية مردها ظروف محلية او طارئة . ولكن اليس دراسة التاريخ هي ايضا الادارة الكاشفة للميزة التي تتصف بها حضارة ما او امة ما . ومما لا شك فيه ان هذه المقومات تؤثر في صيغة افعال واحداث هذه الوحدات السياسية . والمنهج التاريخي يفسح مجالا ارحب لحدوث المتوقع أي عكس المناهج العلمية البحتة كالفيزياء والكيمياء ، وكذلك عكس التنظير المعاصر للعلاقات الدولية حيث تصبح الاحداث المتوقعة اسيرة الافتراضات الاولية في النموذج النظري .

٤ ــ اذا كانت النعرة التجريبية قد استهوت كثيرا من الكتاب والباحثين في العلاقات الدولية ، فأي مختبر يصلح للحكم على الاحداث والافعال والمواقف غير التاريخ : ان التاريخ افضل مرشد ــ بل في الواقع لا يوجد

سواه ــ لفهم الوقائع كما هي عليه . والاكثر من هذا ، هل يمكن تخليص السياسة الدولية من المواقف القيمية والمعايير الاخلاقية . واذا اجمعنا على ان كل موقف محمل بمستويات قيم دينية ــ انسانية ــ قومية ــ حضارية ــ شخصية ، وان كل فعل فيه اخلاق (اللااخلاقية بمعنى التحرر من الاخلاق هي بحد ذاتها موقف ينم عن اخلاقية من نوع ثان) ، فان المنهج التاريخي هو الوسيلة الانجح لكشف هذه المعطيات في العلاقات الدولية .

والآن ما هي الفجوات في المنهج التاريخي ؟

١ ـ لا يستطيع المنهج التاريخي بفلسفته واسلوبه ان يحتوي جميع الاحداث والتفسيرات في السياسة الدولية . ولذلك فان المؤرخين مرغمين على انتقاء احداث معينة واهمال غيرها . وهذه الانتقائية لا تخضع الى نموذج بحث واضح المعالم ومتفق عليه . لذلك يتلون التاريخ المنتقى بنظرة المؤرخ وشخصيته ، وهكذا يصبح بعض التاريخ من صنعه . وقد يلجأ المؤرخون الى تشخيص سبب واحد يعزى اليه علة تحريك بقية العوامل والظواهر في التاريخ . فحصر ماركس العلة الاولى في القوى الاقتصادية ومنها يتفرع البنيان العلوي المتعدد الابعاد والتفاعلات . وحاول توينبي ان يجعل من ظاهرة التحدي والمقاومة علّة كبرى لبقية التحولات المؤدية الى مرور حضارة ما دون غيرها في مراحل الولادة والنمو والشيخوخة ثم الانهيار . ولكي يعزز المؤرخ مثل هذه العلة يسقط من حسابه كل شيء لا علاقة له باظهار فاعلية ودور العلة الكبرى وربما يتعاطف المرء مع هذه المحاولات لانها تسعى لتفسير الظواهر لا مجرد وصفها ، ولكن هناك من ينادي بان المنهج التاريخي يكشف لا عن السببية بل يميط اللثام عن الدفع المصيري .

٢ ـ واصدار الحكم على الاحداث مسبقا يحمل الحدث السياسي قيمة معينة . وهذا لا يعني الدعوة الى اخلاء النشاطات السياسية من كل قيمة ، بل على العكس من ذلك ، ولكن الايديولوجية هي رحاب تلك القيم ، اما تحليل السياسة الدولية وفهم تفاعلات متغيراتها فلا يرتأى ان تخضعا لاسلوب اصدار الحكم والقيم ، فالخطر في الاسلوب التاريخي اذن هو ان يندفع المؤرخون في رسم صور تقريبية للواقع الذي يدرسونه لا تمس واقع الحال مساسا مباشرا ووثيقا . فيتوجب عليها أن تصرفها أو تبثها في تصريف شؤونها خارج حدودها .

٣ ـ ان عالما متعدد الدول القومية كعالمنا اليوم وتتألف السياسية الدولية فيه من

تقاطع علاقات الوحدات المتباينة الحجم والقوة والاهمية ، عالم كهذا لا يمكن ان يحصر ما يدور فيه في نطاق منهج واحد . ومع ان تاريخ العالم هو اقرب الى السياسة الدولية ، ولكن ليس بوسع موضوع تاريخ العالم ان يوصلنا الى نظرية تحليلية تعيننا على فهم الواقع وتلمس المستقبل .

المبحث الثاني : المنهج القانوني Normative Approach

يعكس المنهج القانوني العلاقة الوثيقة بين الظروف التاريخية والعلمية وبين اسلوب تطور دراسة العلاقات الدولية . ولذلك فلكي نستدل على صفات واسهام المنهج القانوني في تطوير موضوع العلاقات الدولية ـــ سواء في مجال البحث او التدريس ـــ يفضل الاشارة الى الاوضاع الدولية التي سادت بعد الحرب العالمية الاولى . فالخراب الذي اصاب اوربا ماديا ومعنويا دفع بالكثيرين من المفكرين الاجتماعيين والاقتصاديين الى التأمل في الاسباب التي حدت بالحضارة الغربية ان تعرض نفسها لخطر حرب كادت تدك اسسها . فانبرى المتفاءلون منهم الى طرح حلولهم لارساء نظام دولي يبعد عن العلاقات الدولية اسباب افسادها وزجها في أتون الحروب سواء المحلية ام الكونية . وهكذا اتسمت دراسة العلاقات الدولية بعد الحرب بالنزعة الطوبائية أي النزعة الباحثة عن البديل لما موجود بالفعل في مجال عالم ما يجب ان يكون . وهذا العالم هو الذي يسوده السلام . ولكن لكي يحقق السلام لا بد من وصف العالم الفعلي ومقارنته بالعالم المثالي . وبالتالي كانت سمة الوصفية هي الغالبة على السلوب البحث والتدريس لموضوع العلاقات الدولية . وطبعا هذا لا يعني ان التحليل كان غائبا ، بيد انه لم تكن هناك حاجة ماسة الى تحليل عميق . وذلك لان جوهر القضية كان واضحا . بعبارة اخرى ان الهدف من دراسة العلاقات الدولية كان محددا . وبالتالي تحكم بالاسلوب . وكما اشار البرفسور كار فان مرض جسم السياسة الدولية كان معلوما لذا لا بد من العلاج ولكي نكتشف العلاج تتطور دراسة السياسة الدولية تلقائيا (١) ويعقب كار في نفس الصفحات على ان

(١) E.H. Carr, The Twenty years Crisis 1919-1939 London, 1939, PP. 5-6 .

اتهام المنهج التاريخي بالعجز لانه نشد هدفا سهلا نظريا وشبه مستحيل عمليا على انه اتهام في غير مكانه . فالاتجاه السائد كان آنذاك نحو الهدف وليس نحو سبل الوصول اليه[١] .

لقد غالى الباحثون والمعنيون بتدريس العلاقات الدولية في العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين بتفائلهم بصدد امكانيات تحقيق سلام عالمي . وكانت هذه الحمى التفائلية تجد لها تعزية في الاعتقاد بان القانون الدولي والمنظمات الدولية ، وبالاخص عصبة الامم ـــ هي الكفيلة على الاخذ بيد دول العالم نحو مستوى جديد من النظام الدولي بعيدا عن توازن القوى والاحلاف والامن القومي القلق والتسلح . وتكمن وراء الفلسفة القانونية والنظرة المؤسساتية وجهة نظر اخلاقية وجدت لها ترديد على السن بعض السياسين والكتاب . وفحوى الامر ان عالم الدول القومية ـــ ولا تنس كان عالما تتكالب فيه هذه الدول على المستعمرات والرخاء ـــ لم يكن في جوهره مطابقا مع واقع حاله . فواقع حاله شاذ منحرف غير ملتزم تتغلب عليه النعرة الانانية وسوء تسيس من جانب رجال الحكم والسياسة . اما في جوهره فهو لا يختلف عن عالم الافراد او الجماعات . بعبارة اخرى بما ان الافراد يخضعون سلوكهم وافعالهم الى رابطة اخلاقية فان الدول كذلك بيد ان الفارق هو في درجة الوعي بهذا الضابط الاخلاقي ووجود او غياب التركيب الاجتماعي والسياسي الذي يجسد المنظم الاخلاقي بكليته . أي ان القانون الرادع والاجراءات الامرية في داخل جسد السياسة لنظام الدولة لا تستند الى قوة التنفيذ فحسب ، بل الى القناعة الاخلاقية لدى اعضاء ذلك الجسد بان الامن والاستقرار هما قيمة لا تنحصر على نطاق المنفعة المادية .

ولكن هل هناك من مبررات منطقية ومادية لهذا التشديد على القواعد الاخلاقية والقانونية في تسيير الدول لعلاقاتها فيما بينها . اننا لا تسقط هذا الموقف كليا ولا ننكر له فضله في تطوير العلاقات الدولية سابقا والان بالشكل المحور . غير ان الموقف الاصلاحي هو في الواقع بعيد عن الواقعية . ان الدعوة الى اصلاح السياسة الخارجية للدول القومية بارجاعها الى اسس اخلاقية كونية او الى اشراف منظمة دولية كعصبة الامم قبل الحرب الثانية او الامم المتحدة خليفتها تخفق في فهم السياسة الدولية والعوامل المحركة لها . ووجه الاخفاق هو ان مشرعي عصبة الامم افترضوا اسسا مادية واخلاقية فعلية في السياسة

---

(١) Ibid. PP. 11-12.

الدولية بعد الحرب الاولى وبذلك تركوا فجوات بين تصورهم لما هو كائن ــ والعصبة نسخة منه ــ وعالم بعد الحرب كما كان عليه . فالامن الجماعي الذي استند الى اصدق وابسط الشعارات الجماعية (الواحد من اجل الكل والكل من اجل الواحد) لم يعمل . بل مررت بعض الدول عدوانها كعدوان ايطاليا على الحبشة واليابان على منشوريا وتعديل المانيا لمعاهدة فرساي ، بالقوة تارة وبالتهديد تارة اخرى .

وانعكست النظرة الاصلاحية بشكل صارخ في اسلوب معالجة اساتذة العلاقات الدولية لقضايا السياسة الدولية(١). فقد كانت العصبة كنظام الملاذ الاول والاخيرة ففيها معين من القدرات والامال وحسن النية ما يمكن ان يعوض الدول القومية عن المباراة في القوة من اجل تحسين المصلحة الوطنية . لقد اراد المصلحون تحسين العصبة وهذه مصلحة اممية في نظرهم . فلذلك انكبوا على البحث عن السبل المعززة لدور العصبة ، والطرائق التي تمكنها من غلبة السيادة القومية وبلوغ المساحات الجغرافية والوظيفية التي يمكن ان تصلها لتكون قاعدة لتلاحم الدول(٢) .

وكان الحكم على العلاقات بين الامم في العهد الاصلاحي يجري وفقا لقاعدتين . اولهما مدى الامتثال او الانتهاك للقانون الدولي وما تطور عنه من اجراءات دولية لتصريف العلاقات بين الدول . وثانيهما التعاون والاسهام في تنشيط وتعضيد جهود العصبة لتلطيف العلاقات بين الدول . وكلا الامرين يفترضان اساسا ان جوهر العلاقات بين الامم ينم عن عقلانية في السلوك ورغبة في الاحتكام الى قواعد أممية . ولا نجد ضيرا على ذلك . فلا تنشد الدول من علاقاتها احداث خلل في النظام الدولي لان ذلك لن يدر عليها نفعا في المدى البعيد . والتاريخ المعاصر يشهد ضد كل من حاول ان يفرض سيادته على العالم عن طريق القوة . ان عالمنا المعاصر يتجه في اغلب جوانبه نحو التعاون والتفاهم سواء في المجالات السياسية او غيرها . وربما ان هناك بعض الامل كما هو الحال بالنسبة للمنشأت غير الحكومية او التكنوقراطية ــ في احداث جسور يعبر من عليها التعاون الدولي . لذلك فان طعن المدرسة الواقعية لافتراضات التفكير القانوني او الاخلاقي لا يقف على اربعة اثافي . اولا ان اتهام السياسة

(١) K.W Thompson, The Empirtical, Normative, and Theoretical Foundations of International Studies. The Review of Politics, 1967, P. 150.

(٢) C.K. Webster and S.H. Herbert, The League of Nationa in Theory and Practice, London, 1933.

الدولية بعدم مطاوعة الارادة الخيرة انما هو مطلب معاكس كليا للوقائع ، فالسياسة الدولية لا تطاوع قوى الشر ايضا . ثانيا ان النظر الى السياسة الدولية من زاوية الصراع ليس الا ، انما هي نظرة جشعة بل وحشية وفاحشة . ثالثا ، ان اسقاط جهود بناء السلام عن طريق المنظمات الدولية ، رغم تجربة العصبة المؤلمة ، لا يعني ان المنظمات الدولية محكوم عليها بالفشل مسبقا . ان تاريخ العصبة يكشف بكل جلاء ان سياسة بعض الدول القيادية في العصبة ، وما تركته فرساي من معضلات وعدم تفهم الشعوب لدور العصبة اضافة الى قصور مؤسساتي فيها كل هذا دفع الى اخلاء العصبة من مفعولها[1].

والعزاء المطمئن للمدرسة المثالية هو ان هناك عددا من المؤمنين بقدرة المرء على ارساء العلاقات الدولية في ارضية قانونية اخلاقية : « لانها ما زالت ظاهرة هامة في الدراسات الدولية[2]» . فمن جهة ترى المدرسة القانونية ـــ الاخلاقية المعاصرة ان القانون الدولي « يؤدي مهمته على مستوى القيود المانعة وعلى مستوى آخر »[3] وهو « ان القانون الدولي نظام مؤلف من سبل شبه ـــ سلطوية تنقل الى صناع السياسة الاسباب الموجبة لافعال الدولة ومتطلبات النظام الدولي »[4] ولا يغفل الاتجاه المعاصر دور القوة في العلاقات الدولية فهو ماثل وملحوظ فيها ويتساءل هل ان القوة هي نهاية المطاف في السياسة الدولية ، ام انها اداة في السياسة ؟

---

(١) لقد لام توينبي وهو من دعاة الموقف المثالي ، سياسة كل من بريطانيا وفرنسا ما بين الحربين ونعتها « بانها كانت (سلبية) انانية وجبانة » .
Survey of International Affairs, London, 1930, P.10.

(٢) K.W. Thompson, op. cit., p. 153.

(٣) William D. Coplin, International Law and Assumptions about the State System, World Politics, no 4, 1964, P. 614.

(٤) Ibid.

وبما ان دول العالم مهما كانت قوتها ، لا بد ان تنظر الى القوة على انها اداة ، فهذا يعني ان هناك قيم اخرى الى جانب القوة (القوة قيمة ايضا) . ولا شك ان هيمنة الدولتين الاعظم على مسرح السياسة الدولية وانفرادهما في اكثر من قضية دولية ، وعجز الدول الكبرى الاخرى عن الخروج من نطاق التبعية للعملاقين ، وتطويق جهود دول العالم الثالث في اسباغ طابعها على القيم الدولية والقانون الدولي ، كل هذا ادى الى اللااستقرار في النظام الدولي . ولكن عدم الاستقرار لا يعني بشكل من الاشكال انعدام القيم عن السياسة الدولية ، بل انما غيابها بدرجات متفاوتة في حالات مختلفة[1]. وللرد على هذه المواقف يمكن الاستدلال بالتراث القانوني الاسلامي ـــ العربي الذي اتخذ الشريعة واجتهادات الفقهاء ارضية له في تحديد علاقات الدولة الاسلامية مع العالم الخارجي . ولقد كتب الفقهاء عن قانون الحرب وعن المعاهدات وشروط التفاعل مع الامم الاخرى واساليب معاملة رعاياها . ومن المفيد ان يروج مثل هذا التراث القانوني على المستوى العالمي ، بل ومن الممكن ممارسته في العلاقات التي تجري بين الامم والدول المؤمنة بهذا التراث[2] .

(١) يذهب بعض الكتاب الغربيين الى اتهام الدول القومية الحديثة بالعجز في اسهامها على المستوى العالمي وتخلفها الحضاري الذي يعيقها عن سحب تراثها القانوني الى واقع ملموس . بل وتتهم لتبنيها اهداف ثورية على اساس انها مفسدة للاستقرار الدولي . انظر :

Werener Levi, The Relative Intrelevance of Moral Norms in International Politics, Social Forces, December 1955, PP. 222-233.

M.Kaplan and N.Kazenbach, The Political Foundations of International Law, John Willey and Son, N.Y., 1961, PP.341-354 E.H. Carr, op. cit., chapter 9.

(٢) راجع : محمد ابو زهرة نظرية العلاقات الدولية في الاسلام ، القاهرة ١٩٦٤ على قراعه ، العلاقة الدولية في الحروب الاسلامية ، القاهرة ١٩٥٥ . علي علي منصور ، الشريعة الاسلامية والقانون الدولي ، دار القلم ، ١٩٦٢ . محمد كامل ياقوت ، الشخصية الدولية في القانون الدولي والشريعة الاسلامية ، عالم الكتب ١٩٧١ .

ولا بد من وقفة قصيرة امام قضية الاخلاق في الشؤون الدولية . فالداعون لعلمية السياسة يشددون على ضرورة تخليص الخيارات من الانعطاف نحو اعتبارات اخلاقية وحصرها في طوق العقلانية[١] . والسبب واضح الا وهو تقليد علماء الطبيعيات[٢]. ولكن كيف يمكننا تحرير السياسة ، والعلاقات الدولية من القيم ؟ اننا لا نبالغ اذا قلنا ان الاخلاقية أمر شبه حتمي في العلاقات الدولية وربما صح القول بان من « علمية » السياسة ان تأخذ بالاعتبارات الاخلاقية . فالسياسة من خلق الانسان لترعى الانسان فكيف تفرغ مركبة من راكبها لتوصله الى نقطة صنممت من اجل ايصاله اليها ؟ . ان السياسة هي كشف عن التنازع بين الخير والشر ، فان نظرنا الى العلاقات الدولية والسياسة الخارجية على انهما محصنتان من التأثيرات الاخلاقية معناه ان الخير لوحده يسود او الشر لوحده يسود . ولا نستطيع ان نتصور اخلاقية بناءه من غير خير يلف حولها . اما القول بأن الاخلاقية في الشؤون الدولية هي الباب الذي مرت منه تجاوزات واعتداءات فهذا لا يعني ان من غير جدار اخلاقي لن تمر هذه الاعمال . فالرادع الاخلاقي لا يقل عن الرادع العقابي . وهنا يتوجب الاشارة الى ان منابع الاخلاق لا تزود صناع القرار بتوجيهات ، لان الاخلاق لا تقتصر على الصلاح ، بل انها تقدم لنا تنبيهات ، وخاتمات نهائية . ومع هذا فنحن لا نريد ان نجعل من الاخلاقية البديل الى العقلانية والنظرية ، رغم ان هناك من يرى ذلك[٣] .

المبحث الثالث : « المدرسة الواقعية »[٤]

شهدت ثلاثينيات القرن العشرين انعطافا حادا في نظرية تفسير العلاقات الدولية اطلق عليه المدرسة الواقعية . واتخذت هذه المدرسة طروحات المنهج المثالي الاخلاقي هدفا لها صوبت اليه جملة اتهامات مفاهيمية وتحليلية . وبذلك يمكن القول ان ضعف المدرسة الواقعية ولد في رحمها من حيث انها

---

(١) K.W. Thompson, Ethics and World Politics, Studie in International Affairs, No. 18, 1972.

(٢) R.N. Swift, Morality and Foreign Policy, in Foreign Policy Analysis, ed. by R.L. Merritt, Lexington Books, 1975.

(٣) Arthur Schlesinger, National Interests and Moral Absolute, in R.L. Merritt, op. cit.

(٤) E.H. Carr, The Twenty Years' Crisis, London, 1939.
George Butterfield, Christianity, Diplomacy, and War, 1953.
Nicholas Spykman, America's Strategy in World Politics, 1942.
R.Niebuhr, The Chilidren of Light and the Children of Darkness, 1945.
Hans Morgenthau, Politics Among Nations, 1948.
George F. kennan, American Diplomacy, 1952.

ذهبت الى اقصى البعد الاخر منتحلة ستراتيجية الهجوم على الفكر المثالي وبهذا فهي قد ارتكبت خطأ فادحا لأن دحضها لاسس النهج الفكري المثالي ليس بدليل على صواب منطلقها ووضوح شواهدها وغاياتها . ان الواقعية دعوة الى فهم وتفسير السياسة الدولية كما هي عليه لا كما يطمح المرىء ان تكون عليه . انها نظرة فاحصة الى المتغيرات والقوى الحقيقية الفاعلة في الشؤون الدولية . انها منهج يرى في التاريخ شواهد على صواب التشخيص وتثبيت للقناعة بان هناك جوهر للسياسة الدولية نصل اليه عن طريق واحد لا بديل له الا وهو مفهوم القوة . إن حجر زاوية نظرية سياسة القوة هو ان للدول ذات السيادة مصالح وطنية لا تحيد عنها وهي منارها في التفاعل مع غيرها ، ولا تستطيع هذه الدول ان تذود عن المصلحة الوطنية من غير الصراع فيما بينها . والصراع بدوره يتطلب القوة . وهكذا تتبادل القوة الوسيلة مع القوة الغاية الادوار الا ان الدور الاعظم على المسرح الاكبر هو للقوة الغاية . هذه هي حقيقة المدرسة الواقعية بصيغتها التفسيرية للعلاقات الدولية ، وبشكلها العام . اما ما تولد عنها فيما بعد فقد اتصف بالسمة المفاهيمية أي اسباغ ابعاد غرضها نقل مفهوم القوة من مجرد مؤشر للسياسة الخارجية لدولة ما الى مفهوم نظري . ولكي يتخلص المحدثون من انصار نظرية القوة الام من النقد الرصين الموجه لها استحدثوا مفاهيم فرعية . وهكذا يحاول كال هولستي ان يكشف عن جوانب مفهوم القوة ويسخرها للاغراض النظرية(١). فاعطى القوة معنى فعل التأثير ، ومعنى القدرات التي تسخر في التأثير(٢) . بل وردود الفعل المعاكسة للفعل(٣) .

(١) K.J. Holsti, The Concept of Power in the Study of International Relations, Background, February 1964. PP. 179-193.

سنعالج القوة في السياسة الدولية في فصل لاحق باسهاب .

(٢) يستخدم الاستاذ ارنولد ولفرز القوة لتعني كل ما يتعلق بقابلية الارغام وهذا يستثني اساليب التأثير الاخرى كالوعود بالمنافع .

Arnold Wolfers, The Pole of Power and The Pole of Indiference, World Politics, No. 4, 1951, PP. 39- 63.

(٣) K. Holsti, op. cit. p. 182

لقد رفضت المدرسة الواقعية حجة التفكير المثالي بان العلاقات الدولية تستند في جوهرها الى التعاون والانسجام بين اعضاء المجتمع الدولي. بينما شددت على التنافسات والفوضى التي تعم العلاقات الدولية . وليس من العسير ايجاد تحليل لمثل هذا الموقف من جانب الواقعية . فكما كانت النزعة المثالية الاخلاقية حصيلة الحرب العالمية الاولى ، فان الواقعية ولدت في اجواء الخلل الذي لحق بالعلاقات الاولية . فالولايات المتحدة احتمت بعزلتها ، اما بريطانيا وفرنسا فلم تقودا العصبة نحو اغراضها ، واما الاتحاد السوفياتي فقد كان مطوقا . وعندما ظهرت التحديات الالمانية النازية للوضع الراهن في اوربا ، واتجهت ايطاليا الفاشية الى منازعات استعمارية تلبدت الأجواء السياسية الاوروبية . فكانت النزعة الواقعية اقرب الى صرخة استغاثة لحث همم الدول الاساسية في العلاقات الدولية انذاك . استخلص المثاليون في نظرتهم الى التاريخ العالمي ان التجربة الانسانية وممارسات الدولة ذات السيادة اخفقت في ادراك عقم الأساليب الدبلوماسية وتكرار الحروب والاحتماء وراء مصالح مغلقة لتخليص المجتمع الدولي من الفوضى واللااستقرار السطحيين والمؤقتين . وبذلك تستحق هذه النظرة التفائلية ان توصف بانها نهج تقدمي غرضه تحرير السياسة الدولية من حالة الصراع من اجل التوسع وتعاظم القوة . انها فلسفة رافضة لممارسات القرن التاسع عشر عصر نظام توازن القوى والتنافس الالماني ــ الفرنسي الذي انتهى بوحدة المانيا وصعود نجم سياسة القوة وانحسار الدبلوماسية الفرنسية . وبذلك خطت المانيا خطوة نحو السيادة على اوربا

---

(٢) يرى جيمس روزيناو ورفاقه ان التيار المفاهيمي ــ النظري لمفهوم القوة بدأ عند سبراوتز قبل غيره .

James N. Rosenau ed, The Analysis of International Politics, Essays in Honor Hartod and Margaret Sprout, The Free Press, 1972, P.4.

وقد اوضح كارل دويتش في مقالة له عن مفهومي السياسة والقوة بانهما اكثر تعقيدا مما يبدو من اول وهلة . وان الوسائل والاغراض في السياسة الخارجية وكذلك عملية صنع القرار مقرونة بالقدرات المتاحة لتلك الدولة ثم ان قيمة هذه القدرات لا تظهر الا بالمقارنة مع قدرات الاشخاص او الدول التي يرغب في التأثير عليهم .

Karl W. Deutsch, on The Concepts of Politics and Power, Journal of International Affairs, No. 21, 1967, PP. 332-41.

القوة « هي القدرة على التغلب في نزاع وتجاوز الصعاب » .

فتجابهت مع بريطانيا وكانت حصيلة ذلك التعجيل الى الصراع الكوني . اما ان تأتي المدرسة الواقعية وتنهل من دروس هذا القرن لتجعل من ايقاعات سيره قانونا متكررا لا يمكن العدول عنه ، انما هذا هو موقف محافظ لانها تغفل التطورات الجذرية الحاصلة في النظام الدولي واهمها تصاعد دور العالم الثالث والقيود التي فرضتها الأسلحة النووية على التفكير في استخدام القوة العسكرية من اجل تعزيز موقف قوة نسبي مع بقية دول العالم . وبذلك فان السياسة الدولية ليست « هي سياسة القوة بالضرورة » كما يزعم مورجنثاو .(١)

واذا كانت محاولة الواقعيين جعل مفهوم القوة مطابقا لمفهوم السياسة امرا غير مقبول فان زعمهم « بتشديدهم على عناصر العقلانية في الواقعية السياسية » لهو الاخر غير مقبول . ويستند رفضا لعقلانية مورجنثاو الى أمرين ، اولهما ان فلسفته في سياسة القوة تستثني الأغراض المنشودة من وراء أية سياسة خارجية . وربما من الاجدر في وقتنا الحالي حيث تتضارب الايديولوجيات وتتجابه الحركات الثورية في اكثر من ساحة وحيث تسعى الدول الاستعمارية الى تحفيف حدة سياستها التقليدية في الحصول على مجالات نفوذ ، ربما من الاجدر ان تتساءل الدوائر المعنية برسم السياسة الخارجية ما هي الاهداف اولا ومن ثم نجند القابليات . بعبارة اخرى ان جعل القوة غاية ثم القول ان اختيار القوة وسيلة على انه دليل على عقلانية الخيار ما هو سوى التلاعب بالمفردات أي ان العقلانية تحتكرها الواقعية ليس الا . لكننا ما زلنا بحاجة الى برهان . ثانيا ، ان وصف كل سياسة تتخذ من مصلحتها الوطنية ليس الا محورا لتفاعلاتها مع العالم الخارجي بانها سياسة عقلانية معناه ان الواقعيين يحرمون على غيرهم اختيار اسس اخرى لسياستهم . بعبارة اخرى ان اختيار الايديولوجية او رسالة انسانية (كما هو الحال بالنسبة للوطن العربي) هدفا لسياسة خارجية هو عقلانية . وهكذا فدعوة الواقعية مبطنة فهي تمتدح وتبث العقلانية الا انها لا تبيح لغيرها من المناهج الفكرية ان تصوغ عقلانية اخرى لا تعتمد المصلحة الوطنية المادية الضيقة .

(١) H. Morganthau, Politics Among Nations, 3rd ed., 1961, P, 31.

صحيح ان الثورة الفرنسية اججت عنصر الايديولوجية في السياسة الخارجية لا ان الولاء له ووضعه في مرتبة مميزة مع بقية المتغيرات في السياسة الخارجية لم يتحقق حتى الثورة الاشتراكية في روسيا . فقد اصبح من العسير بمكان فصل الايديولوجية عن سلوك السياسة الخارجية السوفيتية وبذلك دخلت السياسة الدولية في عصر الايديولوجية على مستوى التقرير والفعل والسلوك . وليس الاتحاد السوفياتي لوحده في هذا الشأن . فقد تنامت الدول الايديولوجية وتنامت فاعليتها في الشؤون الدولية . وبالتالي فان الايديولوجية او الايمان بغاية مثالية يحدان من حرية الدولة في ممارسة قوتها في السياسة الدولية . وحتى لو ان الدولة انغمست في علاقاتها الدولية من زاوية تحسين منزلة القوة المحض فان ذلك يعفيها من ضرورة البحث عن أطر قانونية واخلاقية وتبريرية لاعطاء مثل هذا الصراع صيغة شرعية او مقبولة او مفهومة لدى الرأي العام الدولي . وهذه الاعتبارات هي ممارسات الى جانب القوة في السياسة الدولية ولكن المدرسة الواقعية تغفلها[1].

اما من الناحية المفاهيمية ــ النظرية فان « المصلحة ــ الوطنية » لا تخدمنا بشكل واضح لا تحليليا ولا واقعيا . فالزعم بان « المصلحة ــ الوطنية » حقيقة موضوعية ينم عن تصور ثابت للعلاقات الدولية من ناحيتين . اولهما ان المتغيرات الاخرى تنتظم بشكل هرمي تحتل المصلحة الوطنية فيه الهامة من حيث الاهمية والتأثير . وثانيهما ان المصلحة الوطنية لكل طرف متفاعل في المسرح الدولي معلومة الهوية بل ومحدودة والا فان التضارب بين المصالح الوطنية لدول عديدة سيجعل النظام الدولي في دوامة من الفوضى . ولكننا لا نستطيع ان نقر بثبوت العلاقات الدولية ، فمن الممكن اعتبار نظام توازن القوى نظاما ثابتا ، اي ان يحتل عدد من الدول الاساسية فيه ادوارا معينة يختلف تنفيذها شكلا وليس جوهرا . ويسهل في ظل هذا النظام الدولي تحديد المصلحة الوطنية لكل طرف . فكل لاعب يرغب الابقاء على مركزه بالمقارنة مع غيره من اللاعبين . وكل لاعب ينزع الى تحسين مركزه بالمقارنة مع غيره من اللاعبين ، وكل لاعب يسعى لمنع الاخرين من تحسين مركز قوتهم على حسابه . كل هذا ممكن عندما لا يكون الابقاء على مركز القوة وتحسينه وحرمانه يمس بقاء اللاعب في اللعبة . بعبارة اخرى ان حروب نظام توازن القوى في القرنين الثامن والتاسع عشر لم تقض على لاعب او تحرمه من المشاركة مرة اخرى .

(١) Alan James, Power Politics, Political Studies, Vol. 12, 1964.

(صحيح ان بولندا قسمت اكثر من مرة بين اللاعبين الاساسيين ولكن من اجل الحفاظ على فاعلية الميزان) . اما في عصر التقنية النووية وميلاد اجيال متطورة من الاسلحة النووية والنترونية فان مفهوم المصلحة الوطنية يتحول الى حقيقة غير موضوعية . وعندئذ يصعب ان يحتل مركزا تفسيريا اوليا في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية . وذلك لأن اي قرار بتبني سياسة مقدامة بحجة المصلحة الوطنية ــ اذا لم يكن قرارا مقيدا ــ قد يقود الى حافة الهاوية وعلى حساب تعريض بقاء الدولة الى الخطر الفادح .

وثمة امر آخر بشأن المصلحة الوطنية . فهل هي حقيقة موضوعية ؟

وهل هي حقيقة مطلقة ؟ وهل هي سياسة تبريرية ؟ وهل هي منار يهتدى به في السياسة الخارجية ؟ ان في مفهوم المصلحة الوطنية اشياء من هذه كلها . وهو كل واحد منها في الوقت نفسه . فمورجنثاو لم يقتر في تعداد انواع المصلحة الوطنية : فلديه « المصلحة المشتركة ، المصلحة المتنافرة ، المصلحة الاساسية ، المصلحة الثانوية ، المصلحة الناقصة ، وحدة المصالح ، المصلحة الحيوية ، المصالح المشروعة ، المصالح المحددة ، المصالح المادية ، المصالح الجوهرية ، المصالح الضرورية والمتغيرة »[1] .

يفصح مورجنثاو في مبادئه الستة للواقعية السياسية عن نزعة حتمية في تفسير الظواهر السياسية . وفي الواقع انها دارونية معاصرة جندت لنفسها كل ما يمكن الاستعانة به من مؤن العلوم السياسية والاجتماعية . ويجمع مورجنثاو في موقفه هذا نظرتين في ان واحد ــ حاله حال كل الواقعيين ــ احداهما نظرة هوبزية ترى في الانسان والسياسة منازعة لاخراج الانسان من حياة « وحشية وقاسية » والاخرى نظرة دارونية ــ اجتماعية تخضع « السياسة ، كالمجتمع عموما ،

(١) تعرض توماس روبنسن الى مفهوم المصلحة الوطنية واوفاه تحليلا معتمدا على ما جاء عند مورجنتاو في كتاباته عن سياسة القوة .

Thomas W. Robinson, National Inderest', International Studies Quarterly, No. 11, 1967, PP. 135-75.

لحكم قوانين موضوعية جذورها في الطبيعة البشرية »[١]. يتضح اذا ان دور الواقعية هو دور الكاشف عن قوانين في معزل عن الارادة والخيار البشري . هذا من جهة . اما من جهة اخرى فانها تنسب الشر الى الطبيعة البشرية وتصورها بأدكن الالوان ناسية بذلك ان فضل أية نظرية على المعرفة هو دفعها الى الامام بتعديل القوانين المتفاعلة وليس بالتأكيد على ثبوت تلك القوانين . بعبارة اخرى ان الواقعية متشائمة بشأن مصير المجتمع الدولي ولا يكفيها تشاؤمها بل تدعو الى تفهمه لا من اجل ابداله بل لكي نكون عقلانيين عندما نحاول تفهمه .

ربما ينجم هذا الموقف من الاعتقاد بانه لا توجد هناك صلة بين السياسة لامة او دولة ما وبين السياسة الدولية . فللأولى اخلاقيتها النابعة من تاريخها ومؤسساتها السياسية والاجتماعية والفئات الاجتماعية المتفاعلة في عملية السياسة وللثانية اخلاقية من صنف اخر . الاولى تخضع القوة فيها الى اعتبارات معينة اما الثانية فهي متمردة على هذه الاعتبارات . ولكن الفصم في مثل هذه الحالة ليس منطقيا « ترفض الواقعية السياسية مطابقة التطلعات الاخلاقية لامة معينة مع النواميس الاخلاقية التي تحكم الكون »[٢] .

فالتاريخ يشهد بأن أمما وعقائد سماوية ودنيوية جعلت من نواميسها الاخلاقية امتدادا لاخلاقية اشمل وأعم . كما لا يمكن التثبت من ان المتفاعلين في السياسة الدولية يمارسون ازدواجية الأدوار الاخلاقية . واذا كان الأمر كذلك فلن نجد البرهان عند الرؤيا الواقعية .

وعلى الرغم من ان المدرسة الواقعية السياسية تزعم بأنها تبحث في السياسة الدولية بواسطة نظرية عامة هي « خارطة » توضح التفاصيل وتبين الطريق وصولا الى الواقع ، فان الواقع فيها « مبسط » بل واحيانا مشوها وذلك لانها تسقط من حسابها متغيرات عديدة وتهول « النزوة الى القوة » و « النزوع الشيطاني » للانسان ، بل انها تشكك في المواقف الخلقية على انها تمويه .(٣)

---

(١) H. Morganthau, op, cit., p.4.

(٢) المبدأ الخامس من مبادىء الواقعية السياسية في لغة مورجنثاو .

(٣) S. Hoffmann, op. cit, p. 31.

الفصل الثاني : الاتجاهات الحديثة

المبحث الاول : المنهج السلوكي : Behavioural Approach

تنشطت في الخمسينات حركة « علمية » في العلوم السياسية والسياسة الدولية وانتظم تحت لواءها عدد كبير من الباحثين اطلق عليهم « السلوكيون » . ومما يلفت النظر ان شعار هذه الحركة او اتجاهها العلمي غير واضحين . وكما يقول احد الكتاب فانه من السهولة بمكان ان نعرف ماذا لا يشمل المنهج السلوكي ، اما ما هو بالذات فهذا شيء عسير[1] . وقد نزحت هذه النزعة العلمية من اوربا الى الولايات المتحدة . وهناك أوليت اهمية فائقة فتشعبت مسالكها . وكان الاتجاه السلوكي قد تطور في الدراسات الاجتماعية . ومما حدى بتبني هذا الاتجاه هو الاعتقاد بانه سيعين « على تطوير النظرية وتحسين مناهج البحث التي هي ضرورية اذا اريد للبحث العلمي ان يكون فاعلا في جانب العملية السياسية من البحث في العلوم الاجتماعية »[2] . ويتضح من هذا الموقف ان شعور الشك في قدرة العلوم السياسية والسياسة الدولية في مواكبة النقلة في « العلمية » التي حققتها بعض الحقول في الدراسات الانسانية . ان هذا الشك هو الذي شجع على تبني مثل هذا الاتجاه . وبالتالي تكون المدرسة السلوكية ظاهرة معبرة عن موقف اكاديمي بين الباحثين وليس تطورا تلقائيا حصل في داخل اطار الموضوع . ولهذا نجد الاندفاع الشديد عند السلوكيين السياسيين الى الاستعارة من علوم اخرى توصلت الى مفاهيم خضعت لاعتبارات ذات صلة بمشاكل ومعضلات تلك العلوم على مستوى البحث النظري والبحث التجريبي . وثمة امر آخر ، الا وهو ان خروج الولايات المتحدة من عزلتها السياسية الى منزلة قيادة العالم الرأسمالي في اوضاع الحرب الباردة وتعقيدات المتغيرات المتحركة على المسرح الدولي كل هذا وجب على اصحاب القرار في اجهزة السياسة الخارجية الأمريكية ــ ان يلوذوا بالمراكز العلمية لتشفعهم في دراسات مستفيضة عن قضايا متشابكة لم

---

(١) Robert A. Dahl, The Behavioral Approach in Political Science, American Political Science Review, Vol. 55, No. 4, 1961, PP. 763-779.

(٢) توصية لجنة السلوك السياسي في سنة ١٩٥٠ المصدر نفسه ص ٧٦٥ .

تألفها السياسة الخارجية الامريكية في السابق[١] . فقضايا التصويت في الامم المتحدة ، وسبل وشروط المساعدات الامريكية ، والعلائق الاقتصادية والثقافية كلها تحتاج الى معلومات وافية يمكن دراستها للحصول على نماذج سلوكية منتظمة تخدم في تصور السلوك المستقبلي .

والان ما هو فحوى النهج السلوكي ؟ يقصد به ان تنصب الدراسة على الفرد وليس على الوحدات السياسية الكبيرة . فكما يقول ديفيد ايستن ان قصد الباحث من اتباعه للمنهج السلوكي هو ان « يبحث في المساهمين في النظام السياسي كافراد لهم مشاعرهم ، وتحيزاتهم وميولهم كما نعرفهم في حياتنا اليومية »[٢] . اما ديفيد ترومان فانه عنى بالمفهوم « كل الافعال والافعال المتبادلة للافراد والجماعات المشاركة في عملية ممارسة السلطة » . وقد اعطى سمتين للبحث السلوكي . اولهما ان يكون البحث منظما أي أن ينشأ عن مقولة افتراضية وترتيب رصين للدالات . وثانيهما ان يشدد البحث السلوكي على الطرائق التجريبية . اما غرض الباحث السلوكي فهو تطوير علم للعملية السياسية[٣] .

مما لا شك فيه ان انصار هذا النهج يمتدحونه لأسباب عديدة . وسنحاول هنا تبيان خصائصه في دراسة العلاقات الدولية من ناحية طريقة البحث ومن ناحية هندسة نظرية عامة في العلاقات الدولية او حتى حسم القضايا التي تجابه السياسة الخارجية . ففيما يخص اسلوب البحث ترى المدرسة السلوكية ان تجميع المعلومات بشأن قضية ما يجب ان يخضع لطريقة علمية . فالحقائق التاريخية رغم انها تنفرد في مكانها وزمانها الا اننا نستطيع ان نستخلص من بينها بعد تجميعها حقائق جديدة عن طريق المقارنات والاراء العمومية . وبعد ذلك نتعرف على النماذج المتكررة من الاحداث وانسياب تكرارها . ولكن من اجل السيطرة على هذا الحشد من المعلومات الخاضعة للمقارنة النسبية والتقريبية لابد من اتباع الجداول الاحصائية والعينات بمعونة الالات الحاسبة الالكترونية . ومن ثم نلجأ الى تحليل هذه العينات كي نتوصل الى علاقة (او

---

(١) يجدر الاشارة الى ان اغلب ما بحثه علماء السياسة الامريكيين في الحقل السياسي تشجيعهم لطلبة الدراسات العليا من العالم الثالث من أجل توفير معلومات اولية وميدانية تخص الانظمة السياسية ، والتراكيب الاجتماعية والعلائق الاقتصادية والسياسية بين مختلف الفئات ، والتنظيم العسكري وغيرها .

(٢) David Easton, The Political System, N.Y., 1953, P.201.

(٣) R.A. Dahl, op. cit., p.767.

علائق) متبادلة بين الظواهر . ومن الافضل ان يقتصر البحث على عدة متغيرات ذات علاقة متبادلة في حالات متعددة .

ولكي نفسر هذه العلائق المتبادلة لا بد من تمكن الباحث من استيعاب قضايا نظرية معقدة تعينه على الخروج بتفسيرات لا يصعب على غيره التوصل اليها بالطريق ذاته .

اما من ناحية المفاهيم والتنظير فان المنهج السلوكي لا يعترض على هجرة الافكار والكشوفات العلمية من حقول المعرفة الاخرى الى السياسة الدولية . وذلك لان استيعاب الادوار الجديدة للمساهمين في تكوين السياسة الدولية يتطلب مثل هذا الامر . فمن العسير جدا على طلاب السياسة الدولية ان يلموا بالظواهر الاجتماعية والفكرية والنفسية التي تشكل البيئة الخارجية للافراد الفاعلين في العلاقات الدولية . ولهذا لا بد من الاستعانة ببحوث علماء النفس والاجتماع والاجناس والاقتصاد بل وحتى العلوم الصرفة لكي نتمكن من تحليل وتنظير العلاقات الدولية .

ولكن هل حقق النهج السلوكي غايته ؟ للاجابة على هذا السؤال سنتطرق الى الانتقادات الموجهة ضده اولا . ومع هذا فان موقف انصاره هو الاخر ينم عن فقدان الثقة في قدرته على الصمود ، وذلك لانهم يدركون أن قيمة نظرية ما في حقل المعرفة الانسانية تكمن في انجازها جملة مهمات : الكشف عن القوانين ، القدرة على التحليل ، والقابلية التنموية ، ولهذا يقول ديفيد سنجر « اننا ما زلنا في مرحلة التأميل وليس الاداء الفعلي ، وفي المستقبل وليس في الحاضر »[1]. ويرى داهل ان المنهج السلوكي سينطوي تحت حقل العلوم السياسية ولا يحافظ على فرادته ولكن هذا لا يعني انه اخفق في مهمته « ان احدى نتائج الاحتجاج السلوكي هي اعادة الوحدة الى العلوم الاجتماعية وذلك بانتماء الدراسات السياسية الى نظريات ، وطرق بحث ، وكشوفات وتطلعات علم النفس ، والاجتماع ، والاجناس ، والاقتصاد »[2] . بيد ان الطموح

---

(١) J. David Signer, The Behavioral Science Approach to International Relations Payoff and Prospects, in J.N.
Rosenau ed., International Politics, op. cit., p.69

(٢) A.A. Dahl, op. cit., p. 770.
قارن هذا مع دعوة دي غريزا الى ابطال استخدام المصطلح لانه لا يدل على معنى
Ibid. p. 767.

الموعود به لم يحقق حتى الان وأصبح آمل الوصول الى « نظرية نظام عام للسياسة الدولية . بالمعنى الجاد للسلوكية »[١] في عداد الماضي . ولم يبق من اهميتها سوى تدوينها في تاريخ التطور الفكري لحقل دراسة العلاقات الدولية . بل وأنه من خيبة الأمل والضلال ان يضع الباحثون في العلاقات الدولية كل ثقتهم في حصاد النظرية اللامحدود .

يعاب على المنهج السلوكي اصراره في البحث عن الحالات المتكررة وعن العلاقة المتبادلة بمغزاها الاحصائي سواء أكانت هذه النظامية في الحالات حتمية او لها نسبة عالية من الاحتمالية . وينسجم البحث عن العلاقة المتبادلة عندما يسعى الباحث الى الانتقال من وصف العلاقات الى مرحلة التنبؤ[٢]. ولكن هناك اعتراض على فهم هذا الانتظام في الاحداث لان التغير هو امر مألوف في العلاقات الدولية . ثانيا اذا تمكنا من تشخيص انتظام في حدث معين او علاقة متبادلة فهذه لا يمكن ان تكون هي المعيار الذي يفسر لنا الحدث او المشعل الذي ينير لنا الدرب لاستشراق المستقبل ، بل ــ ربما الصحيح ــ هو ان هذه الظاهرة هي بحد ذاتها احوج الى التفسير .

ان التفاعلات والتفاعلات المتبادلة على مستويات عديدة في العلاقات الدولية لا تطاوع التحليل الكمي كما هو عليه في بقية العلوم . والسبب في ذلك بسيط الا وهو ان كل حدث في السياسة الدولية مشحون بنسبة عالية من الاحتمالية . ولذلك فان عملية استخراج قواعد نظرية عامة من جداول تحليلية كمية لا تسلط الضوء على التغيير نفسه . فالعينات المنتقات هي في الواقع من سجل التاريخ . بعبارة اخرى انها خضعت قبل جدولتها كميا الى تفسير وعليه صُنّفت في الجداول . وهذا يدلل على ان ما يأتي به التحليل الكمي السلوكي لا يفوق ما تأتي به النظرة التاريخية الثاقبة .

ثم أن اسلوب ترتيب او حشد كمية هائلة من الحقائق التاريخية كالاسلوب المتبع عند السلوكيين هو الاخر عليه اعتراض . فمن اجل ايجاد مكان ورتبة للحدث في جدول كمي يحمل الحدث بعض الخصائص التي لا يقرها البحث التاريخي . بعبارة اخرى قد يشدد الجدول الكمي على افق للحدث دون اخر لسبب علمي او لكشف تاريخي بل لكي يقع في تلك المرتبة . والاكثر من هذا

(١) Carol A.L. Prager, Taking Theory for Granted, Political Studies, Vol, xxvi, No. 1, March 1977. P. 22.

(٢) J. David Singer ed., Quantitative Approaches to International Politics, N.Y. 1968, P. 6.

ان ربط الترتيب للحقائق في عهدت الاجهزة الحاسبة الالكترونية يغلق على الباحث النظر الى المستقبل بعين وبصيرة مفتوحتين ، وذلك لان التحليل الكمي الباحث عن الانتظام في الحدث سوف يغنينا عن قراءة المستقبل فهو لوحدة قادر علي التنبؤ استنادا الى ما تغذى به العقل الالكتروني .

والآن هل أفل نجم السلوكية في العلاقات الدولية والعلوم السياسية ؟ الجواب كلا . ففي اكثر من جانب من دراسة العلاقات الدولية ما زلنا نستعين بالنتاج السلوكي وعلى الاخص في الامم المتحدة والتنظيمات الاقليمية[1] .

ولكن رغم كثرة البحوث السلوكية ، بالاخص عن التصويت في الامم المتحدة ، فان التحصيل النظري لهذه البحوث ما زال ضعيفا[2] .

اما في العلوم السياسية فان للمنهج السلوكي افاقا اثبت نفعه فيها ، وبالاخص دراسة الاحزاب ، والرأي العام ، والميول السياسية ، والتركيب الاجتماعي .

وختاما ، فان هناك اجماع لدى التقليديين والسلوكيين بانهما يسيران في دربين يتيحان لهما اللقاء عند نقاط عديدة تفيد المعرفة في حقل السياسة الدولية .

« ان تعاضدا وثيقا بين المداخل الفلسفية والسلوكية قد يسير قدما صوب حسم المهمة غير المنجزة في مجال العمل النظري الراهن »[4] .

---

(١) R.E. Riggs, et. al., Behaviouralism in the Study of the United Nations, World Politics, Vol., xxvii, No. 2 January 1970, PP, 197-236.

(٢) H.R. Alker, The Long Road to International Relations Theory, World Politics, Vol. xvlll, No.24, July, 1966, PP, 623-55.

(٣) R.E. Riggs, op, cit, 230.

قام الكتاب بفحص ٦٧٦ مؤلف عن الامم المتحدة بين ١٩٥٠ ــ ١٩٧٠ وان ٧٦٪ منها ينطوي تحت لواء السلوكية .

وهناك قائمة طويلة من البحوث السلوكية بشأن صنع القرار سواء في بيئة الازمات او الظروف الاعتيادية . وقد استقى الكتاب من الكشوفات في علم النفس حول الكبت والتطبع والتعلم وغيرها ، ومن علم الاجتماع بخصوص التبؤ الاجتماعي والخلفيات الاجتماعية .

(٤) S. Hoffmann, op. cit., p. 27.

المبحث الثاني : نظرية النظام System Theory

يعرف هولستي النظام بانه « أية مجموعة من الوحدات السياسية المستقلة ــ سواء كانت قبائل ، دول ــ مدينة ، امم ، دول ، او امبراطوريات ــ تتفاعل فيما بينها بانتظام وفقا لمسالك مرتبة » ، بينما يعرفه كل من ليرج والسيد بأنه « نمط ذي خصوصية من النظام الاجتماعي وهو ترتيب يوجد عندما تقوم وحدات فاعلة ــ افراد كانوا أم جماعات ــ لتبرير وتحديد العلاقات فيما بينها بشكل يمكننا من تحديد سلوك محور النظام » اما النظام الفرعي فهو « جزء من النظام الكلي »(١) .

(١) I.Frankel, Contemporary International Theory, op. cit pp. 122-123.

يتضمن ادب السياسة والسياسة الدولية جملة مؤلفات بشأن النظام . ففي مجال المدخل الى النظرية العامة للنظام راجع :

David Easton, A Framework for Political Analysis, Englewood Cliffs, Prentce. Hall 1965.

اما على مستوى النظام الدولي راجع :

Charles A. McClelland, Theory and the International System. Macmillan, N.T, 1966.

كما بحث النظام على مستوى الاقاليم ، راجع بشأن ذلك :

S.L. Spiegel, The International Politics of Regions : A Comporative Approach, EnglwoodCliffi, Prentice Hall, 1970.

وقد جاء عند ليودفنك بيرتلا نفى تعريف للنظام ليعني « مجموعة من العناصر بينها علائق متبادلة »

Ludwig von Bertalanffy, General System, Theory, General System Yearbook, Vol. 1, 1956.

اما كارل كيسر فيرى ثمة اجماع بشأن تعريف النظام بأنه « مجموعة من الوحدات ذات علائق وتوجد بين خصائصها علائق ايضا .

Karl Kaiser. The Interaction of Regional Subsystems, World Politics, 21, No. 1 October 1968, P.86

A.D.Hall and Richard E. Fagen, Definition of System, General Systems Yearbook, Vol., 1956.

كما عرف النظام الثانوي (subsystem) بانه « نموذج من العلائق بين وحدات اساسية في السياسة الدولية يتصف بكونه منتظم ومتماسك » راجع كارل كيسر في المصدر نفسه .

وبما اننا ندرس العلاقات الدولية فان النظام الدولي هو المؤلف تقليديا من الدول المستقلة بالاضافة الى الكيانات الاقليمية والعالمية والحركات الاقليمية والعالمية (كالامم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية وحركة التحرر والرابطة الاسلامية والكنيسة الكاثوليكية) .

يبرز مورتن كابلن من بين منظري نظرية النظام لاندفاعه الشديد نحو ايجاد نظرية لتقليص كمية هائلة من الحقائق والمعلومات الى حجم افتراضات منسقة ومترابطة . وسنحاول هنا التعرض الى اسلوبه النظري وما توصل اليه من افتراضات عن النظام الدولي ثم نتعرض الى هفوات نظريته. يقر كابلن بان محاولته ما هي الا جهد في طريق بناء نظرية أي انها مقدمة نظرية لنظرية في السياسة الدولية[1]. ويدافع عن منافع النظرية في السياسة الدولية . ويخص منها ما يتعلق بنظرية النظام لتحليل العلاقات الدولية فيزعم ان النظرية تعين على ربط وتكامل المتغيرات في حقول معرفة مختلفة . بل ويذهب ابعد من ذلك ويسبغ على نظرية النظام قدرة ترتيب المتغيرات بغض النظر عن الحقل الذي تنتمي اليه[2] .

(١) Morton Kaplar, system and Prooessim International Politics, John Willey a Sons, 1957,P. xi.

(٢) Ibid, pp. 110-23.

يعرض كابلن في الجزء الأول من كتابه اشكال النظام الدولي البديلة. ويحدد الظروف البيئية التي يحافظ النظام فيها على نفسه او يتحول من شكل الى اخر . وقد عالج بهذا الخصوص نظام توازن القوى ونظام التمحور نحول قطبين . واستخلص ان قواعد نظام متوازن القوى تتطلب مرونة كبيرة في تشكيل التحالفات وفقا للقضايا الاساسية . وبالتالي « فان تحليل التفاعلات الدولية خلال فترة نظام توازن القوى سيثبت لنا هذا الاستنتاج ويتيح لنا فرصة تشخيص خصائصه[١] .

ويلحظ كابلن ان تكرار التفاعلات ليس من الضروري ان يتجانس كليا مع الاستعداد او النزوع الى ذلك . والسبب في ذلك ان هناك عدة متغيرات تحد من حرية حركة الكيانات داخل النظام . ومع هذا فان توصلنا الى « ان تكرر التفاعلات يتغير وفقا لوضع منتظم ، فان هذا مهم بحد ذاته » [٢] ولا يتوقف كابلن عند هذه النقطة بل يتساءل هل ان هذا التغير في السلوك مناط بخصائص داخلية للنظام أم أن له صلة بالعوامل الخارجية ، كالتغير التقني ، ام بسبب الاثنين معا ؟

وبما ان النظام في حالة تبدل سواء الى مستوى التلاحم والتكامل او التفكك والتبعثر فان كابلن يتعرض الى التثبت من بعض المقولات المتعلقة بهاتين القضيتين . بل والاكثر من هذا فانه لن يتردد في تعريض نظريته الى قدرة التنبؤ . ويعتقد انه من الممكن « التنبؤ بخصائص سلوك ما داخل نظام دولي معين . وان الافعال غير المنسجمة مع هذا السلوك تعتبر جنوحا اكثر مما هي ردود فعل غير محددة .

كما ان النظرية يجب ان تكون قادرة على التنبؤ بالظروف التي يحافظ فيها السلوك المألوف للنظام الدولي على استقراره ، والظروف التي يتحول فيها ونوعية التحول الذي سيحدث »[٣] .

ويتقدم كابلن بحججه في الدفاع عن نظرية النظام او اسلوب تحليل الانظمة . فيؤكد على اطروحته بانه سوف لن يحدث تطور نحو « علمية » السياسة ما لم تخضع مواد السياسة الى دراسة في اطار انظمة الفعل . وان نظام

(١) Ibid P.xiii.
(٢) Ibid P.xiv.
(٣) Ibid P.xviii.

الفعل « هو مجموعة من التغيرات ذات علاقة فيما بينها متمايزة عن بيئتها ، ولها سلوك منتظم يكشف العلائق الداخلية للمتغيرات والعلائق الخارجية لأية تشكيلة من المتغيرات مع تشكيلة من المتغيرات الخارجية » . والنظام كينونة وللكينونة حالات ، اذا فلكل حالة في النظام ظروف . وتتغير الحالات مع المتغيرات . وبالتالي فأن « حالة النظام هي وصف للمتغيرات التي تشكل النظام . ودراسة الانظمة لن يجري في معزل . بل هناك ممرات تلاحم . اذ ان النظام يتغذى بمتغيرات تغذيه تعطي متغيرات مردوده . وهذا المتغير يدل من حالة النظام »[1] .

لم يحترس كابلن في استخدام المفاهيم والتعاريف التي كان قصده منها زيادة الايضاح ، لكنه مع الاسف كان ينزلق بحكم توسع البحث نحو غموض اعمق وتعاريف اكثر . فحالة النظام من حيث_الحركة والثبوت لا بد ان تحدد كما ان الامد الزمني للحركة والثبوت هو الاخر يجب ان يثبت . وذلك لكي نعرف ما الذي حدى بالنظام الى ان يثبت في تلك الفترة لا غيرها او الى التبدل . فهل المتغير الدافع الى ذلك من داخل النظام او من خارجه ام هو مردود رجعي ؟ لكي يجيب كابلن على هذه الاستفسارات يطرح فكرة التوازن (Equilibruim) . والتوازن حالة تختلف عن الاستقرار . فالاخيرة وصف لظاهرة التوازن أي ان المتغيرات في النظام تتحرك بين حدين معلومين لا تتخطاهما الحركة ، أي انها لا تنقل النظام من حالة الى حالة اخرى ، بل تجعل النظام قادرا على تجاوز مفسدات الاستقرارية فيه . غير ان هذا الوضوح عند كابلن لا يستمر بل يتحول الى موازنة لغوية يفسر جزئها الاول الجزء الثاني « فعندما ننظر الى استقرارية النظام السياسي ، من الضروري ان نميز بين استقرارية حالة معينة للتوازن وحالة التوازن للنظام ، بعبارة اخرى قابلية النظام للعثور على حالة استقرار » .[2] .

واذا كانت حالة الاستقرار للنظام مهمة ، فان التغير وسلوكه يستحقان المتابعة ايضا . وعليه يتقدم كابلن بهذه الاستنتاجات :

١ ــ يبقى النظام في حالة توازن ما لم تطرأ عليه متغيرات من القوة ما تفسد توازنه . اما اذا كانت ضعيفة فان النظام سيحتفظ بتوازن محلي .

---

(١) Ibid, P.3

(٢) Ibid. P. 4.

٢ ـ اذا كانت قوّة المتغيرات المفسدة للتوازن كافية فان النظام سينتقل من حالة توازن الى اخرى ، او سيفقد الخصوصية المميزة له عن بيئته الخارجية . وسينجم عن الوضعية الاولى تغيير في التوازن .

٣ ـ اما اذا فقدت المتغيرات المفسدة فاعليتها بعد ان غيرت حالة التوازن ولم تتغير حالة النظام بعد التغير السابق لدينا عندئذ تغير نظام .

لقد احتوت نظرية النظام عند كابلن في بدايتها (١٩٥٧) على ستة انماط من النظام الدولي . وسنتناولها باختصار :

١ ـ نظام توازن القوى هو « نظام اجتماعي دولي لا يحتوي بين مقوماته على نظام فرعي . وممثلوه من الدول القومية ليس الا . وتعتبر خمس دول ـ في الحد الادنى ـ اساسية لكي يعمل النظام »[١] ومما يمتاز به النظام هو فاعليته حسب شروط او قواعد معلومة : عزّز من القابليات ، ولكن فاوض بدلا من ان تقاتل ، قاتل بدلاً من ان تنكفي في زيادة القابليات ، توقف عن القتال بدلاً من انهاء ممثل اساسي تجابه مع اي تحالف او ممثل اساسي يسعى للسيادة على النظام ، حد من نشاط الممثلين الميالين الى مبادىء منظمة عالمية ، واخيرا لا تقف في وجه ممثل اساسي مندحر من الرجوع الى حضرة نظام توازن القوى . ومن نتائج هذا النظام الدولي ما يلي : اولا ان التحالفات داخل النظام ستكون ذات طبيعة واضحة المعالم ولن تدوم طويلا وذلك لتبدل القضايا المتجمعة حولها ، ثم انها تتغير من موقف الى اخر حسب اعتبارات المنفعة والكسف وليس لاعتبارات ايديولوجية . ثانيا تكون الحروب في النظام محدودة الاغراض ولن تهدف الى القضاء وعلى الممثلين الاساسيين لان ذلك معناه تعطيل النظام . ثالثا تركن الدول المساهمة في النظام الى تصريف بعض مشاكلها عن طريق اساليب دبلوماسية وقانونية[٢] .

---

(١) M. Kaplan, International Political Communities, An Anthology, Doubleday Cop. N.Y, 1966 P. 470.

(٢) Ibid. PP. 471-2.
سنتطرق الى عملية توازن القوى تاريخيا عندما نبحث فيه على انفراد .

٢ ـ نظام القطبين المرن . وهو النظام الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية ويتألف من كتلتين او دولتين الاعظم او الايديولوجيتين . وكثير من دول العالم اما تنتمي الى الكتلة او الدولة او الايديولوجية ، لكن بعضها لا ينتمي . وتستطيع بعض الدول او كتل الدول غير المنتمية الى الكتلتين او الدولتين الاعظم ـــ ان تلعب دور الوسيط بينهما . ويعرض كابلن اثنتا عشر قاعدة يتصف بها هذا النظام منها ان كل التكتلات المنتسبة الى مبدأ التكامل المتدرج او شبه متدرج تسعى الى ازالة الكتلة المناهضة . وان هذه الكتل تحبذ التفاوض على الحرب ، وانها تحبذ خوض حرب صغيرة على خوض حروب عامة ، وانها تحبذ خوض حرب عامة في ظروف معينة بدلا من ان تخفق في القضاء على الكتلة المناهضة ، وكذلك يسعى جميع الممثلون على زيادة قدراتهم بالمقارنة مع الكتلة المجابهة . وان الممثلين غير المنتسبين الى كتلة أو أخرى (وهم عادة دول الحياد الايجابي) يسعون الى تعزيز أهداف الممثل العالمي (عادة منظمة دولية) والى اخضاع الكتل اليها .

٣ ـ نظام القطبين الصلب وهو تطور من نظام القطبين المرن بعد أن تحدث جملة تعديلات على متغيرات النظام . وأهمها ان الممثلين غير المنتسبين الى الكتل والممثل العالمي يختفون من النظام او تضمحل فاعليتهم . اما اذا كانت الكتلتان المتجابهتان غير خاضعتين الى ترتيب هرمي يعمل وفق مبدأ موحد فان النظام برمته يتجه نحو حالة الاستقرار .

وبسبب غياب الدور الوسيط لاعضاء غير منتسبين للكتلتين فان تصريف التواترات سينحدر الى مناطق فرعية .

٤ ـ النظام الأممي :

ان هذا النظام هو حصيلة تطور في نظام القطبين المرن عندما تكون هناك منظمة اممية شاملة . غير ان هذا لا يعني بطلان مبدأ التجمع الاقليمي بين الممثلين المسهمين في المنظمة العالمية . وكل ما في الأمر هو ان المنازعات بين الاطراف تخضع لمبادىء يوجدها النظام . اما استقراره فيعتمد على قدرات ووظائف النظام ومدى تناسبها مع قدرات الاعضاء فيه .

٥ ـ نظام التكامل الهرمي :

وينبع هذا النظام من النظام الاممي وذلك عندما تتوفر شروط ملائمة تدفع بالاعضاء الى القناعة بأن فاعلية النظام الأممي قد تخطت فائدتها وبالتالي من الضروري التماسك والتلاحم بشكل اوثق . اما الصيغ التي قد يتخذها النظام فهي الصيغة الاختيارية او الصيغة الوحدوية . وضمام الأمان في مثل هذا النظام هو ان التلاحم والتكامل الاقتصادي والسياسي الوظيفي يصبح من المتانة بحيث يثير مسألة الكلف الباهظة بوجه كل عضو ينزع الى التخلص من انتمائه الى النظام .

٦ ـ نظام حق الفيتو :

يقترن هذا النظام بتطورات جوهرية في القدرة الحربية للدول الاعضاء .. فبدلا من الدول النووية العسكرية الخمس ربما سيشهد العالم خلال عقود عددا اكبر ومستويات متفاوتة من القوة النووية الضاربة . مثل هذا الوضع لن يسمح لكل طرف في ان يختار ستراتيجيته النووية من غير ان يحسب اعتبارا هاما الا وهو تعرضه بعد ان يشن الهجوم النووي الاول الى هجوم مضاد سواء من جانب الدولة المتعرضة لضربته الاولى (لان لكل من القوى النووية قدرة توجيه الضربة المضادة) او من دولة ثالثة . وهكذا فان هذه الوضعية ستدفع بالنظام الى خوض حروب صغيرة ومحدودة جغرافيا وبعيدة عن المستوى النووي (الا ان شبح الحرب النووية يبقى مخيما) .

وبعد التطورات الجذرية في العلاقات الدولية ، وبالاخص انتماء فرنسا والصين الى النادي النووي واحتمال حصول دول اخرى على عضوية النادي النووي ، وجد كابلن ان انظمته السته لم تعد وافية فطورها بأن اضاف اليها اربعة انظمة اخرى هي : نظام القطبين العالي المرونة ، نظام الوفاق ، نظام الكتل غير المستقر ، واخيرا نظام انتشار القدرة النووية الشبه كلي .

ولكن هل حسمت هذه الانظمة مسألة اتخاذ نظرية النظام كاسلوب علمي وافي لدراسة العلاقات الدولية ؟ في الواقع ان طلاب الموضوع غير مجمعين بشأن هذا الأمر ، بل حتى ان صاحب الخطوة الاولى في هذا الطريق المستقيم غير مقتنع . فامامه ثلاث مهمات . اولهما كيف « يمكننا تعديل مثل هذا النموذج (الموديل) المغلق ليطابق النموذج الواقعي : وثانيهما هي مسألة التثبيت من استمرارية وفاعلية النموذج . وثالثهما الدليل التاريخي لنجاح او

اخفاق النموذج »[١] .

ولقد تعرض ستانلي هوفمان الى نظرية النظام وكال لها النقد واصفا ايها بانها « خطوة خاطئة على الطريق الصحيح »[٢] وادعى ان الاغراض التي توخاها كابلن للخروج بقوانين ، وأطر متكررة بانتظام ، وتعميم شامل ، وتعاريف وبديهيات ، كلها اغراض غير موفقة[٣]. وبما أن الغرض هو تعميمات بالاستعانة بمفاهيم من خارج علوم السياسة فان التعميمات لا تتضمن مادة السياسة .

وفوق هذا وذاك فان كابلن يفترض وجود عدة مستويات للتنظيم بيد انه يغفل تحذيره ويعالج الموضوع وكأنه مترابط ومتكامل . كما وان كابلن يدعونا الى الاعتقاد بان النظام سيصل الى مقاصده عن طريق ادوات اعتمدها في بناء هياكل النظم كالاستقرار والتوازن والحالة . ولكن يعاب اسلوبه من حيث ان النظم التي ساقها لا تخرج عن ما جاء به من اقتراحات لم يعرضها لفحص دقيق[٤] .

ومع ان كل تحليل يتطلب صياغة اطر وتطورات مفاهيمية تؤول بالتالي الى درجات متفاوتة من التبسيط والتقييم فان المفاهيم التي يتبناها انصار نظرية النظام على مستواه العام والثانوي غامضة وغير محددة . لذلك لم تستقبل هذه الدعوى ، حتى الوقت الراهن ، بترحاب واضح ومناصرة اكيدة لما تزعمه ، وبالاخص على مستوى النظام الاقليمي .[٥]

---

(١) Morton Kaplan, Some Problems of International Systems Research, in Readings on the International Political System, ed. by Naomi Rosenbaum Prentice-Hall, 1970, PP. 418-442, P.436.

(٢) S. Hoffmann, opi cit., P. 40.

(٣) Ibid., P. 42.

(٤) Ibid. PP. 45-49.

(٥) حول الفوارق بين النظام العام والنظام الثانوي راجع :
J. David Simger, The Global System and its subsystem : A. Development view, in James Rosenau, ed, Linkage Politics, Free Press, N.Y., 1969, PP. 21-43.
اما بشأن موقف الباحثين من هذه النظرية انظر :
Michael Banks, System Analysis and the Study of Regions, International Studies Quarterly, 13, No. 4 December 1969 PP. 335-60.

وقد شاطر كتاب اخرون موقف ستانلي . فمفهوم النظام « استخدم بأسباب وشكل غير واضح في العلوم الاجتماعية . لذلك من العسير اعطاءه معنى قاموسيا[1] ، ثم انه لا يخضع الى « دالة تجريبية محددة »[2]. ولكن شارلس مكليلاند ينصف كابلن ويرى ان اقران فكرة النظام بمفهوم النظرية امر غير موفق ففي واقع الامر ان هناك منهجا وليس نظرية « لانه لم يكن هناك بالمعنى الدقيق نظرية النظام في العلاقات الدولية مطلقا »[3] .

(١) Oran Young, A Systematic Approach to International Politics, Princeton, 1968, P. 6.

(٢) S.J. Brams, Transactions Flows in the International System, Amirican Political Science Review, December 1966, P. 880.

(٣) C.A. McClelland, On the Fourth Wave : Past and Future in the Study of International System, in The Analysis of International Politics, ed. by James N. Rosenau, V. Davis, and M.A. East, The Free Press N.Y. 1972, P. 22.

المبحث الثالث : نظرية التوازن Equilibrium

تأتي جهود جورج لسكا في تيار المحاولات العديدة التي تلت الحرب العالمية الثانية في البحث الجاد عن نظرية تحليلية لتفسير العلاقات الدولية(١). وكغيره من المنظرين اندفع لسكا ينهل من نماذج (موديلات) تحليلية في العلوم الطبيعية والاقتصاد واسبغها على العلاقات الدولية ، وبذلك لم يقدم لحقل الدراسة أي توضيح جديد او دقة في المعاني . والاكثر من هذا ان حجر الزاوية في محاولة لسكا لتنظير العلاقات الدولية هو المفهوم الاحادي او المبدأ الموحد أي تلك الظاهرة التي تحتل قلب النظام وفيها علته وتبدله وتطوره . انه بعبارة اقصر مفهوم التوازن . وسنحاول هنا متابعة افكار لسكا من خلال كتابه .

يقر لسكا بأن جهده يعتبر مرحلة من مسيرة بدأها جورج كابلن في كتابه : Study of The Principle of Politics في ١٩٣٥ وتضمنتها كتب هارولد لاسول Harold d. Lasswell وتالكوت بارسون Talcott Parson . ولكنه يشهد بانه ليس من السهولة بمكان تطبيق ما حققوه في المجال النظري على العلاقات الدولية وذلك لانهم قصروا تحليلهم على مجتمع متكامل متضامن لحد ما نسبيا وهذا ليس موجود في المسرح الدولي حيث يتألف النظام الدولي من وحدات لا تشكل مجتمعا متكاملا . ولكي يتمكن من تحليل النظام الدولي يطرح لسكا نظرية يحتمل ان تحسم لنا المسألة وهي « نظرية التوازن النظامي »(٢). ويجابه لسكا مبشارة قضية تحديد مفهومه .

فكما هو معلوم ان التوازن ظاهرة لوحظت في العلوم الطبيعية والبايولوجية وقد رسمت عدة مستويات من التوازن كما نعتت باسماء مختلفة . فهناك توازن شامل وجزئي ، فريد ومتعدد ، مستقر وغير مستقر ومحايد ، ومن حيث الامد الزمني لدينا توازن للمدى البعيد والمدى القريب ، وتوازن متكامل واخر ناقص ، اما بالنسبة للسكا فانه وضع احد المفاهيم للتوازن في طرف نقيض اطلق عليه التوازن الثابت Static equilibrium وهي حالة « النظام الذي يمتاز بالصياغة الذاتية بفضل توليد تفاعلات لمواجهة المتغيرات التي تحاول افساده وبذلك تستعاد الحالة الاصلية » . ولما كان من المستحيل ان تكون هذه الحالة مطابقة للوضع الاجتماعي على حقيقته فان مفهوم التوازن الفعال او المتحرك

(١) George Liska, International Equilibrium : A Theoretical Essay on the Politics and Organization of Security, Harvard University Press, 1957.

(٢) Ibid. P. 11.

هو اقرب الى حقيقة الامر بمعنى ان التوازن المتحرك dynamic equilibrium « هي حالة ، استقرار نسبي تفقد خصوصيتها لمرة واحدة او بتكرار بسبب متغيرات تدفع الى التبدل ولكنها تدفع بالنظام الى حالة استقرار مؤقتة اخرى »[١] .

يختلف مفهوم التوازن عند ليسكا عما جاء عند غيره . فقد حاول ان يفهم التوازن « على انه مبدأ حركة فعلية ذات دفع كاف »[٢] . وربما هو بهذا الموقف اقرب الى مفهوم التوازن عند الاقتصاديين . وبهذا الفهم اعطى للتوازن معنين احدهما « مبدأ نظري او نقطة ارتكاز » . وثانيهما « للتدليل على اتجاه فعلي لتغيير الحالات المؤقتة للتوازن في المؤسسات السياسية »[٣] .

بعد ذلك يفحص لسكا مفهومه في ثلاث حالات هي التوازن المؤسساتي في المنظمات الدولية بشأن تركيبها ودرجة التزام اعضائها ، ومدى وظيفتها ورقعتها الجغرافية . ولكي لا يكثر من انماط التوازن ركن الى التوازن التقدمي المستقر وغير المستقر .

والان كيف نحكم على حالة ما بانها حالة توازن مستقر ، غير مستقر ، او تقدمي . فمن حيث التركيب تبلغ منظمة ما حالة التوازن عندما يوجد تطابق بين القيود المفروضة من المنظمة على الاعضاء ومستوى استعدادهم للامتثال لها ، وعندما لا يكون هناك فجوة كبيرة بين قابلية النفوذ الذي يمارسه الاعضاء والقاعدة الحقيقية لقوة كل منهما . اما بشأن التوازن فانه يحدث على المستوى الوظيفي للمنظمة عندما تنسجم النشاطات والخدمات التي تقدمها مع الحاجة اليها كما جاء في اغراضها . ولما كانت العوامل والمستويات التي تتفاعل في اطار المنظمة الدولية هائلة العدد والمساحات فان لسكا يلجأ الى احتوائها في مفهوم التوازن المتعدد المستويات multiple equilibrium . ولكي لا يتهم التوازن بأنه يحايد قيما ومتغيرات دون اخرى ، يسبغ لسكا على التوازن قيمة ذاتية صافية نزيهة تسعى بدفعها الذاتي الى وزن جميع البدائل المطروحة من اجل تصعيد القيمة المنتقاة .

وهكذا يتضح من اعلاه ان مفهوم التوازن كنظرية عامة لدراسة العلاقات الدولية لا تحقق ما تزعمه لنفسها . فهي من جهة اختارت التوازن ولكن دون ان تفصح لماذا التوازن بالذات ، بل حتى لو سايرنا ما للتوازن من قيمة عالية ،

---

(١) Ibid

(٢) Ibid

(٣) Ibid. P. 13.

واحيانا مثالية فستبقى بين ايدينا قضايا اخرى لا يلتفت اليها التوازن . فعلى سبيل المثال أي مستوى من التوازن يجب ان نسعى اليه ؟ وهل كل مستوى للتوازن هو طموح صناع القرار في الدول القومية ؟ وكيف التوفيق بين النزعة الى احداث توازن يرتكز على اخلاقية فلسفية وايديولوجية غير تلك التي يزعمها لسكا (التطور نحو توازن اخر بالطرق السليمة) ؟ .

يتضح لنا ان التوازن حالة فكرية يكظمها كثيرون من المنظرين الغربيين بحجة التطلع الى موضوعية علمية لا تحتكم الى القيم الاخلاقية . ولكن يغفل هؤلاء عن قصد بأننا نتعامل مع مجتمع دولي مع أمم مع شعوب مع تراتيب حضارية وتصورات ذاتية للعالم الخارجي لا يمكن افراغها من قيمها . بل لنذهب ابعد من ذلك . فهذه القيم هي التي تكمن وراء كثير من السياسات في العلاقات الدولية . فكيف يفسر لنا لسكا ان المصلحة الوطنية لدولة ما تتطلب حالة التوازن بينما ينكرها على غيرها والا فانه سيقر بان هناك حالات توازن بقدر ما هناك مصالح وطنية . وهذا هو العيب في مفهوم التوازن اذ انه واسع ومفتوح الطرفين .

وبالوقت نفسه يضيق المفهوم ــ رغم ما يبدو من تناقض . بعبارة اخرى ان استحالة اضواء ظاهرة العلاقات الدولية في اطار مفهوم نظرية عامة شاملة على مستوى النظام الكلي يقود الى تضييق حدود الظاهرة ، « لان كلية النظام معقدة بلا حدود وكل عنصر فيها يتداخل مع غيره . فلذلك بوسع المرء ان يدرسها بشكل ذكي قطعة قطعة »(١) . كما انتقد المفهوم لانه من جهة يراد له ان يكون حالة او وضعية مرغوب فيها ، لذلك لا بد من اعطائه دقة واضحة كي لا نتزلق الى احصاء الحالات المرغوب فيها ، وربما ننتهي بفوضى الارادات النازعة الى حالات تنسجم مع اراداتها(٢) . ويرى ستانلي هوفمان ان نظرية التوازن لا تبعد كثيرا في نهاية المطاف عن المدرسة الواقعية(٣) .

(١) C.P. Kindleberger, Scientific International Politics, World Politics, Vol xi October 1958, P. 68.

(٢) T.I. Cook, The Political System. The Stuborn Search for a Science of Politics, Journal of Philosophy, Vol. 21, No. 4, 1954. PP. 128-37.

(٣) Stanley Haffmann, Cotemporary Theory, op. cit. P.50.

المبحث الرابع : نظرية صنع القرارات في السياسة الخارجية

ينتمي هذا المنهج الى المدرسة السلوكية . وقد لاقى ترحيبا كبيرا بين الباحثين اذ انه حول الرياح من شراع المدرسة الواقعية وسلط الاضواء علىٰ ابعاد أولية في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية . ولكي نفهم المنهج بوضوح لا بد من التعرف على التعاريف والمفاهيم المتداولة بين معتنقيه . فالقرار (decision) هو ما يستقر عليه صاحب القرار . اما اخذ القرار فهو موقف واعي لصاحب قرار يتأمل فيه ذهنيا في قرارات بديله او خيارات في فكره . واذا خرجت القرارات من الوعي والفكر الى حيز الفعل فعندئذ هي عمل او اجراء او فعل او تنفيذ (action) وتجري عملية القرار بين قطبين : طرف يقرر (agent) ومحيط يحف بالقرار من قبل ومن بعد ، او بيئه (environment) . والطرف المقرر في السياسة الدولية ما زال الدولة صاحبة السيادة ، والدولة هنا لا نعني بها التركيب السياسي او النظام بل الاشخاص المخولين من قبل النظام في الافصاح عن مضمون الدولة بالقرارات والافعال . اما البيئة او المحيط فهو ظاهرة معقدة تحتوي على بعد زمني ومكاني . فالبيئة السابقة للقرار (سواء الاعداد اليه او تلك اللحظة الحاسمة في الوقوف عند رأي دون غيره) تكون في ذهن صاحب القرار وخارجه . أي بيئة سايكولوجية وبيئة موضوعية . اما البيئة اللاحقة للقرار فهي الاخرى ذات بعد سايكولوجي وموضوعي واذا نظرنا الى هذه المعطيات بصورة متواصلة ـــ وهذا واقع الحال ـــ فاننا سنخرج بظاهرة أو مفهوم سلسلة من العمليات المتواصلة .

(decision-making process)[1] .

وبعد ان شرع رتشارد سنايدر في دفع عجلة نظرية صنع القرار توالت البحوث والتعقيبات حتى غدت النظرية متعددة الجوانب ومعقدة بحيث يصعب على الباحث ان يضع جميع الاستحداثات النظرية والتجريبية في مستوى واحد . ولأجل تحديد الاتجاهات الفرعية في هذا المنهج الحديث سنركز على تلك القضايا التي شدد عليها اتجاه دون اخر .

---

(١) يعتبر R.C. Snyder من طلائع الباحثين في اخذ القرار كأسلوب لدراسة السياسة الخارجية والسياسة الدولية . انظر :

Foreign Policy Decision Making, An Approach to the Study of International Politics, ed. by R.C. Snyder, H. Bruck and B. Sapin, The Free Press of Glencoe, 1962.

وكذلك راجع :

Joseph Frankel, The Making of Foreign Policy, An Analysis of Decision Making. Oxford University Press, London, 1963.

١ ـ المعتقدات والصور الذهنية للواقع . يرى هذا الاتجاه ان العلاقات الدولية تتأثر بانطباعات السياسيين اصحاب القرار في الدوله والجماعات الاخرى المؤثرة في صنع القرار عن الدول التي يتعاملون معها عن طريق تصريف شؤونهم الخارجية . وقد تتخذ سياسة خارجية لمسؤول فاعل في نظام اخراج القرار وتدرس من زاوية اعتقاداته وانطباعاته وعندها يتضح كيف تتأثر القرارات النهائية وعملية تنفيذها بتلك العوامل الشخصية . فان كانت النظرة ايجابية وفاعلة فان العلاقات ستتخذ ساحات متعددة وتنخفض فيها نسبة الصراع والخلافات لان المقرر السياسي على استعداد لتطويق ما ينجم من سلبيات في العلاقات ويخضعها لمنطلق اعتقاد لديه بان الطرف الاخرى يستحق الثقة وانه صادق في نواياه . اما اذا تكونت لدى المقرر السياسي صورة سلبية عن نوايا ومواقف الطرف الاخر فسيعرقل مجرى العلاقات[١].
في الواقع ان الانطباعات والصور الذهنية الشخصية عن الطرف الاخر لا تتحكم بطبيعة العلاقات بقدر ما تؤثر في اتجاهها . فالعلاقات الامريكية ـ السوفيتية خلال الخمسينيات خضعت لاعتبارات الحرب الباردة وليس الى موقف جون فوستر دالس وزير خارجية امريكا من النوايا السوفيتية ان تطور السلاح النووي ، وتعاظم قوة المعسكر الشرقي ، وتصاعد حركة الاستقلال الوطني والتحرر ، وسعي الدول الاستعمارية للذود عن مصالحها المهددة كل هذا دفع بان تخيم الحرب الباردة على العلاقات الدولية للعملاقين . ومع هذا فقد أكدت بعض الدراسات على ان الادراك الحسي لدور دولة ما او امة ما من قبل المؤثرين في سياستها له صلة بمحصلة تلك السياسة . فاذا كانت حالة الادراك الحسي اقرب الى الواقع الموضوعي فانه بالامكان تفهمه والتجارب مع متطلباته . اما اذا كانت هناك فجوة فانه ليس من اليسير التعامل معه من غير اكلاف باهظة للدولة في علاقاتها . وهنا يأتي دور الاعلام والاتصال وكشف الحقائق عن السلوك الخارجي للدولة في تلافي الفجوة . ومما يخشى منه ان تشوه الحقيقة عن قصد لتبرير سياسة

---

(١) Ole R. Holsti, The Belief System and National Images : A Case Study Journal of Conflict Resolution, Sept. 1962. PP. 244-252,.

وكذلك :

D.G. Pruitt, Definition of the Situation as a Determinant of International Action, in International Behaviour, ed. by H. Kelman, Holt, Rinehart and Winston, 1966.

معينة[1] .

٢ ــ التشديد على المستوى الاداري لصنع القرار :

يدعو هذا الاتجاه الباحثين الالتفات الى المستويات الادارية المختلفة التي يتم فيها تنفيذ السياسة . ويؤكد على ان المستويات الادارية لا تتصف بسمات مشتركة عندما تقرر سياسة ما ، كما انها غير مترابطة . ويلجأ كل مستوى اداري في التركيب الهرمي للتنظيم الى اجراءات خاصة استخدمت من قبل يعتمدها في تفسيراته وتطبيقاته للسياسة . ولذلك فان قليلاً من القرارات تصدر بعد تكوين صورة متكاملة لدى جميع المستويات الادارية بشأن فحوى ومدى فاعلية القرار[2] .

٣ ــ التأكيد على الموقف او الحالة[3]

يعتقد انصار هذا الاتجاه انه من الصعب فهم صنع القرار في السياسة الخارجية من غير تحديد الموقف او الحالة كمتغير في العملية برمتها . فلكل موقف او حالة يتخذ فيها قرار معينا جوانب جبرية تتحكم في طبيعة القرار . ويشار عادة الى ثلاثة جوانب في الموقف اولهما حدة التهديد الذي يحف بالموقف ومدى تحسس وادراك المقرر له ، ثانيهما مستوى التوقع الذي يمكن حسابه من معطيات الموقف ، وثالثهما ، أمد الزمن المتاح للوصول الى قرار . وينطوي تحت هذا الاتجاه ما يعرف بالبناء النظري لحالة واقعية من اجل التمرين على حسم الازمات المحتملة الوقوع في العلاقات

(١) J.G. Stoessinger, The Might of Nations : World Politics in Our Time, Random House, N.Y. 1966.

وحول الجماعات الضاغطة ومواقفها من السياسة الخارجية راجع :

Alex Inkeles, Public Opinion in Soviet Russia, Harvard University Press, 1950.

G. Almond and J.S. Coleman, Politics of the Developing Areas, Princeton University Press, 1960.

(٢) D. Braybrooke and C. Elindblom, A strategy of Decision, Policy Evaluation as a Social Process, N.Y. 1963.

(٣) Charles F. Hermann, International Crisis as a Situational Variable, in International Politics and Foreign Policy : A Reader in Research and Theory, ed. by J.n. Rosanau, rev. ed. The Free Press, N.Y. 1969, PP. 409-421.

Crises in Foreign Policy : A Simulation Analysis, PP. 21-36.

الدولية ، او محاكة الواقع عمليا (Simulation) . وقد هاجر هذا الاتجاه من الدراسات العسكرية الى العلاقات الدولية[1]. ولا يركز هذا الاسلوب على سلسلة عملية اتخاذ القرار بحد ذاتها كمنهج تحليلي وانما يعني بأنواع الافعال وردود الأفعال المتداخلة في العلاقات الدولية . وصانع القرار في رأي هذا الاتجاه ــ واقع تحت ضغوط بعضها في المجتمع وهي سابقة له وكامنة فيه ، وبعضها في شخصية صانع القرار نفسه[2]. وقد انتقدت اساليب محاكة الواقع عمليا لانها تبسط الواقع الى حد التشويه . كما ان استنتاجاتها لا تتعدى التجريد وبالتالي فهي لا تخدم التوقع . ومع ذلك فانها تفيد في التمرين على حسم المنازعات الدولية في الواقع[3] .

٤ ــ التأكيد على العلاقة البيروقراطية [4]:

لقد درست بعض الأزمات الخطيرة في السياسة الدولية كأزمة الصواريخ في كوبا في مطلع الستينات من ناحية الاطار البيروقراطي وكيفية تأثر طبيعة القرارات به . كما وضعت نماذج نظرية ركزت على البيروقراطية وعالجتها من حيث الاجراءات المتعارف عليها والمتبعة في الهيكل البيروقراطي ومن حيث التنظيم الداخلي لصنع السياسة . وقد لوحظ ان سلسلة عملية صنع القرار تتسع داخل الهيكل البيروقراطي وتتفرع الاتجاهات والاجتهادات ساحبة نفسها على محصلة عملية صنع القرار . فكما تداخلت عناصر ادارية جديدة الى البت او الحكم او اعطاء المعلومات عن القضية التي يعني بها القرار كلما ابتعدت طبيعة القرار عن ملائمتها لوضعية الأزمة او القضية ، كلما اتجه القرار للتأثر باعتبارات تخص عدد الفاعلين في عملية اتخاذ القرار وشخصياتهم ومراكزهم الادارية . وهنا

---

(١) Harlod Guetzrow, ed.,
Simulation in International Relations . Development for Research and Teaching, Englewood Cliffs, N.J. 1963.

(٢) W.D. Coplin, Inter-Nation Simulation and Contemporary Theories of International Relation, American Political Science Reviews, Vol. LX, Sept. 1966. PP. 562-578.

(٣) J. Frankel, Contemporary International Theory Oxford University Press, London, 1973, PP. 27-30.

(٤) G.T. Allison, Essence of Decision : Explaining The Cuban Missic Crisis, Little Brown, Boston, 1971.

G.T. Allison and Morton H. Halperin
Bureaucratic Politics : A Paradigm and Some Policy Implications, in Theory and Policy in International Relations, ed. by Tanter Raymond and R.H. Ullman, Princetom, N.J. 1972,

تتداخل تيارات المجابهة بين المراتب الوظيفية وحرص البيروقراطيين على طبع القرار بمواقفهم وقيمهم بل ومركز وسمعة الشعبة او القسم الاداري .

٥ ــدور الشخصية في اتخاذ القرار[١]

يربط هذا الاتجاه بين الخصائل الشخصية وبين عملية اخذ القرار . ويرى انه من السهولة بمكان معرفة سلوك المقرر في المستقبل اذا استطعنا التثبت من شخصيته . وتقسم الطباع للشخصية الى مرتبتين احدهما فاعله ــ سلبية والاخرى سلبية ــ ايجابية . وكل ما يحتاجه الباحث لمعرفة تصرفات وطبيعة القرار السياسي الذي سيتخذه صاحب القرار هو ان يحدد مرتبة صاحب القرار في احدى الخصائل الشخصية . ومما لا شك فيه ان هذا المنهج يعتمد في اسلوبه على اساليب بحث وافتراضات في حقول المعرفة الاخرى كالسايكولوجية وعلم النفس الاجتماعي والاجتماع . كما انه يدعو الى المراقبة المستمرة لسلوك صاحب القرار في الماضي ورسم حالات احتمال سلوكه بشكل مشابه في مواقف تتصف بنفس الاعتبارات التي احاطت به في السابق . وفي الواقع ان حصر الخصوصية للشخصية في معيار معين من الامور الصعبة جدا وذلك لان صاحب القرار يتخذ لنفسه رأيا ينسجم وطبيعة الموقف انذاك ــ فأولويات الموقف الداعي لأخذ القرار تتباين من حالة الى اخرى ، كما ان الضغوط التي يتعرض لها قد تنجح به الى تبني قرار لا ينسجم والافتراضات المستنبطة من الحالات السابقة . اننا ميالون الى الاعتقاد ان مثل هذا الاسلوب يصلح لتفسير القرار بعد اتخاذه وليس قبل ذلك .

٦ ــالتعرض الى العقلانية واللاعقلانية[٢] :

وكما الحال بالنسبة للمفاهيم المستخدمة في حقل العلاقات الدولية او السياسة الخارجية فان مفهوم العقلانية يعاني من غياب الدقة والوضوح . واذا قارنا المفهوم مع الوسيلة ــ الغاية فسنخرج بالتعريف التالي « ان

---

(١) **James Barber, The Presidential Character : Predicting Performance in the White House, Englewood Cliffs, N.J. 1972.**

(٢) **J.C. Harsanyi, Rational Choice Models of Political Behaviour vs. Functionalist and Conformist Theories, in Contemporary Analytical Theory ed D.E. Apter and Cf. Andrian, Englewood Cliffs, N.J 1972, PP. 90-110.**

وكذلك :

S.Verb, Assumptions of Rationality and Non-Rationality in Models of the International System, World Politics, No. 14, October 1961.

الفعل عقلانيا اذا توفرت فيه متابعة لغايات ممكنة في ظروف الحالة بوسائل ، هي جوهريا مسخرة بأحسن وجه ، من بين وسائل عديدة متاحة للفاعل ، لكي يصل غاياته لاسباب مفهومة وقابلة ، للتثبت من صحتها بالعلم التجريبي الايجابي[1]. ولكن هناك جملة اعتبارات تشوه هذا التعريف . فمن جهة ان ما يبدو فعلا عقلانيا لشخص ما او مجموعة ما او امة ما أو عقيدة ما هو غير عقلاني في نظر الغير . ثم ان العوامل المحددة للحكم على الامور والافعال بأنها مسبوغة بالعقلانية هي في الواقع حصيلة تركيب حضاري واخلاقي وتاريخي وديني . وبما ان تجارب الأمم في هذه المجالات متباينة فان معاييرها على مستوى العقلانية هي الاخرى متباينة . كما ان للانفعالات البيئية الخارجية اثرها في تحديد مستوى العقلانية لفعل ما . فاصحاب القرار معرضون للتأثير الخارجي الانفعالي سواء من جانب افراد او جماعات او عقائد . وهناك قيد سايكولوجي ذاتي في العقلانية عينها . فالحرص على العقلانية في اخراج الفعل قد يقود الى اللافعل وهذا بحد ذاته أمر غير عقلاني . ومن العسير جدا ان نفصل بين العقلانية والتعلق بالقيم . فكلما كانت القرارات تنطوي على قيم كلما استعصى على صاحب القرار ان يحرر نفسه من خياراته القيمية .

٧ ــ دراسة الدوافع والغايات في صنع القرار في السياسة الخارجية[2] :

والغرض من هذا الاسلوب هو تشخيص طبيعة الدوافع والمستوى الذي تكون عنده . ويبرز امامنا مستويان احدهما في نطاق النظام الدولي ويستثنى منه دوافع الافراد والمؤسسات الاجتماعية والسياسية . والفكرة هنا ان هناك عدة غايات يهدفها صناع القرار السياسي من وراء قراراتهم كالحفاظ على ترتيب العناصر الاساسية في النظام الدولي ، وصيانة الاستقرار واستتباب الامن وتحسين سبل ووسائط النظام الدولي في معالجة قضايا السياسة الدولية كالقانون الدولي والمنظمات الدولية وفسح المجال امام الدبلوماسية . اما المستوى الثاني فهو مستوى دوافع وغيابات الافراد

---

١) Talcott Parson, The Structure of Social Action, 1937, P. 58, quoted in J. Frankel, The Making of Foreign Policy, op. cit., P. 167,

٢) J. Frankel, Rational Decision-Making in Foreign Policy, The Year Book of World Affairs, 1960, PP. 53-66.

وكذلك :

Morton A. Kaplan, System and Process in International Politics, John Wiley, N.J. 1957.

والاداريون . ويرى البعض ان التنافس بين المستوى الاول ، وهو الاشمل والاعم ، والمستوى الثاني ـــ وهو الاخص والاضيق ـــ قد لا يحسم لصالح الاول . أي ان القرار يجسد طموحات صناع القرار[١].

٨ ـــ فكرة الربط بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية[٢] :

ترى هذه المدرسة ان هناك نظامين تتداخل التفاعلات فيما بينهما : مجال السياسة الداخلية ومجال السياسة الدولية . كما ان هناك محطة انطلاق ومحطة وصول على خط الربط . وقد اطلق على جميع العوامل المشرعة بالانطلاق بـ (input) أي العوامل المغذية اما محصلتها فهي العوامل المردودة (output) . وقد يكون كل من مجال السياسة الداخلية والسياسة الدولية (والاولى الدولة والثانية العالم الخارجي) محطة انطلاق او محطة وصول بالتبادل . وهناك عدة مسالك تربط بين المحطتين . فاذا كانت العوامل المغذية مخترقة فانها تتفاعل لدرجة الاسهام في تحديد طبيعة الفعل المردود . اما اذا كانت العوامل المغذية ذات مفعول لا يخترق نطاق مجال المحطة الاخرى ولكنه يستدعي فعلامردودا فيعرف هذا المسلك بالمسلك ذي الفعل الرجعي . اما اذا كانت العوامل المغذية تستدعي مردودا مضاهيا فان مثل هذا المسلك يعرف بالمسلك المضاهي .

ومما لا شك فيه يصعب رسم حدود فاصلة لدرجة الاستقلالية والتمايز بين العناصر الفاعلة في المجال الداخلي وبين العناصر في البيئة الخارجية . وعناصر المجال الاول ـــ أي الدولة ـــ هم الممثلون السياسيون في نطاق السلطة التنفيذية والتشريعية والمؤسسات العسكرية والقوى السياسية من احزاب وغيرها والجماعات الضاغطة والنخب . اما على مستوى عناصر المواقف داخل المجال الداخلي فيمكن تشخيص الايديولوجية والثقافة السياسية ومواقف الرأي العام المحلي . اما على نطاق المعاهد والمؤسسات فسنجد المؤسسات التنفيذية والتشريعية والجهاز البيروقراطي والمؤسسة العسكرية ودوائر الانتخابات وانظمة الاحزاب وسبل الاتصال والتنظيمات الاجتماعية . واخيرا فبوسعنا تحديد

---

١) G.T. Allison, op. cit.

٢) J.N. Rosenau, Foreign Policy as an Issus Area, in Domestic Sources of Foreign Policy, The Free Press, N.Y. 1967, PP. 11-50.

وكذلك : انظر مقالة له بعنوان :

Toward the Study of National International Linkage, in Linkage Politics, Essays on the Convergence of National and International Systems, The Free Press, N.Y. 1969, PP: 44-63.

سلاسل من العمليات المتواصلة (Processes) كالتنشأة الاجتماعية والانتماء وتبلور وتطور المصالح وتلاقي المصالح بصورة كلية وعملية صنع القرار وظاهرة التلاحم والتفكك . ونجد فى البيئة الخارجية عناصر البيئة المتاخمة والاقليمية والحرب الباردة والبيئة البشرية او العرقية والقدرات[1]. بيد ان تفاعل هذه العناصر بشكل متداخل ومباشر لا يعيق في ملاحظة سلوك وفاعلية كل عنصر وهنا تكمن اهمية هذا الاسلوب في التحليل العلمي فقد فتح افاقا عديدة ورحبة امام الباحثين لدراسة وتتبع مسالك الربط ومسيرة التفاعل بين هذه العناصر وفي هذه المساحات التي تشكل حلقات من العلاقات الدولية .

(١) لاجل المزيد راجع :

J.N. Resonau, The Scientific Study of Foreign Policy, 1971.

المبحث الخامس : نظريات المباريات Game Theory

يعرف كارل دويتش نظرية المباريات بانها « ذلك المنهج المستند الى وجود تشابه كبير بين بعض لعب المباريات الاعتيادية وبعض الحالات الاجتماعية المتكررة ، وحيثما يوجد تشابه فانه من النافع تحليل المباريات في بادى الامر بدلا من الحالات الاجتماعية التي هي اقل تحديدا من المباريات »(١). اما ستيفن برامز فانه يعرف المباريات بانها « مجموع القواعد التي تربط اللاعبين او المؤتلفين بالمحصلات »(٢). ونظرية المباريات فرع من الرياضيات انتعش في العلوم الاقتصادية ورحب به كفاتحة نظرية معاصرة ستفجر المعرفة في حقل العلوم الانسانية(٣) ، وعلى وجه الخصوص في المواقف التي تمتاز بالصراع او المنافسة او التعاون سواء على مستوى السياسة الداخلية او السياسة الدولية . وبما ان العلاقات الدولية والسياسة الخارجية موضوعان يعنيان بالتفاعلات المتبادلة المتداخلة باستمرار فانهما « قابلان للتحليل باسلوب نظرية المباراة »(٤). بل والاكثر من هذا ، بما ان المنازعات والمنافسات الدولية تشكل جزء من كلية العلاقات الدولية فأن اسهام نظرية المباراة « يجب ان يقدر بما تقدمه من امكانية لحسم هذه المشاكل على مستوى التنظير والترتيب »(٥) .

تعتمد نظرية المباراة ثلاثة افتراضات عندما تدرس التفاعلات المتداخلة في السياسة الدولية . وترى أن صنع القرار يتضمن درجة معينة من العقلانية . فكل لاعب يسعى لنيل مكاسب قصوى وان نتيجة المباراة التنافسية او التعاونية لا ترتبط ارتباطا وثيقا بالصدف وطبيعة البيئة التي يجري فيها السجال وانما ترتبط بخيارات اللاعب او اللاعبين المقابلين . بعبارة اخرى ان اي مسلك يختاره اللاعب أ او مجموعة اللاعبين في فريق أ (بمعنى ائتلاف بعض الدول) يجب ان يأخذ بعين الاعتبار أولويات واختيارات اللاعب ب أو مجموعة اللاعبين في فريق ب . ونظرية اللعبة لا تتقصى جذور المنازعات بين اللاعبين وانما تأخذها كما هي عليه كمواجهة بين مصالح حقيقية . والافتراض الثاني هو ان اللعبة لا

(١) J. Frankel, Contemporary International Theory, op. cit. P. 12C.

(٢) S.J. Brams, Game Theory and Politics, The Free Press, N.Y. 1975, P. 282.

(٣) J. Von Neuman and Oskar Morgenstern, Theory of Games and Economic Behaviour Princeton Press, N.J. new ed. 1953.

(٤) J.C. Harsanyi, Game Theory and the Analysis of International Conflict, Australian Journal of Politics and History, Dec. 1965, P.293.

(٥) Thomas L. Saaty, Mathematical Models of Arms Control and Disarmament, John Wiley and Sons, N.Y., 1968 P. 61.

تتم من غير تعلق اللاعبين باغراض بل هي تفرض على اللاعبين احيانا اهدافا معينة لكي تتابع تطور الخيارات الاستراتيجية للاعبين مع تصاعد السعي وراء زيادة الحد الأقصى للكسب . واخيرا ترى نظرية اللعبة ان ادخال عنصر العقلانية لا ضير عليه وانه ليس بامر غير حقيقي . ولكن يعترف بعض المعنيين بنظرية المباراة بان مادة العلاقات الدولية لا تقدم على حقيقتها الا القليل مما يمكن اخضاعه لهذا الاسلوب التحليلي[١] . ويدعى مناهضوا مثل هذه المحاولات بعدم جدواها « ان علماء السياسة كثيرا ما يلجؤون الى امثلة (وكذلك الى نظرية المباراة) على انها نماذج فاعلة تنبع من الظاهرة السياسية ولكن من الفصاحة الاعتقاد ان من السهولة بمكان صنع نماذج لظاهرة مركبة معقدة (كالسياسة) »[٢] .

لقد طور دارسوا نظرية المباراة عدة نماذج كل تخضع لشروط معينة من حيث عدد اللاعبين (عدد الدول في حالة العلاقات الدولية) ونتيجة المباراة والخيارات الاستراتيجية المطروحة لكل طرف . فهناك (Two-Person Game) وهي مباراة بين طرفين محصلة المباراة فيها ثابتة القيمة . فاذا كانت جميع المكاسب والارباح في اللعبة متساوية فان ما يربحه طرف هو مقدار خسارة للطرف الاخر ، ولكن الربح لوحده.لا يفي حيث ان كل طرف يهدف الى كسب اقصى ربح ممكن وبالتالي جعل الطرف الاخر يخسر اقصى ما يمكن ان يخسره وبالعكس فان كل طرف ينتقي خيارات ستراتيجية تجعل خسارته اقل ما يمكن ان يخسره .

وهناك نموذج (N-Person Game) وتشير (N) الى ان عدد اللاعبين اكثر من واحد وقد تكون المباراة بين مجاميع مؤتلفة المصالح ضد الاخرى . ومن الممكن الافادة من هذه المباراة في تفهم ستراتيجيات اعضاء الامم المتحدة ومسالكهم تبعا للقيم التي يتوقعونها من علاقات من التعاون او التنافس داخل المنظمة الدولية . كما درست ازمة الصواريخ في كوبا على ضوء مباراة الجُبن او الدجاجة[٣]. حيث يكون التهديد باستخدام القوة العسكرية دور حاسم في ارغام الطرف الاخر على العدول عن سعيه وراء اقصى المكاسب ، وذلك لان الطرف المهدد (بكسر الدال) باستخدام القوة العسكرية لن يسمح له بجني

(١) S.J. Brams op. cit. P. 50.

(٢) H. Ricker and P.C. Ordeshook, An Introduction to Positive Political Theory, Printice Hall, N.J. 1973, P. 239.

(٣) يقترن اسم هذه المباراة بلعبة شاعت بين صبيان كليفورنيا حيث يتجابهون بسياقة دراجات او سيارات والفائز هو من لا يحيد عن خط مسيره .

هذه المكاسب لانها في الواقع اقصى خسارة يتحملها[1]. ويمكن تصور احتمالات مثل هذه المجابهات في السياسة الدولية ــ عندما تكون بين طرفين او قوتين ــ اولهما احتمال تعاون الطرفين فيجنحان عن الخيار الذي يقود الى الاصطدام . وبالعكس يعتصم كل منهما بخيار واحد وبالتالي يخسر الطرفان . واما ان يقدم طرف ٦ فيتعاون ويتخلى عن خياره ويترك الاخر يكسب . او بالعكس يتقدم طرف ب فيتعاون ويتخلى عن خياره ويترك الاخر يكسب . وقد اطلق كارل دويتش على الاحتمال الاول ــ التعاوني ــ الحل العقلاني[2] .

ومن الجوانب التطبيقية في نظرية المباراة في السياسة الدولية مفاهيم المساومة (bargaining) وقضية الردع العسكري ، والهجوم المفاجيء ونزع السلاح ، والحرب المحدودة . وقد اولها تومس شيلنك بحثا وافيا ، بيد ان دراسته عقدت نظرية المباراة لتخليه عن العقلانية كافتراض ودعوته الى ادخال عوامل جديدة كالقابلية على التصديق والمعطيات الثقافية[3]. وامتد اثر نظرية المباراة الى الدراسات الاستراتيجية في السياسة الدولية وعلى الاخص بعد تسابق التسلح النووي الخطير وانتشار الاسلحة النووية[4] .

وعلى الرغم من نجاح نظرية المباراة في مجال دراسات الحرب ، فان هناك احتراسا بشأن قابلية تطبيقها على دراسة الشؤون الدولية . فمن جهة ما زالت بعض القضايا الكمية التي لا يمكن اعطاءها رموزا حسابية ، كالمعنويات السياسية لامة محاربة او العقيدة السياسية لقوات مقاتلة . ثانيا ان النظرية يمكن ان تقوم بمهمتها عند تحليل حالات منازعات شكلها المطلق ، ولكنها لا تقدم

(١) Thomas C. Schelling, Arms and Influence, Yale University Press, 1966.

(٢) K. Deutsch, Analysis of International Relations, op. cit 139-142.

لقد توصل هاورد عن طريق تحليله لازمة الصواريخ في كوبا بأسلوب مباراة الدجاجة الى :

١ ــ للتوصل الى حل توفيقي مستقر لا بد ان يكون الطرفان على استعداد لخوض حرب نووية .

٢ ــ اذا كان طرف واحد على استعداد لخوض حرب نووية فهو الذي سيكسب .

٣ ــ اذا لم يكن كلا الطرفين على استعداد لخوض حرب نووية فلن يتوصلا الى حل مستقر .

N. Howard, Paradoxes of Rationality, Theory of Metagames and Political Behavior, Cambridge Press, 1971, P, 184.

وعن الاحتمالات في الازمة ، راجع :

Alison, Essence of Decision, op. cite.

(٣) T.C. Schelling, The Strategy of Conflict, Harvard, 1960.

(٤) Herman Kahn, On Thermonuclear War, Princeton University Press, 1960.

A. Wohlstetter, Sin and Games in America, in Game Theory and Related Approaches to Social Behaviour, ed., G Martin Shubik, John Wiley, N.Y. 1964.

لنا خدمة نافعة « في القضايا الواقعية »[١] .

ومما لا شك فيه انه ستنجم مخاطر فظيعة عن اعتقاد السياسيين والعسكريين بان نتيجة المنازعات والصراعات التي يخوضونها ستكون اما الكسب او اما الخسارة فعندئذ سيتبنون سياسات واستراتيجيات تؤمن لهم تحقيق اعظم كسب متاح . وبالتالي فان نظرية المباراة لا تفسح مجالا رحبا امام سياسات اخرى غير سياسة المواجهة لكي تخرج بالمنازعات والصراعات الى حلول وسط . فلا تعايش سلمي ولا خيارات مرحلية بديلة . بل والاكثر من هذا لا يوجد مكان للثقة وانما عنصر الشك والميل الى الخداع هما السائدان في علاقات الطرفين او الاطراف المتجابهة[٢] .

---

(١) K.E. Boulding, Conflict and Defense : A, General Theory, Harper and Row, New York, 1968, P. 57.

(٢) Rapoport, The Use and Misuse of Game Theory, Scientific America, December 1962, P. 118.

راجع كذلك مؤلفاته عن نظرية اللعبة

Fights, Games and Debates, University of Michigan Press, Ann Arbor, 1960.

Strategy and Conscieence, Harper and Row, New Haven, 1964.

The Prisoners Dilemma, University of Michigan Press, Ann Arbor, 1970.

المبحث السادس : المنهج الماركسي Marxist Approach

يمتاز المنهج الماركسي في حقل العلاقات الدولية بوحدة الاتجاه الى حد كبير أي عكس التنوع الذي شاهدناه في المعسكر الغربي . والسبب الاساسي يرجع الى ان المفكرين الماركسيين يجمعون على الاخذ بمنطلقات ثابتة لا يمكن الحياد عنها ، الا في مجال التشديد على اهمية بعضها دون الاخرى في ظروف مرحلية معينة . ولكي نفهم موقف المنظرين الماركسيين في حقل العلاقات الدولية يتوجب علينا ان نلم بالافتراضات الرئيسية التي يسند اليها التفكير الماركسي ، وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بالدولة والدولة القومية والمجتمع الدولي والعوامل المتفاعلة فيه .

يرى الفكر الماركسي ان الدولة تطور تاريخي يعبر قانونيا وسلطويا واجتماعيا عن حاله علائق اقتصادية ـــ اجتماعية ـــ سياسية في مرحلة تاريخية معلومة من تطور المجتمع . وبالتالي فان المجتمع الدولي المؤلف من هذه الوحدات انما هو انعكاس مباشر لتطورها تاريخيا . بعبارة اخرى ان العلاقات الدولية في المجتمع الدولي هي في جوهرها علائق وثيقة الصلة بنظام العلائق الاقتصادية ـــ الاجتماعية ـــ السياسية للدول المتفاعلة تاريخيا . ففي ظل العبودية سادت العلاقات الاستغلالية المتمثلة بسيطرة امبراطورية واحدة او ائتلاف ما بين اكثر من امبراطورية واحدة . وهذا النمط من العلاقات ينسجم والنظام الداخلي لتركيب المجتمع . ولكن مع تطور العلائق الاقتصادية نتيجة لتحسن وسائل الانتاج انتقل المجتمع الدولي الى مرحلة جديدة هي المرحلة الاقطاعية حيث انحصرت النشاطات الاقتصادية في رقع جغرافية ضيقة . وقد اقتصرت العلاقات بين المدن الاوربية ودول المدينة في ايطاليا على الحد الادنى من التبادل وذلك لعدة اسباب اهمها هو العامل الاقتصادي . فقلة السكان وضيق السوق التجارية وتخلف اساليب الانتاج والمواصلات كل هذا جعل الاحتكاك بين الكيانات السياسية محدودا . وبالتالي لا يمكن وصف المجتمع الدولي بأنه مؤلف من وحدات سياسية مستقلة ذات علاقات متبادلة بالمعنى الدقيق . فقد كانت الدولة المسيحية المتمثلة بسلطة البابا في روما هي رمز الوحدة الدينية للمجتمع الاوربي ، اما في واقع الحال فان الامارات والجمهوريات والدويلات الاوربية كانت تتعامل فيما بينها حسب اعتبارات معينة كالحروب والمصاهرات والمعاهدات . هذا ما يخص المجتمع الاوربي . اما ما يخص المجتمع الاسيوي ، فان الدولة العربية ـــ الاسلامية هي الأخرى كانت تعاني من ضعف السلطة المركزية وتحكم الدويلات . ولكن قامت علاقات ما بين الدولة العربية

ـــ الاسلامية والدويلات والاوربية وقد اتخذت هذه العلاقات انماطا عديدة، كالتبادل الاقتصادي والحروب الدينية ومعاهدات الصلح.

وبحلول القرن السادس عشر كانت العلاقات الدولية الاوربية قد شهدت تحولا اساسيا. فقد تطورت قوى سياسية ودينية واقتصادية في داخل التراكيب السياسية السابقة. فالسلطة البابوية اضحت مهددة من جانب الاصلاح الديني، والعلائق الاقطاعية اصبحت مهددة من جانب طبقة اجتماعية صاعدة هي نواة لبرجوازية اللاحقة، والسلطة الاقطاعية اضحت عرضة لتحدي مركزي من جانب الملك. وبتظافر هذه العوامل المصحوبة بالوعي القومي جميعا تحول المجتمع الاوربي من تركيب ضعيف العلاقات المتبادلة الى مجتمع الدولة القومية وقد ادت العلاقات تعقيدا واتسعت رقعتها وتنوعت شكلا مع تطور الثورة الصناعية واندلاع الثورة الفرنسية. فالاولى وضعت البرجوازية في مرحلة الانطلاق الحتمي اقتصاديا. واما الثورة الفرنسية فانها كسرت قيود التبعية القومية واهانت على التحرر القومي ودفعت بالدول الاوربية في صراعات قومية وسياسية واقتصادية. فنتج عن الاولى التعصب القومي ونجم عن الثانية السعي من اجل السيادة على اوربا ونجم عن الثالثة الحروب الاوربية والاستعمارية. هذا على مستوى النظام الاوربي والعالمي. اما على المستوى القومي فان التباين الطبقي أصبح واضحا ولم يعد من الممكن التستر على التناقض الطبقي بين البرجوازية والبروليتارية ذلك التناقض الذي يرجع في اصله الى حالة الملكية لوسائل الانتاج في مرحلة تاريخية معينة.

لقد بلغت التناقضات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في داخل الدول القومية الاوربية الصناعية ذروتها في العقود الاخيرة من القرن التاسع عشر. ولم تعد الحركة الاصلاحية بشكلها السياسي (الليبرالية) والاقتصادي (تحسين الاجور) والاجتماعي (عن طريق الخدمات) قادرة على امتصاص التناقض المباشر. وبالوقت نفسه سحبت هذه التناقضات حدتها على العلائق بين الدول القومية ـــ الصناعية ـــ الاستعمارية وكانت النتيجة حربا كونية شاملة.

ومنذ الحرب الكونية الاولى وحتى الان تعيش العلاقات الدولية مرحلة تمتاز بوجود نظامين اقتصاديين ـــ اجتماعيين متباينين يهيمنان على سائر العلائق بين الدول. ولقد ولدت هذه الحقيقة جدلا بين المنظرين السياسيين ووضعت اشارات استفهام على القضايا الجوهرية تخص الفهم الماركسي للعلاقات الدولية. فهناك مسألة هل ان الدولة القومية هي ظاهرة سياسية مرحلية بالفعل ؟

ومسألة تنوع دروب البناء الاشتراكي وبالتالي تعدد الهويات الاشتراكية ؟ ومسألة الحرب والسلام ؟ وقضايا التعايش السلمي والتسابق في التسلح ؟ وامر حتمية الحرب بين النظامين المتضادين ؟

ان تبسيط العلاقات الدولية عن طريق الاسلوب التاريخي ــ الاجتماعي لا يعين كثيرا على فهم العلاقات الدولية من اجل الابتعاد بها عن الخاتمة التشائمية . فربط العلاقات الدولية ربطا وثيقا وحتميا بما يكشفه المنهج التاريخي ــ الاجتماعي يقودنا الى استنتاجات هي عكس ما يتوخاه المنهج الماركسي ويؤكد عليه . ان التاريخية ــ الاجتماعية ناموس . بل انها كما يدعى الماركسيون قانونا جدليا علميا موضوعيا لا ينازعه في جدليته وعلميته وموضوعيته قانون او نظام قوانين اخر . ولهذا يتصف المنهج الماركسي بنظرته الكلية (الجامعة الشاملة) الى العلاقات الدولية . فهو لا يرى في التطورات المعاصرة (كالاسلحة النووية وحركة عدم الانحياز والبناء الاشتراكي الخصوصي) على انها عوامل ذات تأثير جوهري على فاعلية قانونه التاريخي ــ الديالكتيكي . فقد تعطل او تنجح هذه العوامل ــ الصراع المتقابل بين المعسكرين الشرقي والغربي ، الا انها لن تكون بشكل من الاشكال بديلا له او مزيلة له . ولكن مثل هذه الحجة لا تشفع المنهج الماركسي في اصراره على عمومية وتلقائية تطبيق نواميسه العلمية ــ الموضوعية .

ومن اجل تبيان قصور القوانين التاريخية ــ الديالكتيكية سندرس النظرة الماركسية الى الحرب من زاويتين . اولهما طبيعة الحرب وثانيهما حتميتها . لقد اعطى ماركس أهمية نظرية للحرب وحاول ان يخضعها الى اسلوبه التاريخي ــ الاجتماعي بتفسير العلائق الاجتماعية . اما انجلز فانه عني بالزاوية الفنية للحرب بحكم تأهله . اما لينين فقد حاول الجمع بين النظرة العلمية والنظرة التطبيقية لظاهرة الحرب وذلك لسبب بسيط فهو اول من تولى مسؤولية الابقاء على اول دولة اشتراكية جاءت في ظروف الحرب وكان من الممكن ان تزول بنفس الظروف ولهذا فقد اتصفت افكاره بهذا الشأن بالتنوع والتعديل .

ان أي ماركسي يدرس الحرب سيشرع من نقطة البداية بتحديد المرحلة التاريخية المكتنفة للحرب ، ثم يعالج الأداة السياسية المعتمدة للحرب دولة كانت ام ائتلاف دول ، وبعد ذلك يرجع الى النظام السياسي المعتمد للحرب اي الطبقات اللاهثة وراء الحرب[1] . والغرض من هذا هو التأكد من فاعلية القانون

(١) V.I. Lenin, Collected Works, Vol. 24. P. 5400.

الديالكتيكي المنادى بالعلاقة الوثيقة بين الحرب والسياسة . فالماركسية لا تفصل بين الاثنين . وبالتالي فان طبيعة الحرب مقرونة بهذه العلاقة الوثيقة . فالحرب الثورية هي تلك الحرب التي تقودها طبقة او نظام في مرحلة تاريخية وتخدم غاية تدفع بالمجتمع العالمي خطوة الى الامام نحو الثورية الاممية . بعبارة اخرى ، ترى الماركسية ان هناك حربا ثورية مطلقة أصيلة يحققها ، الا مجتمع معين في مرحلة تاريخية معينة . اما الحروب الثورية الأخرى فهي صور تقريبية لكنها عاجزة عن التطابق مع الاصل ولكن تزيد من ملامحه وضوحا . وفي المقابل هناك حرب رجعية تعمل على ايقاف التطور الا انها لن تفلح في ذلك حتميا . والحرب التحررية والقومية هي ما يشهده العالم المعاصر في كنف الاستعمار ، اما الحروب الاستعمارية فهي الساعية الى ابقاء السيطرة الاستعمارية . وهكذا فان طبيعة الحرب لها صلة وثيقة بل احادية في اغلب الاحايين بالتركيب الطبقي الذي بدوره يعكس تركيبا اقتصاديا تاريخيا . ولكن السؤال المقلق هو اذا كانت الطبقة حتمية تاريخية تعززها اساليب الانتاج ونظام ملكيتها فان الحرب امر حتمي كمؤشر لوجود تناقض طبقي في مجتمع ما او تناقض بين نظامين في المجتمع العالمي . ولكن هل الحرب حتمية بالضرورة ؟ هنا لا بد من التريث عند الاجابة على مثل هذا الاستفسار . فان كان الكلام عاما فان القراءة الماركسية للحرب لا تقودنا الى عكس ما نطقت به من حتمية وقوع الحرب . بيد ان قراءة خاصة تجعلنا نميز بين حتمية واخرى وفقا لطبيعة الحرب المعنية . ان حربا ثورية يشنها البروليتارية على انظمة الحكم الرأسمالي كما تصور ماركس لا تنطبق على عالمنا المعاصر . انها حرب حتمية في مجال التنظير أي حرب مطلقة مجردة . والسبب في ذلك ان وسائل التدمير الحالية جعلت من الحرب الكونية امرا غير مقبول عند الطرفين . فلا الدول الرأسمالية تسعى للقضاء على النظام الاشتراكي بالضربة النووية ، ولا يرى السوفيت ان انتصار الاشتراكية العالمية سيكون على انقاض دمار نووي ، من هنا يمكن اعتبار مفهوم التعايش السلمي ــ كما يفهمه السوفيت ــ حتمية مخففة بسبب صعوبة تفسير حتمية الحرب بالضرورة . فالتعايش السلمي غير التعاون السلمي[١]. الاول يحمل في رحمه نواة تناقض لا تجد ارضية مناسبة تنضج فيها ، اما الثاني فهو خال من التناقض لان الهدف واحد أي عكس تناقض الغايات كما في المفهوم الاول . ثم ان الاول يرى في التعايش السلمي علاقة بين الدول ، اما الثاني فيريدها بين انظمة اقتصادية متضادة .

(١) **Who is opposed to Peaceful Coexistence, in Problems of War and Peace, Progress Publishers, Moscow, 1972, PP. 229-243.**

وهكذا فعلى الرغم من تمسك التنظير الماركسي للعلاقات الدولية بالاسلوب التاريخي ــ الاجتماعي ، وفاعلية جدلية ، وحتمية التطور ، وفقا لها ، فان المدرسة الماركسية لا تستطيع تغافل تلك التفاعلات الجارية على مسرح العلاقات الدولية . ولم يعد من السهولة بمكان تلحيف أطر العلاقات الدولية كمّا ونوعا في غطاء فكري احادي تلقائي التحليل ، وربما يتهم المنهج الماركسي في فهم العلاقات الدولية بانه اسقط من ادواته التحليلية اعتقاده بان العالم لا يعرف الثبات في عصرنا النووي السريع التغير .

الفصل الثالث

الايديولوجية في العلاقات الدولية

لا بد من تحديد مفهوم الايديولوجية قبل بحثه في حقلنا . اذ انه من الصعب اعطاء تعريف موحد . وذلك لان كثرة استعماله من قبل الباحثين في جوانب علم السياسة زادته غموضا وتعقيدا ، حتى انه اصبح من العسير التعرف على السمات الرئيسة في مفهوم الايديولوجية[١]. ويمكن ارجاع تطور المفهوم تاريخيا الى عصر فرانسيس بيكون في القرن السابع عشر ، وقد استخدمه الايديولوجيون الفرنسيون في الفترة التالية لعهد التنور[٢]. وقد تداخلت معاني مفهوم الايديولوجية مع غيرها كالطوبائية والميثولوجية . ولا يمكن حصر معنى دقيق للايديولوجية من غير ان يحتوي على ملامح الطوبائية والميثولوجية . فكون الايديولوجية تتعامل مع العقائد هو لوحده كاف لان يستوعب افكار وتصورات تخص الماضي والمستقبل . وصحيح ان الايديولوجية تعكس حالة وعي تاريخي لكن هذا الوعي غير مبتور عن ماضيه ، بل ربما يكثف الماضي في معايير قيم شمولية ومبالغة . ثم ان الايديولوجية هي ايضا حالة وعي تاريخي تحاول تفهم المستقبل . وبذلك فهي قد تتجاوز في قراءتها للمستقبل وتعبر الخط المرسوم بينها وبين الطوبائية . وربما تشفع لنا العملية في تخليص الايديولوجية من الانزلاق الى الطوبائية . وذلك بحجة ان الايديولوجية لا تعني اطار عقائد وتصورات عن حاضر واع لمستقبل فحسب بل انها منظم سلوك في الحاضر والمستقبل اذ ما النفع من الايديولوجية ان لم تع حاضرها وتشخص اساليب السيطرة على المستقبل ؟

---

(١) Arne Naese and, others, Democracy, Ideology, and Objectivity : Studies in the Sematic and Cognitive Analysis of Ideological Controversy, Oxford, Basil and Blackwell, 1956.

وكذلك

R.E. Lane, The Meaning of Ideology in Power Participation and Ideology ed. by C.J. Larson and P.C. Wasburn, N.Y. 1969.PP.321-323.

وكذلك

Giovanni Sartori, Politics Ideology, and Belief Systems, American Political Science Review, 63, June 1969.

(٢) R.H. Cox, ed. The Original Concept of Ideology In Ideology, Politics and Political Theory, 1969, PP. 10-27.

ان اية ايديولوجية لا تستوعب المستقبل تعجز عن التغيير او صيانة الحاضر . وكذلك فالايديولوجية الحقة قرينة بالعلمية وليس العكس الصحيح ، وان كان بعض الكتاب ينزعون الى وضع الايديولوجية في الجهة المقابلة للعلمية(١). وليس من الصعب تقدير اسباب الدعوة لتنزيه العلم عن الايديولوجية . فالاتجاه السائد في العلوم الاجتماعية المعاصرة هو مجاراة الباحث ماكس فيبر بتأكيده على الموضوعية العلمية . وكأن الايديولوجية لا تمت الى الموضوعية بشيء . بينما الواقع هو ان من اللاعلمية اغفال الايديولوجية في دراسات العلوم الاجتماعية ومنها دراسة العلاقات الدولية . وهكذا فاذا اردنا ان نعرف الايديولوجية في العلاقات الدولية فهي ذلك المتغير الذي يؤثر في سلوك صناع القرار على المسرح الدولي باعتباره تركيب من العقائد الوثيقة الصلة فيما بينها من جهة وبين الفعل الواقع وصولا الى اغراض معينة يعيها صناع القرار تاريخيا من جهة اخرى .

نجد اذا ان الايديولوجية توضح مسار صناع القرار في الحاضر والمستقبل . فبما انهم يعون حاضرهم تاريخيا ويقدرون قابلياتهم على احداث التغيير في البيئة الخارجية لتتلائم مع اهداف الايديولوجية ، فعلى التركيب الايديولوجي ، ان يمونهم بالوسائل الكفيلة بانجاز المهمات . وكلما كانت الايديولوجية واعية لحاضرها كلما كانت الصلة اكثر وثوقا بين الوسيلة والغاية وبين الفعل والامل . بعبارة اخرى ان من مستلزمات الايديولوجية ان لا تكون اسيرة الثبات . فالمستقبل الذي قد وعته الايديولوجية تاريخيا سيتحول الى تاريخ واع يفرز تصورات ومعتقدات عن مرحلة لاحقة في التطور التاريخي . وهكذا فان الايديولوجية تجدد ثوبها بين الحين والآخر . بمعنى انها تهذب بعض الافتراضات وتكشف سبلا جديدة تقلص التباين بين السلوك والواقع . ان اخفاق صناع القرار في هضم الايديولوجية لا يعني انها لا تؤثر في مجمل التفاعلات المتبادلة دوليا . وقد افاد الغرب نفسه من هذا الادعاء لأنهم لا يتقيدون في سياساتهم الخارجية بمنطلقات ايديولوجية وانما يرغبون في احداث اوضاع نفعية يعمّ نفعها جميع الدول المتفاعلة على المسرح العالمي غير ان واقع الحال هو عكس ذلك . صحيح ان الانغماس في الرفاهية الاقتصادية وانشغال المواطن في الخيارات الاستهلاكية خفف من وطئة الانقسام العقائدي او الايديولوجي

(١) يرى تالكوت بيرسون عدم الانسجام بين الايديولوجية والعلمية .
J.La Palombara, Decline of Ideology : A Dissent and an Interpretation American Political Science Review, March 1966.

على مستوى السياسة الداخلية لبعض الدول الرأسمالية . ولكن هذا الامر لم يضع نهاية للايديولوجية . فالحرص على ابقاء اوضاع معينة انما هو ايديولوجية بحد ذاته . فالسعي لصيانة النظام الرأسمالي في بقاع شتى من العالم معناه الحصول على الولاء واحداث بيئة خارجية تنسجم وطموحات الدول الرأسمالية المهمة في المجتمع الدولي ، ومعناه ايضا تقريب الفعل او السلوك من الواقع . ان الزعم بتحرير السياسة الدولية لدول ما من التأثير الايديولوجي لا يمكن تبريره او الدفاع عنه . فحتى لو اخذنا الايديولوجية بمعناها الدقيق جدا ، أي نظام افكار وعقائد تعكس واقعا معينا وترسم مستقبلا منشودا ، فانها ماثلة عند اكثر الدول زعما بتحررها من الجنوح العقائدي . والسبب في ذلك بسيط . فكما رأينا في دراسة كيفية صنع القرار ، فان صناع القرار يتأثرون ويتفاعلون مع محيطين احدهما بيئي موضوعي والاخر بيئي فردي او نفسي . ومما لا شك فيه تشكل المعتقدات ونظام الافكار والتصورات والميول (وهذه بعض مكونات الايديولوجية) جزءا كبيرا من البيئة الموضوعية او النفسية . فمعتقدات المجتمع السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية وغيرها هي بالاحرى الوعاء او المحيط العقائدي او الايديولوجي الذي يتهيأ فيه المواطن . وما صانع القرار الا مواطن يمتاز عن غيره من المواطنين بانه في موقع السلطة او النفوذ . تلك السلطة التي تجعل من العقائد قيم ذات مدلول سياسي . بعبارة اخرى ان صناع القرار هم اكثر وعيا من غيرهم لتلك القيم بل وانهم يتعلقون بها لاغراض شتى . فعلى العكس من المواطن العادي المتيم بعقائده والناسك في التعامل معها ، قد يندفع صناع القرار الى سياسات لا ترتضيها نواميس تلك العقيدة بيد انهم يجدون من المبررات الشافعة ويسوقونها حججا للدفاع عن مواقفهم . وهنا بالذات يكمن بعض الالتباس في موقف دعاة السياسة الدولية اللاعقائدية . ولنتبين هذا الالتباس .

ان القول بأن موقف ما بشأن قضية ما هو موقف موضوعي كليا انما هو مبالغة وامر غير حقيقي . السياسة في احدى معانيها ان تأخذ موقفا . واتخاذ الموقف لا ينجم عن نزوة او عن تجرد تام . كل موقف هو موقف حاكم . والحكم على شيء ما يتطلب معايير والمعايير ذات قيم والقيم تتأثر بالنزوع الشخصي او التصور الفردي . ان الحيادية التامة والموضوعية المستقلة قضيتان لا يمكن تحقيقهما في السياسة الدولية . بل وفي اية سياسة داخلية كانت ام خارجية . لقد اشرنا سابقا الى ان موضوعنا ، كغيره من مواضيع العلوم الانسانية ، لا يخضع الى انضباطية علمية صارمة . فان كانت الفيزياء والكيمياء لا تتأثران بالايديولوجية ، فان العلوم الانسانية لا يمكن تجريدها عن

الايديولوجية . بل والاكثر من هذا ان الرد البسيط على انصار الايديولوجية في السياسة الدولية يتمثل في الاشارة الى حقيقة غير منظورة الا وهي ان الموضوعية في الحكم على شيء انما هو بعينه تحديد موقف مسبقا . ان الاحتراس في اعطاء حكم بشأنقضية لا يعني انك لا تمتلك رأيا ، بل على العكس انك تتخذ موقفا معينا بيد انك لا تفصح عنه . فالتمسك بالموضوعية هو موقف ايضا .

ان الزعم بان اخضاع السياسة الدولية الى متطلبات الايديولوجية انما هو عنصر مفسد للاستقرار في الاوضاع الدولية زعم باطل . ويظهر بطلانه في الامور التالية . اولا ان هذا الزعم اتهام ليس الا ، وذلك لاضفاء الشرعية واعطاء الحق الى مواقف الدول المعادية للايديولوجية . فكما هو معلوم ان اية ايديولوجية لا تسعى الى تغيير الواقع انما هي ايديولوجية محافظة . لذلك يرى انصار الايديولوجية المحافظة ان الاستقرار يكمن في الابقاء على الاوضاع الراهنة . وهكذا نظر مترنيخ الى النظام الاوربي التقليدي فعارض انقلابية الثورة الفرنسية ودعوتها الى تغيير الاوضاع الاوربية على المستويين الداخلي والخارجي ، كما ظن ان نظام توازن القوى خير وسيلة للحفاظ لتوزيع القوى الاجتماعية والسياسية في القارة الاوربية . ثانيا ان محاولة الابقاء على الوضع الراهن في السياسة الدولية انما هو معبر عن نزعة مقاومة أي تغيير في العوامل الفاعلة واهميتها في العلاقات الدولية . بيد ان التمسك بهذا الموقف — وهو نمط من المواقف الايديولوجية — هو بالذات يسبب اللااستقرار في السياسة الدولية .

فالتطورات الهائلة في المجالات العلمية والاقتصادية والسياسية تستوجب التغيير لصالح القوى الصاعدة . لقد لام دعاة الهيمنة الاستعمارية على الايديولوجية القومية في القرن العشرين كما لامها انصار النظام التقليدي في اوربا أبان القرن التاسع عشر . وحاولوا اسباغ صفة اللااستقرارية عليها باعتبارها اربكت توزيع القوى السياسية في العالم واضعفت اقتصاد ونفوذ الدول الاستعمارية واصبحت ساحة للصراعات العالمية . ولكن ليس من الصحيح اتهام الايديولوجية القومية بالااستقرارية ، رغم التجربة الالمانية والايطالية . فهي من جهة انما تمثل انعكاسا حيا للحقيقة التاريخية التي لا يمكن التنكر لها . ان شعوب العالم الثالث وجدت في القومية هويتها المسلوبة . فهي لم تبتكرها ولم تضعها . انها ذات اكتشفنا عندما استكملت شروط اكتشافهما . واذا كان المستعمرون ودعاة الوضع الراهن يرون في الطموح الى الاستقلال القومي ونيله

بالطرق التحررية او الثورية هو السبب في افساد الاوضاع الدولية ، فانهم في الواقع يغالطون انفسهم . فمن جهة هناك شبه اجماع على إن نهوض الدولة القومية (ولم يكن هذا ممكنا من غير ايديولوجية قومية كالكنيسة القومية والجيش القومي والسيادة القومية وغيرها) انما هو فاتحة عصر جديد في تاريخ البشرية . فقد قوضت الدولة القومية التشتت الاقطاعي وابدلته بالوحدة القومية . ثم انها مزقت الانتاج الاقتصادي باسلوبه الاقطاعي ودفعت بالرأسمالية الى الامام . فجاءت الثورة الصناعية والثورة الفرنسية والحركة اللبرالية والحركة الاشتراكية . ولم تكن هذه التطورات بالحدث المفسد في الاوضاع الدولية . فكيف اذا تكون الايديولوجية القومية في عهدنا بالعنصر المفسد ؟ صحيح انها افسد الهيمنة الاستعمارية وقلمت النفوذ الخارجي . لكنها في الوقت نفسه اسهمت وتسهم في ارساء ركائز الاستقرار في السياسة العالمية . فبفضل القومية استقلت شعوب العالم الثالث وبهذا خرجت من نطاق الخضوع لتأثير الدول الكبرى وباتت تؤثر هي بدورها في سياسات الدول الكبرى . فمواقف الدول الحديثة في مؤتمرات نزع السلاح والمؤتمرات الدولية ومحافل الامم المتحدة كلها تدل على انها عنصر هام وفاعل في اضفاء الاستقرارية .

لم تر السياسة الدولية عهدا مشحونا بالتأثير الايديولوجي كعهدها الراهن ، لقد اعتمدت الثورة الفرنسية ايديولوجية الحرية والمساواة والاخاء وسيلة في شق طريقها على الصعيدين الفرنسي والاوربي . ولم يتردد نابليون الاول من دعوة احرار اوربا باسم الحرية الى القيام بوجه النظم التقليدية وابدالها بالدعوة الفرنسية . بل تحولت ايديولوجية الثورة الفرنسية الى وسيلة اعلامية . غير ان اغلب الشعوب الاوربية لم تكن تهضم بعد مثل هذه الاتجاهات . وكذلك كان الحال بعد الحرب العالمية الاولى عندما قامت اول دولة اشتراكية ذات ايديولوجية واضحة المعالم . فقد ركزت نداءات الاتحاد السوفياتي على الدول الاوربية الصناعية ولم توجه بنفس الشدة والتركيز الى شعوب المستعمرات . ولكن منذ الحرب العالمية الثانية والايديولوجية القومية هي الظاهرة السائدة في الشرق الاوسط وافريقيا وامريكا اللاتينية . والمهم في الأمر ان الايديولوجية القومية لم تعد شعار الحركات والفئات بل هي مطمح الشعوب . وبالتالي فان دورها في السياسة الدولية انشط وافعل . اضف الى ذلك ان اهداف الايديولوجيات القومية اكثر وضوحا مما كانت عليه في دور الممارسات الحركية . وبما انها واضحة الاهداف فليس منطقيا ان تتهم بانها لا تسهم في الاستقرار ، لان سلوك هذه الدول ينسجم عادة مع اهدافها . وهي لا تحيد عن تلك الاهداف من غير ثمن .

وبعد ان عالجنا نظرة دعاة السياسة الدولية اللاعقائدية ، ننصرف الان الى دراسة وجهة النظر المعاكسة . فكما ذكرنا ليس من السهولة بمكان التمييز بين وجود وغياب الايديولوجية في العلاقات الدولية لدولة او كتلة ما . وهذا لوحده كاف لدحض موقف اللاعقائديين . وقد افاد انصار العقيدة في السياسة الدولية من هذه الحقيقة . فقد فسروا الايديولوجية من زاويتين احداهما الزاوية الصلبة والاخرى الزاوية المرنة . والفارق بين الاثنين في الواقع لا يتعدى مدى التشديد او الادعاء بالتمسك بالمعطيات الايديولوجية في ممارسة العلاقات الدولية . فالاتحاد السوفياتي والصين تناديان بوضوح بأن سياستهما الخارجية وعلاقاتهما مع العالم الخارجي انما هي مبنية على ارضية عقائدية . وتفسير ذلك يرجع الى ان الفكر الماركسي — اللينيني لا ينظر الى العلاقات الدولية على انها محض تفاعلات بمعزل عن عوامل راسية في القاعدة الاقتصادية للنظم السياسية المختلفة في دول العالم وعوامل اخرى عائمة في تراكيب فوقية تتأثر وتؤثر في عوامل القاعدة الاقتصادية ، بل يعتبر الماركسيون ان العلاقات الدولية هي حصيلة تفاعلات هذه العوامل . ولكي تفهم صيغ التفاعلات ومدى فاعليتها وديمومتها ، ولكي يتضح الطريق امام المتفاعلين لا بد من ان تشخص وتحدد هذه العوامل وفق انضباطية ايديولوجية . بعبارة اخرى ان السياسة الدولية بعيدة عن العفوية والعاطفية ، رغم لما لهذين العاملين من تأثير في بعض الاحايين ، وهكذا فهناك ترابط فعلي ووثيق بين الايديولوجية والعلاقات الدولية .

وبما ان هذه الرابطة وثيقة وتاريخية فان على المتفاعلين في العلاقات الدولية ان يفهموا دور الايديولوجية بالشكل الصحيح . أي ان يحددوا ماهية الاغراض والسبل التي يمكن السعي وراءها بأقل السبل كلفة . فالتعلق الشديد بالايديولوجية قد يحولها من عقيدة منظمة الى طموح وامال وفي هذا مخاطر على السياسة الدولية . فالسياسة الدولية تتعامل انيا مع ما هو ممكن . وتسعفنا الايديولوجية في هذا المضمار . اذ انها توزع الغايات وتضعها في درجة تتناسب مع الامكانات والسبل المتاحة لانجازها . وليس منطقيا الركون الى الذرائعية في تحديد الغايات والسبل . فهذا بحد عينه دعوة الى اللااستقرارية . فالدول المعاصرة لا تمتلك الحرية التامة في التذبذب بين مجموعة من الاهداف واخرى وليس لها استقلالية مطلقة في انتقاء السبل وصولا اليها . فهناك ضريبة على مثل هذه السياسة وقد تكون باهظة . ولذلك فان الايديولوجية تعيننا على التخلص من هذا التشتت في المواقف والتناقض بتبديل مواقع الاهداف وتنويع الوسائل ذرائعيا . نعم قد يتوجب علينا مثل هذا الامر ، ولكن لا يخضع هذا الى مقاييس الايديولوجية بل يقع في نطاق الخيارات السوقية والتعبوية .

قد تلجا الدولة الى تغيير جدولة اهدافها الايديولوجية وهذا الامر لا يعني الانقلاب على الايديولوجية او اعلان افلاسها . بل في الحقيقة هو البحث عن نسق معين تنسجم فيه الغايات والسبل على ضوء المعطيات المرحلية او الانية . بعبارة اخرى ان هناك اغراض تصوغها الايديولوجية وتعتبر من صلب وجودها . فليس من الممكن ان تتخلى الايديولوجية القومية عن هويتها القومية في ظرف زمني معين ولكن يمكن ان تبدل اساليب الافصاح عنها واخراجها بصيغ مختلفة فقد يتخذ التعبير عن القومية بحركات فكرية ، وهكذا كان الحال في الوطن العربي قبل الحرب العالمية الاولى وبعدها . ولكن منذ الحرب الثانية والسمة البارزة للهوية القومية هي النضال والثورية القومية . ومرجع هذا الامر هو في الواقع الايديولوجية . فعندما كانت الايديولوجية القومية في دور الحضانة اقتصرت على التعبير عن وجودها بما تيسر لها من رموز واساليب ، اما الان وبعد ان تخطت تلك المرحلة ، فان الرموز السابقة اصبحت لا تتناسب والمعطيات القومية والعالمية . فالتحدي الاستعماري ومهام البناء القومي وجبا الاخذ بايديولوجية قومية تحررية ثورية .

وهناك نقطة اخرى يجب التأكيد عليها عندما نتكلم عن علاقة الايديولوجية بالعلاقات الدولية لدولة ما . الا وهي حقيقة تطور النظام الداخلي للدولة وفقا لاسس معينة منها تاريخية ومنها ما هو الايديولوجية . فليس صحيحا ان نعتبر النظام السياسي الداخلي للاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، حصيلة عرضية . بل على العكس انه نتاج تطور تاريخي وسياسي واجتماعي واقتصادي ، فنظام تعدد الاحزاب ينسجم وروح الليبرالية الغربية بصيغها المختلفة . وقد شاعت مثل هذه الانظمة في الدول الرأسمالية التي ورثت تركة الثورة الصناعية والثورة الفرنسية اقتصاديا وسياسيا . فحاولت حسمها باللجوء الى انظمة حكم برلمانية تنعت تارة بالديمقراطية واخرى بالدستورية . وقد شدد انصار هذه الانظمة على الحرية الفردية وانفتاح النظام : اما الاتحاد السوفياتي وكثير من دول العالم الثالث فقد اخذت بنظام الحزب الواحد او تعدد الاحزاب داخل جبهة يقودها حزب قائد كما في العراق منذ ١٩٦٨ . وتعكس هذه الانظمة النظرة الايديولوجية للسلطة بشكل واضح . ولا نجد فوارق كبيرة بين الاسلوبين من ناحية الرابطة بين التركيب الاداري والمؤسساتي للنظام وبين عملية صنع القرارات وتحديد المواقف في السياسة الدولية . وهكذا فليس صحيحا زعم انصار النظم اللبرالية الديمقراطية بأن مؤسسات مثل هذه الانظمة لا تخضع الى تأثيرات ايديولوجية عندما تبلور قراراتها وبذلك يتهمون مؤسسات

النظم الايديولوجية بخضوعها الكلي للاعتبارات الايديولوجية . فالمؤسسات في مختلف النظم السياسية تخضع بشكل واخر الى مؤشرات معينة يلتزم بها الحزب او الفئة الماسكة بالسلطة .

مما لا شك فيه ان الصلة بين المؤسسات السياسية والرسمية والاتجاه الايديولوجي في النظم اللبرالية ــ الديمقراطية اضعف مما عليه الحال في النظم الايديولوجية والسبب في ذلك واضح وبسيط . فالاحزاب التي تتنازع على السلطة في النظم الغربية هي احزاب لا تدعي لنفسها أيديولوجية واضحة وثابتة ، الا القليل منها . ثانيا ان التباين في المواقف بين هذه الاحزاب بشأن القضايا الاساسية لا يعتبر من العوامل التي تدعو الى تعديل او الانحراف بالسياسة الدولية لتلك الدول عن نطاقها المألوف . فالسياسة الخارجية للحكومة البريطانية . سواء اكانت عمالية ام محافظة ، لا تخرج عن التمسك بالعلاقة الخاصة بين المصالح البريطانية والامريكية . فالانصياع الى احتياجات حلف الاطلسي والتضامن في مؤتمرات نزع السلاح والتصويت بشأن قضايا التمييز العنصري وحكم الاقليات في افريقيا كلها من الامور التي لا يختلف عليها الحزبان جوهريا . سوى انهما يتخذان مواقف معدلة بسبب الضغوط الداخلية . وكذلك الحال بالنسبة الى فرنسا . فعلى الرغم من الاتجاه القومي الديغولي في الستينات ومحاولة الخروج بفرنسا من منزلة التبعية الى الولايات المتحدة بشأن القضايا الدفاعية فان مصلحة امن فرنسا مربوطة بشكل أو اخر بالسياسة العسكرية للولايات المتحدة في اوربا والدليل الاكثر برهانا ان سياسة الولايات المتحدة ازاء منطقة الوطن العربي والنزاع العربي ــ الصهيوني لم تعرف التبدل المتميز بتبدل الحكومات الامريكية من جمهورية الى ديمقراطية وبالعكس . بل ان الذي يشهده الوطن العربي هو نوع من المزايدة بين هذين الحزبين باظهار مدى تطابق المصلحة الاسرائيلية الصهيونية ومصلحة الولايات المتحدة الامريكية . وثمة عامل اخر يجعل الصلة ضعيفة بين المؤسسات السياسية والرسمية والاتجاه الايديولوجي في النظم الغربية الا وهو تناوب الاحزاب على قيادة السلطة بين حين واخر . ولذلك يتطلب من المؤسسات ان تلتزم الحياد بين اتجاهات الاحزاب الحاكمة .

اما بشأن النظم الايديولوجية فان العلاقة وثيقة وواضحة بين المؤسسات السياسية والرسمية والاتجاه الايديولوجي . فليس معقولا ان يجيز نظام ايديولوجي لمؤسساته ان تعبث بالقيم الايديولوجية التي يتبناها . بل هي في الواقع اداة لتصريف مهمات النظام الايديولوجي كما انها مطالبة بانجاز المسؤولية على ضوء التقديرات الايديولوجية . فالسياسة الدولية للاتحاد

السوفياتي منذ تأسيس الدولة وحتى الان تتقيد لحد ما بالاعتبارات الايديولوجية . واذا كانت السياسة الخارجية السوفيتية قد جنحت في ازمنه ومناطق سياسية معينة فانما مرجع ذلك الى تقديرات انية . اضف الى ذلك ان مثل هذا الجنوح يعتبر بمثابة الظاهرة الفريدة وليس السياسة المتواصلة . فعندما يناصر السوفيت الاقطار العربية الرافضة للحلول الاستسلامية انما هو يفعل ذلك تمشيا مع موقفه في مجابهة عدوان الدول الاستعمارية وحلفائها المحليين ، وهذا موقف مألوف من الاتحاد السوفياتي لانه ملتزم بمعاداة الامبريالية بحكم ايديولوجيته . ثم ان موقف السوفيت من التمييز العنصري ومساعدة شعوب العالم الثالث انما هي انعكاس لموقفه العقائدي فالسوفيت يرون ان تطور العالم الثالث هو خطوة نحو التطور في طريق الاشتراكية على المدى البعيد وهو مكسب لاخراج نفوذ الدول الغربية من تلك المناطق . وتعتبر السياسة الدولية للعراق منذ ١٩٦٨ من نمط السياسات الايديولوجية فلقد تخلت حكومة الثورة عن التذبذب الذي رافق سياسة الحكومات السالفة واختطت لنفسها دربا ايديولوجيا واضحا في السياسة الدولية بل شددت على ضرورة وضوح الهدف ووعيه نظريا وعمليا[١] . فلقد جعلت من القضية الفلسطينية محور العلاقات على الصعيدين القومي والعالمي .

---

(١) صدام حسين ، نضالنا والسياسة الدولية ، دار الثورة ، بغداد ، ١٩٧٧ .

المبحث الاول : الاستراتيجية والتكتيك في العلاقات الدولية

لا يوجد اجماع بين علماء الاستراتيجية بشأن تعريف جامع وشامل لمفهوم الاستراتيجية . ولأول وهلة قد يقرن المرء الاستراتيجية والتكتيك مع العمليات العسكرية . وثمة صلة وثيقة بين المفهومين والعمليات الحربية على مستوى التطبيق والتطور التأريخي لهما . ولكن مع التقدم السريع والمترامي على ساحات عدة اصبح من الضروري على كل عمل سياسي ، مهما كان مستواه ومهما كان مجاله او مقاصده ، ان يخضع في بادىء الامر الى اسلوب تفكير . وبالتالي فالاستراتيجية بمعناها المطاوع هي عقيدة متحركة او اسلوب تفكير يجيز لصاحبه التعامل بصورة صحيحة ومنطقية مع الاحداث والمتغيرات المحيطة بالفاعل (على ان لايسلخها من تجذرها التاريخي) وصولاً الى اهداف يتوخاها الفاعل وعليه ان يختار من بين جملة وسائل وخيارات ما هو اكبر ملائمة واشد فاعلية[1] . واذا استعرنا من ليدل هارت تعريفه للاستراتيجية « فن توزيع واستخدام مختلف الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة »[2] واسبغناه على العلاقات الدولية ، فسيجوز لنا الاضافة الى جانب « مختلف الوسائط العسكرية » مفهوم مختلف الوسائط السياسية والاقتصادية والثقافية ـــ الاجتماعية . بعبارة اخرى تصبح مكونات السياسة العامة او العليا مجموعة من الاستراتيجيات عند مقامات مختلفة . ولكن يجب ان لا نمايز بين مقام واخر بصورة جامدة عند التنفيذ ، وذلك لان لكل موقف استراتيجية تنسجم معه . فما يصلح ان يكون من صلب وادوات المجال الاقتصادي قد لا يتناسب مع المجال العسكري ، رغم الصلة القريبة والوثيقة بين الاثنين . في حين قد يجتمع اكثر من مقام استراتيجي في موقف واحد .

ان ذخيرة العلاقات الدولية هي تفاعلات متغيرة متبدلة ومتحركة كما ان بعضها هي في الواقع ردود فعل وردود مضادة لفعل شرع به طرف او اكثر في وقت وظرف معينين لذا فان الاستراتيجية امر ضروري . وهناك اكثر من سبب يدلل على ذلك . اولا ، ان دائرة العلاقات الدولية ، والفاعلين فيها والمتفاعلين معها في زيادة مطردة ، كما ان حجم العلاقات الدولية في نمو سريع . وبالتالي

(١) الجنرال بوفر ، مدخل الى الاستراتيجية العسكرية ، دار الطليعة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٧٠ ، ص ١٩ .

(٢) ليدل هارت ، الاستراتيجية وتاريخها في العالم ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٧ ، ص ٣٩٩ .

ليس منطقيا ان تلج الدولة او اجهزتها الى هذه العملية المعقدة المركبة ــ من دون خطة مسبقة . ثانيا ، بما ان النزاع والتعاون هما شطرا معادلة العلاقات الدولية ، فان في عملية الاسهام في كليهما تحتمل فرص الربح والخسارة . اضف الى ذلك ان اكلاف النزاع باهظة وذات مردودات سلبية لفترة طويلة . لذلك ينبغي على الفاعل في العلاقات الدولية ــ وهي الدولة بصورة رئيسية ــ ان يتعرف على الساحات والاعماق التي يفترض منه ان يكون عندها . فعندما تتكامل المصالح وتتقاسم المنافع فان التعاون سيكون الصيغة المثلى لاية استراتيجية . بل قل ان على هذه الاستراتيجية ان تحرص الحرص كله لابقاء التعاون . وهذا بالفعل ما يفعله العراق في تعامله في السياسة الدولية حيث تحرص القيادة على تهيئة معابر استراتيجية تلتقي مع متشابهات لها عند الجهة الاخرى . ثالثا ، ان التعامل في السياسة الدولية يحتكم الى الوسائل المتاحة للفاعل . وكما اتضح لنا عند الحديث عن القدرات بان الوسائل المتاحة قد لا تكون عند مستوى المنفعة الحديثة او القصوى ، ولذلك فمن مهمات الاستراتيجية في العلاقات الدولية ان تتيح للدولة سبل استثمار طاقاتها بالصورة النافعة . بعبارة اخرى ان كل استراتيجية تتقيد بسبلها ، ولكن بوسع التفكير الاستراتيجي ان يحقق المعادلة المتوازنة ما بين السبل والمقاصد ، وذلك باختياره الاستراتيجية الافضل والاجدر . رابعا ، مما لا شك فيه ان الغرض الاساسي من الاسهام في عملية التفاعل في العلاقات الدولية هو انجاز مقاصد معينة ترسمها الدولة لنفسها . فالنجاح اذن هو الغاية الاولية . وبالتالي فانه من الصعوبة بمكان ان تفلح سياسة دولة ما في السياسة الدولية اذا لم تكن مهتدية بمنار استراتيجية واضحة ودقيقة .

لقد تعقدت العمليات السياسية ، ولم يعد التعامل بين الدول اسير المسافات الشاسعة والمواصلات البطيئة والتصورات المحدودة والمصالح الحقيقية . بل انفتحت امام المتعاملين في السياسة الدولية سبلا جديدة ودراسات دقيقة يستطيع رجل الدولة ان يستعين بها لفهم بيئته وابعادها وما سيترتب على الحركة الاولى التي سيقوم بها . ولنستعين بنموذج مباراة شطرنج . فكلما كان المتباري على دراية باصول المباراة كلما كان انغماسه فيها عميقا ، وكلما كان على قدرة للتصور بما يظهره الخصم كلما كان اكثر امنا على بيادقه واكثر ثقة في نقلها . اي كلما كانت له استراتيجية لخوض المباراة كلما كانت فرصه ارحب واكلافه اقل في تحقيق النصر لذلك اعتمدت الدول الكبرى والمتقدمة أساليب متطورة

لرسم استراتيجية ، بل استراتيجيات ، تستعين بها عند تعاملها مع الفواعل الخارجية في السياسة العالمية . وفي كثير من الدول وضعت استراتيجيات لاشواط قريبة وبعيدة . خامسا ، قد يظن المرء ، ان الاستراتيجية تتعطل حالما يتحقق الغرض المنشود . في حين ان واقع الخصام او التعاون قد توقفا . فالفلاح في المخاصمات او التعاون لا يعني ان الخصام او التعاون قد توقفا . بل المهمة ستصبح مهمة كيفية الحفاظ على ما هو كائن . بعبارة اخرى ، ان النجاح يولد التحدي . وبالتالي سيكون التحدي اعنف واصلب مما كان عليه قبل تحقيق النصر . لذلك فمن اغراض الاستراتيجية او من اسباب الاحتياج اليها هي انها تؤمن الحفاظ على ما هو قائم . اي انها اسلوب تفكير غير متقطع عن تجذر الاحداث تاريخيا ومدرك لواقعها ومتطلع الى مستقبلها .

لقد حرصت الدول الكبرى والرئيسة في السياسة الدولية على تأمين عدة مستويات من الاستراتيجية . ففي القمة يوجد مستوى الاستراتيجية الوطنية الشاملة او العظمى . وهي الاستراتيجية التي تحتوي المهمات الوطنية والقومية للدولة . وتقرير هذه المهمات من نشاطات وواجبات القيادة السياسية للدولة . ولكي تواجه الدولة الاخطار المهددة والمعيقة لمهماتها تنتقي مستويات دنيا من الاستراتيجيات : الاستراتيجية السياسية والاستراتيجية الاقتصادية . والاستراتيجية العسكرية والاستراتيجية الثقافية ــ الاجتماعية . ومع ان هذه الاستراتيجيات متداخلة من حيث الفعل والاثر ، ولكن لكل منها اساليب واغراض قريبة وبعيدة ومتوسطة المدى . وقد يبدو من اول وهلة ان الاستراتيجيات على النطاق العالمي قد تقلصت بسبب الحرص على تجنب المواجهة المباشرة التي ستؤول الى تدمير البشرية ونسيجها الحضاري . ولكن نظرة فاحصة دقيقة تظهر عكس ذلك . فمن جهة ، ان الاستراتيجيات العالمية للقوتين العظيمتين هي التي تمكنهما من اعتناق اساليب الاختيار المرن لبدائل كثيرة دون البديل النهائي الا وهو المواجهة النووية . من هنا تنشطت الاستراتيجية عند المستويات الاخرى . ولعل الاستراتيجية الاقتصادية للدول الامبريالية ازاء العالم الثالث ، وعلى الاخص الدول المصدر للنفط والمواد الاولية الهامة ، تزودنا بالبرهان الدامغ . فعلى الرغم من نداءات حكومات وشعوب العالم الثالث من اجل احقاق توازن معقول بين الدول الصناعية الغنية والمتقدمة (النصف الشمالي من العالم) وبين الدول النامية والفقيرة (النصف الجنوبي) لا تزال الدول الصناعية تمارس اساليب الاستغلال على عدة صُعد .

وما النمو البطيء والمتعثر في اقتصاديات بلدان العالم الثالث سوى جزء من عملية الاستغلال التي تمارسها الدول الصناعية المتقدمة . فحبس التقنية والخبرات عن متناول شعوب دول العالم الثالث يعني من جملة ما يعنيه دفع التخلف الى الوراء وتصفيد الجهود المخلصة لهذه الدول لتحقيق نقلة نوعية في هذا المضمار . ان شد عجلة التقدم الصناعي الى التطورات الاقتصادية والسياسية الجارية في الدول الصناعية هو خطة استراتيجية ذات بعدين احدهما اقتصادي والاخر سياسي . فبما ان الدول الامبريالية والصناعية المتقدمة اخفقت — في العصر الراهن — في الابقاء على نفوذها السياسي عن سبيل الوسائل العسكرية والسياسية (الاحلاف والقواعد) ، كما كان عليه الحال قبل المد الثوري لحركات التحرر والاستقلال ، فقد انتقت هذه الدول استراتيجية اقتصادية لتحقيق مقاصدها . لذلك فمن الاولويات الاستراتيجية لدول العالم الثالث تعديل العطب والانحياز في ميزان التجارة العالمية ، واسعار المواد الاولية ، وانتقال التقنية والخبرات كي تدحر مواقف الدول المتقدمة صناعيا .

والآن لننتقل الى معالجة التكتيك في العلاقات الدولية . فالتكتيك هو العمليات المتواصلة في عدة ساحات ، تقوم بها اجهزة مختلفة بوسائل متباينة بيد ان غرضها الرئيسي هو تحقيق المهمات التي رسمتها الاستراتيجية القومية الشاملة او العظمى . ومما لا شك فيه ان التكتيك يرعى الموضوعيات التي تصورها له الاستراتيجية العظمى دون ان يتجاهل ما قد يحدث من متغيرات انية لم تكن في تقديرات الاستراتيجية العليا . ان التكتيك اكثر مرونة وتبدلا من الاستراتيجية وان مداه اقل تأثيرا وان منفذيه لا ينتمون الى العصب السياسي المركزي الذي يقر ويشرف على الاستراتيجية .

كيف اذن تسخر الدول الاساليب التكتيكية في علاقاتها ؟

في الواقع من الصعوبة بمكان ان نضع حدا فاصلا يبين عملية تكتيكية واخرى استراتيجية والسبب في ذلك في غاية البساطة وهو ان العمليتين تشكلان حلقة واحدة .

ولعل سياسة ادارة الازمات الدولية والسيطرة على الصراعات تعكس لنا هذه الحقيقة . ففي مرحلة الحرب الباردة كان تكتيك الدولتين العظيمتين تحقيق مكاسب في مناطق هامة في العالم حتى ولو تطلب الامر خوض لعبة حافة الهاوية . وبالفعل اقتربت العلاقات ما بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي

ابان الازمة الكوبية الى حافة المواجهة النووية . علما بان الاستراتيجية العامة للولايات المتحدة انذاك هي تطويع الاسلحة النووية بالشكل الذي يجعل الحرب النووية امرا غير مرغوبا فيه واقل احتمالا . وكذلك الحال بشأن الاتحاد السوفياتي الذي هو بدوره حاول جاهداً حرمان الولايات المتحدة من استثمار قدرتها النووية وذلك بتبنيه استراتيجية ردع للامريكيين أي — كما سنري بالتفصيل فيما بعد — تقليص فرص المواجهة مع الولايات المتحدة . وهكذا يمكن وصف ازمة كوبا بانها محاولات تكتيكية خضعت لقيود استراتيجية معلومة ولكن هذا لا يعني ان الخطر الفعلي لم يكن متمثلا في تلك المواقف التصعيدية التي لجأ اليها كل من الطرفين المتخاصمين . وبفضل سياسة ادارة الازمات وتمسك الخصمين بشروط المباراة تمكنا من تجنب حرب نووية كادت ان تكون دمارا على البشرية .

وهناك امثلة عديدة يمكن الاستشهاد بها في خصوص التكتيك والاستراتيجية في العلاقات الدولية . ولنعود الى الولايات المتحدة مرة اخرى ولكن في الشرق الاوسط . فكما هو معلوم ان المصالح الامريكية مترابطة ترابطا وثيقا ومتداخلة مع مصالح الكيان الصهيوني على مستوى الوطن العربي . كما ان هذه المصالح مودعة في استراتيجية عامة لم تتردد الولايات المتحدة عن الافصاح عنها . فاعتبار الأمن الامريكي من الامن الصهيوني ليس الا اعتراف واضح بما يمثله الكيان في الاستراتيجية الامريكية العامة . ومع هذا ، فاننا نلحظ بين الحين والاخر انعطافا امريكيا بعيد لحد ما عن التطابق التام مع مواقف الكيان الصهيوني بشأن قضايا في الصراع العربي الصهيوني مما يقود المراقب الى الاعتقاد بأن مهمات الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة قد تبدلت . لذا فقد يرى البعض ان تشجيع امريكا على هذا الصعيد سوف يدفعها ويغريها بعيدا عن التطابق التام . بعبارة اخرى ان سحب الولايات المتحدة من مواقفها الاستراتيجية الى نقاط اشبه بنقاط الحياد . عندئذ نخلق معطيات ومتغيرات جديدة لها اثرها في تعديل المواقف الاستراتيجية السابقة . ولكن اعتراضنا على هذا المنطق هو ان الافتراض الذي يستند اليه هو افتراض يعاب وقاصر . معاب من حيث اننا تركنا انفسنا نقتنع بأن الموقف الاميريكي المتباعد عن الكيان انما هو من صلب استراتيجيتها . في حين انه من صلب تكتيكها . والتكتيك يخدم الاستراتيجية وليس العكس الصحيح دائما . وانه قاصر لاننا لم نستكمل الشروط والاحتمالات التي وضعها الامريكيون كي يقوموا بهذه النقلة — ان كان ثمة ما

يعتبر نقلة ـــ وبالتالي يمكن وصف ما يبدو تحولا في المواقف الامريكية من الصراع العربي ـــ الصهيوني بانه نقلات تكتيكية تمويهية الغرض الرئيسي منها خدمة استراتيجيتها التي تستلزم تطويق المنطقة وتمزيقها ومنع وحدتها وتعطيل تطورها ونموها . ولما كانت هذه المهمات للاستراتيجية الامريكية تتناقض بصورة حادة مع مهمات الستراتيجية العربية وهي استقلال الوطن العربي ووحدته وتطوره ونموه باسلوبه المتميز ـــ كان على الولايات المتحدة ان تعدل السبل التكتيكية وتبقى على الاركان الاستراتيجية .

المبحث الثاني : السلوك السياسي للدول الامبريالية والاشتراكية والعالم الثالث

تتظافر جملة عوامل ومتغيرات على اخراج سمات السلوك السياسي للدولة على نطاق النظام السياسي العالمي . وليس نحن هنا بصدد تحليل تلك العوامل والمتغيرات وقياس مدى فاعليتها وديمومتها كسمة بارزة يتسم بها السلوك السياسي . كما اننا لا ننشد التعرض الى السلوك العسكري والاقتصادي والايديولوجي لهذه الدول . وكل ما نبغيه هنا تحديد الملامح العريضة للسلوك كما تكشفت للمراقبين منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الان . ولا ضير ان ننوه الى تلك الملامح ذات الصفة الدائمية وذات الصفة المؤقتة .

لعل من المفيد ان نصف السلوك السياسي ــ من اجل التبسيط ــ حسب المتغيرات والعوامل المكونة له ، والصعد التي يظهر فيها ، والمقاصد التي ينشدها ، والسبل التي يسلكها . أي ان ننظر الى السلوك السياسي باعتباره عملية متواصلة متفاعلة مع محيطها الداخلي والخارجي[١] . ومما يجدر الاشارة اليه هو ان السلوك السياسي للمجاميع الثلاث (الامبريالية والاشتراكية والعالم الثالث) هو حصيلة عوامل ومتغيرات تتباين من حيث النوعية والشكل والمدى والصعيد والسبيل ، اما من حيث الصنف فهي متقاربة . بعبارة اخرى ان المتغيرات الداخلية لاية دولة ــ مهما كان انتمائها ــ تستودع في السلوك السياسي لتلك الدولة . اما كيف ولماذا ومتى واين فهذه قضايا اخرى . كما ان التعامل مع هذه المواضيع اكاديميا هو الاخر يختلف من دولة الى اخرى ومن نظام الى نظام[٢] .

ولنشرع بتحديد سمات السلوك السياسي للمجاميع الثلاث :

---

(١) ان التعرض الى السلوك السياسي لدولة ما يعني في واقع الامر دراسة جوانب متعددة لعملية السياسة : السياسة الداخلية ، السياسة الاقتصادية ، السياسة العسكرية ، تركيب النظام السياسي ، البيئة الخارجية ، التركيب الاجتماعي ، النفسي للمسؤولين ، القدرات المتيسرة ، الرؤيا العقائدية وغيرها .

(٢) لقد جمع جوزيف فرانكل الاتجاهات العامة في دراسة سلوك الدول من زاوية النظريات العالمية المعاصرة . لكنه لم يتعرض للدراسات في المعسكر الاشتراكي او عند دول العالم الثالث .
J.Frankel, Contemporary International Theory and the Behaviour of States, Oxford University Press, London, 1973.

١ ــ العوامل والمتغيرات :

لم يبخل الفكر السياسي لهذه الدول جهدا في تطوير دراسة العوامل والمتغيرات المكونة للسلوك السياسي . ولعل ان اقرب وصف لتطور دراسة العلاقات الدولية والسياسية الخارجية منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الآن هو الجنوح المتعمد والصريح نحو الدراسات التحليلية والمعتمدة لفكرة النظام . وكان القصد من ذلك تشخيص الجزيئات الدقيقة للعملية السياسية على نطاق النظام السياسي العالمي من اغفال تراكيب النظام . ولقد تشعبت هذه الاجتهادات حتى انها اصبحت تخضع لطروحات جديدة بعدما كانت في الاصل منتمية الى خيمة السياسة الدولية . فالدراسات التفصيلية السلوكية في السياسة الخارجية والسياسات الخارجية المقارنة والاستراتيجيات العالمية كلها في واقع الامر محاولات لحصر وتحديد وتنظيم والسيطرة على عوامل ومتغيرات لكي تكون مادة مطاوعة لرجل السياسة (لصانع القرار ومتخذه ومنفذه) . ومما يؤسف له ان مثل هذه الدراسات لم تنهض ، وان نهضت فهي ما زالت ضعيفة ، في البلدان الاشتراكية والعالم الثالث[١] .

تولي الدول الامبريالية ــ عن طريق نظام الحكم فيها ــ اهتماما كبيرا لجماعات المصالح الاقتصادية والسياسية والعرقية والدينية فيها ، وتسعى الفئات المخولة في عملية رسم السلوك السياسي احتضان مواقف جماعات المصالح . فبما ان النظام الاقتصادي في هذه الدول هو الرأسمالية ، ولما كانت الرأسمالية هي في جوهرها تبؤر المصالح الاقتصادية للشركات واخضاع السياسة لها ، فان السلوك السياسي لهذه الدول ، على نطاق النظام السياسي العالمي ، يحرص الحرص كله على صيانة تلك المصالح . ولهذا تتبنى الدول الامبريالية استراتيجيات اقتصادية عالمية تؤمن لها امدادات المواد الاولية وتسخر لها الاسواق من جهة . اما من الجهة الاخرى ، فان الهيئات المخولة بالحكم تتعاطف مع التيارات الداخلية وذلك لانها تعلم جيدا ان نظام الحكم يجيز للخصوم الداخليين استثمار هذه التيارات لابعادها عن الحكم دستوريا . فالضغوط التي تمارسها العناصر الصهيونية في الولايات المتحدة والدول الاوربية الاخرى تترجم عادة الى مواقف سلوكية سياسية في السياسة الدولية .

(١) ان دالة ذلك في حقل السياسة الدولية هو عدد الكتب والبحوث والمؤتمرات والدراسات لنيل شهادات عليا والاقسام العلمية في الجامعات . ففي الغرب يسود الاتجاه نحو توسيع هذه النشاطات في حين لا نعثر على الكثير من الدراسات من الدول الاشتراكية . اما دول العالم الثالث فالامر فيها يختلف وذلك لاسباب عديدة تجعل توجهات كهذه غير ممكنة في الوقت الراهن .

ولنستشهد بموقف رئيس حزب المحافظين في كندا الذي جند لحملته الانتخابية في مايس ١٩٧٩ شعارات غرضها كسب تأييد تيارات داخلية . فقد الزم نفسه — استرضاء للعناصر الصهيونية — بنقل السفارة الكندية من تل ابيب الى القدس المحتلة . لربما يعترض البعض على ان مناورة كهذه لا تخرج عن نطاق السياسة الداخلية ، ولكننا نسأل كم هي المسافة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية ؟ في الواقع ثمة جسور وجسور تربط بين المجالين ربطا غير منفصل .

أما بشأن الدول الاشتراكية فان للعوامل والمتغيرات الداخلية تأثيرا على سلوكها السياسي في مجال السياسة الدولية ايضا غير اننا لا نستطيع تتبع عملية التأثير كما هو الحال في الدول الاوربية الغربية وذلك لتباين طبيعة المصالح الداخلية وسبل ايصال مواقفها الى الفئات المخولة في عملية رسم وتنفيذ السلوك السياسي عما عليه الحال في النظام الرأسمالي الامبريالي . ان جماعات الضغط في الدول الاشتراكية منصهرة — بدرجات متفاوتة — في اطار نظام حزبي واحد . ويعتبر الاخير هو المعبر عن المواقف الحقيقية لمجموع الفئات . ولا يجوز أن تكون الفئات الحاكمة بعيدة عن تلك المواقف او منحازة لاحداها دون الاخرى . ومع هذا ، فقد تفيد الدول الاشتراكية من معطيات داخلية لها قيمة سياسية او اعلامية على صعيد السياسة الدولية او الاقليمية . فوجود قوميات غير سوفيتية مسلمة حقيقة ليس من المنطق السياسي ان تعزل عندما تتعامل دولة الاتحاد السوفياتي مع الاقطار المسلمة . وصحيح قد لا تتمكن تلك الاقطار من ترجمة تعاطف تلك القوميات معها للتأثير على سياسة الاتحاد السوفياتي ، ولكن الاخير في وسعه ذلك . لقد كشفت الاحداث ان الاتجاهات الداخلية في الدول الاوربية الغربية تتأثر وتؤثر في السلوك السياسي لتلك الدول بصورة اكثر واوسع واسرع مما هو عليه الحال في دول المعسكر الاشتراكي . ولعل دول العالم الثالث أقل حظا في هذا المجال . واسباب ذلك واضحة .

فأغلب شعوب دول العالم الثالث هي حديثة الاستقلال ولم تستقر بعد على صيغة نظام سياسي معين بل هي عرضة للتقلبات المفاجئة والسريعة والمتناقضة احيانا . ثانيا ، ان شعوب هذه الدول تعاني من انقطاع في سبل الاتصال مع حكوماتها . ففي معظم هذه الدول يكون المواطن فيها بعيدا عن الاسهام في العملية السياسية على الرغم من ان حق المواطنة يلزم عليه حق المشاركة . ثالثا ، ان جماعات المصالح غير منتظمة وضعيفة ولا تعتمد السبل المقرة

دستوريا في التأثير على سياسة الحكومات . لذلك فان المواقف السياسية ـ بصورة عامة ـ هي امتداد لمواقف واراء القادة السياسيين بالفعل . ويستثنى من ذلك الدول التي استطاعت ان ترسي نظام حكمها على نظام حزبي له عقيدة واضحة وله تأييد شعبي . رابعا ، ان المستوى الثقافي لهذه الشعوب ما زال في دور التطور . فقد خلف الاستعمار والامبريالية تركة هائلة ـ الفقر ، والجهل والتخلف . ومع هذا كله ، ليس بوسع حكومات دول العالم الثالث ان تتغاضى اثر العوامل والمعطيات الداخلية عندما تتفاعل في العلاقات الدولية . فالانقسام القومي في قبرص كان يحتم على الحكومة القبرصية ان ترعى موازنة دقيقة في علاقاتها الخارجية . فكانت سياستها الخارجية حذرة كي لا تظهر بمظهر المغلب لمصلحة قومية على اخرى . وكذلك الحال بشأن النظم التقليدية التي تخشى على سلطانها من التحولات الداخلية . فقد اظهرت هذه الدول سلوكا معاديا لاسباب التقدم القادمة من الخارج وتحارب الافكار المستنيرة . ولكي تعزز من زمام قبضتها في الداخل تتحالف مع القوى الكبرى ذات المصلحة المشتركة معها .

٢ ـ صعد السلوك :

تتناسب الصعد التي تتفاعل عندها الدول مع حقيقتين . اولهما المهمات الوطنية او القومية ، وثانيهما الوسائل المتاحة لتحقيقها . والبحث في المهمات يجرنا الى دراسة التطور السياسي والعقائدي والقومي للدولة (هذا خارج ما نحن فيه) ، وكذلك فان دراسة السبل تعني حصر القدرات والامكانات الداخلية والخارجية ، الفعلية والمحتملة لكل دولة (وسنأتي على ذلك عندما ندرس القوة) . لذا فاننا سنكتفي هنا بالاشارة الى صعد السلوك للمجاميع الثلاث . وبوسعنا توزيع الصعد الى درجات او ساحات او طبيعة علاقات . ونعني بدرجة الصعيد هل ان الدولة مساهمة رئيسة ، شبه رئيسة ، او هامشية . ونقصد بالساحة ، هل ان السلوك يظهر في النطاق الاقليمي المتاخم ، الاقليمي الواسع ، او العالم . اما طبيعة العلاقات فنقصد هل هي علاقات تعاون ، او خصام ومنافسة وصراع ، او تعاون ـ صراع .

فعلى مستوى الدرجة ، فان الدول الامبريالية ما برحت تشرك نفسها في جميع التطورات العالمية وذلك ايمانا منها بان من مصلحتها ان تكون في رحم

الاحداث لا بعيدا عنها . فالسياسة الانعزالية التي سلكتها الولايات المتحدة قبل الحرب العالمية الثانية كانت في واقع الحال متسترة وراء سياسة الاسهام التي مارستها الدول العظمى الاوربية ــ بالاخص بريطانيا ــ في فترة ما بين الحربين . اما منذ الحرب الثانية وحتى الان فان الولايات المتحدة كانت وستبقى جاهدة لان تكون في بؤرة الاحداث العالمية التي تمس مصالحها . وبما انها قوة عظمى فالعالم باسره يعنيها . وكذلك الحال بالنسبة للاتحاد السوفياتي . فقدزكان قبل الحرب دولة ذات سلوك شبه رئيسي مقتصرا على اوربا ولكن بعد الحرب انتقل السوفيت الى قوة عظمى فتكونت لهم درجة مشاركة ذات صفة رئيسة . في حين انحدر دور الدول الاوربية الى منزلة شبه الرئيسية . اما دول العالم الثالث فانها ما زالت عند الدوائر الهامشية وذلك لعجز سبلها . ولكن مع التبدلات الحديثة في موازين القوى وصعود معايير جديدة لتحديد الادوار تسلقت بعض دول العالم الثالث الى مستوى شبه الرئيسة كالهند مثلا وبعض دول أوابك .

ان ساحة التحرك لدول العالم هي الاخرى تتقيد باعتبارات المهمات والسبل . فالدول الامبريالية موجودة في كل ساحة . فهي تعمل على رص صفوفها بشكل احلاف اقليمية وعالمية . فاذا تناولنا حلف الاطلسي فانه في الواقع منظمة شبه عالمية . وعندما نربطها ببقية الاحلاف الامريكية تخرج بنسيج من الاحلاف يغطي المعمورة باسرها . وهكذا تشغل الدول الامبريالية سلوكيا ثلاث ساحات متداخلة . وينطبق القول على المعسكر الاشتراكي مع فارق هو ان الاتحاد السوفياتي ينقل نفسه الى هذه الساحات لا من على وخلال حلفاء وانما عبر قوته الذاتية . وباستثناء اوربا الشرقية حيث للسوفيت ساحة خاصة بهم لا يملكون احلافا تناظر الاحلاف الامريكية . اما دول العالم الثالث فقد توجهت اخيرا نحو ساحات اقليمية اوسع من الساحة الاقليمية المتاخمة . فالمنظمات الاقليمية الاقتصادية وغيرها في افريقيا وجنوب شرق اسيا والوطن العربي ما هي الا دليل على سلوك تنهجه هذه الدول غرضه الافادة من الساحة الاقليمية الشاسعة . ومع تداخل المصالح توسعت هذه الساحات . فالدعوة الى نزع المحيط الهندي من الاسلحة النووية واعتباره منطقة سلام انما هي محاولة تحرك في ساحة اوسع .

من العسير جدا نعت علاقات قائمة بين دولتين او اكثر بانها تعاونية ودية ، تنافسية ، او متصارعة . وذلك لان التعاون لا يستثني التنافس ، كما ان التصارع

لا يستبعد التعاون . فالعلاقات بين الدول الامبريالية نفسها تبدو من اول وهلة انها تعاونية ومتعاضدة لان مصالحها تتطلب ذلك . في حين ان التنافس بين هذه الدول قد يكون على اشده . وهذا ما حدث بالفعل خلال ١٨٧٠ ــ ١٩١٤ وانتهى الصراع بينهما بزج العالم في حرب كونية . وبالوقت نفسه فان العلاقات بين دول المعسكر الاشتراكي هي الاخرى لا تتسم بالتعاون دائما . فالخلافات السوفيتية ــ اليوغسلافية والسوفيتية ــ الصينية تدلل على وجود تناقضات حادة لا تستبعد استخدام القوة لحسمها (المناوشات العسكرية عند الحدود السوفيتية ــ الصينية) .

هذا ما يتعلق بالعلاقات داخل المعسكر الواحد . اما ما يخص العلاقات بين المعسكرين ، فان التنافس والصراع والحرب الباردة كلها لا تعني قطع الجسور بين الطرفين . فثمة مجالات تتعاون فيها القوتان العظيمتان كمسألة نزع السلاح ، وقضية التجارب النووية ، التبادل التجاري وانتقال التقنية والمعرفة في بعض الحقول . وفوق هذا كله ، يتعاونان عندما يعتقد كل منهما ان الازمة التي يتصارعان عليها قد تؤول الى مواجهة ، فيختاران طريقا وسطا . ومع هذا يمكن القول ان المعسكر الاشتراكي يظهر استعدادا اكثر وارحب للتعاون مع دول العالم الثالث . وقد اسهمت هذه الدول في تنمية روح التعاون واقتسام المنفعة . وعلى الرغم من قصور المردود في هذا المجال فان الزيادة التي ابدتها دول عدم الانحياز بدعوتها للتعاون مع جميع الانظمة من اجل الرفاهية البشرية قد افلح في ارغام الدول الامبريالية على الاستجابة لحد ما .

٣ ــ مقاصد السلوك :

ليس الغرض هنا تحليل مقاصد السلوك وانما التنويه الى بعض منها . فمقاصد الدول الامبريالية هي : التوسع والهيمنة وسلب الخيرات واحتكار الثروة وابقاء التخلف وحجب التقنية والمساس بالسيادة والاستقلال . ولكن هناك مقاصد لدول اخرى تصدها عن ذلك . فالمعسكر الاشتراكي اظهر تأييدا لاستقلال الشعوب كما وتنافس مع الدول الامبريالية على كسب مساندة تلك الشعوب لمواقفه ، كما انه يمد بعضها بالخيرات والمعونات . وقد نادى بنزع السلاح . اما دول العالم الثالث فقد ناضلت من اجل استقلالها كما انها حريصة عليه . وتسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية ، وتدعو الى توزيع عادل للثروة والتقنية ، وترفض السيطرة والتوسع والهيمنة .

٤ ــ السبل المتاحة :

مما لا شك فيه ان سبل المجاميع الثلاث متباينة . ويمكن تقسيمها وفقا لاصناف مختلفة . فمنها السبل المباشرة كالقوة العسكرية ، او سبل غير مباشرة كالطرق السياسية والدبلوماسية والايديولوجية . ومنها سبل ستراتيجية واخرى تكتيكية ، او عالمية واقليمية . والسبل الفعلية ، والسبل المحتملة ، والسبل المادية وغير المادية (الاولية والثانوية) . والسبل الثابتة وغير الثابتة .

فالتسابق في التسلح هو سبيل على نطاق عالمي ، في حين محادثات هلسنكي واتفاقيات سالت (محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية) هي في نطاق الاقليم ومحدودة . والقدرات الاقتصادية بصيغة الثروات الطبيعية هي سبيل ثابت او مادي ، في حين ان التقنية والتطور والمساعدات هي ثانوية . وعندما نشرع في قياس هذه السبل وفقا للمجاميع الثلاث ، فاننا سنرى ان دول العالم الثالث تحتل المرتبة الاخيرة في هذا المضمار . وقد اشرنا الى اسباب ذلك اعلاه . اما المعسكر الاشتراكي فانه لم يستثمر طاقته الكلية بعد ، ولعل العقود القادمة ستكشف ثقل القدرات الاقتصادية في سلوك الاتحاد السوفياتي خاصة بشأن الطاقة والمواد الاولية . في حين بدأنا نتحسس مواقف وسلوك الولايات المتحدة من دول العالم الثالث ذات الموارد النفطية والطبيعية . بحيث راجت مؤخرا حلول قد تتبناها الولايات المتحدة لحسم هذه المسألة ولا تستبعد هذه الحلول الضغوط المباشرة والسبل العسكرية .

الفصل الرابع

العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية

ان العلاقات الدولية ظاهرة من التفاعلات المتداخلة المتواصلة بين وحدات سياسية (الدول القومية) بشكل اساس وبين وحدات شبه سياسية اقليمية وعالمية . ولكل وحدة مسلك تسير فيه من اجل تحقيق اغراض بعيدة المدى واهداف قريبة المدى . وبما ان الاغراض والاهداف والقدرات والقابليات والمسالك لهذه الوحدات متباينة ومتفاوتة كما ونوعا فان ظاهرة التفاعل تتسم بالتعاون تارة وبالنزاع تارة اخرى . وقد يأخذ التعاون شكلا تكامليا كما كان عليه الحال ابان الحرب العالمية الثانية عندما تظافرت الدول الغربية بوجه المانيا النازية . وقد يكون التعاون عند حد ادنى لا يتعدى الاتصالات الدبلوماسية والعلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية المحدودة كما كانت عليه حال العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والدول الغربية بعد ثورة اكتوبر . اما النزاع فانه قد يكون عند درجة واطئة تنحصر في المجابهة الدبلوماسية واثارت الخلافات الجانبية ، او ان يكون بدرجة الغليان اي بصورة مجابهة عسكرية .

ومن اجل تحقيق الاهداف والاغراض تسعى الدول في سياساتها الى التأثير او الارغام او الاقناع (بالنفع او العقاب) على مواقف الدول الاخرى ، لكي تتمثل الى طلبات معينة (كتعديل السلوك السياسي والمواقف) او الامتناع عن الاخذ بسياسات معينة . واذا اخذنا هذه التفاعلات والاساليب المتبعة في تنفيذها بصورتها الكلية فانها تشكل لنا ظاهرة السياسة الدولية ذات البعدين . اولهما البعد الداخلي وثانيهما البعد الخارجي . او بعبارة اخرى البيئة (بمعناها العام) الداخلية والبيئة الخارجية للتفاعلات المتداخلة . وبما ان العناصر المكونة للبيئتين تختلف من دولة الى اخرى فان فاعلية (أي زخم وحجم وفعل) التفاعل لكل دولة هي الاخرى تختلف من دولة الى دولة من عهد الى عهد (للدولة الواحدة او لمجموعة الدول) ومن منطقة الى اخرى. فاذا درسنا تاريخ العلاقات الدولية السياسية لبريطانيا منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الثانية وقارناه مع نظيريه لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي فاننا سنجد تراجع السياسة البريطانية عن كثير من اغراضها واهدافها في مناطق مختلفة من العالم . فبعدما كانت بعد مؤتمر فينا تتصدر الدول الاوربية في القدرة الاقتصادية والعسكرية والنفوذ الاستعماري نراها تجابه تحديات خطيرة

من جانب فرنسا والمانيا وروسيا في اسيا وافريقيا واوربا دفعت في نهاية الامر الى الحرب العالمية الاولى . وقد حافظت بريطانيا على منزلتها المتفوقة في التأثير على سير العلاقات الدولية وحاولت بشتى الطرق تحقيق اغراضها باقل الاكلاف ، الا فانها اخفقت في ذلك منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الوقت الراهن فبريطانيا تعاني من تدهور في منزلتها الدولية على مختلف الاصعدة . وحل محلها في التأثير والنفوذ الدور الامريكي في الوطن العربي واسيا وافريقيا . اما الاتحاد السوفياتي فانه هو الاخر بسط نفوذه على رقعة جغرافية اوسع في اوربا وامتد نفوذه الاقتصادي والسياسي والثقافي الى ارجاء بعيدة لم يكن بوسعه قبل الحرب العالمية الثانية ان يصلها .

وهكذا فهناك جملة عوامل تؤثر في مسلك كل دولة عند تفاعلها مع غيرها من الدول وبالتالي في مجمل العلاقات الدولية . وسنتناول كل منها بالبحث والتحليل .

المبحث الاول : العامل الجغرافي :

مما لا شك فيه ان هناك علاقة وثيقة بين العامل الجغرافي وبين سياسة الدولة وتطورها . فكما هو معلوم ان من مقومات اية دولة ما هي الارض او الاقليم (الى جانب المقومات الاخرى) . وتظهر اهمية الاقليم او بالاحرى الوضع والوصف الجغرافي لذلك الاقليم في العلاقات الدولية عندما نقارن تطور الحضارات المختلفة ونمو وازدهار دولة ما في عصر معين ومن ثم انهيارها . فحضارات وادي الرافدين ووادي النيل نمت وتعاظمت في بيئة جغرافية تميزت عن غيرها . وقد انعكست المعطيات الجغرافية في التنظيم السياسي والفكري والاقتصادي لهذه الحضارات . وقد حاول بعض الباحثين الجغرافيين صياغة نظريات لتفسير دور قوة دولة ورسم السياسة المستقبلية لها وذلك بتنبيه سياستها الى التطورات التي ستحدث في العالم من الناحية الجغرافية . وقد اطلق على هذه المدرسة بالجيوبوليتيكية أي وضع الجغرافية في خدمة السياسة . وذاعت افكار الجيولتيكيين في العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر وفي فترة ما بين الحربين . فتصدرت المدرسة الالمانية الدعوة الى ربط السياسة بالجغرافية لاعتبارات سياسية استعمارية وصاغ راتزل ومن بعده هاوسهوفر افكارهم الجيوبوليتيكية التي أثرت بشكل سافر على سياسة المانية الهتلرية . وفي المقابل

البحرية في الولايات المتحدة . والواقع ان هذه الاتجاهات الجيوبوليتيكية مربوطة ربطا وثيقا بالتطور السياسي الدولي لهذه القوى الاستعمارية . فهي نظريات تبريرية لسياسات توسعية نزعت اليها كل من هذه الدول .

ان دراسة التطور السياسي للقوة الالمانية بعد ١٨٧٠ يكشف النقاب عن الحقائق التالية . ان المانيا غدت دولة موحدة ذات قدرة اقتصادية كامنة هائلة بعد ان تحققت وحدتها الالمانية وتمكنت من انهاء النفوذ الفرنسي في القارة الاوربية . وقد افادت الامبراطورية الالمانية من موقعها الجغرافي . فقد استغلت المواصلات الحديثة لنقل قوتها العسكرية بسرعة فائقة واصبحت قوة برية عظمى لا تضاهيها قوة اخرى . لكن المانيا لم تكتف بالانتصارات الاوربية بل تطلعت الى خارج القارة . غير ان وجود السيطرة الاستعمارية البريطانية والفرنسية في اغلب اجزاء القارتين الاسيوية والافريقية ادى الى المجابهة بين المانيا وكل من بريطانيا وفرنسا . ولتعزيز الهجمة الاستعمارية الالمانية وتغذيتها بايديولوجية فكرية انبرى الجيولتيكيون الالمان بتقديم الذريعة تلو الذريعة والحجة تلو الحجة . فراجت افكار اختناق المانيا جغرافيا ، والنظرة الحتمية في ضرورة التوسع الجغرافي . وكذلك بحث في اساليب ترجمة النزعة الاستعمارية الالمانية الى واقع فعلي ، فجاءت جملة اجراءات دبلوماسية وعسكرية واقتصادية منها سكة حديد بغداد والنفوذ الاقتصادي والمالي الالماني في الدولة العثمانية ومشروع تربتز لانشاء بحرية المانية تشد من ساعد القوة العسكرية البرية .

لقد اعتبرت بريطانيا السياسة الالمانية في هذا الخصوص تحديا لنفوذها الاستعماري فلجأت الى مختلف السبل لاجهاض الجهود الالمانية . فتصدت للدعوة الالمانية على مستوى الفكر الجغرافي وكانت النتيجة نظرية ماكندر في القوة البرية . وفحوى النظرية — وهي جرس انذار لبريطانيا — بان مركز القوة في العالم هو القارة الاوربية وبالاخص اوراسيا والتي تشمل المانيا وجزءا من شرق اوربا حتى الاورال واطلق عليها السويداء . واكد ماكندر بان من يسيطر على السويداء يسيطر على جزيرة العالم ومن يسيطر على جزيرة العالم يتحكم بالعالم بأسره . بعبارة اخرى ان ماكندر يحذر بريطانيا من الاحتماء وراء قوتها البحرية ، لأن التاريخ يشهد بغلبة القوة البرية ، فاذا تمكنت المانيا من تعزيز قوتها البرية المرتكزة على الافادة من موقفها الجغرافي المتفوق حتميا ببناء اسطول بحري حربي فأن انكلترا سود تندحر امام القوة المانية ، لذلك نادى

ماكندر بان لا تترك بريطانيا قوة قارية تسيطر على السويداء ويكون ذلك التحالف مع روسيا ضد المانيا او مع الاخيرة ضد روسيا[١] . وقد عدلت نظرية ماكندر فوسعت السويداء وزاد التأكيد على الهلال الذي يحيط بها من قبل الجغرافي الامريكي سبايكمن [٢] . واقترح على الولايات المتحدة اتباع سياسة الموازنة والتعادل بحيث لا تتيح لقوة اوربية متاخمة ان تحتل اوراسيا ، ثم انه اكد على ضرورة السيطرة على الهلال الذي يشمل الشرق الاوسط وغرب اوربا . ومن جملة الاساليب التي نادى بها هو بناء قواعد جوية وبحرية في المناطق الهلالية وفي الجزر والسواحل المتاخمة لهما .

اما بشأن الموقع البحري ، فقد كتب ماهان في تطور القوة البحرية عبر التاريخ متخذا نمو البحرية البريطانية نموذجا[٣] ..وتوصل الى ان مستقبل القوى في العالم سيكون لصالح الدولة البحرية التي تبني لنفسها قوة بحرية وتنشأ اساطيل تجارية وتسعى للسيطرة على الممرات المائية وتبني قواعد بحرية لحماية خطوط مواصلاتها البحرية . والحكمة في هذه السياسة هي انها تمكن الدولة البحرية من تسخير اساطيلها لضرب العدو او القوة المتحدية من السواحل . واذا كانت الدولة المعادية تعتمد على التجارة فان حصارا بحريا عليها سيضعف ارادتها في المقاومة .

لا يعطي الجغرافيون السياسيون اهمية متساوية لجميع المعطيات الجغرافية من حيث التأثير على السياسة . ثم انهم لا يجمعون على العلاقة الحتمية بين الجغرافية والسياسة ، بل ان بعضهم يؤكد على الاهمية النسبية للعوامل الجغرافية على ضوء المكان والزمان . ولم يغفلوا ما احدثته التطورات العلمية والتقنية من انقلابية في علاقة الجغرافية بالسياسة بصورة خاصة وبالنشاط الانساني بصورة عامة . فكما هو معلوم لم تعد ملامح التطور والرقي محصورة على المناطق الجغرافية التي تساعد بيئتها على ازدهار الحضارة . فالصحارى لم تعد صحاري

(١) H.J. Mackinder, The Geographical pivot of History, London, 1904.

وله ايضا :

Democratic Ideals and Reality, A studyiin the Politics of Reconstruction, New York 1919.

حول نقد نظرية ماكندر راجع :

H.W. Weigert, Mackinder's Heartland, in Foundations of National Power, ed. by H. and M. Sprout, New York 1951 PP. 174-79.

(٢) N.J. Spysman, American Stratagy in World Politics, The United States and the Balance of Power, New York, 1942.

(٣) A.T. Mahan, TheInfluence of Sea Power in History, 1600-1783, Boston 1902.

بالمعنى الدقيق ، والانهر والوديان والجبال لم تعد هي الأخرى بالحدود الحصينة . ومن هنا تظهر النوايا الخفية للدعوة الصهيونية في السعي وراء حدود آمنة . فالحدود الامنة لا تحددها الاوضاع الجغرافية بالقدر الذي تحدده العوامل العسكرية والاقتصادية والسياسية والنفسية . فالقول بان حدوده لكي تكون آمنة بحاجة الى حاجز يفصل بينها وبين مصدر الخطر ، لا يمكن اقراره ، وسرعان ما تتهاوى الحدود المرسومة كخطوط دفاعية امنة وتتحول الى عملية التهام الارض ومنافعها ووفقا لنزعة توسعية .

على الرغم من الانتقادات التي وجهت الى دعوة المدارس الفكرية الجغرافية لتفسير السياسة الدولية من زاوية البيئة الجغرافية ، فان كثيرا من الافتراضات والطروحات الجغرافية ما زالت تؤثر في السياسة الخارجية للدول . وكما اصبح التعلق الوثيق والتشديد على حتمية ارتباط السياسة بالجغرافية اقل حدة وتحول التشديد على دور الانسان في اخضاع المعطيات الجغرافية لخدمة اغراضه[1] . فالارض وبقية التضاريس لا تتعدى كونها وسائل جامدة وثابتة ما لم تدخل اليد البشرية لتحريكها وتطويعها لخدمة السياسة[2] .

المساحة :

لقد تبدل الدور التاريخي الذي تلعبه المساحة في تطور قوة الدولة . فلم يعد حجم الدولة لوحده كاف لمنحها الحصانة ضد هجوم من دولة معادية . فالتقدم التقني في اساليب المواصلات ووسائل تنفيذ الهجوم العسكري برا وبحرا وجوا وفضاء ابطلت كثيرا من المزايا الايجابية للمساحة . لقد افادت سعة المساحة روسيا في حروبها الاوربية خلال القرن التاسع عشر . ففي ١٨١٠ — ١٨١٢ تمكنت القوات الروسية من الانسحاب امام الغزو النابليوني بعد ان اغرته بتنازلات على حساب الارض وسلبت منه عامل الزمن والمناخ الذي كان لصالحها . وقد اعطت الاورال للروس قناعة عسكرية بان اية قوة تهاجم روسيا من الغرب لن تفلح في ابتلاع جميع الاراضي الروسية بل ستقف عند الاورال في احسن حالات الهجوم . ولم تبطل فائدة المساحة رغم التطور العلمي في فترة ما

(١) W.R. Sharp and Grayson Kirk, Contemporary International Politics, New York, 4th ed. 1944, P, 43.

راجع :

(٢) H. and M. Sprout, The Ecological Perspective on Human Affairs, With Special Reference to International Politics, Princeton University Press, 1965.

بين الحربين . فقد وقعت القوات الالمانية الهتلرية في نفس الفخ الذي وقع فيه نابليون من قبل . فلم تتمكن القوات الالمانية الزاحفة من ثلاث جهات من الوصول الى موسكو قبل حلول الشتاء . وبذلك ساعدت المساحة القوات السوفيتية على التضحية بكثير من اراضيها مقابل التمكن من زج قوتها البشرية والاقتصادية في الحرب بشكل تام . فنقلت الحكومة السوفيتية نسبة كبيرة من الصناعات من غرب الاورال الى شرقه واحرقت واتلفت كل شيء يمكن ان يكون ذا فائدة للعدو . ثم ان سعة المساحة اتاحت للقوات السوفيتية غير النظامية فرص عرقلة تقدم الالمان . فمن اجل تحقيق السيطرة على اكبر مساحة ممكنة والتحكم بالمواقع الحربية وتجمعات المواصلات توجب على القوات الالمانية ان تنتشر انتشارا مفككا وذلك لسعة المساحة ولصعوبة المواصلات بسبب الظروف المناخية الصعبة . وهكذا منحت المساحة ميزة ايجابية لحرب العصابات السوفيتية لضرب الخطوط الخلفية للقوات الالمانية .

واذا كانت المساحة تلعب دورا ايجابيا في صد الهجوم فانها ايضا تعيق التطور الداخلي وتزيد من كف الدفاع القومي . فأن لم تكن للدولة قابليات اقتصادية وبشرية وتقنية فأن سعة المساحة ستكون مصدر قلق حيث ستشجع بقية الدول المتاخمة على الادعاء بها والتوسع صوبها .

لا بد من التشديد على ان الجغرافية والمساحة بالذات لا تتمتع بالاهميه المطلقة والحتمية في التأثير على السياسة الدولية . وبالوقت نفسه فان التطور التقني لم يفسد تلك الاهمية بدليل ان أي تطور في سبل المواصلات انما هو محاولة للتغلب على او الافادة من معطيات بيئية أي ترجمة الاوصاف الجغرافية الى منفعة سياسية وابطال مفعولها السلبي . وقد ظن الكثيرون ان عصر الفضاء والاسلحة النووية التدميرية وتنوع اساليب حمل الرؤوس النووية الى اهدافها قد قلب موازين الفكر الجغرافي التقليدي . ولكن في واقع الحال ما زالت للجغرافية والمساحة اهمية كبيرة في هذا الخصوص بالذات . ولندرس المساحة على ضوء احداث العصر النووي . لقد قيل ان زيادة القدرة التدميرية للقذيفة النووية كما ونوعا جعل الاحتماء بالمساحة امرا غير مقبولا ستراتيجيا . ثم ان التحول الهائل في سبل حمل تلك القذائف من البر والبحر والجو والفضاء جعل حصانة المساحة حقيقية باطلة . نعم ان هناك بعض من الصحة في مثل هذه الافكار ، ولكن بعد التحليل الدقيق سنجد ان الامر يختلف في باطنه عما توحي به الانطباعات الاولى .

ان التزود بقوة نووية ضاربة لا تدر علينا نفعا ما لم تكن هذه القوة في حضرة فكر ستراتيجي واضح . ولنأخذ الفكر الهجومي اولا ومن ثم الفكر الدفاعي ونحلله على ضوء المساحة . من البديهي ان الهجوم على دولة صغيرة المساحة مدعاة للقلق وذلك لان الدفاع عنها امر صعب . فالهجوم سوف لن يكلف المهاجم من وسائل حمل القذائف الكثير مقارنة مع هجومه على دولة ذات مساحة شاسعة ، ثم ان كثافة السكان وصعوبة انتشار المراكز الحيوية اقتصادية كانت ام حربية سيجعل اثر الهجوم جسيما لان الذود عن هذه الاهداف ليس بالامر الهين ستراتيجيا . بينما في حالة الدولة الشاسعة المساحة فانها تستطيع ان تمتص اثار الهجوم وذلك لاسباب عديدة . منها ان السكان موزع على رقع جغرافية مترامية الأطراف مما يحتم على العدو ان يجعل هجومه اكثر كثافة لكي يصيب اغلب الاهداف العسكرية والبشرية أي ان يزيد من قدرته الهجومية وهذا عبء ليس بالسهل حمله من قبل جميع الدول في العالم . ثانيا ان الدولة الشاسعة المساحة تتمكن من تخبأة وسائل هجومها ودفاعها وبالتالي تجعلها اقل عرضة لهجوم العدو ، أي انها تستطيع ان تردعه وذلك باقناعه بانه سوف لن ينقض بهجومه على جميع وسائل الحرب لتلك الدولة .

ولنأخذ ظاهرة المساحة واهميتها في الصراع العربي — الصهيوني . ففي المقام الاول لا يتمتع العدو بالعمق الجغرافي الذي هو حصيلة سعة المساحة . بعبارة اخرى ان هجوم العدو على الاقطار العربية لن يكون فاعلا في جميع الاحوال . صحيح قد يكسب العدو جولته الجوية ، ولكن ان عليه ان يحتل ارضا واحتلال ارض بسعة الوطن العربي لهي فوق طاقة قوة في العالم . ثانيا ان مقارنة توزيع الاهداف العسكرية والمراكز الحيوية بيننا وبين العدو تظهر ان كثافة اهدافه ومراكزه اعلى بكثير منا ، أي ان الضربة الاولى في الوهلة الاولى ستكون قاسية عليه مما هو الحال بالنسبة لنا ، فاذا اراد ان تكون ضربته الاولى قاصمة فعليه ان يؤهل نفسه لذلك ، أي ان يشحذ من قدراته ما لا تستطيع تقديمه له . ثم ان سعة المساحة تتيح للقوات العربية وسائدة عسكرية تستغلها لتوزيع قواتها وزيادة مرونة حركتها برا .

لقد استهوت المساحة رجال السياسة في الماضي . وما زالت هناك محاولات من جانب بعض الدول المتاخمة لتوسيع مساحتها على حساب الدول الاخرى . ففي القرن التاسع عشر كانت بولندا محطة انظار الروس والنمساويين والبروسيين الالمان ، وبالتالي قسمت بولندا اكثر من مرة بين الدول الطامعة فيها

بحجة الحفاظ على توازن القوى في هذه المنطقة . وقد تطلعت بروسيا قبل ١٨٧٠ الى الالزاس واللورين فسلبتها من فرنسا بعد هزيمة الاخيرة امام بروسيا . ويسوق السياسيون حججا عديدة لتبرير التوسع . فالعدو الصهيوني يحتمي وراء ذرائع امنية ودفاعية وتاريخية ودينية واقتصادية ليبرر احتلاله الاستعماري للارض العربية . وكانت المانيا النازية تبحث في شرق اوربا عن مجال اقتصادي لقوتها النامية . وتتنازع الدول في الوقت الراهن على مساحات حدودية لاسباب عديدة . وتسعى الدول نحو مساحة اكبر وعلى الدول الصغيرة ان تبحث عن الامن[١] .

وهكذا فان للمساحة اهمية في التأثير على السياسة الدولية الاقليمية والعالمية . وما زالت كثير من الازمات الدولية بين الدول تتصف بالخلافات بشأن بقع اقليمية او حدودية . وعلى الرغم من التطور التقني والعلمي فان المساحة ما زالت تحتفظ ببعض اهميتها . ان الجغرافية او الوضع البيئي الطبيعي لا تكشف عن دورها ما لم تترجم عن طريق جهود البشر . وبالتالي فان تصور واغراض وسبل المجتمع هي التي تتحكم باهمية الجغرافية .

الموقع :

من الممكن تحديد ثلاثة اوجه لموقع الدولة في العالم : من الناحية الفلكية اي موقعها من خطوط الطول والعرض ، ومن ناحية اليابسة والمساحات المائية ، وثالثا من ناحية الدول المجاورة لها . والناحيتان الاخيرتان تهمان دور الدولة في العلاقات الدولية . فعلى الرغم من ان تاريخ الحضارات بصورة عامة ، ينحصر ما بين خطي عشرين وستين شمالا ، فأن العصر الراهن يشهد زحف التيارات الحضارية والتجاوب معها في مناطق اخرى لم يدخلها المنظرون الجغرافيون في عداد المناطق المؤهلة جغرافيا لايواء حضارة . وقد استغل انصار الحركة الاستعمارية مثل هذا الزعم وفسروا وجود النفوذ الاوربي في اسيا وافريقيا على انه سيل حضاري ، بل نعتوه « بعبء الرجل الابيض » .

ان موقع الدولة من الكتل اليابسة او المساحات المائية يؤثر بصورة مباشرة في تطورها التاريخي . فالدول الواقعة على سواحل بحرية صغيرة كانت ام كبيرة تتمتع بسبل الاتصال مع العالم الخارجي . ثم ان سكانها يحترفون التجارة وبذلك تتكون في مثل هذه الدول بوادر التوسع الخارجي .

(١) Strausz Hup and Possony, International Relations, N.Y. 1954, P. 78.

واذا درسنا تطور الاستعمار الاوربي منذ القرن السادس عشر وحتى القرن العشرين فان الدول الواقعة عند مساحات مائية كانت سباقة للافادة من المستعمرات وبناء اساطيل بحرية . بينما نجد روسيا وبروسيا والنمسا متخلفة في هذا المضمار حتى اواخر القرن التاسع عشر .

ثم ان الموقع يتحكم لحد كبير في قوة الدولة واساليب دفاعها . فالدول البحرية تركز على القوية البحرية وتلجأ الى سياسة الحصار ضد الدول المعادية لها . فقد اتبعت انكلترا هذه السياسة ضد نابليون الاول وكانت سياسة ناجحة ، وان الدول الواقعة عند الكتل اليابسة فانها تلجأ الى القوة البرية وبناء طرق مواصلات تسهل عليها الانتقال بسرعة من منطقة الى اخرى . وقد انتبهت كل من المانيا وروسيا الى هذه الحقيقة . فكانت الامبراطورية الالمانية حريصة على ربط جميع اجزائها بسكك الحديد . اما روسيا فكانت عاجزة عن مجاراة المانيا حتى فترة متأخرة . ومما لا شك فيه ان الاختناق بين دول في الكتل اليابسة يدفع بتلك الدولة الى محاولة الوصول الى منافذ خارجية لاغراض عسكرية وتجارية . فان كانت الدولة غير قادرة على تعديل موقعها الجغرافي عن طريق التوسع فانها تحاول اتباع سياسات خارجية تؤمن لها حرية الوصول الى المنافذ . فافغانستان تعاني من هذه الحقيقة . فكونها محفوفة من قبل دول متباينة القوة والنظم السياسية ، بيد ان جميعها تطل على البحار ، يدفعها الى مراعاة الاعتبارات الاقليمية لتأمين سير تجارتها واتصالها بالعالم الخارجي .

ولكن علينا ان لا نستخلص استنتاجات مطلقة وثابتة من الموقع . وذلك للتطورات الهائلة في التقنية وطرق المواصلات . فقد انشغلت السياسة الروسية منذ عهد كاترين وحتى الحرب العالمية الاولى بالبحث عن موقع قدم لها اما عند الدردنيل والبسفور او عند الخليج العربي وذلك لتجنب عدم صلاحية سواحلها القطبية وعند بحر البلطيق شتاء . غير ان التطور التقني المعاصر في استخدام القطب المتجمد مكن السوفيت من الالتفات الى حقائق جغرافية اخرى . وقد احدث شق قناة السويس وقناة بنما تغيرا في أهمية موقع اليابان التي سرعان ما تحولت الى دولة كبرى[١] .

اما ما يتعلق بالموقع بالنسبة للدول المجاورة فان التاريخ السياسي الحديث يكشف النقاب عن ان الدول الصغيرة التي تتاخمها دول كبرى متنافسة تتعرض لضغوط كبيرة ترغمها على الاحتماء باحدى الدول او ان تصبح فريسة للتوسع

(١) Strausz Hupe , Ibid, p. 81.

من جانب هذه الدول . وتاريخ بولندا يعطينا نموذجا حيا على ذلك . فكونها واقعة بين روسيا وبروسيا والنمسا كانت ضحية التقسيم لاكثر من مرة ، ولكن ليس من الضروري ان تبتلع الدول الكبرى الدول الصغرى المجاورة لها . فقد تنجو هذه الدول بفضل الاوضاع الدولية بان تصبح منطقة عازلة بين دولتين متصارعتين او تحتمي بقوة خارجية .

الحدود :

لا تخلو السياسة الدولية المعاصرة من مشاكل الحدود بين الدول . والسبب في ذلك هو ان اغلب الحدود لم يتم الاتفاق عليها بشكل نهائي بين الاطراف المعنية ، ثم ان تاريخ رسم الحدود خضع لتأثيرات سياسية وعسكرية خارجية . فاغلب حدود دول العالم الثالث كانت قد رسمت من قبل الدول الاستعمارية بشكل لا يتفق والتوزيع السكاني والاقتصادي او التضاريس الطبيعية . وكذلك فان الحدود الحالية تعتبر مانعا دوليا وقانونيا في وجه تطلع دول مجاورة الى الانتفاع من الموارد الطبيعية في المناطق المتاخمة . مما يدفع بالدول المتجاورة الى خوض منازعات حول الحدود .

لقد نادت الثورة الفرنسية بالحدود الطبيعية لفرنسا . واعتبرت هذه الدعوة توسعا فرنسيا على حساب الدويلات الالمانية عند الراين والدويلات الايطالية . وكانت الفكرة السائدة هي ان امن فرنسا لن يكتمل الا بالاحتماء وراء حدود طبيعية آمنة . فقد كان الراين بمثابة الحاجز المانع لعبور القوة البروسية نزولا الى فرنسا . ولكنه من الصعب اعتبار ان هناك حدود طبيعية امنية وذلك بسبب تقدم وسائل التقرب من قبل الدول الاخرى . فلم تعد الصحاري والوديان والانهر والجبال موانع حصينة بوجه قوة عسكرية كفؤة . صحيح ان الحدود صدت بعض الدول رغم صغر حجمها وضعفها العسكري . فعندما نقارن تضاريس الحدود الفرنسية ـــ الاسبانية والحدود البولندية مع كل من روسيا والمانيا نجد ان الاخيرة في موقف اضعف من اسبانيا رغم ان الدولتين متشابهتين حيث الحجم والقوة . وصحيح ان المناطق الجبلية صعبة الاختراق نسبيا وتتطلب عمليات خاصة للتغلب عليها . ولا تشجع الحدود الجبلية على المنازعات بنفس القدر الذي تشجع عليه الصحاري والانهر . ان اية منطقة حدودية عرضة للخلافات ما عدا مناطق الدول التي استقرت اشكالها تاريخيا ، وذلك لتطلع الدول المتاخمة الى استغلالها اقتصاديا .

تسعى الدول المتصارعة الى تعزيز حدودها وذلك لمنع سهولة التسلل اليها . وقد كانت الفكرة الاستراتيجية التقليدية تشجع على عدم تعمير الحدود وذلك لمنع الدول المجاورة من الافادة منها بالتقرب العسكري . وقد تعمدت الحكومة القيصرية في روسيا على اغفال بناء السكك الحديدية في مناطق حدودها الغربية .

وعندما تأزمت الاوضاع الاوربية قبل اندلاع الحرب الثانية سعى الاتحاد السوفياتي الى تمكين خطوطه الدفاعية عند حدوده مع فنلندا خشية اندفاع المانيا النازية من هناك .

ان طول الحدود يرغم الدول على تبني سياسة عسكرية معينة . فمن الصعب على دولة ذات حدود طويلة نسبيا وتحيط بها دولة قوية ان تؤمن امنها بالاعتماد على قوتها . فكون بريطانيا جزيرة لجأت الى القوة البحرية ، ولكن عندما زاد تحدي المانيا لها برا وبحرا اضطرت الى التوجه بشكل مباشر الى قوة برية اوربية فكانت كل من فرنسا وروسيا مرشحة لتكون حليف بريطانيا . وذلك لعدم تمكن بريطانيا من تحمل اعباء دفاع بحري وبري وفي آن واحد .

الموارد الاولية :

لقد احدثت تطورات السنين القليلة الماضية تحولا هاما في دور الدول في العلاقات الدولية رغم ان مقومات قوتها ضلت محافظة على منزلتها باستثناء المواد الاولية وبالاخص مصادر الطاقة ومنابع المعادن الصناعية الغير قابلة للتعويض كالنحاس والحديد والذهب والفضة . زادت فاعلية الدول المنتجة للنفط في السياسة الدولية وتوسعت الساحة التي تتحرك فيها .

واصبحت تمارس نفوذا وضغوطا على الدول الكبرى بصورة مباشرة وغير مباشرة ، كما انها تمكنت من ايجاد مناطق تحرك سياسي يعتمد على ما تقدمه من مساعدات مالية لدول العالم الثالث الفقيرة . وربما لا نبالغ اذا عقدنا مقارنة بين نتائج الثورة الصناعية على الدول الاوربية الغنية بالمواد الاولية وبين نتائج الثورة النفطية على الدول المنتجة للنفط .

فالثورة الصناعية نقلت دول غرب اوربا من حال الى حال على عدة مستويات . فعلى صعيد الثورة الاقتصادية تحولت انكلترا الى مصنع ومتجر عالميين وتبعتها فرنسا والمانيا وروسيا . وتنامت القدرة الاقتصادية لهذه الدول وتأسست فيها قواعد الصناعات الثقيلة التي بدورها اثرت على سياسة كل منها

داخليا وخارجيا . فاعتماد انكلترا على كثير من المواد الدولية لادامة اقتصادها الصناعي دفعها الى تصدير رأسمال الى الخارج واحكام سيطرتها على المستعمرات اقتصاديا والتصدي لكل محاولة من جانب الدول الاوربية الاخرى الهادفة منافسة بريطانيا واضعافها . ومما لا شك فيه ان التنازع على مصادر المواد الاولية كان بين الاسباب الرئيسة في اشعال الحرب العالمية الاولى . فقد استهوى احتمال استخراج النفط السياسة البريطانية فثبتت قدمها في العراق .

ومما لا شك فيه ان المواد الاولية تمكن الدولة من بناء قاعدة اقتصادية قوية تستخدمها في الاغراض السلمية والحربية . فلا يسع دولة تندر فيها المواد الاولية الاساسية ان تبني قوتها العسكرية وتطورها بل ستعمد على اكتساب السلاح من الخارج . كما انها ستكون معتمدة على استيراد المواد الاولية من الخارج وبذلك تعيش مع قيود خارجية تؤثر في سياستها الخارجية . وبالوقت نفسه فان الدولة التي تتوفر فيها المواد الاولية تتنعم بقلة القيود الخارجية . بل قد تسعى الى نوع من الاكتفاء الذاتي . فالاتحاد السوفياتي يسعى جاهدا لجعل اعتماده على الطاقة محليا وبذلك يتحاشى ما يحدث من تأزم في السياسة الدولية وما يتبعها من نتائج سلبية بسبب الطاقة . ولكن قد تجد الدول الكبرى ذريعة في شحة المواد الاولية لديها فتتجه في طريق التوسع الاستعماري بحثا عن منابع ومصادر طبيعية . فقد حاولت اليابان خلال فترة ما بين الحربين اخضاع كوريا ومنشوريا الى نفوذها ، بل طوقت وتنفذت في البر الصيني وكانت ذريعتها شحة المواد الاولية ، وكانت المانيا القيصرية قد حاولت من قبل تطويق المصالح الاستعمارية البريطانية حيث المواد الاولية وما خط بغداد برلين الا محاولة مفضوحة في هذا الشأن . وفي وقتنا الراهن تلهث الدول الصناعية المتقدمة وراء مجالات نفوذ في مناطق ذات قدرات مواد اولية عالية .

لا تتمتع جميع المواد الاولية بالاهمية المتساوية في التأثير على سياسة الدول في السياسة الدولية في جميع الازمنة . فلقد لعب الحديد الخام والفحم والذهب والمعادن الثمينة الاخرى دورا بارزا حتى الحرب العالمية الاولى . ولكن انحسر هذا الدور باكتشاف مصادر اخرى في مناطق متعددة من العالم وباللجوء الى البديل من المواد المصنعة . فقد حرصت المانيا القيصرية على سلخ الالزاس واللورين من فرنسا وذلك لانها منطقة غنية بمناجم الحديد والفحم . ويؤثر تطور التكنولوجية على نوع من المواد الاولية دون اخرى . فلكون مصادر النفط محدودة وشبه معلومة فان الاتجاه في طريق الطاقة النووية سيجعل من

الدول ذات الموارد اللازمة لقيام الصناعة النووية ذات اهمية في المستقبل . وكما كانت عليه الحال بعد الحرب العالمية الاولى بالنسبة للفحم الحجري . فقد اتضح ان النفط سيكون مصدرا مثاليا للطاقة والتصنيع وبذلك اتجهت الانظار المركزة نحو الوطن العربي .

لقد خيم النفط على العلاقات الدولية منذ الحرب العالمية الثانية، وان تأثيره في تزايد ملحوظ على صعيد السياسة الاقليمية والعالمية . فالمنافسة الامريكية ــ البريطانية على مشاطرة النفوذ في المنطقة العربية بادىء الامر هي في الواقع ناجمة عن بصيرة الدولتين بشأن مستقبل النفط . وقد سعت الولايات المتحدة بكل السبل الى تقليص النفوذ البريطاني والحلول محله . فارتفعت نسبة الرأسمال الامريكي المستثمر في الوطن العربي ، وترأست الولايات المتحدة المشاريع العسكرية الاقليمية كحلف بغداد ، ولم تتريث في التدخل بالشؤون الداخلية مناصرة منها لانظمة معينة ، كالانزال الامريكي البريطاني في لبنان والاردن بعد ثورة ١٤ تموز في العراق . وليس منطقيا فصل دور النفط عن السياسات الراهنة في المنطقة العربية . فالتأييد المباشر للعدو الصهيوني والتعامل مع الانظمة الداعية الى الحلول السلمية والاحداث الاخرى الشاغلة في الوطن العربي انما هي جميعها تشكل حلقة مترابطة غاية بعض اجزائها صرف الاقطار العربية عن السياسة النفطية الجريئة التي يمكن ان تقلب الموازين في السياسة الاقليمية والعالمية .

لم يعد النفط مصدر طاقة ليس الا ، بل هو مادة اولية تدخل في صناعات عديدة . وبذلك يعتبر النفط مادة اولية تؤثر على سياسة الدول عسكريا وسياسيا واقتصاديا . فمن الناحية العسكرية ما زالت الترسانة الحربية في جميع الدول معتمدة على النفط وان الدول العسكرية الكبرى تسعى جاهزة لتامين احتياجاتها من خزين النفط الخام لمواجهة الطوارىء . وبذلك يمكن القول ان بوسع الدول المصدرة للنفط ان تفيد سياستها من هذه الزاوية بالتأثير على مواقف الدول الكبرى المعتمدة على استيراد النفط من الخارج كالمانيا الغربية وفرنسا واليابان . هذا من ناحية اما من ناحية الصراع الدولي فان الدول الكبرى المتصارعة تبذل مساعي حقيقية ومتواصلة لاقصاء نفوذ كل منها من مناطق تزويد النفط . فمن المعلوم ان تأمين وصوله الى الدول الكبرى قضية شاقة ومعقدة تدخل فيها اعتبارات محلية وعالمية . فتناقص انتاج النفط في الولايات المتحدة يدفعها الى الاعتماد اكثر فاكثر على استيراده من الخارج . وفي هذه

الحقيقة لوحدها مخاطر على امريكا . ولذلك نجدها تلجأ الى سياسة التهديد تارة باحتلال منابع النفط في حالة تعرضها الى احداث تمنع تسرب النفط الى الولايات المتحدة . وبالوقت نفسه تبحث عن بديل للنفط باستغلال الطاقة النووية او انتاجه باكلاف باهضة[1] .

لقد اثر النفط على العلاقات السياسية بين دول المعسكر الواحد . فاعتماد اليابان على استيراد النفط من الخارج كليا ، واعتماد فرنسا والمانيا الغربية والدول الاوربية الصناعية الاخرى ، باستثناء الدول المنتفعة من نفط بحر الشمال ، ان هذا الاعتماد ارغمها على التأمل في علاقاتها مع الدول المتحالفة معها بشأن بعض المواقف السياسية الهامة . فالتقارب الياباني ــ الصيني متأثر جزئيا بتطلعات اليابان الى احتمالات النفط في الصين ، وكذلك مواقف اليابان وفرنسا من قضايا الشرق الاوسط هي الاخرى متأثرة جزئيا بعامل النفط وتأمين وصوله . ولا يستثنى الاتحاد السوفياتي من التأثر بالنفط . فرغم انتاجه الداخلي ، فانه يسعى للانتفاع من اسعاره الجديدة اقتصاديا ولتأمين الحصول عليه في المستقبل .

ليس من المبالغة اذا زعمنا ان النفط سيكون عاملا اساسيا في تعدد اقطاب التمحور . وذلك من ناحيتين : اولهما ان الدول الصناعية الكبرى امثال اليابان وفرنسا والمانيا الغربية ستجد من مصلحتها ان تنشيء علاقات ذات خصوصية مع دول صغرى ودول مصدرة للنفط وبذلك تسلخ من القطبين الاساسيين كواكب لتدور حول فلكها . ثانيهما ، ان بعض من الدول المصدرة للنفط ارتقت الى مصافي الدول الكبرى او المتوسطة ماليا . وبهذا استطاعت ان تجعل من المردود المالي للنفط وسيلة سياسية للتأثير على السياسة الدولية في اكثر من محفل وبشكل مباشر او غير مباشر . فارقام المعونات المالية التي تقدمها الاقطار العربية الاساسية المصدرة للنفط الى دول العالم الثالث ، واستغلالها للاحتياطي المالي والرصيد الفعلي في النظام النقدي العالمي كلها مجتمعة اعطت لتلك

---

(١) اشار تقرير الامين العام السنوي الرابع المقدم الى الاجماع التاسع عشر لمجلس الوزراء لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول اشار الى الحقائق التالية :
احتمال تغييرات هيكلية في زيادة الطلب على النفط مستقبليا .
ولكن بنسب اقل لزيادة النفوط المكتشفة وللسياسات في تقليل الاعتماد على النفط . انخفاض سعر النفط الحقيقي بدرجة لا تقل عن ٣٠٪ هناك تطوير بطيء للبدائل .. ما زالت مساهمات الاقطار العربية في الصناعات النفطية عموما مساهمات هامشية .
اجع نشرة منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط، كانون الاول ، ١٩٧٧ ، ص ١٥ ــ ١٧ .

الاقطار دورا جديدا في السياسة الدولية للدرجة التي لم يعد من صالح الدول الفاعلة في هذا المجال ان تلجأ الى سياسة معينة من غير التشاور مع هذه الحكومات .

هذا من الناحية العسكرية والسياسية . اما من الناحية الاقتصادية فان للمواد الخام والنفط في مقدمتها نتائج هامة وخطيرة على الاوضاع الاقتصادية العالمية . وبالتالي على مجمل نسيج العلاقات الدولية . ان زيادة السكان في العالم ، والتفاوت في مستوى المعيشة بين الدول الصناعية والدول غير الصناعية ، وارتفاع مستوى التضخم المالي في اسعار البضائع والخدمات المصنعة وتلكؤ الدول الصناعية في التجاوب مع احتياجات الدول المنتجة للمواد الاولية ، وتطلع حكومات الاخيرة الى رفع مستوى حياتها عن طريق رفع الاسعار العالمية للمواد الاولية ، كل هذه الحقائق جعلت من النظام الاقتصادي والمالي والتجاري في العالم في حالة غير مرضية ومتقلبة ، ان الغرض من وراء سياسات الدولة الصناعية له امر واضح . انها تهدف الى الحصول على المواد الاولية الخام والزراعة باسعار دنيا بينما لا تعالج قضية ارتفاع الاسعار العالمية للبضائع والخدمات المتقدمة . بعبارة اخرى وكأن حكومات هذه الدول ترغب في تحويل عجزها الاقتصادي من كاهلها الى كاهل دول العالم الثالث وذلك بالتردد في اتباع سياسات اقتصادية ناجحة واصلاح النظام النقدي العالمي . وكما يظهر من مساعي الدول المصدرة للمواد الاولية على مستوى الامم المتحدة ، وكما يتبين من محاولات منظمة اوبك في تعديل اسعار النفط ، فان السياسة الدولية مهددة من الناحية الاقتصادية ما لم تتوصل الاطراف المعنية — تحت اشراف المنظمة الدولية — الى صيغ عمل بناءة تسعف الوضع الاقتصادي العالمي . ان الفوارق الاقتصادية بين الدول الصناعية والدول النامية في تزايد افقيا وعاموديا[1]. ولم يعد بوسع هذه الدول المتقدمة تضييق الهوة القائمة اصلا ثم انها لم تدخل بعد في مسار تطور معاصر يعرف بمرحلة ما بعد التصنيع . ان مثل هذه الاختناقات ستؤثر على سياسة الدول الصغيرة وذلك بجعلها بأمس الحاجة الى المساعدات الخارجية وهكذا تتاح الفرص للدول المتقدمة بالمساعدات جني مكاسب سياسية واقتصادية على الصعيد الدولي — في المحافل الدولية — وعلى صعيد السياسة الداخلية او الاقليمية .

(١) هناك اتجاه جديد الى تقسيم العالم الثالث الى مجموعتين ، دول العالم الثالث الغنية ودول العالم الثالث الفقيرة وقد اطلق عليها حاليا دول العالم الرابع .

المبحث الثاني : العامل البشري :

تتطرق التعليقات السياسية والعلمية بين الحين والحين في السنين الاخيرة الى مسألة السكان وتضخمه في العالم بصورة عامة والى الاتجاهات المتميزة في نمو السكان في اقاليم معينة من العالم والى النتائج المترتبة على ذلك بصورة خاصة . وقد اتصفت هذه التعليقات بنغمة تشائمية واعزيت اليها احتمالات مستقبلية مؤثر في السياسة الدولية والاقليمية . ان التاريخ يقر بان للعامل البشري تأثيرا مباشرا على قوة الدولة وعلى مستوى تطورها وعلى علاقتها مع غيرها . وقد لاحظ ارسطو ان من اسباب اندحار اثينا هو قلة السكان . ولكن مثل هذه النظرة تغفل ان العوامل البيئية الاخرى ، كالثقافة ، والتقدم العلمي ، والسياسات السكانية الصائبة ، وروح التعاون العالمي انما هي تؤثر في مسألة تضخم ونمو السكان بصورة مباشرة . ان الاحتماء والتستر وراء اعذار سكانية من اجل تبرير سياسة توسعية لا يمكن الاخذ به من الناحية العلمية . ولذلك فاننا لا نرى بان زيادة السكان في اوربا خلال القرون السابعة والثامنة والتاسعة عشر هي عامل اساسي في دفع سكان الدول الاوربية نحو المستعمرات . كما اننا لا نقر بأن اطروحة مالثوس بشأن العلاقة بين السكان وقابلية الدولة على تلبية احتياجاتهم بانها علاقة صائبة كما زعم . فلقد فندت تطورات السكان في اوربا خلال القرن التاسع عشر ارائه بشكل صارخ . فعلى الرغم من زيادة السكان كان مستوى المعيشة للفرد الاوربي في ارتفاع مطرد وهذا عكس ما يقره قانون مالثوس . اضف الى ذلك فان زيادة السكان في اوربا لم تكن هي سبب الحروب الاوربية . بل ان التناقضات الجوهرية في النظام الاقتصادي والتكالب على المستعمرات هي التي دفعت الى الحروب . ولهذا فليس صحيحا الزعم بان زيادة السكان تقود الى الحروب . ان مثل هذه النظرة هي في الواقع حجة لتبرير الحرب وليس لتفسيرها . فالتوسع غاية بحد ذاتها . اما الزعم بأن المجال الحيوي قد اكتفى وضاق لدرجة الانفجار فهذه ذريعة . وقد اتضحت السياسة الهتلرية النازية والمطامح اليابانية قبل الحرب العالمية الثانية بشأن شرق اوربا والمستعمرات والصين وكوريا ومنشوريا . واننا نجد صدى لمثل هذه السياسات التوسعية في المخططات الصهيونية الرامية الى احتلال الارض العربية بحجة انها ستكون مأوى وملاذا لملايين اليهود في العالم . ان الصهيونية لم تتردد في استغلال الادعاءات النازية دعما لسياستها التوسعية .

وبعد هذه الملاحظة سنحاول ان ندرس العلاقة بين العامل البشري والسياسة الدولية . ان دراسة السكان هي الربط بين نمو السكان تاريخيا وبين العلاقات الدولية و الدولة . وبما ان الموضوع الثاني لا يخص حقلنا بصورة مباشرة سنعالج الامر الاول . ولكن لا ضير على تطرقنا الى بعض الحقائق . منها ان اغلب الدول تهدف الى زيادة السكان وذلك لاغراض سياسية واقتصادية واجتماعية . ثم ان السياسات السكانية للدول تختلف حسب النظام السائد . فالدول الاوربية الغربية تجابه مسألة الهجرة والتمييز العنصري وقد انعكست هذه القضايا على العلاقات الدولية بين الدول الافريقية والاسيوية الحديثة وبين انكلترا وفرنسا وهولندا . وكذلك ان اسلوب السيطرة على نمو السكان يعتمد على سياسة الحكومات والاوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في كل دولة ولذلك لا نجد انسجاما في هذه السياسات .

ان العامل البشري يؤثر في السياسة الدولية — كما يرى كوينسي رايت — من عدة زوايا :

١ — ان زيادة السكان في العالم قادت الى التقارب والتعاون بين الشعوب وحضارات المختلفة . وبالوقت نفسه زادت من حدة التناحر .
٢ — لم تعد الشعوب تؤمن بأن زيادة السكان تقود الى سياسة الحرب والتوسع ، وان هناك خيارات سياسية اقتصادية قادرة على معالجة زيادة السكان .
٣ — ان زيادة السكان في مناطق اقليمية تؤدي الى المنازعات في حالة قيام حواجز تعيق التبادل التجاري والتعاون بين دول المنطقة .
٤ — ان السكان عنصر من عناصر القابلية العسكرية . ولذلك فان نظام توازن القوى بين دول متصارعة تاريخيا قد يختل بسبب زيادة السكان وبالتالي يقود الى الحرب .
٥ — في حالة استقرار بقية العوامل فان الدول المتضخمة السكان ستلجأ الى حروب استعمارية ، بينما ستلجأ الدول المتندية سكانيا الى حروب نظام توازن القوى .
٦ — من العسير التنبؤ عن اثر السكان على العلاقات الدولية في المستقبل وذلك لان السكان محض متغير واحد يتفاعل مع متغيرات اخرى[1] .

---

(١) Q. Wright, op. cit, pp. 364-65.

على الرغم من الانتقادات الشديدة المصوبة الى النزعة المالثوسية في تفسير الحرب والعدوان من زاوية السكان وضغطه ، فأن هناك اتجاه يتعاطف ما مالثوس بدرجات متفاوتة . فمن الكتاب يرى مصداقية نظرية مالثوس بأن السكان في الوقت الراهن يزداد بسرعة تفوق الزيادة في انتاج المواد الغذائية[١] .. ومنهم من نادى الدول التي تعاني من انخفاض في مستوى زيادة السكان بان تتخذ السياسات الوقائية ضد الدول التي تضخم فيها السكان واعتبروا هذه الحقيقة سببا رئيسا في احداث التوترات في العلاقات الدولية[٢]. بل ان بعض الكتاب الامريكيين ارادوا اثارة بصيرة حكوماتهم الى مخاطر زيادة السكان في منطقة البسفيك والشرق الاقصى ، على انها تهدد الولايات المتحدة مباشرة والحضارة الغربية بصورة عامة[٣] . ولكي تمارس الولايات المتحدة ضغوطها غير المباشرة عن طريق المساعدات الاقتصادية فان هناك من يطالب بالتمييز بين انواع الدول الحاصلة على المساعدات ويفضل اعطاءها الى تلك الدول التي تطبق اساليب تحديد نمو السكان[٤] . ومما لا شك فيه ان هناك نعرة خفية يريد دعاة المالثوسية تمريرها وهي ان مصاعب دول العالم الثالث ناجمة عن زيادة السكان . وهذا تفسير يطمس الحقائق الواقعية . فالسبب الرئيسي في التخلف هو ليس تضخم السكان الذي يستنفذ زيادة الانتاجية ، بل ان تاريخ العالم الثالث المعاصر دفع الى مثل هذه الحالة من تدني مستوى المعيشة وانخفاض معدل الدخل السنوي للفرد الاسيوي والافريقي مقارنة مع نظيره الاميركي والاوربي . وحجتنا في ذلك ان ما حققته بعض دول العالم الثالث في مضمار السياسات الاقتصادية السليمة انعكس في ارتفاع مستوى الحياة المعيشية فيها . اضف الى ذلك ان في العالم الثالث من الطاقات

---

(١) Pearson and Harper, The World's Hunger, N.Y. 1945.

(٢) W. Vogt, Road to survival, N.Y. 1948.

Burch and Pendell, Population Roads to Peace and War, N.Y. 1947.

(٣) W. Thompson, Population and Peace in the Pacific, Chicago, 1946,

وكذلك

Population and Progress in the Far East, Chicago, 1959.

(٤) W. Vot, People, Challenge to Survival, New York, 1960 .

والقدرات الكامنة ما يسد فائض السكان في حالة تجاوزه الحد المثالي(١) ان كل ما نحتاجه هو تعاون دولي تنفق فيه الأموال الفائضة لاعلى برامج التسلح وانما على مشاريع البناء والاعمار والتقدم .

ان الصورة القاتمة التي يرسمها انصار مالثوس عن مستقبل السكان في العالم لا تؤيدها الحقائق العلمية . ان التطور العلمي يدلل على امكانية التغلب على الظاهرة العرضية في التفاوت بين زيادة السكان وزيادة انتاج المواد الغذائية(٢) . ثم ان هناك اساليب عديدة يمكن ان تتبعها الحكومات للتغلب على مسألة تضخم السكان(٣). وهكذا فليس منطقيا الزعم بان الدول التي تغص بالسكان هي اكثر عدوانية من الدول الاقل سكانا . ان للعدوان اشكالا متعددة فنحن لا نرى في تبني دولة ما سياسة السيطرة على مواردها واسترجاع حقوقها بانها سياسة ناجمة عن ضغط السكان المتضخم . صحيح ان مثل هذه السياسة ستصحح الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية القديمة ، ولكنها لن تكون بشكل من الاشكال متغير يعتمد على السكان . بل على العكس ان السكان متغير يعتمد على هذه الاجراءات السياسية والاقتصادية . فارتفاع مستوى المعيشة وتحسين الاوضاع الصحيحة والثقافية ينقص من معدل الوفيات وبالتالي يرتفع عدد السكان . وتقودنا هذه الحقيقة الى العلاقة بين السكان والاقتصاد .

يشخص علم السكان ثلاث مراحل لتطور السكان حسب المرحلة الاقتصادية التي يمر فيها المجتمع ففي المجتمع الزراعي يكثر السكان الزراعيون وتغيب اساليب الحد من النسل لاسباب اقتصادية وسياسية واجتماعية . وتتحكم العوامل الطبيعية في العلاقة بين السكان والمستوى المعاشي . فزيادة الولادة تقابلها نسبة وفيات عالية وذلك لان الانتاج الزراعي التقليدي لا يتجاوب مع الاحتياجات . وهكذا تحدث المجاعات فيهبط معدل السكان . والمرحلة الثانية هي مرحلة الولوج الى التصنيع او تحسين اساليب الزراعة . وتشهد هذه المرحلة زيادة في السكان ، كما هو الحال عليه بالنسبة للولايات المتحدة واوربا الغربية ابان القرن التاسع . اما في المرحلة الثالثة فان المستوى العالي من التصنيع

---

(١) يضع علماء السكان سقفا لزيادة السكان بالمقارنة مع المساحة وقابلية زيادة الانتاجية . راجع
R. Thomlinson, Population Dynamics. Random House, N.Y. 1976.

(٢) J. Boyd-Orr, The White Man's Dilemma. Food and the Future, London, 1953.
« ان هدف الحضارة الغربية هو ليس الانتاج بالكميات المطلوبة بل بالكميات التي تباع باعلى الارباح . ص ٨٠ » .

(٣) R. Thomlinson, op. cit. pp. Chapter 28.

والتحضر وانتشار الثقافة والتعليم يقود الى انخفاض في معدل الوفيات ومعدل الولادة . وهذا الامر الاخير يثير قلق الحكومات . فالسكان البطيء التغير قد يعاني من مشاكل اقتصادية وسياسية واجتماعية . ولهذه القضايا وزنها في السياسة الدولية . فقد يتحول الاقتصاد من حالة دايناميكية عالية الى حالة اوطىء[1]. ثم ان توزيع الاعمار ستؤثر على تركيب المجتمع وطبيعة الخدمات التي يحتاجها . فمن الظواهر السكانية في العالم الصناعي هي النسبة العالية لكبار السن مقارنة مع بقية الاعمار .

اما من الناحية العسكرية ، فليس عسيرا ان نتلمس اهمية السكان . لقد ظن الاقدمون ان الجيوش الجرارة دوما تخرج من حروبها منتصرة . لذلك قرنوا قوة الدولة بعظمة سكانها . وهناك بعض الصحة في مثل هذا الرأي حتى في وقتنا الراهن . صحيح ان كثيرا من الدول الاقل سكانا تمكنت من التغلب على خصم اكثر منها عددا وذلك باتباع اساليب الحرب الحديثة . الا ان المنطق السليم يؤكد على ان طرفا مأهول السكان جيد التنظيم والاستعداد لن يلاقي صعوبة في التغلب على طرف جيد التنظيم والاستعداد الا انه اقل منه سكانا . فكثرة عدد السكان تتيح فرصا افضل لانتقاء المهارات وتنويع الصنوف . اضف الى ذلك ان حربا طويلة النفس تحتاج الى دم حي يغذيها ولذلك فان اية مقارنة بسيطة بين عدد السكان . العرب وسكان العدو تكشف حقائق لا يمكن اغفالها . فالعدو على دراية بأهمية السكان ومعدلات الاعمار والتجانس القومي . ثم انه يتسلح وفقا لنسبة عدد السكان وتوزيعه جغرافيا . ان زيادة السكان في الارض المحتلة لا تخدم العدو وذلك لان تكثف السكان سيرتفع ، معناه ان مخاطر أي هجوم عربي ستكون جسيمة . بينما العكس صحيح بالنسبة للامة العربية فان زيادة في سكانها لا يعرضها الى نفس المخاطر .

ولقد اشير الى ان الاسلحة النووية المعاصرة ابطلت اهمية السكان في الحرب . ولكن الواقع يشير الى عكس ذلك فامام الدولة التي سكانها كثيرون ومتناثرون فرص للتخلص من دمار الكلي . اي عكس الدولة القليلة السكان . ان احتمال نجاة عدد من الصينين لهو اكبر من احتمال نجاح نفس العدد من البريطانيين عند تعرضهم الى هجوم نووي على نفس المستوى .

(١) استنتجت احدى الدراسات الامريكية حول مستقبل السكان في الولايات المتحدة ان زيادة السكان في الوقت الحاضر لن تؤثر بشكل ايجابي على الانتاج الامريكي . ودعت الى الحفاظ على استقرار معدل نمو السكان .

Ibid. p, 611.

تقديرات حجم السكان في العالم حسب الاقاليم ١٩٨٠ — ٢٠٠٠

الاقاليم	السكان بالملايين		
	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠
العالم	٤,٤٥٧	٥,٤٣٨	٦,٤٩٤
الاقاليم المتقدمة	١,٢١٥	١,٣٣٦	١,٤٥٤
الاقاليم النامية	٣,٢٤٧	٤,١٠٢	٥,٠٤٠
اقاليم شرق اسيا	١,٠٩٥	١,٢٦٥	١,٤٢٤
اقاليم جنوب اسيا	١,٤٦٨	١,٩١٢	٢,٣٤٥
اقاليم اوربا	٤٩٧	٥٣٣	٥٦٨
افريقيا	٤٥٧	٦١٦	٨١٨
امريكا الشمالية	٢٦١	٢٩٩	٣٣٣
امريكا اللاتينية	٣٧٧	٥٠٠	٦٥٢
استراليا	٢٤	٣٠	٣٥

U.N. , TheDeterminantsand consequences of Population Treads, N.Y. 1973, P. 564.

المبحث الثالث : العامل الاقتصادي :

تعتبر الانظمة الاقتصادية (النظام الرأسمالي والاشتراكي ونظم العالم الثالث) العامل الاقتصادي من المؤثرات الهامة الفاعلة في العلاقات الدولية . والفارق الاساسي في نظرة كل منها الى هذه الحقيقة هو في التأكيد على دور الاقتصاد في التأثير على طبيعية العلاقات الدولية . فترى المدرسة الماركسية ان وراء كل سياسة على المسرح الدولي دافع اقتصادي كامنا كان او ظاهرا . وترى ان الحروب والاستعمار وسياسة الهيمنة والنفوذ انما هي حصيلة اغراض اقتصادية من صلب النظام الرأسمالي . فيما انه نظام ربح وسوق وليس عدالة اقتصادية ــ اجتماعية فان تواجده في العلاقات الدولية ناجم عن البحث الحثيث وراء ارباح اكثر . ولا تأتي الارباح الاكثر من غير اسواق اوسع ومصادر مواد اولية جديدة وتحكم في اقتصاد دول العالم الثالث بعد تخلصها من السيطرة الاستعمارية على اقتصادها القومي . وهكذا فان السياسة المتبعة من قبل الدول الرأسمالية موجهة لخدمة اهداف اقتصادية على الرغم من انها تتلخص باغطية سياسية ، عسكرية ، ثقافية وعلمية ، اضف الى ذلك تهدف المشاريع التي تطرحها الدول الرأسمالية في المحافل الاقتصادية الدولية الى تنشيط النظام الرأسمالي وتخفيف حدة التناقضات التي يعاني منها اما ما يصيب اقتصاد الدول النامية والاقل تطورا فانه نتاج جانبي ولا يعطي الاهتمام السيء المشاكل الاقتصادية المتوارثة من العلاقة التاريخية ــ الاستعمارية بين اقتصاد تلك الدول والنظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي وهي علاقة عدم الاستقلال .

اما النظام الرأسمالي فانه يرى بان العامل الاقتصادي لا يتعدى كونه متغير من جملة متغيرات تؤثر في سياسات الدول . بل والاكثر من هذا ان كثيرا من السياسات تتخذ الاقتصاد وسيلة لتحقيق مكاسب سياسية او استراتيجية . وان الغلبة للاعتبارات السياسية والاستراتيجية وليس للاعتبارات الاقتصادية[1]. بيد ان مثل هذا الزعم يتسم بالمغالطة او كسر حلقة التعليل . لم تكن الاعتبارات السياسية والاستراتيجية غاية . انها وسيلة لخدمة اعتبارات اخرى كامنة واغلبها تقديرات اقتصادية . وان سياسة تأميم النفط في العراق مثلا لم تكن في جوهرها من اجل اظهار ثورية نظام الحكم او تحقيق كسب سياسي واستراتيجي في

(١) David S. Melellan E and other, The ory and Practice of International Relations, 4th ed., Printice Hall, N.Y, 1974 P. 244.

المنطقة حسب . انها في الواقع سياسة استهدفت تحرير الاقتصاد العراقي من القيود الاجنبية المفروضة على اهم مورد في تركيبه الاقتصادي . من هنا تنبع او تتوالى الاعتبارات الاخرى كاستخدام النفط سلاحا في المعركة ، وتجنيده في التأثير على مواقف الدول الاخرى بشأن القضايا القومية والوطنية . وهكذا فاذا كانت النظرة الماركسية تعطي الصدارة او المكانة الانفرادية للعامل الاقتصادي في التأثير على نسج العلاقات الدولية ، واذا كانت وجهة النظر الرأسمالية ترجعه الى منزلة متأخرة او تسقطه في بعض الاحايين فان نظرة دول العالم الثالث هي مزج من الاثنين . فقد اتضح ان من اهم الامراض التي تعاني منها هذه الدول هي التبعية الاقتصادية التاريخية ــ الاستعمارية اما الى النظام الاقتصادي للدولة الاستعمارية او الى النظام الرأسمالي العالمي . ومن هنا تتعرض سياسة هذه الدول الى التأثيرات المباشرة عن طريق الضغط الاقتصادي او عن طريق التقلبات في انظمة النقد والتجارة والعمالة العالمية .

والآن كيف يؤثر العامل الاقتصادي على العلاقات الدولية ؟ ومتى تلجأ الدول اليه ؟ ولماذا ؟ وما هي اساليب التصدي له ؟

تتأثر العلاقات السياسية لدولة ما او مجموعة دول من زاوية مدى ارتباط اقتصادها بالاقتصاد العالمي(١). فالمواد الاولية والتركيب الاقتصادي الداخلي ، وقابلية الاستيراد والتصدير ومستوى الانتاج الاقتصادي والتطور التاريخي لاقتصاد الدولة كلها مؤشرات تدل على مدى ارتباط الاقتصاد القومي بالاقتصاد الدولي . ومما لا شك فيه ان طبيعة الاعتماد او الارتباط بالاقتصاد الدولي قد تفسح مجالات امام الدول للتأثير على سياسات غيرها او ان تقيدها . فاليابان مثلا من الدول الصناعية الحديثة التي بسبب تصنيعها السريع تعتمد على استيراد نسبة كبيرة من المواد الاولية كالحديد والقطن والصوف . واهم ما يتميز به الاقتصاد الياباني الراهن هو الاعتماد على استيراد معظم نفطه من الخارج ولهذا فان اليابان حريصة على تأمين احتياجاتها النفطية وذلك باتباع سياسة خارجية تتماشى ومصالح الدول المصدرة للنفط . والاكثر من هذا ان اليابان دخلت مجالات الاستثمار في المناطق النفطية وذلك من اجل التمتع بمزايا قد لا تقدمها الشركات الاجنبية لها . وتظهر التبعية الاقتصادية في اقتصاد دول العالم الثالث

(١) Robert LeRoy West, Economic Dependence and Policy in Developing Countries, inLeading Issues in International Economic Policy,ed by C. Fred Bergsten and W.G. Tyler, Lexington Books, London, 1973, PP. 157-184.

بشكل سافر . فهذه الدول بصورة عامة تعاني من التخلف الاقتصادي وافتقارها الى رؤوس الاموال والايدي العاملة الماهرة . ولكي توفر حكومات دول العالم الثالث مستوى حياة يتناسب مع تطلعات شعوبها تلجأ الى المطالبة بالمساعدات الاقتصادية من الدول المتقدمة . وتقدم الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ودول غرب اوربا وبعض دول اوبك معونات بمستويات مختلفة .

ان سياسة المعونات الاقتصادية لا تنحصر في المجال الاقتصادي . انها سياسة اقتصادية تجندها الدول كأية سياسة اخرى من اجل تحقيق اغراض معينة[1]. بعبارة اخرى ان المعونات الاقتصادية لا تخلو من قيود . بيد ان هناك فوارق بين قيد واخر . فالقيود المصاحبة للمعونات الامريكية يستهدف منها : الحفاظ على الدولة المستلمة في ركاب المعسكر الغربي ، وتأمين الاوضاع الداخلية ضد الحركات الوطنية ، وتسهيل الاستثمارات الاجنبية ، وممارسة النفوذ على مواقف الدولة المستلمة في المحافل الدولية ، واخضاع اقتصادياتها الى الاقتصاد الاجنبي سواء عن طريق التجارة او المال[2]. اما الاتحاد السوفياتي فان مساعداته الخارجية تتميز بسمات معينة . اولا ان السوفيت يقدمون المعونات من اجل تسهيل تحول اقتصاد الدولة المستلمة من التركيب الرأسمالي الى التركيب الاشتراكي ولذلك فهم لا يشجعون على انعاش القطاع الخاص .

(١) يقول مورجنتاو « ان للولايات المتحدة مصالح خارجية لا يمكن تأمينها بالوسائل العسكرية او بالوسائل التقليدية . كما انه لا يمكن تأمينها من غير المعونات الخارجية » ويقدم ستة انواع من المعونات وهي معونات خارجية انسانية ، معونات خارجية اساسية وعسكرية ، ورشاوى ، ولاغراض السمعة والنفوذ ، واخيرا معونات اقتصادية لاغراض التنمية الاقتصادية .

Hans Morgenthau, A Political Theory of Foreign Aid American Political Science Review, June 1962, PP. 301-9.

وكذلك راجع :

K.J. Holsti, International Politics, Printice Hall, N.Y 1972, PP. 257-260.

(٢) « مهما كان الغرض البدائي لبرنامج المعونة ، سواء اكان لغرض التطور الاقتصاد او تحسين الحياة الانسانية ، فان من الممكن استخدامه كمكافأة ، او كتهديد او كعقاب — بصورة اخرى ممارسة النفوذ على الطرف المنتفع بالشكل الذي يتيح للمانح تحقيق اغراض سياسية للمدى القريب » .

K.J. Holsti, op. cit. p. 263.

ثانيا ان الاتحاد السوفياتي اكثر تجاوبا مع طلبات الدول المستلمة ولا يطالب بفوائد عالية او صيغ دفع معينة . بل انه يقبل الدفع بالشكل الذي تتمكن منه الدولة المستلمة كتصدير المنتوجات الاولية او غيرها . ولهذا نجد ان المعونات الاقتصادية السوفيتية تركز على المشاريع الحيوية كالسكك الحديدية وتطوير انتاج المواد الخام والمشاريع الاروائية . ومما لا شك فيه ان السوفيت يتنافسون مع الولايات المتحدة والغرب والصين في مجال المعونات الخارجية وهي اسلوب يهدف منه تقليل او ابعاد نفوذ اخر من مناطق ذات اهمية خطرة .

ومنذ ١٩٧٣ ودول اوبك واوابك تتقدم بالمساعدات الى اقطار العالم الثالث . وكما هو معلوم فان هذه المساعدات تتصف بالنزعة التضامنية ولتخفيف العبء الاقتصادي عن كاهل شعوب العالم الثالث . ذلك العبء الناجم عن تفاوت الاسعار بين المواد المصنعة المستوردة من الدول المتقدمة وبين اسعار المواد الاولية والمنتوجات الزراعية التي تصدرها دول العالم الثالث . وتأخذ المعونات طابعا ماليا أي بتمويل المشاريع او سد عجز الميزانيات . وتشدد بعض من دول اوابك على الاستثمار في اقتصاديات دول العالم الثالث لاغراض انسانية وليست احتكارية : :

قيمة مساعدات دول اوابك المدفوعة
(بلايين الدولارات)

القطر	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
الامارات	٠,٦	٠,٤	٠,٥
الجزائر	غير معلوم	غير معلوم	٠,٢
العراق	٠,٤	٠,١	٠,٥
قطر	٠,٢	٠,٢	٢,٢
الكويت	١,٢	١,٨	١,٠
ليبيا	٠,٢	٠,٤	٠,٥
السعودية	٢,٢	١,٩	٢,٠

المصدر The Banker, Bank of England, March 1977.

ان المجال الثاني الذي يؤثر فيه العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية هو القدرة الصناعية على توفير قوة عسكرية لتأمين دفاع الدولة[1]. وقد لاحظنا فيما سبق ان للعوامل الجغرافية والبشرية اهمية كبيرة في تمكين الدولة من الاسهام بشكل فاعل في العلاقات الدولية . وبما ان المنازعات الدولية ما زالت قابلة للحسم بالطرق العسكرية ، فان قوة الدولة متغير ذو اهمية في الدفاع عن مصالحها . ولكي تمتلك الدولة قوة عسكرية هجومية او دفاعية او رادعة فان عليها ان تبني لنفسها قاعدة صناعية متطورة . ومما لا شك فيه ان مستوى التصنيع السلمي والعسكري وقابلية مواكبة التطور التقني مقترنة بالقدرة الاقتصادية . فليس في وسع جميع الدول ان تخصص نسبا عالية من دخلها القومي للاغراض الحربية كما ان ليس في وسعها جميعا من تحديث صناعاتها الحربية وامتلاك اجيال جديدة من الاسلحة . ولهذا فان التسلح عبء على الاقتصاد القومي ، وكلما كانت الدولة في منافسة مع غيرها كلما اضطرت الى الحفاظ على مستوى عال من الاستعداد العسكري . ولا يتأتى ذلك من غير امتلاك قدرة اقتصادية واستعداد الشعب على التضحية والا فان الدول ستلجأ الى طلب المعونات العسكرية من الخارج . ومن المعلوم ان الجهة المؤيدة ستضع شروطا قاسية على تقديم مثل هذه المساعدات . واقل ما يمكن ذكره هنا هو الانتماء الى التحالفات العسكرية واتباع سياسة خارجية لا تتضارب ومصلحة الدولة الحامية . ان تاريخ دول العالم الثالث يشهد بالقيود التي تكبل الدول المرتبطة في احلاف عسكرية اذ انها لا تتمتع بحرية كافية تؤمن لها التصرف بقدرتها العسكرية وفقا للاعتبارات الوطنية .

ان المنافسة الحادة بين الدول العظمى في مجال التسلح انما تجري لتوفر العامل الاقتصادي وقابلية الحكومات على اتخاذ قرارات سياسية بتخصيص حصص متزايدة من الميزانية الوطنية لاغراض الدفاع . وبما ان القدرات العسكرية في نمو وتطور كما ونوعا فان الفوارق في القابليات بين الدول ستزداد تدريجيا . وهذا يعني ان احد امرين اما ان تتراجع الدول المتسابقة عن تصعيد سباقها لعجز اقتصادي او ان تتكاثف الدول والانظمة لتتحمل اعباء نفقات

(١) « وكما يعرف الجميع فان لحالة الاقتصاد الوطني اثرا على قدرتها الدفاعية . وتظهر هذه الحقيقة من ناحيتين في وقتنا الحاضر ، حيث اصبحت الاسلحة اكثر فاكثر تعقيدا وكلفة ، وحيث اصبح يستدعي تصنيعها تطورا تكنولوجيا وعلميا عاليين ، وبتقوية اقتصادنا فاننا نعزز القدرة الدفاعية السوفيتية » .

A.N. Kosygin, April 5, 1966, Report to the 23rd. CPSU Congress, 23 rd Congress of the CPS U, Novsti Agency Publishing House, pp. 266-267.

الدفاع . ولذلك نجد ان دول حلف الاطلس تحاول توزيع الاعباء الاقتصادية فيما بينها . ففي الستينات حاولت الحكومات البريطانية الضغط على بون لتتحمل قسطا وافيا من نفقات القوات البريطانية في المانيا الغربية . وهذا بدوره يعني ان بريطانيا لن تستطيع التأثر في سياسة حلف الاطلس من هذه الزاوية بنفس المستوى الذي مارسته في الخمسينيات . وانها ايضا غير قادرة على القيام بدورها جديا بشأن ان تقارب فرنسي الماني .

ان القدرة المالية العربية الراهنة تمكن الامة العربية من بناء صناعة حربية متطورة لم يكن في وسعها الشروع بها قبل ١٩٧٣ . ومما لا شك فيه ان مواكبة التقدم التقني الحربي في الوطن العربي — مصحوبا بالاعتبارات السياسية والجغرافية والبشرية الاخرى — سيجعل القوة العسكرية العربية تتمتع باستقلالية اكثر في انتقاء خياراتها العسكرية . وهذه الحقيقة لوحدها ستؤثر على الصراع العربي — الصهيوني من جهة وعلى علاقاتنا مع العالم الخارجي . لقد تأثرت السياسات العربية بالسقوف التي وضعتها الدول العظمى بشأن التسلح . فتسلحنا اما دفاعيا او هجوميا محدودا . وبغض النظر عما يرافقه من قيود وتحفظات ، فانه لا يؤتمن له في الأزمات .

ان على صناع القرار ان يأخذوا في حساباتهم القدرة الاقتصادية الفعلية والكامنة لدولهم . فالقدرة الفعلية هي القابليات المترجمة بالفعل والتي يمكن تجنيدها لخدمة المصلحة الوطنية انيا . اما القدرة الكامنة فهي المعين الذي يصب في الشريان الاقتصادي للدولة . فقد تمكن السوفيت من ترجمة قوتهم الكامنة الى رصيد اقتصادي وبالتالي الى قابليته العسكرية والسياسية ابان الحرب العالمية الثانية . فعندما تحولت الحرب الى سجال عسكري تمكن السوفيت من مواصلة الدفاع الا ان تحول الى هجوم يسنده ضخ صناعي عسكري نشط بينما كانت المانيا تعاني من اعباء الحرب والتدمير الاقتصادي الذي تعرضت له . فكانت قدرتها الكامنة لا تتناسب والمهمة التي حاولت تنفيذها . اضف الى ذلك ان القوة الكامنة تشجع الدول على الصمود بوجه التحدي والضغوط والحصار الاقتصادي .

تتأثر السياسة الدولية بالقوة الاقتصادية للدول المهمة بصورة عامة ، أي من حيث دور ذلك الاقتصاد في النظام الاقتصادي العالمي . فعلى الرغم من الازمات التي يعانيها الاقتصاد الوطني الامريكي ما زال للدولار دوره في النظام النقدي الدولي وما زالت حكومة الولايات المتحدة قادرة على التأثير على

سياسة حلفائها وغيرهم عن طريق التعامل مع قيمة الدولار . وكلما كان ميزان مدفوعات الدولة يتمتع بفائض والاستقرار ، فان نفوذها يتناسب مع ذلك الفائض والاستقرار . فحتى الدول النامية تستطيع ان تستجذب الاستثمارات الرأسمالية غير الرسمية عندما تكون في حالة استقرار اقتصادي وتنجذب عنها عندما تعيش اضطرابات داخلية . كما ان الدولة المتمتعة بفائض في ميزان مدفوعاتها ، تتمكن من تخصيص قسط كبير منه لتقديم المعونات الى الخارج . ولدينا في الوقت الحاضر دولتان تلعبان دورا فاعلا في الشؤون الدولية بفضل ما لديهما من فائض وهما اليابان والمانيا الغربية . وقد اتاحت الاوضاع النفطية الحالية فرصا امام اقتصاد بعض الاقطار العربية للتأثير في الشؤون الدولية . الا انه مما يؤسف له ان الافتراضات السياسية وراء مثل هذه الوسيلة لا تتفق وواقع الامة العربية . فهي في الحقيقة قوة مالية للمزايدة والكسب الانيْ ولم تسخر بعد في جميع الاقطار العربية لاغراض بعيدة المدى[1] .

(١) نرى ان القدرات المالية العربية لم تستخدم الثمن الفرصي في المعنى السياسي والاقتصادي . انه لمن الاولى ان تسخر في بناء اقتصاد قومي شامل يضع اسس اقتصاد حديث عوضا عن الاستثمارات الاجنبية بالنسبة الحالية . وفي مجال السياسة فان القوة العسكرية العربية لا تتناسب وقدراتها المالية .

استثمارات اوابك في الدول الغربية (بلايين الدولارات)

الجهة	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
بريطانيا	٢١	٤,٣	٤,٥	٤
الولايات المتحدة	١١,٦	٩,٥	١٢	٦,٣
غيرها	٢٠,٩	١٧,٤	١٧,٣	٧,٩
مؤسسات دولية	٣,٥	٤	٢	٠,١
المجموع	٥٧	٣٥,٢	٣٥,٨	١٨,٣

نوع الاستثمار	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
١ ـــ ودائع ـــ بريطانيا	١٥,٥	٤,٣	٤,٢	٣,٩
الولايات المتحدة	٤	٠,٦	١,٦	—
دول اخرى	٩	٥	٧	٣
المجموع	٢٨,٥	٩,٩	١٢,٨	٦,٩
٢ ـــ سندات حكومية	٩,١	٢,٣	٢,٢	٢,٤
٣ ـــ استثمارات اخرى	١٩,٤	٢٣,٠	١,٠	٩,١

المصدر The Banker, Bank of England, March 1977:

اننا نشهد في عصرنا الحاضر معاناة الدول الفقيرة في الحصول على الاموال الاجنبية لتمويل مشاريعها وتغطية العجز في ميزان مدفوعاتها . ومما يلاحظ ان حاجة العالم الثالث الى رؤوس الاموال الاجنبية ستستمر في الزيادة بينما لا يتجاوب معها توفر رؤوس الاموال . ثم ان الثمن السياسي الذي ستدفعه هذه الدول مقابل الحصول على القروض يعيق تسيلها من الدول الغنية الى الدول الفقيرة . كما ان محاولة التحرر من الاعتماد على القروض لا تنتج بوسائل سياسية ما لم تكن هناك استعدادات اقتصادية(1). بعبارة اخرى ان على الدول النامية ان تلجأ الى سياسة ميزان مدفوعات يصونها من العجز ، وان تنمي القطاعات الاساسية التي يمكن تصدير منتوجاتها . اما التركيز على الانتاج الاستهلاكي فلن يخدم الاقتصاد في المدى البعيد ، بل يعزز من التبعية .

وهكذا فمن اجل اتاحة فرص اكبر للتنمية وبأقل القيود السياسية والاقتصادية يتوجب على المنظمات المالية الدولية ان تتولى مسؤولية تحقيق متطلبات الدول النامية من الاحتياجات المالية والاقتصادية . كما ان على هذه الدول ان تحمي نفسها باللجوء الى تشكيل المنظمات الاقتصادية الاقليمية اسوة بما تتبعه الدول الصناعية من سياسة التكتلات الاقتصادية(2) .

والان ما هي الاساليب الاقتصادية التي تلجأ اليها الدول في علاقاتها الخارجية ؟ تستخدم اساليب الضغوط الاقتصادية في اوقات الحرب والسلام . وقد تكون عن طريق الحكومات بصورة مباشرة او عن طريق الشركات الاحتكارية . فقد تكالبت الحكومات والشركات على محاولة حكومة مصدق لتأميم النفط في ايران في ١٩٥١ . وليس من الضروري ان تكون نتائج السياسة الاقتصادية متعمدة لايذاء طرف اخر ، بل من اجل تعزيز الاقتصاد الوطني كالحد من استيراد البضائع الاجنبية مثلا وتكون بعض السياسات الاقتصادية موجهة لاغراض سياسية واضحة . فكان فرض العقوبات والمقاطعة الاقتصادية من قبل عصبة الامم على ايطاليا بعد غزوها للحبشة في ١٩٣٦ يهدف الى ارغام ايطاليا على ترك الحبشة . ثم ان الاساليب الاقتصادية متداخلة في تأثيرها ولا يقتصر على اسلوب دون اخر . اضف الى ذلك انه من الصعب التمييز احيانا بين الاساليب الاقتصادية الضاغطة وبين الاستعمال الفعلي للقوة لاجبار الطرف

---

(١) **Ernest Stern, Private Capital Markets for Development, in Leading Issues, op. cit, PP. 185-197.**

(٢) **T. Geigor, A World of Trading Blocs, in D.S. McLellan ed., The Theory and Practice, op. cit. pp. 254-259.**

الاخر . فهل يعتبر الحصار الاقتصادي بواسطة الاساطيل البحرية ضغطا اقتصاديا ام استخدام قوة عسكرية ؟[١] .

بوسعنا تحديد اساليب الضغط الاقتصادي بما يلي . اولا فرض القيود الجمركية على البضائع المستورة من والمصدرة الى دولة او مجموعة دول . ومما لا شك فيه ان الدول المصدرة لبضاعة اولية اساسية في اقتصادها الوطني ستلاقي صعوبات جمة من جراء تعرضها لتلك القيود . كما ان الدول المعتمدة على استيراد بعض المواد والخدمات هي الاخرى ستمر في محنة بسبب زيادة كلفة الحصول على تلك المواد والخدمات الخاضعة للقيود . وقد تلجأ الدول المتكافأة الى سياسة الرد بالمثل للحد من تأثير القيود او تتوجه الى مصادر استيراد وتصدير اخرى . ثانيا ، استخدام الكارتيلات الاحتكارية للتضييق على الحرية السياسية والاقتصادية للدول العاملة فيها . وبما ان اغلب دول العالم الثالث تمول مشاريعها كارتيلات عالمية فانها تلاقي عقبات جمة في التغلب على الضغوط المباشرة وغير المباشرة[٢]. وقد لجأت بعض الحكومات الى سياسة التصدي للضغوط الكارتلية وذلك بالتهديد بالتأميم او التأميم فعلا . اضف الى ذلك ان مؤسسات تجارية عالمية اخرى اخذت تتنافس على استثمار اموالها مما يعطي لدول العالم الثالث فرص المفاضلة . ثالثا ، الحرب السايكولوجية الاقتصادية وذلك بتعريض عملة الدولة الى شتى فنون المضاربات في اسواق النقد العالمية مما يرغمها على الاحتماء او الاستعانة باقتصاد خارجي متين . وقد تعرض الفرنك الفرنسي في نهاية الستينات الى مثل هذه الضغوط . ومن الصعب على جميع الدول تلافي مثل هذه الاساليب . رابعا ، قطع المعونات الاقتصادية او فرض شروط جديدة على تقديمها . وبما ان اغلب المعونات تأخذ شكل سلع استهلاكية وخدمات فان التأثير على الوضع الداخلي سيكون فعالا ويؤدي الى ارباك الاوضاع الداخلية . ولكن اذا كانت الحكومات والشعوب واعية لاغراض هذه السياسات فانها ولا شك ستؤول الى الفشل .

(١) N.R. Palmer and K.C. Perkins, International Relations, Houshton Mifflin, N.Y., 1953, p 252.

(٢) تتضمن سياسة الكارتيل ، كما هو الحال في اية سياسة وطنية ، علاقات اقتصادية لها اهمية دبلوماسية وعسكرية واقتصادية » .
Quoted by C.C. Abbott, Economic Aspects of Power, in H. and M. Sprout, Foundations of National Power, op. cit, p. 53.

المبحث الرابع : العامل العلمي والتقني

منذ القرن الثامن عشر والعالم يخطو من حين الى حين عبر مراحل تقدم علمي وتقني تغير الموازين الداخلية والخارجية في حياة الشعوب والدول . فالرخاء المادي الذي نشهده في عصرنا انما هو بفضل تمكن الانسان من زيادة تحكمه بالعوامل الطبيعية . فكلما توسعت المعرفة الانسانية بشأن القوى المحركة للطبيعة كلما توفرت سبل جديدة وانفتحت افاقا رحبة لتحويل الخيرات الطبيعية الى فوائد تعم البشرية . ولكننا نعيش في نظام دولي تتصارع فيه الشعوب والانظمة السياسية من اجل احتلال مواقع في سلم القوة . وبما ان المواد الاولية محدودة في كرتنا الارضية فهناك سباق بين الدول المتقدمة صناعيا لبسط نفوذها على الموارد الطبيعية . ومن اجل تحقيق ذلك تركن هذه الدول الى شتى الاساليب السياسية والاقتصادية والعسكرية لتأمين حصولها على المواد الاولية .

اننا لا ندعو هنا الى التشأم حول مستقبل التطور التقني ، ولكننا لا نستطيع ان نغفل الحقائق المماثلة في العلاقات الدولية . ان العالم لا يخضع الى حكومة عالمية ، ولا يمتثل الى نداءات منظمة دولية ، ولا يحتكم الى اخلاقية وعقيدة وامال موحدة . انه عالم الدول المتصارعة . والصراع يستند الى القوة الوطنية . والتطور العلمي والتقني عنصر مهم في تحديد مستوى ومستقبل القوة الوطنية . ولكن هذا لا يعني ان التقني يؤثر في القوة الوطنية ليس الا ، في الواقع انه يؤثر في مجمل العلاقات الدولية . ويظهر لدينا بهذا الشأن اتجاهان . احدهما ينظر الى التقني على انه عامل فعال قلب اسس العلاقات الدولية في اكثر من مجال . وثانيهما النظرة المحافظة التي تعتبر دور التقني ثانويا(١) .

وسنحاول هنا ان نعالج اثر التقني على العلاقات الدولية من عدة نواحي . ففي المقام الاول اثر التقني على النظام الدولي . صحيح ان الدولة القومية ما زالت هي الركن الاساس في النظام الدولي بيد ان فاعلية ذلك النظام وفقا لضوابط نظام توازن القوى قد تبدلت منذ الثورة الصناعية وحتى يومنا هذا . ومما لا شك ان التقني احد اسباب التبدل . فقد لجأت الدول الاوربية قبل التطور السريع في طرق المواصلات والصناعات الثقيلة الحربية والسلمية الى سياسة التكتل من اجل الحفاظ على بقائها . وكان البحث عن الحلفاء بدافع

(١) R. Gilpin, Has Modern Technology Changed International Politics, in J,N, Rosenau ed., The Analysis of International Politics, London 1977, PP. 165-173.

الضعف الاقتصادي والعسكري . ولكن بتوسع القاعدة الصناعية والافادرة من الاعتبارات الجغرافية والبشرية تمكنت المانيا الامبراطورية من جعل نفسها محورا لاستقطاب قوي اوربية اخرى لتجابه بريطانيا العظمى . وقد ظل توازن القوى التقليدية فاعلا خلال فترة ما بين الحربين الا انه تحول الى توازن الرعب منذ ١٩٤٥ وذلك بسبب التقنية . فقد دخلت العلاقات الدولية في عصرها النووي وتوجب عليها ان تسير بين حدين . اما المجابهة المباشرة والتدمير الكلي او القبول بنظام يتيح التعامل الدولي بعيدا عن الحرب النووية . وقد اتخذ هذا النظام اشكالا منها الحرب البردة ، والتعايش السلمي ، والوفاق .

اننا نرى ان اكثر التحولات الجذرية في العلاقات الدولية هي القناعة او التأمل العقلاني في حقيقة واحدة هامة الا وهي ان الحرب النووية الشاملة لا تخدم اي طرف في الوقت الحاضر . لذلك يتوجب على الدول النووية العظمى ان تبحث عن اساليب اخرى لتصريف علاقاتها بعيدا عن الحرب النووية . بعبارة اخرى ان على صناع القرار ان يحدوا لانفسهم طرقا لحسم النزاعات بالوسائل السلمية . واذا كانت هذه الحقيقة الجديدة تقود بشكل او اخر الى التعاون الدولي على عدة عُمد ، فان هناك جانبا خفيا يدم عن تنافس دفين يغذيه التقني . فكما هو معلوم ان العالم منقسم الى انظمة عقائدية متصارعة فيما بينها ومتناقضة في الغايات والوسائل ، كما يتزعم النظامين الرئيسين قوتان عظيمتان لهما من القابليات العسكرية والاقتصادية تمكنهما من ممارسة تأثير في مجالات الشؤون الدولية ، اذ ان التقني النووي عزز درجة الاعتماد على القوة النووية العظمى في الحلف في قضايا الأمن القومي ، وهذا بدوره يعطي للدولة النووية الاعظم منزلة في القوة والتأثير والنفوذ اعلى مما كانت تتمتع به الدول الكبرى التقليدية داخل الاحلاف . وبالمقابل فان هذا دفع ببعض الدول المنتمية الى الاحلاف ان تبحث عن وسائل للتخلص او التقليل من الاعتماد على قوة حليفة نووية في قضايا الامن القومي . ومن هنا يمكن ان نعلل نزعة الجنرال ديغول الى الخروج بفرنسا من حلف الاطلسي عسكريا ، وذلك ببناء قوة نووية وطنية مستقلة عن القدرات الدفاعية للولايات المتحدة . ولكن بالقدر الذي تسعى فيه فرنسا نحو الاستقلالية هناك تغيرات تقنية ترغمها على الرجوع الى حضيرة الحلف . فالهوة الكبيرة بين القابليات الاقتصادية والعلمية والتقنية بين كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي من جهة ، وبين الدول الساعية للحاق بها هي هوة شاسعة افقيا وعموديا كما ونوعا ليس في وسع الاخيرة ردمها .

ان التسابق في التسلح بين العملاقين يعتمد على تقنية متقدمة . وقد شهدت العقود الاخيرة قفزات سريعة في اجيال الاسلحة . فالقنبلة النووية كانت فاتحة العصر ، ثم تلتها القنبلة الهيدروجينية والان نشهد القنبلة النتروجينية .

وتختلف القنابل الثلاث من قوة التدمير وسعته واثره . اما بشأن وسائط القذيفة فقد ركز في بادىء الامر على القوة الجوية ، ولكن سرعان ما تحولت الى الصواريخ البعيدة والقريبة المدى الحاملة لرأس نووي واحد ، ومنذ سنين والصواريخ تحمل رؤوسا متعددة بعضها يستطيع التهديف لمسافات مختلفة ، ثم ان القضاء هو الاخر تحول الى مجال سباق تقني وعسكري واقتصادي . ونتيجة هذا كله ان اشكال العنف قد تغيرت ، فعلى مستوى دول العالم الثالث يتقيد النزاع المسلح بسقوف تفرضها امدادات السلاح وتصنيعه ، اما على مستوى الدول النووية فقد جندت التقنية لتلائم مستويات دنيا من المنازعات المسلحة كالحرب التقليدية المحدودة واسلحة تكتيكية (تعبوية) نووية تلائم حروبا نووية محدودة .

لم يقتصر اثر التقنية والتقدم العلمي على القوة العسكرية واساليب الحرب ، بل شمل ايضا الدبلوماسية والدعاية والتدخل في الشؤون الداخلية بطرق غير مباشرة ، فالدبلوماسية التقليدية لم تعد مهمة نشطة كما كانت عليه قبل تقدم طرق المواصلات وسبل الاتصال . وبذلك انتقلت المهمة في جوهرها من الدبلوماسيين الى صناع القرار والمسؤولين عبر المحافل الدولية واللقاءات السياسية بين المسؤولين باستمرار . وما الخط الحار بين موسكو وواشنطن الا وسيلة اتاحتها التقنية ليقوم بدور الصمام في حالات التأزم العالمي . ثم ان الدول المتقدمة اخذت تعتمد التقنية كاسلوب لخلق معتقدات وانطباعات بين شعوب الدول المختلفة وذلك بايصال معلومات وحقائق ونماذج حية عن قضايا سياسية واجتماعية واقتصادية لم يكن بالسابق من الممكن التحدث بها مباشرة الى الشعوب . فاجهزة البث الاذاعي والصوري تصل الى الشعوب من فوق رؤوس الحكومات وبذلك تؤثر الدول على اراء قطاعات كبيرة من شعوب اعدائها وحلفائها . وهذه ظاهرة خطيرة تزداد خطورتها في البلدان التي لا تسهم شعوبها في انظمتها اسهاما مباشرا اذ تسعى وسائل الاعلام الى خلق فجوة بين نظام الحكم وبين الجماهير تؤدي الى الاطاحة به . وهناك من يرى في التقارب التقني والعلمي بين الامم مستقبلا نيرا لخلق قاعدة ثقافية ، تقنية عالمية يمكن بدورها

ان تؤثر على القيادات السياسية وذلك لانها تشترك في قضايا عامة لا علاقة لها بالاعتبارات السياسية والوطنية . فمسألة الموارد الأولية مثلا والبحث عن سبل جديدة انما هي في جوهرها مسألة تهم البشرية بشكل او اخر . اما صياغتها في اطار سياسي فلن يخدم العالم في المستقبل . ويرى انصار هذه الدعوة ان صناع القرار لم يعد يثقون ويعتمدون على بديهتهم في حسم كثير من الامور بقرار سياسي ما لم يأخذوا بعين الاعتبار تقديرات واراء التقنيين والفنيين .

لقد شطرت التقنية والتقدم العلمي العالم الى معسكرين الى جانب التقسيمات الايديولوجية والاقتصادية[1]. فهناك مجموعة دول بلغت من التقنية مرحلة تجاوزت مرحلة التصنيع التقليدي وبالتالي اخذ اقتصادها وتركيبها الاجتماعي والسياسي يتأثر بهذا الاتجاه ، وهناك مجموعة ثانية ما زالت تؤيد اللحاق بركب التقدم العلمي والتقني . وعلى الرغم من ان التقدم العلمي والتقني يمتاز بسرعة الانتشار والتقليد الا ان هناك معوقات تحول دون تمكن غالبية دول العالم من الدخول الى عصر التقنية المتقدمة . فالاوضاع الاقتصادية المتخلفة المتمثلة بشحة الاموال وانخفاض مستوى المعيشة والتعبية الاقتصادية والاعتماد على مورد اقتصادي واحد ، وندرت الايدي العاملة الماهرة ، والاوضاع الاجتماعية المتوارثة ، والتأخر السياسي في الانظمة كلها معا تقف عقبة امام هذه الدول في طريقها الى التقدم . صحيح ان شعوب العالم اخذت بالتصنيع ولكن المدخل اليه وتطبيقه ومستقبله ما زالت من القضايا المتأرجحة .

ولهذا فان شعوب العالم الثالث ستبقى تعاني من التخلف التقني لفترة زمنية . وهذا بدوره يجعل علاقاتها الدولية عرضة للتأثير بالاعتبارات التقنية .

ان الفجوة القائمة بين المعسكرين التقنيين هائلة . وردمها يتطلب تعاون دولي جاد ومخلص ، اما التستر وراء اعذار وحجج اقتصادية وسياسية واجتماعية فهو في الواقع هروب من المسؤولية العالمية والبشرية ، ان الذي نخشاه هو ان تنحصر القابليات التقنية لدول العالم الثالث في مجالات ضيقة لا يمكن كسرها او تطويرها .

تؤثر التقنية على كثير من المشاكل الدولية التي تجابه البشرية في وقتنا

---

(١) يحتمد بعض الكتاب التقنية عنصرا من جملة عناصر تحدد منزلة الدولة من سلم القوة . دولة عظمى ، دولة وسطى ، دولة صغيرة .

G. Lagøs, International Stratification and Underdeveloped Countries, Chapel Hill, 1963, Chap. 1.

الحاضر . فمسألة تضخم السكان ، وشحة المواد الاولية ، والطاقة ، وعجز الانتاج الزراعي كلها قضايا لا تشجع على استتباب الاستقرار في النظام التجاري العالمي ولا تقلل احتمالات التوتر في العلاقات بين الدول المتاخمة . وقد استغلت بعض الحكومات مثل هذه الاعذار لتبرز توسعها ، كما فعلت اليابان في كوريا ومنشوريا بين الحربين ، وكذلك سعت حكومة موسليني الى تبرير حملتها ضد الحبشة بشحة المواد الاولية والمنتجات الزراعية لتغطية احتياجات السكان والصناعة في ايطاليا . لذلك فان تطور العلم وتقدم التقنية وانتشارها الى اوسع الرقع في العالم ستحسم لنا بعض من هذه المشاكل العالمية . وهناك اتجاه جديد للتعاون بين الدول المنتفعة من مصدر للطاقة الكهربائية او للملاحة او لنقل البضائع بان تضع قدرتها التقنية والمالية للافادة القصوى من هذه المصادر بعدما كانت في السابق مصدر توتر وخلاف سياسي[١] .

وهكذا فأن التقنية تؤثر على المجتمع في داخل الدولة وعلى العالم . وليس من الممكن التنبؤ بالافاق التي يسير فيها تطور التقنية . غير ان الملامح العامة تدل على زيادة تمكن الفرد من السيطرة على بيئة الطبيعة ، وتقارب مختلف اجزاء العالم رغم المسافات ، وتداخل المشاكل الدولية ، وتحسس شعوب العالم بالفوارق المادية والسياسية والاجتماعية . كل هذا قد يقود الى التوتر ما لم تسرع الشعوب الى ابتكار صيغ تعاون عالمي تتيح للتقنية ظروف الاسهام في حسم او تخفيف حدة التأزم في هذه المجالات[٢] .

---

(١) W.F. Ogburn, ed., Technology and International Relations, Chicago, 1949.

(٢) يرى البعض ان التقدم العلمي والتقني ظاهرة مستقلة ومرحلية لا تتقيد بالايديولوجية ولذلك فان لها تأثيراتها على التركيب السياسي . من هنا يستنتج ان الانظمة السياسية تتقارب فيما بينها عبر جسور التقدم العلمي والتقني .

المبحث الخامس : العامل العسكري

لا يمكن فصل القدرات العسكرية عن السياسة الخارجية ، وتسعى الدول الى تعزيز تأثيرها في السياسة الدولية باظهار مكانتها العسكرية . ولذلك فان مدى فاعلية وتأثير الدولة يعتمدان على الاستراتيجية التي تتبناها الدولة ، وتتباين الدول في المستوى العسكري الذي تستطيع صيانته نسبيا في العلاقات الدولية . وقد كانت القدرات العسكرية في عهد دولة المدينة الاغريقية ترتكز على العامل البشري بصورة مباشرة . ولكن مع تقدم المواصلات والتجارة والصناعة اصبح للقاعدة الاقتصادية دورا حاسما في تحديد القدرات العسكرية الكامنة والفعلية لاية دولة . ومما لا شك فيه ان الامن الوطني مربوط ربطا وثيقا بالقابلية العسكرية ، لذلك فان زيادة القوة العسكرية يتناسب مع الاحتياجات الامنية للدولة . فالدول الاستعمارية تحرص على الحفاظ على قدراتها العسكرية من اجل الدفاع عن مصالحها الاستعمارية المتناثرة ، وبالوقت نفسه فان السياسة الاستعمارية لا يمكن ان تفلح من غير قوة عسكرية . وهكذا كان دور البحرية البريطانية في اعطاء السياسة الخارجية قدرا كبيرا من قابلية التحرك والتفاعل مع التحديات الاوربية . فقد لجأت بريطانيا الى سياسة الحصار الاقتصادي بواسطة اساطيلها ، وحماية المواصلات الى ممتلكاتها في اسيا وافريقيا والسيطرة بالقوة العسكرية على المواقع الاستراتيجية الهامة . ولم تتمكن دولة اوربية من دحر النفوذ البريطاني من دون بناء قوة عسكرية كفؤة . فقد تمكنت المانيا القيصرية بعد حرب ١٨٧٠ من انشاء شبكة مواصلات عبر المانيا وتقوية قواتها البرية وبناء اسطول بحري . واعتبرت بريطانيا برنامج تسلح المانيا تهديدا عسكريا مباشرا . وحاولت ان تصده بالطرق الدبلوماسية ومجاراته في مجال القوة البحرية . وهكذا عاشت اوربا مرحلة تسابق في التسلح انتظمت فيها الدول الاوربية كل حسب القاعدة الاقتصادية التي يستند اليها التسلح والمهام المناطة به . وبما ان المانيا كانت ترغب في تعديل الاوضاع الاوربية واقتسام المكاسب الاستعمارية والهيمنة على اوربا ، فانها سعت جاهدة لتوفير القوة العسكرية اللازمة . وفي المقابل كانت بريطانيا وفرنسا حريصتين على الابقاء على مصالحهما الاستعمارية ومنزلتهما السياسية في العلاقات الاوربية فتحالفتا ضد المانيا . اما روسيا القيصرية فقد كانت ضعيفة اقتصاديا ومتأخرة في مجال بناء قوتها العسكرية .

ان الحرب العالمية الاولى رتبت الدول من حيث القوة العسكرية وفق نسق اختلف عن سابقه . فقد خرجت روسيا مدحورة وانهمكت في بناء الاشتراكية ، ونزع سلاح المانيا وحملت التعويضات وعانت من ازمات داخلية اجتماعية وسياسية واقتصادية . اما الولايات المتحدة فقد كانت ترفل في عزلتها وحافظت على قوتها العسكرية من غير اذى كبير . وكانت كل من بريطانيا وفرنسا تتمتع بدور القوة العسكرية الفاعلة في الشؤون الاوربية والعالمية . وربما ان اخفاقهما في ممارسة الضغوط العسكرية ضد المانيا النازية شجع هتلر على المجازفة في تعديل خريطة اوربا بالطرق الحربية .

ان العامل العسكري يؤثر في حالة الحرب والسلم في السياسة الدولية . ان عالما مدججا بالسلاح هو اكثر استعدادا للحرب من عالم منزوع من السلاح وتتضح حقيقة الامر هذا في الفترة التي سبقت الحربين العالميتين ، لذلك هناك حاجة ملحاحة لتخفيض ترسانة اسلحة الدول . بيد ان محاولات نزع السلاح العام والشامل باءت بالفشل ، ولذا فقد توجهت الانظار والجهود نحو الحد من الاسلحة . وان للامم المتحدة وكتلة العالم الثالث دورا كبيرا في انجاح هذه الجهود ، ومع هذا فان ما حققته الدول في هذا المضمار ما زال غير كاف ولن يؤمن لنا وضعا مستقرا في السياسة الدولية(١) .

ليس من الضروري ان تلجأ الدول الى القوة العسكرية في تعاملها مع غيرها من اجل تحقيق اغراضها . ان الحرب هي اخر صيغة من صيغ الافادة من القوة العسكرية . فهناك اساليب اخرى تسبق الحرب وبوسع الدول اللجوء اليها . ومن هذه الاساليب التهديد والاغراء بالحماية . والتهديد في السياسة الدولية يرتبط بالقوة العسكرية بشكل وثيق . فليس بوسع الدولة ان تنفذ تهديدها ما لم تكن لديها قدرة على ذلك . لذا فان الدول الضعيفة عسكريا لن تلجأ الى التهديد باستعمال القوة العسكرية ، والسبب واضح . فكل تهديد يحتاج الى حقيقتين لكي يكون فاعلا . اولا القدرة على تنفيذه ثانيا ان تكون « قدرة على ارغام الطرف الاخر لتصديق فحوى التهديد(٢) .

تخصص الدولة حصة كبيرة من دخولها الوطنية للاغراض العسكرية . ونسب النفقات العسكرية في تصاعد . وهذه حقيقة لا يطمئن لها . فعلى الرغم من اتفاقيات نزع السلاح والوفاق فان معدل نفقات المعسكرين الكبيرين على

(١) سنتعرض لنزع السلاح والحد من الاسلحة في فصل لاحق .
(٢) سنأتي على شرح هذا الامر فيما بعد .

الاسلحة تزداد باطراد . كما ان نفقات الدول الاخرى هي في تزايد ايضا . وتشكل هذه الظاهرة عبأ كبيرا على الاقتصاد الوطني للدول . كما انها سببت في زيادة التوتر في العلاقات الدولية وارباك الاقتصاد العالمي . اضف الى ذلك ان التفاوت بين الدول في المجال العسكري اصبح شاسعا بحيث يمكن القول ان تربع العملاقين على السياسة الدولية يرجع في اغلبه الى قدرتهما العسكرية في مجال الاسلحة النووية الاستراتيجية . وهذا يقودنا الى حقيقة اخرى . وهي ان التأثير في السياسة الدولية لا يتناسب مع القوة العسكرية الفعلية . فالقوة النووية للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي هي عامل اساسي في وضع القيود على استعمالاتهما للقوة العسكرية . كما ان القوة في العلاقات الدولية خاضعة لقيود دولية قانونية كانت ام اخلاقية ، وكذلك تخضع لقيود ذاتية . بعبارة اخرى ان القوة العسكرية الهائلة في عصر الاسلحة النووية لا تشجع على استخدامها لغير اغراض الردع ، وبذلك تحاول الدول البحث عن اساليب اخرى لممارسة التأثير ولتحقيق الاهداف[١] .

ان ستراتيجية الدولة تعتمد على قدرتها العسكرية[٢]. فالدولة ذات القدرات العسكرية الهائلة قادرة على تحمل مسؤولية واكلاف ستراتيجية عالمية ، فقد كانت بريطانيا تمارس ستراتيجية عالمية حتى الحرب العالمية الثانية . بعد ذلك تولت الولايات المتحدة هذه المهمة ، بينما اقتصر الاتحاد السوفياتي على شرق اوربا . ولكن بعد تطور القدرات العسكرية السوفيتية ، خاصة الصواريخ العابرة القارات ، اخذ الاتحاد السوفياتي ستراتيجية عالمية . بالوقت الذي تقلصت فيه الادوار ستراتيجية كل من بريطانيا وفرنسا .

ولكي تعوض الدول الضعف في قوتها العسكرية نسبيا فانها تلجأ الى الاحلاف العسكرية لصد قوة عسكرية تتطلع الى استغلال قدراتها العسكرية . فقد عانت فرنسا خلال الحربين من الضعف النسبي مقارنة بقوة المانيا الكامنة ، فحاولت معالجة هذه الحقيقة المقيدة لسياستها الخارجية في اوربا . وذلك بعقد اتفاقيات عسكرية مع دول اوربا الشرقية لتطويق المانيا من الجبهة الشرقية . ومع هذا كله فقد كانت القوة العسكرية الالمانية هي القدرة الغالبة .

مما لا شك فيه ان النزعة العسكرية للدول الاستعمارية ناجمة عن طبيعة

(١) سنتناول الردع في فصل لاحق .
(٢) سنعالج هذا الامر في الفصل الثامن .

حركة الاستعمار وعن تفاوت مقادير القوة العسكرية بين الدول الاستعمارية وشعوب العالم الثالث . ولكي نقف في وجه هذه النزعة لا بد من اثارة العجز المنطقي والقانوني في ربط القوة العسكرية بالتعامل الدولي وان نعزز قوتنا الذاتية لصد التحدي الاستعماري . فلقد حدثت تغيرات جوهرية في مناخ السياسة الدولية على مستوى المحافل الدولية والرأي العام العالمي[1]. ومثل هذه التحولات هي حاجز ضد النزعة العسكرية للدول الاستعمارية والحركات العنصرية والتوسعية ، ولذلك فان العالم الثالث مدعو الى تعزيز وتوحيد صفه بطريقة او اخرى .

ان التاريخ المعاصر للعلاقات الدولية يكشف عن اتساع ظاهرة التدخل العسكري او التهديد باستخدام القوة . وتمارس الدول الكبرى هذه السياسة بصورة مباشرة او غير مباشرة . فانزال القوات الامريكية والبريطانية في لبنان والاردن بعد ثورة ١٤ تموز المجيدة انما هو تدخل عسكري سافر وجد له غطاء ذرائعيا . وكذلك الحال بالنسبة للتدخل الاجنبي الفردي او الجماعي في دول افريقيا الحديثة الاستقلال . ولا يقتصر التدخل على دول متنافسة بل يحدث داخل منظومة اقليمية كما في امريكا اللاتينية وحلف وارشو[2] .

ان مقارنة القوى العسكرية قضية فنية . ومع هذا فان القوة العسكرية يجب ان توضع في اطار فكري سوقي . والا فان المهمة المناطة بالقوة العسكرية سوف تفقد الوضوح . لقد اعتقد ان الاسلحة النووية ستفتح لمالكيها افاقا جديدة في السياسة الدولية وستعزز قابلية الاستبزاز بيد ان الواقع هو عكس ذلك . فقد اودعت هذه الاسلحة في اطر سوقية غايتها تحاشي الحرب وذلك لطبيعة التدمير غير المميز بالاسلحة النووية .

---

(١) سنأتي عن القيود التي تحد من استعمال القوة .

(٢) سندرس التدخل في فصل لاحق .

وبالاضافة الى ذلك فان القوة العسكرية لا تقاس بالنسب العددية فحسب . بل ان للنوع اهمية قصوى . صحيح ان عدد الجيوش المتجحفلة وترسانتها الحربية وقيادتها العسكرية ومعنوياتها امور تقدم لنا صورة مقربة لعلاقة القوة النسبية في حرب تقليدية . ولكن مع هذا فان دور الدروع والمدفعية والقوة الجوية في تغير مستمر بحيث يفسد علاقة القوة النسبية بين طرفين متجابهين . ولذلك تسعى الدول الى التستر على ما تبدعه التقنية في المجال العسكري .

وهكذا فان العامل العسكري يؤثر في السياسة الدولية بصورة مباشرة وان نتائجه تعتمد على المدى ومعيار وقابلية استخدامه من قبل الدول . ولكن قيمة العامل العسكري لن تبرز من غير التظافر مع بقية العوامل التي ذكرناها سابقا .

الجدول الاول

عدد القوات العسكرية المسلحة لمجموعة من الدول الاوربية وغيرها (بالالاف) :

السنة	الولايات المتحدة	الاتحاد السوفياتي	المانيا	بريطانيا	فرنسا	اليابان
١٩٥٧	٢٨٠٠	٤٢٠٠	١٢٢	٧٠٠	٨٣٦	٢٠٢
١٩٦٠	٢٥١٤	٣٦٢٣	٢٧٠	٥٢٠	٧٨١	٢٠٦
١٩٦٣	٢٧٣٧	٣٣٠٠	٤٠٣	٤٣٠	٦٣٢	٢١٣
١٩٦٦	٣١٢٣	٣١٦٥	٤٥٥	٤١٨	٥٠٠	٢٢٧
١٩٦٩	٣٤٥٤	٣٣٠٠	٤٦٥	٣٨٣	٥٠٣	٢٣٦
١٩٧٢	٢٣٩١	٣٣٧٥	٤٦٧	٣٦٣	٥٠١	٢٦٠
١٩٧٥	٢١٣٠	٣٥٧٣	٤٩٠	٣٤٥	٥٠٣	٢٣٦
١٩٧٨	٢٠٦٩	٣٦٣٨	٤٩٠	٣١٣	٥٠٣	٢٤٠

المصدر : The Military Balance 1978 - 1979, The International Institute for Strategic Studies, London 1978

الجدول الثاني

عدد القوات المسلحة لبعض الاقطار حسب الاقاليم (بالالاف)

الاقطار	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
جيكوسلوفاكيا	٢٠٠	٢٠٠	١٨٠	١٨١	١٨٦
المانيا الشرقية	١٤٥	١٤٣	١٥٧	١٥٧	١٥٧
بولندا	٣٠٣	٢٩٣	٢٩٠	٣٠٧	٣٠٦
اليونان	١٦١	١٦١	١٩٩	٢٠٠	١٩٠
ايطاليا	٤٢١	٤٢١	٣٥٢	٣٣٠	٣٦٢
تركيا	٤٥٣	٤٥٣	٤٦٠	٤٦٥	٤٨٥
ايران	٢٣٨	٢٥٠	٣٠٠	٣٤٢	٤١٣
مصر	٣٢٣	٣٢٢	٣٤٢	٣٤٥	٣٩٥
الجزائر	٦٣	٦٣	٦٩	٧٥	٧٨
الصين	٣٠٠٠	٣٢٥٠	٣٥٢٥	٣٩٥٠	٤٣٢٥
الهند	٩٥٦	٩٥٦	١٠٥٥	١٠٩٦	١٠٩٦
باكستان	٣٩٢	٣٩٢	٤٢٨	٤٢٨	٤٢٩
الارجنتين	١٣٥	١٣٣	١٣٢	١٢٩	١٣٢
البرازيل	٢٠٨	٢٥٤	٢٥٧	٢٧١	٢٧٣
الحبشة	٤٤	٤٤	٥٠	٥٣	٩٣
نايجيريا	٢١٠	٢٠٨	٢٣٠	٢٣٠	٢٣١

المصدر : The Military Balance 1978-1979, The International Institute of Strategic Studies, London, 1978.

المبحث السادس : العامل الانساني
(شخصية وتصرفات رجل الدولة) :

من الممكن تبسيط العلاقات الدولية باعتبارها مجموع العلاقات المتبادلة المتفاعلة المتداخلة بين الامم . ولكن الامم والدول لا تمتلك الارادة الانسانية وبالتالي فان العلاقات هي في حقيقة الأمر قرارات اشخاص يعملون في بيئة اجتماعية ـــ نفسية ويتعاملون في نطاق اطر سياسية واقتصادية واجتماعية واخلاقية داخلية وخارجية . والاكثر من هذا ان التعامل لا ينحصر في اطار معين واضح الحدود ، بل انه ظاهرة مستمرة متواصلة .

ومما لا شك فيه ان للعامل الانساني اهمية بارزة في تحديد طبيعة القرار واسلوب تنفيذه اخذين بعين الاعتبار العلاقة النسبية بين العوامل الاخرى المؤثرة في السياسة الدولية . ويجسد القرار عملية تفاعل بين الدوافع والتقديرات ذات الصبغة العاقلة وبين التأثيرات النفسية والضغوط البيئية الاجتماعية التي يعيشها صناع القرار والتي تجنح بالقرار نحو اللاعقلانية . ومن هنا تأتي مسألة هل تتأثر قرارات الدول بشخصية وتصرفات رجال الدولة منها ؟ هناك اكثر من دالة على ان لمتغير الشخصية والتصرفات فاعلية متميزة تعمل ضمن حدود معلومة في السياسة الدولية .

سنتناول الشخصية ـــ هنا ـــ من زاوية تأثيرها على اخراج قرار عقلاني او غير عقلاني ، وكذلك سندرسها في اطار النظام السياسي من حيث هل ان القرار فردي او جمعي او عام . والقرار غير العقلاني هو ذلك القرار الذي ينتقي خيار سلوكي متأثر بضغوط وانفعالات لا عقلانية ولها صلة مباشرة بحالة نفسية قد تكون رد فعل اني او انعكاس لتأثير غير واعي له صلة بالتبؤ الاجتماعي والنفسي لصانع القرار ، فعندما يواجه صانع القرار احداثا دولية فانه يتفاعل معها وهو ينوء تحت تأثيرات موجهة نفسيا تسحب من تجارب فردية سابقة . ويزعم انصار اللاعقلانية في السياسة ان مسرح العلاقات الدولية يعكس انفعالات خاصة يعاني منها صناع القرار . كما انه من الممكن ارجاع هذه الانفعالات الى جذورها النفسية في مراحل تكوين الشخصية الفردية المختلفة[1] . ولكن هناك جملة قضايا لا يشفعنا الموقف اللاعقلاني على حلها فحتى اذا امتثلنا الى اطروحة

(١) Charles D. Farris, Selected Attitudes on Foreign Affairs, as Correlatee of Authoritarianism and Political Anomie, Journal of Politics, Vol 22, 1960.

اللاعقلانية في المواقف السياسية ، فاننا لا نستطيع التثبت من ان بعض القرارات مشحونة بالتأثيرات النفسية دون غيرها . كما اننا لا نتمكن من تعيين تأثير الضغوط والانفعالات النفسية على القرار والكيفية التي تم فيها ذلك . اضف الى ذلك ان الامم تقف وراء قرارات رجال الدولة فيها وهذا بالطبع لا يعني اننا نستطيع ان ننعت بحق مواقف الامم بانها لا عقلانية(١) .

وقد لخص سدني فيربا العلاقة بين الشخصية والموقف في السياسة الدولية بالمعطيات التالية :

١ ــ كلما كان صانع القرار منفعلا مع الموقف كلما زادت فرص التأثيرات النفسية والانفعالات غير العقلانية .

٢ ــ وكلما توفرت لصانع القرار معلومات وافية عن الموقف في السياسة الدولية كلما انحسر دور التأثيرات اللاعقلانية على السلوك .

٣ ــ وكلما كانت قابلية وفن صانع القرار رفيعتين في التعامل مع الاحداث الدولية كلما كانت قراراته بعيدة عن التأثيرات اللاعقلانية .

٤ ــ وكلما اولى صانع القرار قيمة عالية للعقلانية كلما ابتعد بقراراته عن الانعطاف اللاعقلاني .

٥ ــ واذا وثق الفرد بان لديه قدرة للتحكم بالاحداث فان تعامله معها من زاوية التأثير الشخصي ستكون اقل .

٦ ــ كلما كان اعتقاد صانع القرار انه يتحمل مسؤولية قراراته كلما زاد تحسسه بالقيود الداعية الى تنقية القرار من الانفعالات النفسية(٢) .

يرجح البعض دور الشخصية في التأثير على السياسة الدولية من زاوية العقلانية . وقياس العقلانية متباين . فقد تعرف العقلانية بعد تحليل عملية القرار للتعرف على مدى اتباعها لخطوات معينة يتصف بها كل قرار عقلاني . وقد تعرف العقلانية عن طريق تحليل نفسي لصانع القرار . بيد ان الاسلوب الاكثر شيوعا هو اسلوب الوسيلة ــ الغاية . وبعبارة اقصر ان القرار الذي ينم عن تأمل عقلاني هو القرار الذي يقدر الغايات بوضوح ويحسب الوسائل البديلة التي تزيد من حجم الغايات .

(١) Sidney Verba, Assumptions of Ratonatiry in Modes of The International System, In Klaus Knorr and Sideny Verba ed., The International System : Theoretical Essays, Princeton, 1961, PP. 93-117.

(٢) Ibid.

هناك جملة قضايا تجعل القرارات في السياسة الدولية خاضعة لاعتبارات عقلانية بقدر اعظم مما عليه الحال من قرارات صناع القرار في السياسة الداخلية . فكما هو معلوم ان السياسة الخارجية لدولة ما لا تتأثر باهواء اشخاص معينين بصورة مباشرة وذلك لان الاغراض المنشودة في السياسة الخارجية تمس الامة والشعب وبالتالي فهي تطالب بأن تكون الانفعالات النفسية بعيدة عن اجواء صنع القرار والا فقد يكون الخطر على الامة فادحا . ثانيا ان ساحة العلاقات الدولية مكتضة بالتفاعلات المعقدة السريعة التغير والتنقل ومن الصعب السيطرة عليها . بل في كثير من الاحايين يجد المقررون انفسهم يطاردون الاحداث . وهو عكس المطلوب . كذلك فان تأملا عقلانيا في صنع القرار ضرورة . والشخصية القادرة على رصد المعطيات الاساسية في الوضع الدولي تتمكن من ان تنقل خطاها على هدى العقلانية .

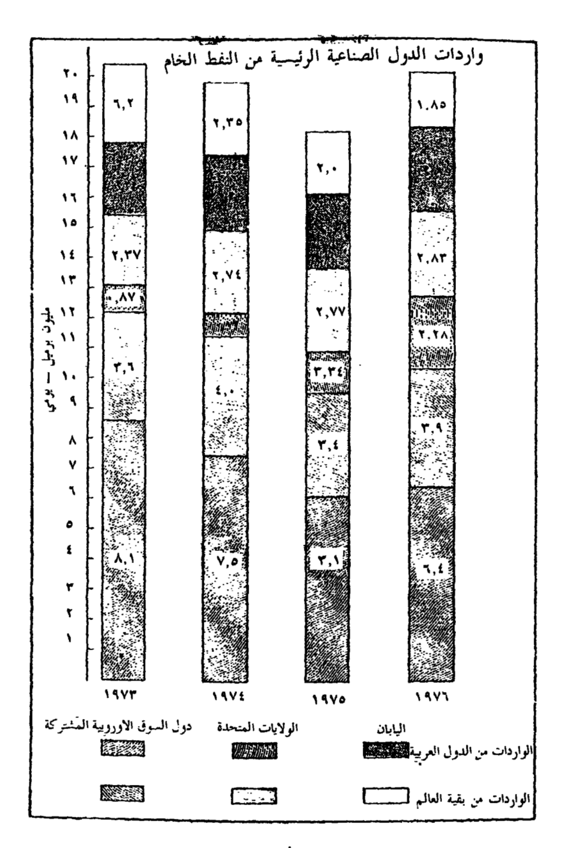
تتحد عقلانية وسلوك رجل الدولة بامور معينة . اولها طبيعة القرار الذي يتخذه ، ثانيا مدى توفر المعلومات عن القضية المتعلقة ، وثالثا طبيعة النظام السياسي الذي يتم فيه صنع القرارات . فمما لا شك فيه ان اخذ القرار بشأن امر ما هو ليس الخيار بين سبيل او اخر بشكل واضح وسهل . بل قد تكون السبل والاغراض متناقضة لذلك على المقرر ان ينتقي ذلك السبيل الذي يقلل نسبة المضار التي قد تلحق بالمصلحة الوطنية او تزيد من مكاسبها . اضف الى ذلك ان القيم المنشودة قد تتقاطع وقيم صانع القرار . فكلما كان التعارض حادا كلما وجد صانع القرار ان ميوله وقيمه الشخصية مقيدة . وكلما تجاوبت قيم الاغراض مع قيمه كلما تعزز موقفه الشخصي وذلك لانه يجد تبريرا لترجيح قيمته الشخصية بكونها مطابقة مع قيمة الغرض المنشود . وكذلك تتقيد العقلانية بتوفر المعلومات عن القضايا في الشؤون الدولية . فالعقلانية تفترض ان الطريق مفتوح امام صانع القرار بشأن البدائل والاحتمالات المتاحة والممكنة . ولكن الامر في الحقيقة ابعد من ان يكون بهذا الوضع . فالاحداث الدولية تتسابق وتزداد تعقيدا وان الازمات لا تقيد بزمان ومكان ، لذلك فان فرص التأثر بالاعتبار اللامنطقية تكون كثيرة عندما يكون صناع القرار يتعاملون مع ازمات سريعة ومعقدة ومتوترة .

ثالثا ، ان طبيعة النظام السياسي عامل فاعل في التأثير في العلاقات الدولية . والذي يهمنا من النظام بعض جوانبه : استقرار النظام ، مدى ولاء الشعب له ،

(١) Ibid.

اساليب صنع القرار . فكلما كان النظام السياسي غير مستقر ومتقلبا كلما تقيد صانع القرار في اتخاذ قرار فاعل وذلك لعدم ثقته واطمئنانه بأن القرارات التالية ستنسجم وقراره . لذلك فقد كانت الحكومة الفرنسية تعاني من التبدلات السريعة خلال فترة ما بين الحربين . وبالتالي شكك في مواقف فرنسا في السياسة الدولية . وكانت هذه الحقيقة سببا في اضعاف مجابهة فرنسا للخطر النازي . كما انه افقدها ثقة الاصدقاء والحلفاء في قراراتها الهامة . وقد اخذ على النظام السياسي السوفيتي بانه يسمح للسلطة بأن تتكثف بيد اشخاص بحيث اذا استبدلوا او تركوا المسرح السياسي فان ثقلهم الشخصي واثرهم على المواقف الرسمية ينحسر معهم . اضف الى ذلك ان ديمومة القرارات السياسية مناطه بالاشخاص الصادرة عنهم تلك القرارات .

لقد تغيرت صيغ القيادة واثرها في السياسة الدولية عبر التاريخ . فعصرنا هو عصر القيادة الفرقية التي تتيح احيانا مجالات لتسلق قائد الى مركز تأثير مرموق تطبع شخصيته القيادية عن طريق اثرها على القرارات . ومن الممكن تشخيص ثلاثة انماط عامة من القيادة يمتاز كل واحد منها بخصائص معينة . فهناك القيادة البيروقراطية ـــ التبريرية او الذراعية كالولايات المتحدة ودول غرب اوربا ، والقيادة العقائدية كالتي تسود في دول المعسكر الاشتراكي ، والقيادة الثورية الرائدة كالتي نجدها في بعض دول العالم الثالث . ومما لا شك فيه ان هذه الانماط هي انعكاس للتركيب السياسي والاجتماعي والاقتصادي للنظام . فالنزعة الغربية في القيادة هي امتداد بشكل او اخر الى اسلوب تعامل رجل الاعمال مع منشأته ومع زبائنيها . فرائده الربح وتقليل الخسارة . اما القيادة الايديولوجية فتستقي خصائصها من التركيب الايديولوجي للنظام باعتباره الكفيل الامين لخدمة تلك الايديولوجية . وقد اوجدت ظروف الكفاح السياسي والتطلع نحو المستقبل في العالم الثالث مناخا يتلائم مع مؤهلات القائد الثوري الرائد الذي يتمكن من شد الجماهير الى مواقفه بثوريته وشخصيته .


واردات الدول الصناعية الرئيسية من النفط الخام
مليون برميل – يومي
١٩٧٣
١٩٧٤
١٩٧٥
١٩٧٦
اليابان
الولايات المتحدة
دول السوق الاوروبية المشتركة
الواردات من الدول العربية
الواردات من بقية العالم

جدول رقم (٥)
تطور واردات الدول الصناعية الرئيسية من الدول العربية من النفط الخام
بالاف البراميل يوميا

البيـــان / السنة	١٩٧٣	٪ من مجموع الاستيراد	١٩٧٤	٪ من مجموع الاستيراد	١٩٧٥	٪ من مجموع الاستيراد	١٩٧٦	٪ من مجموع الاستيراد
الاستيراد من الدول العربية								
أ ــ دول السوق الاوروبية	٨٥٧٩	٧٠,٣	٧٤٥٥	٦٥,١	٦١٠١	٦٤,٠	٦٤٠٩	٦٢,٢
ب ــ الولايات المتحدة	٨٧٢	٢٧,٠	٧٣٤	٢١,٠	١٣٣٧	٣٣,٠	٢٣٨٢	٤٦,٠
جـ ــ اليابان	٢٣٤٠	٤٧,٤	٢٤٨٦	٥١,٤	٢٤٧٩	٥٤,٩	٢٧٧٥	٦٠,٩
المجموع	١١٧٩١	٥٧,٨	١٠٦٧٥	٥٤,٠	٩٩١٧	٥٤,٦	١١٥٦٦	٥٧,٤
الاستيراد من العالم								
أ ــ دول السوق الاوروبية	١٢٢٠٠		١١٤٤٥		٩٥٣٨		١٠٣٠٩	
ب ــ الولايات المتحدة	٣٢٤٤		٣٤٧٧		٤١٠٢		٥٢٠٨	
جـ ــ اليابان	٤٩٤٠		٤٨٣٣		٤٥١٩		٤٦٢٠	
المجموع	٢٠٣٨٤		١٩٧٥٥		١٨١٥٩		٢٠١٣٧	
مجمل الصادرات العربية للعالم	١٦٤٤٣		١٤٥٧٦		١٤٩١٤		١٧١٩٠	
نسبة صادرات الدول العربية للدول أعلاه	٪٧١,٧		٪٧٣,٢		٪٦٦,٥		٪٦٧,٣	

المصدر : تقرير الطاقة السنوي الثالث للأمانة العامة للمنظمة ١٩٧٧ ، واستحدثت بعض الارقام .

جدول رقم (٢)
تطور التقديرات المستقبلية للطلب على النفط (يتضمن سوائل الغاز)
في دول الـ ( ) ( ) لعام ١٩٨٥ (بملايين البراميل يوميا

	(١) أرقام فعلية عام ١٩٧٤	تقديرات الاستهلاك لعام ١٩٨٥ (٢) التقديرات عام ١٩٧٤	(٣) التقديرات عام ١٩٧٦
الولايات المتحدة			
انتاج	١٠,٤	١٨,٨	١١,٦
واردات	٥,٨	١,٤	٩,٧
استهلاك	١٥,٩	١٧,٤	٢١
دول اوروبا في الـ O.E.C.D.			
انتاج	٠,٤	٦,٠	٤,٣
واردات	١٤,١	١٣,٣	١٤,٧
استهلاك	١٣,٣	١٩,٣	١٨,٠
اليابان			
انتاج	٠,٠١	٠,١٦	٠,٠٧
واردات	٥,٣	٩,٠	٨,٨
استهلاك	٤,٨	٩,٢	٨,٢
المجموع			
انتاج	١٠,٨١	٢٤,٩٦	١٥,٩٧
واردات	٢٥,٢	٢٣,٧٠	٣٣,٢
استهلاك	٣٤,٠	٤٥,٩	٤٧,٢

الفرق في المجموع يأتي من عدم تضمين وقود السفن في الاستهلاك

المصدر : (١ — ٣) OECD. World Energy Oudeok. Paris 1977

OECD. Energy Pr

تقديرات الطلب على النفط لعام ١٩٨٥*

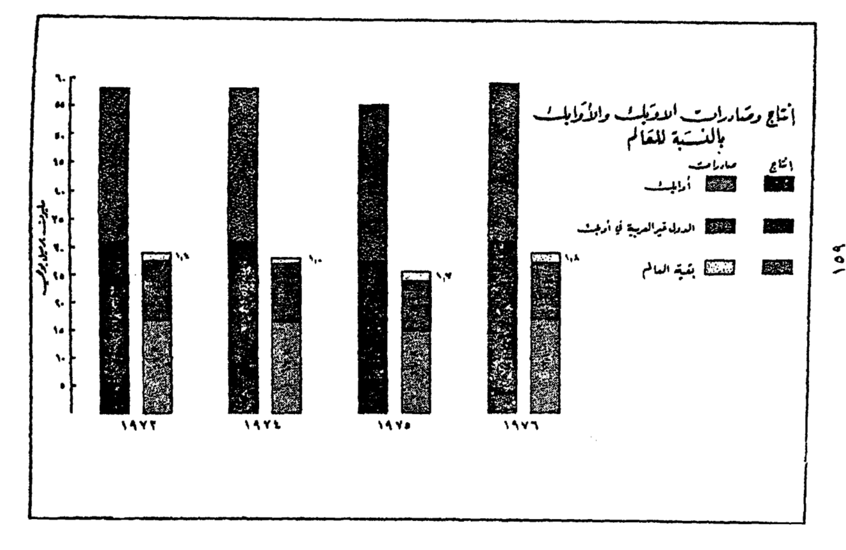
الطلب على النفط في عام ١٩٧٤

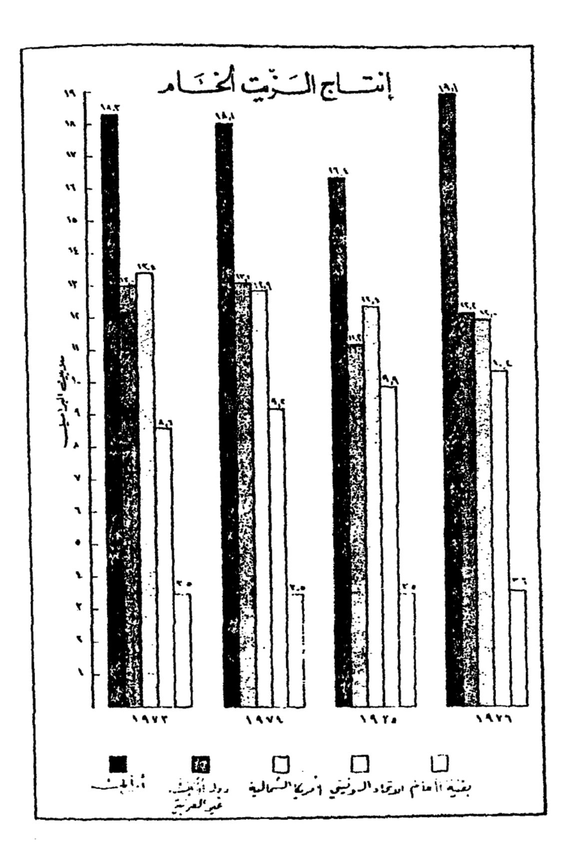
مليون برميل يومياً

الاجمالي — اليابان — دول OECD الاوروبية — الولايات المتحدة

استهلاك — واردات — انتاج

* مشتق من جدول لتقديرات مستقبلية لـ OECD ١٩٧٦


إنتاج وصادرات الأوبك والأوابك
بالنسبة للعالم
إنتاج
صادرات
أوابك
الدول غير العربية في أوبك
بقية العالم
١٩٧٢
١٩٧٤
١٩٧٥
١٩٧٦



إنتاج الزيت الخام
١٩٧٣
١٩٧٤
١٩٧٥
١٩٧٦
أمريكا الشمالية
الاتحاد السوفيتي
بقية العالم

الباب الثاني

سياسة القوة والحرب في العلاقات الدولية

الفصل الخامس : سياسة القوة الوطنية

المبحث الاول : طبيعة القوة ومكونات القوة :

يعاني طلاب العلاقات الدولية من المرونة والغموض في استخدام رجال الدولة والمسؤولين والكتاب لمصطلح القوة . فاقرأ معي هذا المعنى : « الحقيقة البسيطة هي ان السياسة لا تتجزأ من القوة . توجد الدول والحكومات من اجل ممارسة القوة ... ففي كل دولة وفي العالم على رحباته نظام توازن للقوى مستقر او غير مستقر على الاطلاق . ولكن هناك قوة دائما »[١]. اضف الى ذلك ان مفهوم القوة يتداخل مع مفاهيم اخرى قريبة منه في المعنى ان لم تكن متطابقة وهي السلطة ، السلطان ، النفوذ ، وقوة الاجبار[٢]. وقد التفت المفكرون السياسيون الاغريق الى ظاهرة القوة في المجتمع . وكانت تعني عندهم المبادرة التي تمكن « الرجل الموهوب من فرض ارادته ورغبته على الاخرين »[٣] . ان ممارسة القوة تشمل الحالات التي تقع خارج افعال السيطرة او بضمنها . كما ان الفارق المميز بين القوة والسيطرة هو ان القوة تعالج امور خارج نطاق السيطرة . واذا اقتصرت القوة على افعال السيطرة فانها ستكون بالمعنى الضيق الذي جاء به بيرنارد روسل عندما يفسر

(١) Quoted in Foundationsof National Power, ed. by Harold and Margaret Spront, D. Van. Nostrand Comp., New York, 1951, P. 39.

(٢) هناك قائمة طويلة من البحوث التي عالجت هذا الامر منها :
E.V. Walter. Power and Violence, APSR, Vol. 58, 1964, PP. 350-360.
Peter Bachnach and M.S. Baratz, Decisions and Nondecisions An Anacytical Framework, APSR, Vol. 57, 1963, PP. 632-42.
H. Lasswella and A. Kaplan, Power and Society, 1959.

(٣) J.L. Myres, The Political Ideas of the Greeks, N.Y. 1927, P. 158.

القوة بانها « اخراج النتائج المقصودة »[١] . وقد اعطى فليكس اوبنهايم لمفهوم القوة معنى ارجب ليجعله يتضمن النفوذ ، والحد منه ، وقابلية المعاقبة . أي ان القوة « هي القدرة على اخضاع الاخرين الى سيطرة الفرد أو الحد من حريتهم »[٢] وعلى الرغم من ان العنف قد يصاحب ممارسة السيطرة في النظام الاجتماعي ، الا ان الكتاب يختلفون في نظرتهم الى العنف . فبعضهم لا يرى في العنف ضرورة حتمية لكي تظهر القوة سلطانها ، بل يؤكدون على السلطة والشرعية كقاعدة اساسية في التركيب الاجتماعي تقاس على ضوء ممارسات السلطة واخرون يرون ان العنف ملازم للقوة . « ان كل السياسة » كما يقول رايت ميل « صراع من اجل القوة والشكل النهائي للقوة هو العنف »[٣] اما قوة الاجبار فهي « كل واسطة ترغم الفرد على القيام باشياء لا يرتضي القيام بها »[٤] .

وعلى الرغم من كثرة المحاولات العلمية لاعطاء مفهوم القوة معنى دقيقا واضحا مفهوما ، فاننا ما زلنا بعيدين عن تحقيق ذلك « غير اننا غير متأكدين عما نتكلم عندما نستخدم مفهوم القوة »[٥]. وقد تناول W.H. Riker خمسة تعاريف شائعة بين كتاب علم السياسة . فالقوة عند Shapley ، وهو رياضي حاول ان يدرس دور الفرد في التصويت في اللجان ، تعني « قوة المصوت في تحديد نتيجة التصويت في اي مجلس ... اي فرصة المصوت بأن يكون اخر صوت ينظم الى ائتلاف من الاصوات في حده الادنى لتحقيق الفوز ، وهي منزلة مغرية جدا وذلك لان بوسع هذا الصوت الاضافي في الاخير ان يتحكم بصيغة توزيع المنافع المجنية »[٦]. وقد عرف March القوة ، من زاوية علم السياسة ، بأن قرنها بالنفوذ وجوهر فكرته هو « كلما كانت قوة المرء كبيرة كلما زادت قدرته على تحديد النتائج »[٧]. اما Dahl فهو اقرب الباحثين الى

---

(١) Bertrand Russell, Power, A New Social Analysis, Un Win Books, London, 1963, P. 25.

(٢) Felix E. Oppenheim, Dimensions of Freedom, St. Martin's Press, N.Y., 1961, P. 100.

(٣) C. Wright Mill, The Power Elite, N.Y. 1956, P. 171.

(٤) E.V. Walter, op. cit., P. 353.

(٥) W.H. Riker, Some Ambiguities in The Notion of Power, APSR, Vol 58, 1964, P.341.

(٦) Ibid. P. 342.

(٧) Ibid.

اعطاء فكرة مفهومة عموما عندما يقول « ان فكرتي البديهية عن القوة اشبه بما يلي : ان للطرف أ سلطة على الطرف ب للحد الذي يدفع به للاتيان باشياء لا يقوم بها من غير القوة[1] وقد اتخذ مفهوم القوة عند الباحث الاجتماعي النفسي Cartwright معنى مقاربا لما جاء به Dahl مع التشديد على قوة الاجبار النفسية : بعبارة اخرى » ان سلطة أ على ب بشأن التحول من ن الى و في زمن معين تساوي السلطة القصوى لأي فعل يقوم به أ في ذلك الزمن[2] اما الباحث الاجتماعي Karlsson فانه عرف القوة من زاوية المنافع اي قدرة أ على تغيير سلوك ب بحيث يتحكم بالنتائج وبالتالي يغير مكسب ب . بكلمة اخرى ان قوة أ على ب هو الفارق بين المطلق اقصى مكسب يناله ب من تحكم أ بالنتائج وبين الحد الادنى لهذا الكسب[3] .

ولكن هل تعيننا هذه التعاريف على ادراك مفهوم القوة ؟ في الحقيقة هناك فجوة بين القوة الفاعلة في السياسة الدولية اي بصيغة العملية (القوة العملياتية) وبين مفهوم القوة مفاهيميا . وربما ان سبب الفجوة يرجع الى حقيقة امر واقع القوة وهي انها ظاهرة كلية مكونة من جملة متغيرات متداخلة متفاعلة بحيث يلاقي الباحث صعوبة كبيرة ، ان لم نقل يعجز عن تناولها بشكل واضح ووافٍ[4] . فهناك مسألة قياس معيار كل متغير وعلاقته بغيره من المتغيرات في ظروف مختلفة . فعلى سبيل المثال ، تؤثر القدرات والدبلوماسية ، وكفاءة النظام السياسي في المتغير الاقتصادي — اذا افترضنا ان المعيار واحد — في دولتين متنافستين — بدرجة مختلفة من دولة الى اخرى ومن ظرف الى ظرف[5] . وربما يقربنا رسم الفواصل بين المفاهيم المتقاربة المتداخلة من

(١) R. Dahl, The Concept of Power, Behavioural Scinence, Vol, 2, 1957, P.202.

(٢) W.H. Riker, op, cit, P. 343.

(٣) Ibid.

(٤) R.A. Dahl, Power, International Encyclopedia of the Social Sciences, Macmillan, 1968, P. 411.

(٥) من كل هذه التحفظات التي دفعت بالبعض الى الاعتقاد باستحالة تحقيق فهم واضح لمصطلح القوة اثناء عمله ، هناك من يرى ان الباب ما زال مفتوحا من الفريق الاول :

H. and M. Sprout, Foundations of International Politics, 1962, P. 138.

وكذلك :

Klaus Knorr, The War Potential of Nations, Princeton, 1956, P.48.

ومن انصار الفريق الثاني :

Wayne H. Ferris, The Power Capablities of Nation States, Lexington Books, London, 1973, P. 3.

ادراك معنى القوة ، على الرغم من تضمن كل مفهوم بعضا من عناصر المفاهيم الاخرى .

ان القوة هي علاقة تشمل الامور التالية :

١ ـ منافسة او نزاع بين مصالح وقيم طرفين او اكثر .

٢ ـ يهدد طرف طرفا اخر بتلقي العقاب اذا لم يمتثل لاراء الاول .

٣ ـ يدرك الطرف المهدد (بفتح الدال) نتائج التهديد فأن اطاع فانه سيتحاشى خسائر جمة يسببها عدم انصياعه . اما اذا رفض فان على الطرف الاول ان يوجد لنفسه علاقة قوة جديدة . وتكون عادة باستخدام القوة بالفعل أي قوة الاجبار الفعلية .

٤ ـ وهذا ما يميزها عن القوة بالمعنى العام . اما التأثير فيختلف عن الاثنين وذلك لان أ يتمتع بنفوذ عند ب فيتجاوب سلوك ب مع رغبات أ لا لأن نتيجة لتوقع الحرمان والعقاب من استخدام القوة الفعلية من جانب أ ، بل لان ب يتجاوب لانه يرى أغراض أ مغرية وذلك لأن أ يعرض مكاسب تقنع ب فتدفعه الى الامتثال[1] . اما السلطة فهي الحالة التي يجد ب ان التركيب الكلي لافعال وقيم أ ما يدفعه الى الامتثال الى اوامره . ليس خشية العقاب او طمعا بالنفع بل لاقتناعه بشرعيتها .

حتى الان حاولنا تعريف القوة وتمييزها عن غيرها من المفاهيم ، وما زالت امامنا مسألة وهي مما تتكون القوة ؟ وهنا نجد انفسنا امام معضلة اخرى . ان السياسة لا تخلو ، على الصعيد الوطني والمستوى الدولي ، من ممارسة القوة

---

(١) يميز الكاتب J.D. Singer بين ممارسة التأثير ونتيجتها . فالممارسة تتصف بما يلي : ١ ـ توقع أ كيف سيسلك ب في حالة غياب ممارسة النفوذ ٢ ـ تفضيل ا لسلوك معين من مجموع سلوك ب ٣ ـ وسائل ومصادر أ في الافادة من ١ و ٢ . اما نتيجة الممارسة فهي دالة عامل ٣ ـ بالاضافة الى ٤ ـ هي دقة توقع أ السابقة و٥ ـ نظام منافع وقيم وخيارات ب ٦ ـ تخمينات وحسابات المتوقع من النتائج عند ب و٧ ـ وسائل ومصادر مقاومة ب (او نفوذه المعاكس) و٨ ـ تأثير البيئة الدولية .

J.D. Singer, Inter-Nation Influence :

A Formal Model. APSR, Vo. 57, 1963, pp. 420-430.

وقد اضاف Holsti جملة امور الى مفهوم النفوذ او التأثير ١ ـ ان لا ينقطع التأثير بعد انصياع ب الى أ ٢ ـ ان هناك فعل من جانب ب يغذي أ فهو تأثير مغذى . ٣ ـ درجة التأثير تعتمد على التورط والاعتماد ٤ ـ احتمال ان يسلك ب سلوكا لم يكن أ يرتضيه فعلى أ ان لا يدفع ب الى ذلك ٥ ـ ان قياس القوة والتأثير لا بد ان يأخذ بعين الاعتبار ادراك صناع القرار للقوة والتأثير . ٦ ـ في القوة والتأثير احيانا رغبة في منع ب من قبل أ القيام بعمل ما أي ردعه او منعه .

K.J. Holsti, International Politics, op. cit., pp. 156-158.

بشكل او اخر . وطالما ان السياسة علاقة بين حكومة وفرد او مجموعة افراد . او بين حكومات وائتلافات على صعيد المسرح الدولي ، فان حالة العلاقة ستتصف بالعنف والتهديد والتسابق والتنازع والتدخل والمنافسة لاحتلال منازل متقدمة في سلم القوة . وهذا الاخر هو الذي دفع بانصار سياسة القوة ان يفسروا السياسة الدولية على انها صراع من اجل القوة . ولكنهم في الواقع يتغاضون النسيج الداخلي لتلك العلاقة ، اي علاقة القوة . ذلك النسيج الذي لا ينطبق عليه مفهوم القوة كليا لذا فقد دعا البعض الى استبداله بالقدرة السياسية . والحجة في ذلك ان القدرة تعني الطاقة المترجمة الى فعل معا . وبما ان الاندفاع الذهني سيكون صوب القوة العسكرية حالة الحديث عن القوة ، ويستثني الاشكال والمقومات الاخرى المؤلفة للقوة ، وبما ان التصور للقوة سيكون مقتصرا على مقدار القوة المتاحة فعلا ، ويستبعد المعين المتحرك للقوة ، لهذه الاسباب كلها نرى ان مصطلح القدرة السياسية ــ بالمعنى الواسع ــ اصلح من مفهوم القوة[١] . وحتى اذا تمكنت من تحديد المقومات الداخلة في نطاق القوة المتاحة بالفعل والعناصر المؤلفة للقدرة الكامنة فاننا لن ندرك القوة بمعنى علاقة التأثير بين طرفين او اكثر . ان هذه المقومات هي جانب من جوانب القوة . ولا قوة من دونها ، ولكن يحتمل ان لا تقوم علاقة تأثير رغم وجودها . وهذا بدوره يختلف عن حالة التأثير بكل ما هو متاح للدولة لتحقيق اغراضها . ان طبيعة الاغراض ، والوضع الدولي ، وتصور صناع القرار لمقدار القوة اللازمة لممارسة التأثير كلها تتحكم بالامر . صحيح ان الدول تتظاهر بقدرتها وعزمها على تجنيد جميع ما لديها للتأثير على سلوك الاخرين ، بيد ان الواقع لا يشهد لذلك . وهناك جملة اسباب . منها ان الافادة القصوى من القدرات لا يمكن قياسها ، ثانيا ان ممارسة التأثير طريق ذو ممرين لا ينفرد ممارس التأثير فيه بحرية الحركة المطلقة . ثالثا ان زج القدرات يتوقف على مدى تصور وادراك وقناعة صناع القرار حجم تلك القدرات والعلاقة النسبية فيما بينها . فقد تظن دولة أ انها بالتظاهرة العسكرية تستطيع التأثير على سلوك ب ، ولذلك تدفع بالترسانة الحربية الى ساحة التفاعلات ، ولكن يمكن ان يكون الوضع مطابقا لو ان دولة أ اعتمدت اساليب تأثير اخرى بدرجات مختلفة . اذ ان امتناع ب عن الامتثال سيؤدي الى احد امرين ، اما تتراجع دولة

(١) Harold Sprout, Geopolitical Hypothesse inThechnologicalPrespective, World Politics, Vol. 15, No. 2, 1963, PP. 188-189.

أ عن الرغبة في احداث علاقة تأثير او تلجأ الى القوة العسكرية بالفعل لارغام ب على سلوك لا ترغب في تبنيه من غير العقاب العسكري او التهديد به .

وهكذا فعندما نحاول تحديد العناصر المكونة للقوة الوطنية علينا ان ندرك العلاقة النسبية بين العناصر . من هنا تأتي ضرورة اتباع مصطلح القدرات (Capabilities) للتعبير عن هذه الحقيقة اضف الى ذلك ان مثل هذا المنطلق يمكننا من تفسير السياسة على ضوء القدرات ، « اي معرفة اغراض سياسة الدولة بالرجوع الى ادراكها لقدراتها ، والسلوك الذي تتبعه لينسجم مع ما لديها من القدرات ، وكذلك تفسير نتيجة صراع القوة او المنافسة للسيطرة الناجمة عن القدرات النسبية لعدة دول متصارعة »[١] .

وكذلك نستطيع المقارنة بين دولتين متصارعتين عن طريق القدرات . فان صياغة قائمة بالقدرات المتوفرة ــ المتاحة والكامنة ــ لكل دول من الدولتين المتصارعتين ومقارنتها مع منافستها تكشف لنا بعض الحقائق المسبقة عن طبيعة المنافسة والسبل التي تستخدم والنتائج المتوقعة . بعبارة اخرى ان دراسة حالات تاريخية تشفعنا في تحليل كيف تجند الدول قدراتها لخوض المنافسة او الاعداد لها . فهناك علاقة مباشرة بين تصور صناع القرار لقدرات دولتهم وبين حالات الدخول في علاقة تأثير او حالة مجابهة عسكرية .

مما لا شك فيه ان للدولة اغراض تسعى الى تحقيقها . فهناك اغراض قريبة المدى ، وهي التعامل السياسي على مسرح العلاقات الدولية في القضايا الانية الناجمة عن تداخل الفعل ورد العقل . وهناك اغراض متوسطة المدى وبعيدة المدى . فالامن القومي مثلا غرض اني ودائمي لا تستطيع الدول تغافله في تعاملها . اما الاهداف القومية العامة وتمكين الدول من الحفاظ على منزلتها في سلم القوة والمنعة والرخاء الاقتصادي فهي من الأغراض البعيدة المدى . بيد ان تحقيق هذه الأغراض او الاخفاق في تحقيقها لهما صلة مباشرة بالقدرات المتوفرة للدولة . بعبارة اخرى ان القدرات تحدد الاغراض من جهة ، وان مسألة كيف تستخدم الدول قدراتها يعتمد بدورها على الاغراض التي تنشدها الدولة . وهكذا فالدول العظمى مستعدة للخوض في عمليات تأثير الى درجة التعرض الى استخدام القوة العسكرية بالفعل وذلك لان لها من القدرات ما يجعل صناع القرار والرأي العام فيها قادرين على تحمل اكلاف مثل هذه العمليات .

(١) D.O. Wilkinson, Comparative Foreign Relations : Framework and Methods, Dickenson, Publishing Co., California, 1969. P. 32.

ومن جهة اخرى ان مصالح هذه الدول في كافة انحاء العالم هي الاخرى تتحكم في تطوير وتوجيه استخدام هذه القدرات .

بل والاكثر من هذا ان القدرات المتوفرة للدولة ما هي عامل محدد للاساليب المتوفرة للسياسة الخارجية للدولة ، كما انها وسيلة لا يعني وجودها ضرورة استخدامها . فكما هو معلوم لدينا ان اسس القوة السياسية للدولة تكمن في القواعد الاقتصادية والبشرية والعسكرية والجغرافية والسياسية والاجتماعية (كما سنرى) ، ولذلك فان قدرة هذه العوامل من حيث الكمية ، والنوع تفسح المجال امام السياسة الخارجية ان تعتمد اساليب متنوعة او تشكيلية اساليب سعيا وراء اهدافها . فالدول الفقيرة لا تستطيع تعريض قدراتها الى الاستنزاف بخوضها منافسات قد يتوجب عليها اللجوء الى اساليب لا طاقة لها على توفيرها . وبالطبع ان هذا لا يعني ان الدول الكبرى تتمكن من استخدام جميع قدراتها . فالاسلحة النووية نموذج حي يعكس القيود الذاتية المفروضة على فرص استخدامه . ان دولة نووية لا تستطيع تهديد دولة صغيرة او كبيرة في تعريضها الى هجوم نووي لان ذلك سيفقد الثقة في قدرتها على استخدامه .

اشكال القوة

يرى[١] E.H. Carr في كتابه القيم The Twenty Years Crisis, 1919-1939. ان القوة في جوهرها وحدة لا تتجزأ . وقد صنف القوة السياسية الى ثلاثة اصناف متداخلة : ١ ــ القوة العسكرية ٢ ــ القوة الاقتصادية ٣ ــ وقوة التحكم بالاراء . واعتبر ان اي عمل تقوم به الدولة ، من جانب القوة ، انما هو مرتبط بشكل او اخر بالحرب . وهذا لا يعني ان الدول تسعى الى الحرب ، بل انها واعية لحقيقة ان الحرب هي اخر وسيلة متاحة لها . يتضح من ان السياسة الخارجية لدولة ما مرتبطة بستراتيجيتها ، بعبارة اخرى ان اهدافها محددة بقوتها العسكرية بالمقارنة مع منافسيها . اما القوة الاقتصادية فقد تطرقنا لها عندما بحثنا دور العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية . وبشأن قوة التحكم بالاراء فان كار يؤكد على اننا هنا لا نتعامل مع معطيات مادية بل مع تصورات واعتقادات وشعور الانسان وهذه امور لا تخضع لقياس دقيق بل ولا يمكن التنبؤ بأثرها . فالفكرة السائدة في الدول الغربية هو ان الديمقراطية تسمح

(١) E.H. Carr, The Twenty Years Crisis 1919-1939 Macmillan, London, 1946, Chapter 8.

للمواطنين التعرف على الحقيقة ، ولكن لا نستطيع التثبت من ان دولة ديمقراطية واحدة عرضت او ستعرض على مواطنيها طبيعة سياستها العسكرية وما هي نفقاتها وكيف يمكن تبريرها . ويلعب الاعلام دورا بارزا في احكام السيطرة على الاراء . ومما يلاحظ ان التأكيد على وسيلة الاعلام في التأثير على اراء شعوب الدول الاخرى يلقي عناية كبيرة وذلك بعد ان تطورت اساليبه وطرائق الاتصال .

ويؤكد بيرتراند روسل على قوة الفكرة ويشير الى حقيقتين في هذا المجال[1] . ان المجتمع الذي يقف بحزم وراء عقيدته يتصف بالتعاون اكثر مما لو كان المجتمع غير متفق على عقيدة معينة . ثانيا ان المجتمع الذي تتقارب افكاره وتصوراته عن الواقع انجح من المجتمع الذي بين الواقع وبين افكاره هوة . من هنا يتأتى دور الثقافة والتعليم واشارك الشعب في تصريف حياته السياسية . فالحكومات التي توجه اراء مواطنيها بعيدا عن الحقائق هي في واقع الامر تضر بقوة الرأي العام لديها . وفي هذه الحالة ستكون وسائل اعلام منافسيها متمكنة من التأثير عليهم .

مكونات القوة الوطنية :

تتطرق معظم كتب العلاقات الدولية والسياسة الخارجية الى عناصر القوة الوطنية وتصنفها بأساليب مختلفة ، فهناك تقسيم يضع المقومات تحت عنوانين هما العوامل المادية والعوامل غير المادية . وتصنيف ثاني يعنونها بالعوامل المباشرة والعوامل غير المباشرة . وتصنيف ثالث يضع المقومات تحت ثلاثة عناوين الاسس ، الوسائل ، والقدرة . والسمة المشتركة في هذه التصانيف هي انها تتضمن معظم المقومات التقليدية ، مع اختلاف في درجة التأكيد على اهمية مقوم دون اخر وذلك تبعا للنظرة التحليلية . فالجغرافيون السياسيون يولون المعطيات الجغرافية اهمية قصوى في تحديد قوة الدولة . بينما يرى طلاب الاستراتيجية ان القوة العسكرية ، وعلى الاخص انظمة الاسلحة النووية المعاصرة ، هي العامل الفاعل في قوة الدول النووية الكبرى . فالردع القائم بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ناجم عن قدرة كل منهم على تدمير الاخر . أي كان البادىء بالهجوم اولا . ولكن لا ينطبق مثل هذا التحليل على الرعيل المتبقي من دول العالم .

(١) Bertrand Russell, Power, op. cit, Chapter 10.

وسنلجأ الى تصنيف المقومات الى عناصر مباشرة واخرى غير مباشرة او اولية وثانوية . ودالة التمييز بين الاولي والثانوي هو انه في الظروف الاعتيادية يكون اثر المقوم الاولي مهما وخطيرا على حصيلة ممارسة القوة بدرجة اكثر واكبر من المقوم الثانوي . قلنا في الظروف الاعتيادية وذلك لاننا ندرك ان في حالة تساوي تقاربي في القوة العسكرية لطرفين متخاصمين وهي عامل اولي — فأن النتيجة المترتبة على الصراع تقررها القدرة الفنية والقيادية . والدالة الثانية هي سمة الاستقرار والاستمرارية . فالعوامل الاولية لا تتغير بسرعة وتغيرها بطيء . فالحكومات والنظم السياسية تتبدل بينما تحافظ المعطيات الجغرافية والبشرية على اوضاعها لفترات اطول نسبيا ويكون التغيير متدرج عادة .

أ ــ العوامل الاولية او المباشرة :

١ـــ **العامل الجغرافي**[١] : يتضمن هذا العنصر عدة امور جغرافية وهي : المساحة ، الموقع ، المناخ ، طبيعة التضاريس ، الحدود ، الانهر .

٢ـــ المواد الاولية .

٣ـــ التقنية .

٤ـــ السكان : حجم السكان ، كثافته ، التركيب الاجتماعي .

٥ـــ الاقتصاد الوطني : الانتاج الكلي ، الانتاج بمعدل الفرد ، انتاج السلع الانتاجية ، الاستهلاك ، تراكم رأسمال الوطني ، معدل نمو الاقتصاد الوطني ، النظام المالي ، التجارة الخارجية .

٦ـــ القاعدة العسكرية : عدد القوات المسلحة ، النفقات الحربية ، انظمة الاسلحة ، المؤسسات الحربية ، مستوى الكفاءة الحربية ، الصناعة الحربية .

ب ـــ العوامل الثانوية او غير المباشرة :

١ـــ الاوضاع السياسية : استقرار نظام الحكم ، القيادة ، طبيعة نظام الحكم (ديمقراطي ، شعبي ، فردي ، ديكتاتوري ، ديني) .

٢ـــ العامل الاخلاقي والاجتماعي : المعنويات الوطنية ، التماسك الاجتماعي ، الايمان بالحق .

(١) لقد سبق وان تطرقنا الى الموضوع انظر الفصل الرابع .

المبحث الثاني : طرق تقييم القوة ووسائل استخدام القوة

ان الانطباع السائد لدى الفرد الاعتيادي هو ان قوة الدولة تساوي حصيلة مجموع مقومات القوة ، ولذلك فان الدول العظمى هي في الواقع تلك القوى المالكة لقدرات هائلة بالمقارنة مع غيرها من دول العالم . ولهذا فانها داخلة في علاقات تأثير في جميع انحاء العالم بدرجات متفاوتة تبعا لمصلحتها الوطنية ومقدرتها على التأثير . ولكن على الرغم من ان هذا الانطباع يعطينا صورة مقربة الى الواقع ، فأن حقيقة القوة الوطنية اكثر تعقيدا مما تبدو عليه . ان مقومات القوة هي مؤشر لوجودها اما قياس حجمها وثقلها فانهما يظهران عن طريق فاعلية القوة . وفاعلية القوة لا تكشف عن نفسها الا اذا نظرنا اليها على ضوء متغيرات معينة . فالفاعلية مقرونة بالنتيجة الحاصلة في عملية التأثير بين دولة أ ودولة ب . أي ان ج وهي التأثير تقاس بالتثبيت من ان دولة ب امتثلت فغيرت او امتنعت عن سلوك ترغب دولة آمنة منها ولا ترتضيه دولة ب الا بعد ان سلط عليها التأثير . ومع هذا فان محصلة عملية التأثير لوحدها لا تزودنا بجميع الوسائل لقياس حجم وثقل التأثير وذلك لانها لا تكشف للباحث كم من عناصر القوة جندت من قبل دولة أ ، وما هي العناصر ذات الاهمية ، وكيف استخدمت ، وما هي الظروف البيئية التي مورست القوة فيها ، وما هو تصور واعتقادات الدولتين بشأن قوة كل منهما . ان الاجابة على هذه الاسئلة تعيننا على تكوين صورة قياسية للقوة الوطنية .

لقد ذكرنا في الصفحات السابقة ان مقومات القوة تختلف من دولة الى اخرى نسبيا ، كما ان العلاقة النسبية بين المقومات ذاتها تتباين من دولة الى اخرى في الوقت الواحد ، بل وانها متباينة في الدولة الواحدة من وقت الى اخر . ولنضرب مثلا على ذلك . لقد كانت القوة الاقتصادية والتجارية والصناعية للولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الاولى اكثر من غيرها من الدول الاوربية الا ان السياسة الانعزالية فوتت على الولايات المتحدة ممارسة عمليات تأثير لتحقيق اغراضها . بينما كانت قوة كل من بريطانيا وفرنسا اقل من قوة امريكا بكثير بيد ان تأثير السياسة البريطانية على العلاقات الدولية الاوربية والعالمية كان لا يتناسب وما لديها من قوة . كما ان نفوذ فرنسا في شرق اوربا وتطويقها لالمانيا لم يكن هو الاخر يتناسب مع ما لديها من القدرات . أذن كيف نفسر ذلك ؟ اولا كانت الاوضاع السياسية الاوروبية تعيش في ظل

معاهدة فرساي التي مكنت بريطانيا وفرنسا من ممارسة التاثير على التفاعلات السياسية الاوروبية من غير منافس قوي . ثانيا كانت المانيا المندحرة ضعيفة اقتصاديا وخاضعة للالتزامات دولية باشراف العصبة كما انها كانت منزوعة من السلاح . بعبارة اخرى انها كانت مستعدة لان تمتثل للتأثير البريطاني والفرنسي لانها لم تكن قادرة على تحديه . ثالثا ، على الرغم من ان القدرة الكامنة لالمانيا كانت اكبر من ما لدى فرنسا وبريطانيا معا الا ان اية محاولة لترجمتها كانت تبوء بالفشل اما للاسباب سياسية داخلية او لضغوط خارجية اقتصادية كانت ام سياسية . رابعا ، ان البيئة الدولية التي مارست فيها بريطانيا وفرنسا نفوذهما فسحتا مجالا لا يتناسب مع ما جندتا من قوة لاسناده بالفعل . ففرنسا على سبيل المثال لم تكن قادرة فعلا على مد يد العون العسكري الى دول اوربا الشرقية (بولندا او تشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا) رغم ارتباطها معها باتفاقيات دفاع مشترك . الا ان المانيا فسرت ذلك كمحاولة لتطويق المانيا لذلك امتنعت عن تعريض الاوضاع الى الامتحان سوى في محاولتها للتوحيد الاقتصادي مع النمسا ، تلك المحاولات التي كانت تلاقي معارضة صارمة من قبل فرنسا وبريطانيا وايطاليا .

وهكذا يتضح لنا بأن قياس التأثير لا يأتي عن طريق المعايير الكمية والنوعية لقدرات دولة ما فحسب . ولذلك سنحاول تحديد المتغيرات التي تتحكم في قياس التأثير . وقد تقدم هولستي بخمسة متغيرات هي :

« ١ ــ كمية ونوعية القدرات في حوزة الدولة ٢ ــ المهارة في تجنيد هذه القدرات وصولا الى الاهداف ٣ ــ قابلية التصديق للتهديد والمكافأة ٤ ــ مستوى الاعتماد والاستقلال ٥ ــ مستوى التجاوب بين صناع القرار في الدولة المتعرضة للتأثير »[1] ان المتغير الخامس لا يقبل القياس الدقيق ، وذلك لأن

(١) K.J. Holsti, International Politics, op. cit. P. 166.

سنعتمد هنا على ما طرحه هولستي من اراء ، ولكن يمكن مراجعة المصادر التالية للتزود بالتفاصيل الدقيقة .

D.G. Pruitt, National Power and International Responsiveness, Background, 1964, pp. 165-78.

وكذلك بحثه المرسوم :

Defenition of the Situation as s Determinent of International Action, In H.C. Kelman ed., International Behaviour : A Social-Psychological Analysis, N.Y. 1965, PP. 393-432.

K.W. Deutsch, Political Community and the North Atlantic Area, Princeton, 1957. Robert A. Dahl, The Concept, of Power, Bahavioural Science, 2, 1957, pp. 2010-15.

عناصر الاستعداد النفسي ، ودور شخصية صانع القرار ، والظروف المحيطة كلها لا تخضع الى مقياس معين .

يرى هولستي ان نجاح محاولة دولة أ للتأثير على دولة ب يعتمد على قدرات أ+ احتياجات ب لدولة أ+ مستوى تجاوب دولة ب مع دولة أ= احتمال نجاح تأثير دولة أ .

وساق على ذلك مثلا في علاقة المانيا الغربية بدولة افريقية بشأن الاعتراف بالمانيا الشرقية . فمن حيث القدرات فان لالمانيا الغربية القدرات الاقتصادية التي تمكنها من تقديم المعونات للدولة الافريقية فتؤثر عليها . ولكن اذا كان اقتصاد الدولة الافريقية مكتفيا من المساعدات الخارجية فان قوة التأثير ستكون اقل من المعيار الذي يعطى لها في الظروف الاعتيادية . واذا كانت الدولة الافريقية تتبع سياسة عدم الانحياز فانها سوف لن تكون مستعدة للتجاوب كليا . وهكذا فان فرص تأثير المانيا الغربية على الدولة الافريقية هي فرص ضعيفة .

والان دعنا نفسر المتغيرات التي تمس ممارسة التأثير .

١ ــ القدرات وقابلية تجنيدها . ليس كل ما في حوزة الدولة من قدرات في وقت وظرف معين يدخل في تقديرات صناع القرار عندما يمارسون التأثير على دولة اخرى . فبعض القدرات لا تصلح ان تكون متغيرا يعتمده صناع القرار وذلك لان القيود المفروضة عليها ذاتيا وبيئيا لا تمكنهم من استخدامها الا في حالات استثنائية . ولما كانت هذه الحالات نادرة وخطرة وتخص اغراض بعيدة المدى فانه ليس من المعقول ان يعرض صناع القرار مصالح دولهم الى حالات يتوجب فيها عليهم اللجوء الى القوة بالفعل . والقدرة النووية التدميرية في حوزة العملاقين تعتبر نموذجا حيا بين ايدينا . فلم يلجأ أي منهما الى استخدامها لتحقيق اغراض معينة وذلك لان التهديد باستخدامها يتطلب جملة معطيات موضوعية ونفسية . ان المهدد (بكسر الدال) باستخدام الاسلحة النووية ، اذا لم يمتثل لطلباته . يعرض قابلية تصديق تهديده من قبل الطرف المهدد (بفتح الدال) الى الانتهاك . فقط يظن صناع القرار دولة ب أ ن تهديد دولة أ بضربهم نوويا في حالة عدم الامتثال هو ضغط كيد ومكر وخداع (أي بلف) . ولكي لا يسمح لدولة أ تمرير بلفها تمتنع دولة ب عن التجاوب

مع طلبات دولة أ . في هذه الحالة على دولة أ ان تقوم بالحركة التالية في التأثير . وامامها حلان . اما ترتضي بموقف دولة ب وتكف عن التهديد ، أي تعترف بانها كانت تبلف ، وفي هذا مخاطر . او ان تنفذ التهديد ، وفي هذا مخاطر اكثر . فالحل الثاني معناه التدمير الكلي للطرفين ، ولا اعتقد ان غرض دولة ما في السياسة الدولية هو تحطيم الاطراف الاخرى ونفسها . لذلك فليس منطقيا ان تهدد دولة أ باستخدام قدراتها النووية من اجل ممارسة التأثير . وهذا يقودنا الى الحل الاول أي الى الكف عن المطالبة بالامتثال . وهذا يعني ان على دولة أ ان لا تقود نفسها الى وضع في علاقات التأثير بحيث تلزم نفسها بالتهديد بقدرة لديها تدرك هي مسبقا انها لن تستخدمها . والسبب هو ان من مصلحتها ان لا تهدد بها لانها ستفقد عندئذ قابلية تصديقها من قبل دولة ب ، وثانيا ان فاعلية القوة النووية لدولة أ يكمن في حقيقة ان دولة ب تعتقد ان دولة أ سوف تستخدم تلك القدرة اذا ما تطلب الامر ذلك ، ولكن ليس في مثل هذه الحالات . وهكذا فان وجود متغير القدرة لا يكفي لوحده عند ممارسة التأثير لانه لا يقيس لنا مقدار التأثير ونتيجته ، بل يتطلب الامر ان يكون صناع القرار على استعداد لاستخدامه وان تكون لدى صناع القرار في الدولة الاخرى قابلية تصديق عالية .

٢ــ المهارة والقابليات في تجنيد القدرات : مما لا شك فيه يتكون عند المؤسسات المتعاملة في العلاقات الدولية متراكم من الخبرة والمعلومات والاختصاصات بشأن قضايا ظاهرة معقدة ومتداخلة ومنتشرة الاتجاهات في مناطق مختلفة من العالم وعلى مستويات عدة ، فان التعامل في اطارها يتطلب مؤهلات ، ومؤسسات ونشاطات معينة غرضها خدمة مصلحة الدولة في المناخ السياسي الدولي . لذلك نجد ان الدول الكبرى ذات المصالح المركبة تلجأ الى تنمية اساليب وكفاءات تستطيع عن طريقها احراز تأثيرات على حكومات وشعوب الدول الاخرى . وخير دليل على ذلك العناية التي توليها الدول الكبرى للاعلام والدعاية من اجل خلق يخدم مصالحها وسياساتها . وقد لوحظ ان تعامل الولايات المتحدة الامريكية مع اقطار الشرق الاوسط بعد الحرب الثانية كان مبتورا تاريخيا على عكس التعامل الذي مارسته كل من بريطانيا وفرنسا . وكذلك الحال مع الاتحاد السوفياتي ، فان سياسته الخارجية في اسيا وافريقيا بدأت تتأثر

بالتجربة التي جناها السوفيت من تجربتهم في احداث حرب السويس وازمة كوبا وفيتنام . أي ان اساليب التأثير السوفيتي هي الاخرى تلونت بالمهارة والرصيد المتراكمين لديهم . ومن الجدير بالذكر ان تعامل دول العالم الثالث تنقصه مثل هذه القدرات . فليس بوسع جميع اعضاءه نشر ممثليهم الدبلوماسيين والسياسيين في اغلب انحاء العالم ، كما ليس بوسعهم الاسهام في المحافل الدولية بمستويات عالية ومتعددة التخصص . كما ان اعلامهم ودعايتهم لا تصل الى شعوب الدول الكبرى . وهكذا فان توفر القدرات من غير مهارة وقابلية على التوقيت في ممارسة التأثير لا يعني ان الدولة المالكة لتلك القدرات تستطيع الخروج من عملية التأثير وهي منتصرة .

٣ـ قابلية التهديد وقابلية تصديق العقاب وكسب المكافأة تطرقنا الى اهمية اللجوء الى التهديد وكيف ان بعض القدرات تخضع لقيود . ولكن علينا ان نضيف هنا ان عملية التأثير لا تقتصر على الوعيد والانذار بالعقاب ، بل قد تأتي من جراء الاغراء والوعد بالمكافأة . أي ان الدولة أ تجني تأثيرا من اعطائها وعودا بتقديم المساعدات الى دولة ب اذا امتثلت لسياستها . وقد كانت الولايات المتحدة تسعى بكل سبلها ، ومن جملتها المكافآت المالية والاقتصادية والعسكرية ، لابقاء عدد كبير من دول اسيا وافريقيا في اطار سياستها . ولكن بعد ان كثرت العروض المطروحة وتنبهت بعض هذه الدول الى خطورة التورط في الاحلاف الامريكية بدا مفعول عرض الكفاءات يتناقص ، كما ضعف تصديق اطروحة السياسة الامريكية بان الوجود الامريكي هو غطاء للحماية من عدوان خارجي .

ومما يلاحظ في الوقت الراهن ان الدول تميل الى المزايدة على عرض المكافات بدلا من التهديد بالعقاب . ويرجع هذا الى ان التهديد بالعقاب وسيلة يرفضها الرأي العام وتلاقي استنكارا من قبل الدول الاخرى . ثانيا ان الدولة المهددة (بالفتح) لم تعد تواجه التهديد لوحدها ، فالكتل السياسية والاتفاقات الجماعية والثنائية تصد التهديد وتنقص من قابلية تصديقه . ثالثا ان عالمنا الان اصبح متداخلا اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا بحيث تلعب المكافأة دورها في التأثير بشكل آمن وافلح من التهديد .

٤ـ مستوى الاعتماد والاستقلال بين الدول . لقد طرح مفكرو المريكنتالية في القرن السادس والسابع عشر نظرية الاكتفاء الذاتي وذلك لاعتقادهم ان

خيرات الدول محدودة وان الدول تتاجر في نطاق قدرات معينة ، وبالتالي فان قلة الواردات وزيادة الصادرات يعني تراكم الثروة في الدولة التي تصدر اكثر مما تستورد . ولكن لا ينطبق هذا التفسير على عالمنا المعاصر . فالتجارة الدولية تشمل بضائع وخدمات هائلة تسهم فيها جميع الدول بطريقة او اخرى . ولا توجد دولة في العالم تستطيع ان تكفي بنفسها من غير اللجوء الى الدول الاخرى . بيد ان هناك فارق بين اعتماد دولة على دولة دون غيرها او بشكل اكثر من غيرها . فاليابان تعتمد على استيراد مواد الخام وبالاخص الطاقة . وبما انها دولة صناعية متقدمة يستند اقتصادها على التصدير فانها لن تستطيع ممارسة التأثير على الدول المنتجة للنفط رغم اعتماد الاخيرة على المنتجات اليابانية . ولكن البديل المتاح للدول المنتجة للنفط اوفر من توفر البديل للطاقة بالاضافة الى الاكلاف . وهكذا فان الدول المنتجة للنفط ، رغم عجز مجمل قدراتها بالمقارنة مع قدرات اليابان ، الا انها تؤثر على اليابان اكثر مما تؤثر اليابان عليها ، بل واكثر من تأثير دول كبرى اخرى ككندا مثلا حيث لا تعتمد اليابان عليها بشكل كبير كاعتمادها على الطاقة .

٥ ـ مستوى التجاوب بين صناع القرار . ان مستوى التجاوب بين صناع القرار يعتمد على اعتبارات مختلفة . فهناك مسألة الشكوك في نوايا الدول الاخرى ، والتصوير الفردي لصناع القرار ، وتاريخ العلاقات بين الدول ، ولنأخذ على سبيل المثال العلاقات بين دولة في وسط امريكا اللاتينية ودولة في افريقيا ومدى تجاوب صناع القرار في العراق مع تأثير هاتين الدولتين . صحيح ان العراق يسعى لتوسيع علاقاته ويطمح في ايصال مهمته الى اغلب بقاع المعمورة ، ولكن ان ارتباطنا مع افريقيا امتن وابعد تاريخيا واكثر وضوحا . فالدولة الافريقية فيها جالية عربية وقد يكون الاسلام دينها ، ثم ان كفاحها ضد الاستعمار يتفق واهدافنا . اضف الى ذلك ان لنا علاقات مع بعض من دول افريقيا . وهكذا سيكون صناع القرار في العراق اكثر استعدادا للتجاوب مع تأثير الدول الافريقية منه مع تأثير دولة امريكا اللاتينية .

طرق استخدام القوة :

لا تخلو العلاقات الدولية بين الامم من مظاهر القوة سواء أكانت علاقات تنازع ام تعاون . وتجند الدول قوتها لخدمة مصالحها الوطنية واغراضها ، الا انها لا تلجأ لها في جميع الاحوال . واذا كان التأثير بؤرة القوة فانه يمارس في علاقات التعاون باساليب تختلف عن علاقات التنازع[1]

١ ـ **الاقناع** : يجري الاقناع بين الدول المساهمة في علاقات تتصف بالاجماع والتفاهم فيما بينها . فاذا كانت اهداف الأطراف متقاربة فان فرص احتمال فلاح أ في اقناع دولة ب ستكون كبيرة . وذلك لان دولة ب سترى في تجاوبها مع دولة أ وسيلة لاستثناء التهديد او العقاب اذا دعت الضرورة في علاقاتها مع دولة أ . بعبارة اخرى ان الاقناع لا ينحصر في مجال العلاقات المتصفه بالاجماع والتفاهم ليس الا ، ولكنه يمارس بشكل فعال في مثل هذه العلاقات . ثانيا ان دولة ب تأمل في جعل تجاوبها مع دولة أ اسلوب التعامل التقليدي وهي بذلك ترجي فوائد تجنيها . فكثير من حكومات الدول الصغيرة كانت تواكب سياسة الولايات المتحدة في المحافل العالمية مقتنعة بأن مثل هذه المواقف تشجع الولايات المتحدة على تقديم المعونات لها . بل وربما كان البعض منها يتجنب تدخل الولايات المتحدة .

٢ ـ **الانتفاع** : وهي الحالة التي تجد فيها دولة ب ان امتثالها سيجلب لها نفعا . اما مدى الافادة من عروض دولة أ فان ذلك يعتمد على عدة امور منها كم لدى دولة أ من المكاسب النافعة التي تقدمها لدولة ب . ثانيا مدى احتياج دولة ب الى مثل هذه العروض . ثالثا الظروف والمهارة التي تقدم فيها تلك المنافع . ولكن المهم في الامر ان مصالح الدولتين غير منطلقة وليس يتم اجماع بشأنها ، ومع هذا فان دولة ب ترى في تجاوبها ربحا لا يفوت . ففي ظروف الحرب الباردة كانت الدولتان الاعظم تقدمان المساعدات لعدد من الدول الاسيوية والافريقية . ولم تكن هذه الدول ذات اهداف متطابقة لا مع الولايات المتحدة ولا مع الاتحاد

---

(١) يرى البعض ان عنصر التنازع والتعاون حاضران معا في العلاقات الدولية ، لذلك من الجدير ان توسم العلاقات بانها علاقات مساومة .

P.A. Reynolds, An Introduction to International Relations, Longman, London, 1971, P. 121.

السوفياتي . بيد ان حاجة هذه الدول الى التنمية وكون مناخ المساعدات السوفيتية لا يمس المصالح الوطنية ولا الكرامة الوطنية ، جعل قبول المساعدات السوفيتية غير مقتصر على دول عدم الانحياز فحسب ، بل على دول كانت لها صلات تاريخية مع الولايات المتحدة ايضا .

٣ــ **الارغام والقهر بالقوة** : يتخذ هذا الاسلوب من ممارسة التأثير اشكالا متعددة تنحصر بين التلويح بالتهديد الاقتصادي والسياسي والدبلوماسي والعسكري وبين الاستخدام الفعلي للقوة العسكرية . وما يلفت النظر في هذا المجال هو ان مصالح الدولتين أ و ب غير متطابقة ومختلفة بشأن قضايا حيوية . ولكن لكي لا تلجأ دولة أ الا القوة السافرة مباشرة تتبع مبدأ تصعيد الضغط من اجل تغيير سلوك دولة ب . ويبدأ التصعيد في التهديد بقطع المعونات او فرض القيود المالية او التجارية على العلاقات التجارية بين الدولتين . واذا اخفقت هذه الاساليب القسرية فقد تلجأ دولة أ الى استخدام القوة الفعلية بمستوى او اخر .وتاريخ العلاقات الدولية تكشف عن مثل هذه الاساليب . فحرب السويس كانت في بداية الامر محاولة من جانب الدول الغربية من أجل اخضاع مصر الى سياستها وذلك بالطلب منها الابتعاد عن سياسة الحياد الايجابي والمناداة بالقومية العربية ومحاربة الاستعمار . الا ان الضغوط الاقتصادية لم تحقق غايتها . ولما كانت الاغراض السياسية للدول الغربية الاستعمارية متناقضة مع اغراض مصر فقد صعدت الاولى تهديدها الى مستوى الحرب أي الاستخدام الفعلي للقوة المسلحة وكان الهدف انزال العقاب بمصر واحداث التغيير المطلوب في سلوك حكومتها بالقوة الفعلية . بيد انه كانت هناك عوامل اخرى دفعت بهذه العلاقة التأثيرية الى الفشل . اولا ان مصر لم تتجاوب مع سياسة الارغام والقهر رغم تصعيد مستواها . ثانيا ان الدول المستخدمة للقوة العسكرية لم تقدر موازين قوتها . ثالثا ان المناخ الدولي لم يسمح لممارسة هذه الاساليب .

المبحث الثالث : القيود التي تحد من استعمال القوة

لعل من المفيد تصنيف-القيود التي تحد من استعمال القوة في العلاقات الدولية الى : ١ ــ القيود الاخلاقية ٢ ــ القيود الاقتصادية ٣ ــ القيود السياسية ٤ ــ القيود القانونية . وسنحاول التعرض لكل مجموعة بشيء من التفصيل :

١ ــ لقد انكر انصار سياسة القوة وجود تأثير فاعل لما يطلق عليه بالقيم الخلقية في التعامل السياسي على نطاق النظام السياسي العالمي . ولعل حجتهم في ذلك ان الاخلاقية موقف نسبي يتحدد بالمكان والزمان . كما ان الاخلاقية بصورة عامة تقترن بالفرد ولا يمكن سحبها على تنظيم سياسي كالدولة . فالاخلاقية في السياسة الدولية ــ حسب هذا الرأي ــ انما هي قيمة مطلقة . اما الاخلاقية الواقعية فهي التي يتستر وراءها المنتصر في الحرب . هكذا كان الامر بشأن معاهدة فرساي وكذلك في محاكمات نيورينوغ لمجرمي الحرب من دول المحور . بعبارة اخرى ان الدول والامم تحكم على اساليب الاخرين في استخدامهم للقوة من زاوية قيمها الاخلاقية التي بدورها حصيلة تطور اجتماعي وحضاري . ومما يلفت النظر ان بعض رجال الدولة يتسترون وراء القيم الاخلاقية لتبرير اعمال يتخذونها بأسم دولتهم . فقد وصف نابليون بانه المفسد للاستقرار والمخرب لتوازن القوى في اوربا وان دحره كان مبررا اخلاقيا . في حين ان الحروب الفرنسية ضد الانظمة التقليدية والرجعية في اوربا كانت بشكل او اخر عجلة انتقلت عليها قيم ومبادىء الثورة الفرنسية والتي من بينها مبادىء الحرية والاخاء والمساواة . وهذه بدورها بعثت الوعي القومي ومهدت لوحدة ايطاليا والمانيا .

ان انكار وجود قيم اخلاقية تقيد من حرية رجل الدولة في اتخاذ قرار يصار فيه الى استخدام القوة موقف لا يمكن مسايرته . وذلك لان صانع القرار ليس بعزلة عما يجري حوله من احداث وانه لا بد وان يحتمي بتأييد محلي وعالمي لتمكين نفسه من استخدام القوة . ولا نظن ان الرأي العالم الوطني او العالمي سيحتضن عملا عدوانيا يستنكره الضمير العالمي . ولعل حرب الولايات المتحدة في فيتنام دالة وافية على ذلك . الم يكن في وسع الولايات المتحدة مواصلة حربها ؟ الم يكن بمقدورها تصعيد اساليب العنف كما ونوعا ؟ الواقع ان ذخيرة من الاخلاقية العالمية والداخلية طوقت السياسة العسكرية الامريكية في فيتنام وعجلت من دحرها جزئيا . فرفض بعض الامريكيين من الانخراط في

القوات المحاربة في فيتنام والحملات المناهضة للحرب داخليا افقد الادارة الامريكية اهم حلقة في سلسلة نظام الحكم الامريكي ــ كما يزعم ــ وهي ارادة الناخبين في اعطاء الوكالة الى الرئيس .

اما على مستوى السياسة العالمية ، فقد شجبت دول العالم الثالث والمجموعة الاشتراكية بل وحتى بعض حلفاء امريكا ، والاساليب القسرية العنيفة التي تبنتها حكومة الولايات المتحدة ضد الفيتنام ، وكان صدى هذا الموقف ينعكس في المحافل الدولية والمؤتمرات والنصح على المستوى الشخصي والرسمي . وهكذا اليس هذا قيدا منيعا يمكن توظيفه للحد من حرية الدولة في اللجوء الى القوة ؟

٢ ــ ان الحروب المعاصرة اصبحت من الخيارات التي لا تفكر الدولة في اتخاذها الا عندما تستنفذ جميع السبل المتاحة لها . فالعصر ليس بعصر حروب المرتزقة ، ولا هي حروب يمكن التحكم في مداها التأثيري على السياسة الدولية والصراعات الخارجية المرافقة لها . كما انه من العسير حصرها في نطاق جغرافي ، او تقليص اثارها التدميرية . فالقوة في وقتنا الراهن اصبحت اشد فتكا وافدح دمارا واطول مدى . لذلك فان القيود الاقتصادية تحد من حرية صانع القرار في هذا المجال . فاذا لم يكن لدى الدولة تلك القدرات الضرورية لخوض صراع مسلح ، فانها ستجد نفسها في موقف قد لا ترتضيه . من هنا يتضح لنا ان اكثر الدول استعدادا لخوض النزاعات المسلحة هي تلك الدول التي تتمكن من تحمل الاعباء الاقتصادية للعمليات الحربية . فمن جهة انها تستطيع ان تتحكم بالمستوى الذي يتناسب ومصالحها في الصراع المسلح ، علما انها قادرة على تلبية ضرورة تصعيد حدة الصراع المسلح فيما اذا قامت حاجة الى ذلك سواء أكانت بنتيجة قرار منها او قرار يعرضه عليها الخصم . ولكي تتغلب الدولة التي لا تستطيع مواجهة احتمال لجوء خصم الى القوة لحسم نزاعه معها لضيق مساحة حركتها في الصراع المسلح فانها تلجأ الى التحالف والائتلاف مع قوى خارجية . ومما لا شك فيه ان الاحلاف بحد ذاتها قيد على استعمال القوة . وهكذا فقد اندفعت فرنسا قبل الحرب العالمية الاولى الى التحالف مع بريطانيا ، علما منها بانها لن تكون قادرة على مجارات المانيا اقتصاديا في مجال التسلح . في حين تمكنت المانيا من بناء اسطول بحري اخذ يهدد المصالح الامبريالية العالمية البريطانية ، في الوقت الذي كانت القوة البرية الالمانية متفوقة على فرنسا وبريطانيا معا .

وفوق هذا كله ، فان القيد الاقتصادي يؤثر بشكل اخر على حرية اللجوء الى القوة من قبل الدولة . فيما ان وسائل نقل المعارك والتدمير اصبحت متقدمة فان الحرب ستجلب الخراب الى الاقتصاد القومي . وقد يتحسس رجل السياسة بهذا الاحتمال الكبير فيحجم عن خيار اسلوب القوة لحسم صراعاته مع خصومه ، الا اذا كان قد اتخذ التدابير الكفيلة التي تؤمن له سلامة القاعدة الاقتصادية لبلاده . ففي الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة متحصنة بمناعتها الجغرافية بوجه خطر تدميري يلحق بها ضررا كانت حريتها في خيار اساليب العنف اكثر مما هي عليه الان . فقد اصبحت مصالحها معرضة للخطر خارجيا وداخليا وذلك اما بفضل الاسلحة التدميرية الصاروخية او عمليات التحرر والثورات المحلية . وبالتالي فقد اختارت امريكا تجنب المجابهة المباشرة واعتمدت اسلوب الحرب بالنيابة .

٣ ــ ان القيود السياسية متعددة من حيث النوع والاثر والنطاق ، فلنظام الحكم اثر فاعل في تقييد الدولة في مجال حرية استخدام العنف . فمن البديهي ان النظم الامبريالية اكثر استعدادا لتبني اساليب القوة من النظم الاشتراكية والتقدمية . ودالة ذلك واضحة . فالفلسفة السياسية للنمط الاول هي التوسع والاستغلال وكلاهما لن يتحققان من دون التهديد او استخدام القوة بالفعل . في حين ان مقاصد الانظمة من النمط الثاني هي تقدم البشرية والمساواة بين الشعوب وتحقيق استقرار عام ينتفع منه الجميع . كما ان لطبيعة الحكومة وعملية صنع القرارات واتخاذها دور في تقييد حرية اللجوء الى القوة . فكلما كانت الحكومات تعبر عن مصالح مواطنيها بصورة دقيقة وعادلة وكلما كانت عمليات الوصول الى خيار تخضع لمنار مرشد وصائب كلما كانت فرص اللجوء الى القوة اقل مما عليه في غيرها من الاوضاع . فالتاريخ يدلل على ان الحروب كانت تعلن من قبل الملوك والامراء دون الرجوع الى اجراءات دستورية ، في حين نجدها الان تخضع لتدابير معينة يعترف بها القانون الدولي . فالحرب تمس الشعوب اكثر مما تمس الحكام ، ولا بد من اشاركهم فيها كي يتحقق النصر . لذلك من الضروري مراعاة مواقف الشعوب من سياسات الحكومات في قضية اختيار اساليب القوة لحسم المنازعات .

قد يكون للعوامل السياسية اثر يقيد حرية الدولة عندما تلجأ الى الاسلوب المسلح قبل او اثناء او بعد شروعها بالعمليات العسكرية . ويعتمد ذلك على طبيعة القيد السياسي ، فاذا كان التحالف بين دولتين او اكثر ينص على ضرورة التشاور ونيل موافقة الطرف المتحالف قبل الشروع باستخدام القوة ضد خصم مشترك ، فان الحرية ستكون اضيق مما لو كان الحال عكس ذلك . اما اذا كانت القدرة على مواصلة النزاع بالقوة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالتأييد الاقتصادي والسياسي لطرف ثالث خارجي ، فانه من المنطقي ان ترعى الدولة المعنية بالتحركات التي قد يتخذها الطرف الثالث لتغيير مجرى الاحداث . وبما ان الذي يعنينا هو حالة ما قبل اللجوء الى القوة ، فان دور الحليف له فاعلية كبيرة تبعا لثقله وقيمته ومنزلته في التحالف .

وكذلك الحال بشأن نطاق القيد السياسي ، فالمناخ السياسي العالمي لم يعد رحبا لاحتواء حالات اللجوء الى القوة . وذلك لان العملية بحد ذاتها قد لا تنحصر على نطاق اقليمي ضيق وبالتالي فان انتشارها سيفسد الاستقرار ويبدد الامن والسلم الدوليين . وليس منطقيا ان يتجاهل صناع القرار امرا كهذا . اذ ستترتب عليه تدابير جماعية وفقا لنظام الامم المتحدة . ففي ١٩٥٦ تكالبت ثلاث قوى على الامة العربية وغزت مصر ، بيد ان قوى السلام في العالم تصدت للغزو واعطت مصر تأييدا سياسيا قلل من فرص الغزات في استثمار عدوانهم .

٤ ــ لقد تطورت القيود القانونية على استعمال القوة عبر مراحل ثلاث وهي المرحلة التقليدية ومرحلة عهد عصبة الامم ومرحلة ميثاق الامم المتحدة . ولعل ان صيغة التدمير التي بدأت الحروب المعاصرة تسببها بعد توظيف التقدم العلمي والتقني لاغراض حربية هي التي دفعت بالفقهاء والحكومات الى الانتباه الى المسألة بصورة جدية . ففي ١٨٩٩ اخذ مؤتمر لاهاي بصورة رسمية واقر ما قد حصل من اجتهاد فقهي بشأن اخضاع الحق في اللجوء الى القوة الى قيود قانونية . ثم تبعها مؤتمر لاهاي الثاني في ١٩٠٧ الذي خطى خطوة اخرى الى الامام في هذا المجال .

وعلى اثر النتائج التي نجمت عن الحرب العالمية الاولى ادركت الدول والفقهاء ان قيودا اكثر وضوحا وامتن فاعلية ينبغي تشريعها لتهتدي بها الدول في تصريف علاقاتها باسلوب القوة . فجاء عهد العصبة (المواد ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥) لتشدد على تقييد حرية الدول الاعضاء في اللجوء الى القوة . ثم تبعت

ذلك محاولات اخرى على نطاق الدول لتطويق حق اللجوء الى الحرب . ففي ١٩٢٣ عقدت اتفاقية المساعدة المتبادلة والتي اشارت الى ان الحرب العدوانية تمثل جريمة عالمية . وتتبعها بعد ذلك اتفاقية جنيف — التي لم تطبق — في ١٩٢٤ والتي شددت على الرأي السابق ، كما الزمت اطراف الاتفاقية (المادة الثانية) بالامتناع عن استعمال القوة الا في حالات معينة نصت عليها الاتفاقية . وفي ١٩٢٧ صدر عن العصبة قرار حرمت بموجبه الحرب العدوانية ، كما حددت السبل السلمية لحسم النزاعات : وكانت هذه المحاولة امتدادا للاتجاه الذي كان سائدا في اتفاقية لوكارنو .

وفي ١٩٢٨ اضيفت محاولة جديدة لتقييد اساليب العنف . فقد وقعت خمسة عشر دولة على اتفاقية باريس (براين — كيلوج) . وجاء في المادة الاولى الاعتراف بمبدأ تحريم اللجوء الى الحرب لحسم المنازعات الدولية . كما اشارت المادة الثانية الى ان جميع الخلافات مهما كانت طبيعتها وجذورها ينبغي ان تحسم بالطرق السلمية ليس الا . ومع ذلك فان الاتفاقية لم تأخذ بفكرة الغاء اسلوب القوة من التعامل الدولي بصورة مطلقة ،وانما اجازت ذلك في اوضاع معينة كالدفاع عن النفس او أي عمل جماعي مسلح يتفق عليه لصد عدوان ما[1]. وعلى الرغم من هذه الجهود فقد اخفقت عصبة الامم في تطبيق مبدأ تحريم الحرب او نعت عدوان قامت به دولة عضوة ضد اخرى . ففي ١٩٣١ اعفيت اليابان من تطبيق هذا المبدأ عليها بعد ان شنت حربا عدوانية على منشوريا . كما دارت جملة منازعات مسلحة بين دول امريكا اللاتينية (بوليفيا وبرغواي في ١٩٣٢) من دون ان تتخذ العصبة رأيا جماعيا بشأنها . اما مسألة عدوان ايطاليا على الحبشة في ١٩٣٥ فقد جابهته العصبة بجزاء جماعي رسميا اما في الواقع فقد اخلت بعض الدول الاعضاء في تطبيق قرار العصبة .

يمثل ميثاق الامم المتحدة المرحلة الثالثة . وهي خطوة متقدمة كما يبدو من اول وهلة . فمن جهة استثنيت كلمة الحرب وحلت محلها مفاهيم اخرى « تعرض السلم الى الخطر » و« الاعمال العدوانية » ومن جهة اخرى ، فقد وافقت الدول الاعضاء على حسم منازعاتها بالطرق السلمية . ولكن التجربة

(١) لمزيد من التوضيح راجع :

Q. Wright, The Meaning of the Pact of Paris, AJIL, 1933, PP. 39-61.

The Out Lawry of War and the Law of War, AJIL, 1953, PP. 365-367.

العملية للامم المتحدة في هذا المجال يعكس حقائق واقعية تدلل على ان الدول ما زالت غير مقيدة بشكل واضح وتنفيذي في مجال حق اللجوء الى القوة . فالمادة ٥١ تجيز العمل الفردي او الجماعي دفاعا عن النفس ، لكنها تربط العملية بنشاط مجلس الامن[١] . ومجلس الامن كما هو معلوم جهاز يتفاعل مع متغيرات سياسية اكثر مما هي قانونية . ففيه يجب تحقيق اجماع الاعضاء الدائميين . ثانيا ، ان مجلس الامن لا يمتلك القوة المسلحة القادرة على صد العدوان . ومع هذا فان تجربة كوريا وقرار مجلس الامن في تجنيد قوات الامم المتحدة في الحرب الكورية ، ثم تجربة قوات الطوارىء الدولية في حرب السويس ١٩٥٦ وبعدها في الكونغو وقبرص ان هذه دالات على ان للمنظمة الدولية جهودا ملموسة في تقييد حق اللجوء الى الحرب وما محاولات تعريف العدوان سوى نموذج اخر[٢] .

(١) J.L. Kunz, Individual and Collective Self-Defence, in Article 51 of the Carter of the United Nations, AJIL, 1947, PP. 872-879.

(٢) J.N. Hazzrd, Why Try Again to Define Aggression, AJIL 1968, PP. 701-710.

المبحث الرابع : تقييم سياسة القوة :

قد ننعت بالطوبائية عندما نناشد دول العالم التخلي عن القوة . فطالما ان القوة غير قابلة للقياس بصورة دقيقة ، وطالما ان عناصرها عديدة ، وطالما ان النظام السياسي العالمي غير مستقر ، فان للقوة دورا ما . ولكن هل يترك هذا الدور من غير تحجيم وتقييد ؟ الواقع ان السياسة الدولية لا تنكر القوة كوسيلة مشروعة عندما يكون هناك قصد نبيل وراء استخدامها . فحق تقرير المصير لا يمنع وانما يكتسب . واكتسابه لا يتأتى من دون قوة . فالقوة في هذه الحالة مشروعة . بيد ان اهلية الشرعية للقوة يجب ان لا تسبغ على كل عمل يتستر بحق مشروع . فاستخدام القوة من قبل اليابان ضد منشوريا والصين لم يكن مشروعا بل عدوانا . وكذلك الحال بشأن العدوان العسكري الصهيوني على الحق العربي .

طالما ان القوة ملازمة للسياسة الدولية ، فالمهمة الرئيسة هي ليست اعفاءها ، وانما السيطرة عليها . ولقد حاول المجتمع البشري ابتكار اساليب فلسفية ــ اخلاقية ، سياسية ، عسكرية وكلها معا للسيطرة على القوة . الا اننا ما زلنا بعيدين عن القصد . بل على العكس فقد تنامت القوة كما ونوعا . وتكررت محاولات استخدامها بصورة ابشع .

ان الدعوة القائلة بضرورة الاعتراف بان ركيزة السياسة الدولية هي القوة ، انما هي دعوة خاطئة ولا اخلاقية . خاطئة لانها اخفقت في تأهيل القوة في اطار التعاون ، وكما جعلت كل النتائج الايجابية والسلبية محصلة للقوة . فالانتصار هو ترجمة صحيحة للقوة . وبالعكس فان الخسارة هي ترجمة غير صائبة للقوة (حسب اعتقاد الواقعيين) . اما كونها لا اخلاقية ، لانها ترفض اثر الاخلاقية العالمية . بل تنكر الجانب الخير في الانسان ، لا ندري كيف نتحاشى الحروب ، ونظرية تبجل القوة وتعتمدها تروج عند بعض الكتاب . انها في الواقع رؤيا تشائمية ترسم صورة للعالم من البعد الممسوخ .

الفصل السادس : سياسة الحرب

المبحث الاول : استخدام القوة المسلحة

لقد استخدمت المؤسسات الاجتماعية اساليب عنف مختلفة عبر تطورها التاريخي . ولا يقتصر القتل والتدمير على المجتمع البشري وحسب ، وانما تشاركه الحيوانات في ذلك . بيد ان الفارق الرئيسي بينهما هو ان الانسان ينظم ويخطط ويقود ويبرر قتل الانسان . وقد يبدو غريبا لاول وهلة عندما نعلم ان تاريخ العلاقات الدولية ارتكز في اغلب فتراته على ظاهرة النزاعات المسلحة وغير المسلحة أكثر من ارتكازه على السلم . ومع تقدم الاوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية ازدادت التناقضات بين الدول والامم فتوسعت رقعة المنازعات وتعددت اسبابها . ولقد سخر الانسان علمه وفنه لتمكين نفسه من خوض نزاعات مسلحة يكون فيها انتصاره نتيجة الحاق اكبر وابشع دمار بخصمه .

لقد كانت الحروب قبل الثورة الفرنسية تقتصر على الجيوش بصورة عامة . اما بعدها فقد اصبحت الحرب حروب شعوب وانظمة وايديولوجيات . وبالتالي شمل دمار الحرب القاعدة الاقتصادية والبشرية التي تسند ديمومة الدولة على مواصلة الحرب . ولم يغفل المفكرون والفقهاء والمصلحون مسألة الحرب وتعرضوا لها من عدة زوايا بحثا عن حلول ناجحة تقلل من تكرار ظاهرة الحرب ، ان لم نقل منعها بصورة مطلقة . ومع انهم لم يجمعوا على تعريف عام للحرب ، الا ان الغالبية ترى ضرورة تقييد حق اللجوء الى القوة من قبل الدولة في العلاقات الدولية . كما ان هناك اتجاها قويا يرجح البحث عن البديل للحرب في حسم المنازعات . وعلى الرغم من قصور الجهود المبذولة في هذا المجال ، فثمة امل يشجع على الاعتقاد بان قوى عديدة وقادرة وخيرة تكمن في الانسان وفي الانظمة ستتمكن في نهاية المطاف من تغيير الوضع الراهن الذي يحكم الحرب .

ولنسأل ما هي الحرب ؟ وقبل الاجابة على ذلك ينبغي علينا ان ندرك بأن الاتجاه السائد عند الفقهاء هو التدبر في مسألة النزاعات المسلحة الدولية وليس النزاعات المسلحة غير الدولية . والاولى هي التي تحصل بين اشخاص القانون الدولي وحيث تكمن السيادة واهلية شرعية عند الأطراف المتنازعة . في حين ان المنازعات الثانية لا تتصف بهذه الصفات وتقتصر في العادة على كيانات لا

تمثل اهلية شرعية ولا سيادة لها (الحروب الاهلية ، وحركات التحرر) . فمن الناحية الاخلاقية « الحرب ليست آفة او داء ... وانما هي اعراض الداء »(١) .

اما من الزاوية القانونية فالحرب هي « الوضع القانوني الذي يجيز لطرفين او اكثر من الجماعات المتعادية ممارسة الصراع بالقوة المسلحة »(٢) . ومن وجهة نظر الاستراتيجية فان الحرب هي « عمل من اعمال العنف يستهدف اكراه الخصم على تنفيذ ارادتنا »(٣) .

على ان الحرب ظاهرة حتمية ملازمة للبشر ام انها تطور حدث في مرحلة ما من تقدم الحضارة الانسانية ؟ ان الاجابة على هذا السؤال تقودنا الى البحث عن اسباب الحرب . ومع ان الاسباب عديدة ومن الصعوبة بمكان تصنيفها بصورة مستقلة ، فان ثمة قضية لا بد من التشديد عليها . ان تاريخ المجتمعات البشرية ، كما تكشف لنا التنقيبات الاثرية ، لا يقر بان الحرب كانت ملازمة للتنظيمات الاجتماعية بصورة دائمية ، وانما دخلت اليها في طور معين من اطوار التقدم الحضاري . بل والاكثر من هذا ان قبائل عديدة في استراليا وافريقيا ، والاسكيمو لا تعرف ظاهرة الحرب في تعاملاتها . كما ان مواقف الحضارات والشعوب من الحرب عبر التاريخ لم تكن متشابهة . من هنا يتضح لنا ان ظاهرة الحرب ليس الامر الذي لا مفر منه .

لقد تعرض للحرب واسبابها عدد كبير من الباحثين والكتاب وصنفوا الاسباب الى عدة مجاميع . ففي ١٩٢٥ نشرت احدى اللجان المعينة في دراسة اسباب الحرب نتائجها فاتضح ان الاسباب تتعدى ٢٥٠ سببا صنفت تحت عناوين عامة هي : العوامل الاقتصادية ، والسياسية ، والاجتماعية ، والنفسية . اما الاستاذ كويني رايت فقد جهد في كتابة دراسة في الحرب ، وهو من النتاجات القيمة في هذا الحقل . واستخلص ان الحرب تسببها عوامل سياسية ــ تقنية ، وقضائية ــ عقائدية ، واجتماعية ــ دينية ، ونفسية ــ اقتصادية .

---

(١) E. Reves, The Anatomy of Peace, Harper and Raw, N.Y., 1945.

(٢) Q. Wright, Changes in Conception of War, The AJIL, Vd. 18, 1924, P. 762.

(٣) فون كلاوزفيتز ، الوجيز في الحرب ــ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٤ ، ص ٧٤ .

١ ـ الاسباب الاقتصادية :

لا تعتمد النظريات الاقتصادية في تفسير الحرب عاملا اقتصاديا واحدا وانما جملة عوامل . فقد تكون الحروب بنتيجة الضغوط الاقتصادية او ناتجة عن ركود موسمي او متكرر . او بنتيجة السعي وراء اسواق جديدة ، او البحث عن فرص لتوظيف رأسمال متراكم ، او سعيا وراء مصدر للمواد الاولية . ولقد شدد على العوامل الاقتصادية في تفسير الحروب الامبريالية منذ ١٨٧٠ ـ ١٩١٤ . فكما هو معلوم ان الرأسمالية الصناعية وتصدير رأسمال ونظام المصارف تظافرت فدفعت بالدول الاوربية الصناعية الى المنافسة ، خاصة وان الحواجز التجارية الزمتها بالبحث عن اسواق في مستعمراتها . ولما كانت النظم السياسية تعكس مصالح فئات رجال الاعمال والصناعات الكبيرة والمصارف وكبار ملاك الارض ، فان التناقض بين المصالح الوطنية لهؤلاء ادت الى الحرب . ولكن ليس منطقيا ان يكون التفسير الاقتصادي تفسيرا صائبا لجميع انواع الحروب في وقتنا الراهن . فلعل العجز الاقتصادي سبب في تجنب الحرب اذ ان اكلافها الباهضة فوق طاقة القدرات الاقتصادية لكثير من الدول الحديثة . في الوقت نفسه ان الدولة التي تجد نفسها في وضع مالي متين لن تتردد في الدخول الى حرب اذا كانت هناك دوافع اخرى . ولكن كثيرا من الدول خاضت حروبا على الرغم من الاوضاع الاقتصادية السلبية التي تكتنفها . فقد حاربت النمسا ضد سردينيا في ١٨٤٨ وغزت اليابان الصين في ١٩٣١ بغض النظر عن الاوضاع السلبية للاقتصاد . وهكذا فان الحرب ليس بالامر المستحيل في ظروف كهذه ، الا انها تكون عادة اقل فرصا واقصر مدة .

٢ ـ الاسباب السياسية :

تتضمن هذه المجموعة عوامل متباينة ومتداخلة : الاضطرابات الداخلية ، النظم الديكتاتورية ، الاحلاف ، توازن القوى ، التوقع بفوز سريع ، خلافات حول الحدود ، تسابق في التسلح ، وغيرها من العوامل . وكما حاولنا في تحليلنا لنظام توازن القوى ، والاحلاف فقد اتضح كيف انهما قد يسببان الحرب . فالاحلاف تؤدي الى تعاظم قوة مجموعة من الدول في مقابل تناقض مجموعة اخرى . وبالتالي قد يتشجع احد الاطراف الى المخاطرة بالحرب . وكما كشفت احداث الأيام التي سبقت الحرب العالمية الاولى فان الفرنسيين

وثقوا بموقف وقدرة روسيا القيصرية فاعطوها الاطمئنان بشأن موقفهم . لذلك عندما تأزمت العلاقات بين روسيا والمانيا لم يتورع الروس واعلنوا النفير العام . اما سباق التسلح فهو عنصر فاعل في تسبب الحرب . فمن جهة يرهق التسلح التركيب الاقتصادي ، ومن جهة يولد ضغوطا جسيمة على صناع القرار . كما ان التوجس بالخوف من تفوق الخصم قد يدفع الى المغامرة . ولعل من الاسباب الرئيسة لاندلاع الحرب العالمية الاولى هو سباق التسلح الذي خاضته المانيا وبريطانيا وفرنسا . فقد عجلت المانيا في العقد الاخير من القرن التاسع عشر في وضع اسس قوة بحرية . ثم بدأت تهدد المصالح البريطانية في مطلع القرن العشرين .

٣ ـ الاسباب النفسية ـ الاجتماعية :

لقد قاد تكرار الحرب بعض الباحثين النفسيين والاجتماعيين الى دراسة الجوانب الفردية والاجتماعية التي اكتنفت الشخوص الرئيسين في تقرير اللجوء الى الحرب والاوضاع الاجتماعية التي احاطت بالفئات الاجتماعية في الفترة السابقة الى اعلان الحرب . ويستخلص من هذه الدراسات ان قسطا كبيرا من الاراء والتصورات التي نمت في اذهان المسؤولين مردها سوء فهم وتقدير وتعامل مع الحقائق انذاك . اي ان البيئة النفسية للمسؤولين لم تتطابق مع البيئة الفعلية . ولعل جملة اسباب تكمن وراء هذا الامر . فالبغض البريطاني بين الفرنسيين والالمان اعان على الهاب المشاعر الفرنسية والالمانية ضد تسلط بريطانيا في السياسة الامبريالية ما بين ١٨٧١ ـ ١٩١٤ . كما ان فكرة امتصاص التوتر الاجتماعي الداخلي يمكن ان تخدمنا في تفسير بعض الحروب . فالحرب النابليونية في القرم والحرب ضد بروسيا في ١٨٧٠ كانت في بعض النواحي محاولة من جانب نابليون الثالث لاشباع طموحات شخصية كان قد عاشها اثناء مرحلة التجوال بين الجمعيات اللبرالية والثورية قبل ان يصبح امبراطورا . ثم ان التمزق الاجتماعي الذي عانت منه الامبراطورية الفرنسية صرفه السياسيون الى الخارج بحجة الدفاع عن الالتزامات الفرنسية في الاراضي المقدسة ، وتثبيت السيادة الفرنسية على اوربا . وهكذا يصبح العدو « كبش الفداء » لانقاذ الوضع الداخلي . وفي ١٩٦٧ عقدت الجمعية الانثربلوجيَة في الولايات المتحدة حوارا بشأن الحرب وقد اقترحت الاستاذة مارغريت ميد ان الحرب توفر للدولة اوضاعا تعزز قدرتها على الحفاظ على السلطة في حالة تعرضها للضغوط الداخلية .

٤ ــ الاسباب الدينية ــ الايديولوجية :

ان للدين دورا في اشعال الحروب بين اقوام من اديان مختلفة بل وحتى بين طوائف الدين الواحد عبر تاريخ طويل . وما برحت جذوة الشعور والانتماء الديني تعتبر رابطة متينة يفاد منها في اذكاء الحروب الاهلية . وقد عرفت اوروبا سلسلة من الحروب الدينية طيلة قرنين كان سببها الاصلاح الديني الذي ادخله زونلكي ولوثر وكالفن . ومع هذا لم تكن الحروب دائما بين تحالفات ضمت البروتستانية من جهة والكاثوليكية من جهة اخرى ، وانما تنقلت فرنسا بين مناصرة الكاثوليك والبروتستانت . ولعل الحروب الروسية التركية خلال القرنين الثامن والتاسع عشر كان مردها الدين جزئيا . فقد استغل القياصرة ــ الروس كما فعل الفرنسيون ــ الروابط الدينية في الاراضي المقدسة والدولة العثمانية من اجل تمرير مصالح اقتصادية واستراتيجية . فقد عانت روسيا من المضايقات التركية عند الممرات ، كما ان فرنسا كانت تطمح الى تحقيق كسب في البحر الابيض المتوسط . ومع هذا كله فان الحروب ضد تركيا كانت تأخذ طابع الحروب الصليبية بشكل صارخ .

ومع اندلاع الثورة الفرنسية بدأت الايديولوجية تلعب دورها في تأجيج الحرب . فقد انضم ليبراليو وثوار الاقاليم الاوربية الى صفوف الجيش الفرنسي ضد حكوماتهم لتحرير شعوبهم من النظم التقليدية . وقد تعززت الاتجاهات العقائدية في تصريف السياسة في الدول الاوربية مع تُطور المجتمع الصناعي . غير ان القرن العشرين هو قرن الحروب الايديولوجية ، فقد انقسم العالم الى معسكرات اتخذت لها ايديولوجيات متناحرة ، بل ان بعض الايديولوجيات تؤمن ان حتمية الحرب بين الانظمة الاقتصادية ، هي من صلب الحقائق الايديولوجية ، ولكن مع تطور وسائل الفتك والتدمير البشري والحضاري اصبحت مسألة حتمية الحرب ابعد من ان تكون بنتيجة حتمية للصراع الدائر بين الايديولوجيات المتناقضة . وقد شدد على عنصر التنافس السلمي (في اطار علائق الصراع) بكونه البديل لحتمية الحرب .

والان كيف نصف الحرب ؟ مما لا شك فيه ان الكتاب يتباينون في اعتماد المفاهيم والمعايير عندما يصنفون الحرب . ولكننا يمكن ان نحصر اساليبهم تحت عناوين عامة ومرنه . فمنهم من ينظر الى الحرب نظرة اخلاقية وفلسفية ويشجب الحرب كظاهرة ويرفض الاخذ بانها امر لابد منه . ومع هذا فهم

يتعاطفون مع صنف معين من الحرب وذلك لان الغرض من ورائها هو عمل انساني اخلاقي . من هنا نخرج بصيغة الحرب العادلة والحرب اللاعادلة . كما من الممكن تصنيف الحرب وفقا لهوية الاطراف المتحاربة ، وبذلك سيكون لدينا حرب بين دول مستقلة ، وحرب بين حركات ومنظمات وجماعات ضد حكومة . اما المعيار الثالث فهو الافق الجغرافي الذي تدور عليه رحا الحرب ، وبالتالي قد تكون الحرب اما محلية او اقليمية واما غير محدودة اقليميا وقد تشمل اغلب بقاع المعمورة . والطريقة الرابعة التي يمكننا اعتمادها هي عدد الاطراف المسهمة في الحرب . اي ان الحرب الشاملة هي الحرب التي تشترك فيها اعداد كبيرة من الدول والامم كالحرب العالمية الاولى والثانية . اما الحرب المحددة التى تقتصر على اعداد معينة من الدول . وقد يلجأ البعض الى الاخذ بطبيعة النظام السياسي ــ الاجتماعي ــ الاقتصادي الذي ترتكز عليه ماكنة الحرب معيارا للتصنيف وهنا نستطيع تشخيص انماط من الحروب كالحروب التي دارت في القرنين السادس والسابع عشر بين الملوك والامراء في اوربا لاغراض شتى منها توسعية او انتقامية او دينية . اما بعض الحروب التي حدثت في القرنين الثامن والتاسع عشر فهي حروب كولنيالية وامبريالية وكانت الحرب العالمية الاولى من اشمل واوسع وابشع الحروب الامبريالية في التاريخ العالمي المعاصر . وفي الجهة الثانية من هذا التصنيف سنجد حروبا تحررية وحروبا ثورية وتقدمية .

اما في حالة ارجاع اصناف الحروب الى الوسائل القتالية والتدميرية ، فمن الممكن توزيع الحروب الى حروب تقليدية وهي التي تستخدم الاسلحة التقليدية واخرى حروب نووية هي التي تجند فيها القوة التدميرية النووية (الهيدروجينية والنيوترونية) لتحقيق الغاية . وعلى الرغم من اننا لم نشهد حربا نووية حتى الان الا ان شبحها ما زال يحف بالعلاقات الدولية .

لقد شاع في العلاقات الدولية حديثا اشكال من الحروب وصفت بانها دفاعية او هجومية ، ودفاعا عن النفس او عدوانية . وكما هو واضح فان هذا التصنيف يدلل على اكثر من سعة . فالحرب الدفاعية هي الحرب التي تدافع فيها الشعوب عن مصالحها في وجه هجوم تشنه جبهات طامعة وتوسعية تسعى لاستثمار ميزات القوة لديها . والحرب الدفاعية هي اقرب ، من حيث المعنى ، الى حرب الدفاع عن النفس . فقد تكون حرب الدفاع عن النفس هجومية

وذلك عندما تتعرض دولة الى تهديدات وضغوط غير مشروعة من جانب دولة او مجموعة دول . أي انها تأخذ المبادأة بالهجوم . ولكن ثمة فارق بين الحرب الهجومية وحرب المبادأة بالهجوم . فالاولى تمكن حالة علدوانية مشجوبة سياسيا واخلاقيا وقانونيا ، في حين ان المبادأة في الهجوم هي صيغة قتالية فنية تقديرها يرجع الى اعتبارات ستراتيجية . لقد لا تلجأ دولة مدافعة عن نفسها الى حرب المبادأة بالهجوم لكونها لا تأخذ بفكرة المبادأة وانما تعتمد حربا دفاعية .

لم يحرم القانون الدولي جميع اشكال الحروب ، وانما اجاز بعضها ولكن بصورة مقيدة . ولقد اشار الحقوقيون الدوليون الى حالات كان اللجوء فيها الى الحرب امرا مبررا ومشروعا قانونيا . كما اخذ ميثاق عصبة الامم بحق الدول في اللجوء الى صيغ غير سلمية لوضع نهاية للمنازعات القائمة بينها ، وذلك في ظروف معينة . اما ميثاق الامم المتحدة فانه جنح الى تحريم التهديد باستعمال القوة او استخدامها بالفعل بالشكل الذي يتعارض ومقاصد الامم المتحدة . كما ان ميثاق الامم المتحدة اشار على سبيل الحصر الى الحالات التي يعتبر فيها استخدام القوة امرا مشروعا . وهي اولا الدفاع عن النفس سواء أكان ذلك عملا عسكريا فرديا او بصورة جماعية . وقد تضمنت المادة ٥١ من الميثاق ذلك . ثانيا مسألة مجابهة محاولات دول المحور لافساد نتائج الحرب العالمية الثانية ، اذ اباح الميثاق حق اللجوء الى القوة لمنع مثل هذا الامر . ثالثا ، قد تجد الامم المتحدة نفسها ملزمة على اتخاذ اجراء يعتمد القوة ضد دولة او اكثر . وكما نصت عليه الفقرة الاولى من المادة الاولى والفقرة الخامسة من المادة الثانية فأن على الامم المتحدة ان تتخذ التدابير المشتركة الفعالة لمنع كل ما يهدد السلم ولازالته وكذلك يتوجب على الدول الاعضاء ابداء كل عون للامم المتحدة لتنفيذ تدابيرها .

المبحث الثاني :

١ ــ المقابلة بالمثل ، الانتقام ، الحصار ، التدخل :

وفقا لمبادىء القانون الدولي لا تلجأ الدول الى الحرب مباشرة اثر حدوث خلافات متأزمة او نزاعات تعكر تصريف العلاقات . فثمة مسالك متعددة في وسع الدول اتخاذها لتصحيح الاوضاع التي تعتقد انها تلحق مضار بها سياسيا واقتصاديا ودبلوماسيا . أن تاريخ العلاقات الدولية وتطور القانون الدولي يكشفان لنا حقائق كثيرة عن الحالات التي اتخذت فيها الدول اجراءات غير الحرب في علاقاتها ، وكان الغرض منها منع دولة من القيام باعمال لا تنسجم والعرف الدولي . وسنتناول هذه الاجراءات بشيء من التفصيل .

أ ــ المقابلة بالمثل :

في حالة تعكر العلاقات بين دولتين او اكثر لسبب ما . وتجد احدى الدول ان من مصلحتها اظهار استياؤها من مواقف واعمال الطرف الاخر فانها قد تقوم باجراء على نطاق محدود له دالة معينة ، فالقصد ليس الظهور بمظهر المعتدي او العازم على خوض منازعات ، وانما الافادة من عمل غير ودي لا يدينه القانون الدولي لطالما ان العمل لا يهدد الامن والسلام في العالم . بعبارة اخرى ان الدولة التي تختار اسلوب المقابلة بالمثل ، انما تسعى للضغط على الطرف الاخر للكف عن عمل او موقف يجلب الضرر عليها او لا تراه عملا او موقفا وديا . ولعل ان تكرار اللجوء الى هذا الاسلوب في العلاقات الدولية في اوضاع مختلفة يجعل من الصعوبة بمكان تحديد معنى دقيق للمقابلة بالمثل او حتى التمكن من اسباغ صفة الشرعية عليها او تبريرها .

لقد كانت سياسة المقابلة بالمثل تاريخيا اسلوبا ضيق الاستعمال وذلك لقلة عدد الدول المتفاعلة في النظام السياسي الدولي ولضيق ساحة السياسة الدولية . اما في يومنا هذا فان عدد الدول كبير وانها متداخلة العلاقات كما ونوعا . لذا فليس من المدهش ان تنقل الينا الانباء من حين الى حين حدوث فتور في علاقات تخص دولتين وان احداهما قد طلبت من الاخرى تقليل عدد الدبلوماسيين العاملين لدى الدولة الاخرى بل احيانا يسحب السفراء وتقطع العلاقات الدبلوماسية . اما في المجال الاقتصادي فان سياسة الرد بالمثل مألوفة ، وعلى الاخص في طور نهج سياسة الحواجز التجارية . فقد تجتهد

احدى الدول بان بضائعها تحجب عن التمتع بمزايا اسواق دولة اخرى بسبب الحواجز التجارية العالية . لذلك قد تلجأ هي الاخرى الى فرض حواجز مماثلة او اكثر على بضائع الدولة التي شرعت بفرض الحواجز . وليس من الضروري ان تكون الاجراءات الاقتصادية ردا على اجراء اقتصادي ، وانما قد تكون جزء من سلسلة عمليات متداخلة دبلوماسيا ، سياسيا ، واقتصاديا .

لقد التفت مشرعو ميثاق الامم المتحدة الى ضرورة عدم تشجيع الدول الاعضاء على ممارسة سياسة المقابلة بالمثل وذلك وفقا للفقرة الثالثة من المادة الثانية التي تشير الى تعهد الدول الاعضاء بالتمسك بمبدأ الحفاظ على الامن والسلم والعدل في العلاقات الدولية[1] .

ب ـ الانتقام :

هو اجراء تتخذه دولة ما في مقابل عمل قامت به دولة اخرى ونجمت عنه مضار . ومع ان الاتهام يبدو متطابقا مع سياسة المقابلة بالمثل الا ان هناك بعض الفوارق . من ناحية ان الانتقام رد على سياسة غير قانونية او لا يمكن تبريرها . في حين ان المقابلة بالمثل هي رد على عمل غير ودي ، ولذلك يحرص ان لا تكون بمثابة اختراق للقانون الدولي كما ان سياسة الانتقام في الواقع تعتبر اعمال غير قانوينة . وقد يكون اسلوب الانتقام رادعا في وجه محاولات اختراق القانون الدولي . اذ تخشى الدول من عاقبة تمسكها بالالتزامات الدولية التي قد تأخذ صيغة الانتقام من جانب دولة او مجموعة من الدول . وليس هناك صيغة محددة للانتقام . وكما يتضح من السنين الاخيرة ان الدول الكبرى اتبعت شتى السبل للانتقام من الدول الصغيرة . منها المقاطعة الاقتصادية ، حظر موارد استراتيجية ، استعراض القوة ، ابعاد رعايا الدولة .

مما لا شك فيه من سياسة الانتقام من السبل المرغمة . ولكن يتوجب على ادلولة التي تنهج سياسة الانتقام ان لا تعتمد وسائل تلحق المضار بصورة لا تتناسب والقصد من الانتقام . فاذا كان الغرض تطويق الخلافات او التأزم ، فان الحرص على التقيد بالمستوى الذي ينفذ عنده الانتقام شرط رئيس . وذلك لان الانتقام غير المقيد قد يدفع الى تصاعد الخلافات وبالتالي قد يؤول الى الحرب ، في حين ان الانتقام هو دالة على تجنب خيار الحرب . وعلى الرغم من ان الانتقام اجراء للرد على عمل غير قانوني ، فان من مستلزمات التعامل الدولي وفقا للقانون

(١) J. Strake, op. cit., P. 342.

الدولي ان تستنفذ الدولة المتقمة (بكسر القاف) ما لديها من سبل قبل اللجوء الى الانتقام . على سبيل المثال كأن تطلب من الدولة المتجاوزة تصحيح الموقف بالصورة التي يمكن ان تقتنع بها الدولة المتضررة . وثمة حالات يمكن تسويتها من دون الانتقام ، اما اذا امتنعت الدولة المعتدية فيجوز الانتقام . ومع هذا فان ميثاق الامم المتحدة يطالب الدول الاعضاء بان لا تنهج سياسة تتناقض واهداف المنظمة . وبما ان الانتقام لا يستثنى العمليات العسكرية ضد مصالح الدولة وحرمة اراضيها ، فان احتمال توسع سياسة الانتقام الى سياسة عدوانية حقيقة ماثلة في الانتقام .

لا يقتصر الانتقام عمل تقوم به دولة ضد دولة ، فقد يكون الانتقام جماعي او على المستوى الدولي . فحظر النفط عن حكم الاقلية في روديسيا هو بمثابة الانتقام على حرمان المواطنين الافارقة من حق حكم الاغلبية ، وكذلك الحال بشأن اجراءات الامم المتحدة في حظر شحن الاسلحة الى الصين وكوريا الشمالية ابان الحرب الكورية .

جـ ــ الحصار :

لقد مارست الدول البحرية الاوربية في العصر الحديث سياسة الحصار وسيلة للارغام . وكانت انكلترا في القرن السادس عشر تسخر قوتها البحرية ضد اسبانيا من اجل الحصول على تجارة اسبانيا مع ممتلكاتها فيما وراء البحار . ثم لجأ نابليون الاول الى اسلوب حصار التجارة الانكليزية عن اوربا الغربية . وكان ينشد من وراء الحصار اضعاف انكلترا اقتصاديا . ولكنه سرعان ما ادرك ان فرنسا تضررت من الحصار بقدر اكبر مما لحق بانكلترا ، كما ان تشديده على ضرورة تقيد الدول الاوربية بشروط الحصار القارى قاد الى تحالف اوربي ضده قادته روسيا فكانت الحرب الفرنسية ــ الروسية في ١٨١٢ . اما في الحرب العالمية الاولى ، فقد لجأت بريطانيا الى فرض حصار بحري على دول وسط اوربا فتضررت الامبراطورية الالمانية وعانت من شحة في الوقود والموارد الغذائية والمواد الاولية[1] . كما نهج الحلفاء سياسة الحصار ضد دول المحور اثناء الحرب العالمية الثانية .

---

(١) M.W. Consett, The Triumph of Unarmed Force, 1914-1918, London 1923.

وكذلك :

D.C. Watt, A History of the World 1899-1918, Pan Books Ltd., London, 1967.

ان سياسة الحصار في الواقع تختلف عما هي عليه في التطبيق . فقد يبدو من اول وهلة ان الدولة او الدول المحاصرة (بكسر الصاد) قادرة على الحاق افدح الاضرار بالدولة المحاصرة (بفتح الصاد) . في حين ان تجارب الحصار الذي فرضته عصبة الامم على ايطاليا اثر اعتداءها على الحبشة ١٩٣٤ ، وحصار الحلفاء على دول المحور ، كلها تدل على التعقيدات التي تلازم الحصار من الناحية السياسية ، والقانونية ، والاقتصاية . فمن الناحية السياسية هناك مسألة تجاوب الدول الاخرى مع تعهدات تنفيذ الحصار . فقد اخفقت النمسا والمانيا وهنغاريا في التجاوب مع عصبة الامم ضد ايطاليا . كما ان كثيرا من الدول الاوربية حاليا تخترق الحصار المفروض على روديسيا وجنوب افريقيا ، رغم نداءات الامم المتحدة وموافقة هذه الدول على قرارات فرض الحصار .

اما من الناحية القانونية فان الامور اكثر تعقيدا . يصنف الحصار عادة الى حصار في ظل الحرب المعلنة . والحصار في ظل السلم . كما ان الحصار يعتبر اسلوبا تلجأ اليه الدول كي لا تضطر الى خيار الحرب . فالحصار اداة حرب اقتصادية مرنة . ومع ان بعض الاراء الفقهية تطعن في صيغتها القانونية ، فان الامم المتحدة اجازت لمجلس الامن ان يختار الحصار وسيلة للحفاظ على الامن والسلم في العالم[1]. كما ان السمة الغالبة هو ان الدول القوية ، والتي لديها السبل البحرية والجوية والبرية ، قد مارست الحصار ضد دولة ضعيفة .

وثمة قضية اخرى تجعل الحصار ، مجال مناقشة وخلاف . وهي مسألة موقف الطرف المحايد . فهل يجوز له ان يتعامل اقتصاديا مع الدولة المحاصرة (بفتح الصاد) ؟ وهل من حصة الدولة المحاصرة (بكسر الصاد) ان تمنع الطرف المحايد بالقوة عن التعامل مع المحاصر (بفتح الصاد) ؟ . ان الرأي السائد في الفقه الدولي بهذا الشأن هو ان الدولة المحاصرة (بكسر الصاد) لا تستطيع الادعاء بان من حقها الافادة من منافع الحصار في حالتي الحرب والسلم في ان واحد . بعبارة اخرى في حالة غياب الحرب الفعلية ، لا يجوز للدولة المحاصرة (بكسر الصاد) ان تفرض شروط الحصار على طرف ثالث محايد .

(١) راجع المادة (٤٢) من الميثاق .

التدخل :

من الصعوبة بمكان اعطاء تعريف للتدخل يحظى بموافقة اجماعية بين إستاذة القانون الدولي ورجال السياسة . فالمسألة لا تقتصر على الجانب القانوني لمبدأ عدم التدخل في شؤون دولة مستقلة اخرى ، وانما هناك الاوضاع السياسية التي تدفع الى التدخل . كما ان اساليب التدخل متنوعة بحيث ارتأى البعض ان تتولى الامم المتحدة مهمة تعداد الافعال التي تعتبر تدخلية على سبيل الحصر لا التدليل . وقد حاولت الجمعية العامة في ١٩٦٦ ان تضع معايير لتحديد التدخل عندما قررت .

« لا يجوز لاية دولة التدخل بصورة مباشرة وغير مباشرة . ولاية حجة مهما كانت ، في الشؤون الداخلية والخارجية لدولة اخرى . وبالتالي يشجب التدخل المسلح وكل اشكال التدخل او محاولات التهديد ضد شخصية الدولة او مقوماتها السياسية والاقتصادية والحضارية »[١] . من هنا يأتي الاستفسار هل ان القانون الدولي يحرم على الدولة جميع اشكال التدخل كما يتضح من عبارة « ولاية حجة مهما كانت » ام ان ثمة تدخل يمكن جوازه . تنقسم الاراء هنا الى عدة اتجاهات . فيرى اغلب الكتاب في الوقت الراهن ان التدخل يقصد به « التدخل القوي » في شؤون دولة اخرى من اجل الابقاء او الاطاحة بالنظام القائم ، وليس التدخل فحسب . وهناك من يرى ان التدخل فعل لا يقره القانون الدولي على الرغم من ان الاوضاع السياسية والانسانية والمنطقية في بعض الحالات قد تظهر عملية التدخل بمظهر الفعل الشرعي او المستساغ في التعامل الدولي . اي ان الامر يتعلق بشجب التدخل بصورة مطلقة . ومما يجدر الاشارة اليه ان الافعال التدخلية تبرر بحجج يباح تطبيقها على حالات معينة في حين يحرم على غيرها[٢] .

يصنف التدخل الى انواع مختلفة . فقد جاء عند ستارك ان التدخل على ثلاثة

(١) U.N. Documents, General Assembly, Res. 1131-1965, and 2225-XXI- 1966.

(٢) C.G. Fenwick, Ulntervention : Individual and Collective, American Journal of International Law, Vol, 39, 1955, PP. 645-663

وكذلك :

Summer Welles, Intervention and Interventions Foreign Affairs, Vol. 26, 1947, PP. 116-133.

اشكال :(١) .

١ ــ التدخل في الشؤون الداخلية كأن تتدخل دولة ما في النزاعات الجارية بين فئات في دولة اخرى اما لصالح الفئة الشرعية او المناهضة .

٢ ــ التدخل في الشؤون الخارجية كأن تتدخل الدولة لصالح دولة اخرى ضد دولة ثالثة او مجموعة دول اخرى . وعلى سبيل المثال تدخل ايطاليا الى جانب المانيا خلال الحرب العالمية الثانية .

٣ ــ التدخل التأديبي وذلك عندما تلجأ دولة ما الى التدخل ضد دولة اخرى تصحيحا لوضع قد تضررت منه الدولة المتدخلة كأن تقوم بالحصار او الانتقام .

وهناك من يصنف التدخل وفقا لحق مشروع وحالات هذا التدخل هي :

١ ــ قد تتدخل دولة أ تماشيا مع بنود اتفاقية معقودة مع دولة ب تجيز للاولى حق التدخل .

٢ ــ اذا اخترقت دولة ما العرف المتبع في تصريف العلاقات الدولية فقد تتخدل دولة اخرى . على سبيل المثال اذا مارس الطرفان المتحاربان انتهاك حرية الاطراف المحايدة في النزاع فان من حق الأطراف المحايدة ان تتدخل ضد الدولة المنتهكة لمبدأ الحياد .

٣ ــ اذا فرض على دولة ما من قبل مجموعة دول اخرى جملة قيود تحد من ممارسات معينة داخليا وخارجيا ، فان من حق تلك الدول التدخل .

٤ ــ اذا كانت الشؤون الخارجية لدولة ما هي ايضا بالوقت نفسه تخص الشؤون الخارجية لدولة اخرى ــ ففي حالة اختراق المصالح المتبادلة او التصرف من طرف واحد فان للطرف الاخر حق التدخل .

٥ ــ اذا تعرضت رعايا دولة أ الى سوء المعاملة والحقت بهم الاضرار من قبل دولة ب فان لدولة أ حق التدخل . بيد ان هناك جدلا حول هذا الرأي .

٦ ــ حق التدخل من قبل منظمة دولية نيابة عن الأسرة الدولية . فقد اجاز ميثاق الامم المتحدة هذا التدخل .

---

(١) يتقدم الكثيرون بتبريرات تسبغ الشرعية على تدخل الولايات المتحدة في فيتام ولبنان ١٩٥٨ ووجود القواعد العسكرية .

J.N. Moore, The Lawfulness of Military Assistance to the Republic of Viet-nam, American Journal of International Law, 1967, PP. 1-34.

J. Strake, op. cit. P. 86.

٧ ـــ اذا وجهت الدعوة من قبل حكومة شرعية الى دولة اخرى للتدخل في الشؤون الداخلية لتصحيح وضع يخدم مصلحة الحكومة الشرعية . وقد مارست الدول الامبريالية مثل هذه الاساليب في كثير من الحالات (تدخل امريكا في لبنان ١٩٥٨ ، والقوات البريطانية في الاردن ، والقوات البريطانية في تنزانيا ١٩٦٤[١] . ولكن تبرير التدخل بدعوة من جانب الطرف الاخر لا يمكن اعتباره وافيا . فقد تكون الحكومة الشرعية قد فقدت الثقة عند اغلب المواطنين ولم يجدوا بدا من الاطاحة بها ولكي تحافظ هذه الحكومة على سلطتها تستنجد بنصرة قوة خارجية لها مصلحة في الحفاظ على الوضع الراهن .

وهناك حالات تستدعي تدخلا لا يستند الى حق بيد انه في عرف بعض الدول عمل له ما يبرره . فقد فسرت الادارة الامريكية تدخلها في جمهورية الدومنيكان في ١٩٦٥ بانه كان بدافع الانسانية ، كما ان بعض الاراء تجيز التدخل الدولي (بصيغة الامم المتحدة) في الشؤون التي قد تقود الى تصدع وتهديد الامن الاقليمي . وكذلك قد تتدخل منظمة اقليمية في شؤون دولة عضوة[٢] .

لقد طرأت تطورات على السياسة الدولية ادت الى ممارسات سياسة التدخل على الرغم من شجب القانون الدولي وزعم رجال السياسة بانهم لن يشجعوا على التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية لدولة اخرى . اولا ، اعتماد الدول الكبرى قدراتها الاقتصادية والتقنية والاعلامية للتدخل في الشؤون الداخلية عن سبيل المساعدات الاقتصادية والضغوط السياسية والدبلوماسية والنشاطات الاخرى . ثانيا ، ان الدول الحديثة الاستقلال تعاني من صعوبات عدم تثبيت الحدود وتداخل الاقليات والجماعات الدينية بحيث تؤول احيانا الى تعرض الحكومات الشرعية الى التحدي المسنود من الخارج . ثالثا ، ان الولاء السياسي الى منظمات وايديولوجيات عالمية ومواقف سياسية لدول كبرى يشجع بعض العناصر على طلب المساندة من القوى الخارجية . رابعا ، ان مناخ الحرب الباردة والوفاق والاستقطاب كلها ساعدت على اتباع سياسات المجابهة غير

---

(١) Q. Wright, The United Nations Intervention in the Lebanon, American Journal of International Law, Vol. 53, 1959, PP. 112-125.

(٢) C.G. Fenwick, Jurisdictional Questions Involved in the Guatemalan, Revolution, American Journal of International Law, Vol. 48, 1954, PP. 597-602.

المباشرة او التدخل بصورة غير مباشرة[1] .

المبحث الثالث : العدوان :

ان اللجوء الى استخدام القوة في تصريف العلاقات الدولية ليست بالظاهرة الجديدة ، بيد ان فرص واساليب وتبريرات ممارسة القوة تعددت وتوسعت بحيث اصبح من الضروري على الأسرة الدولية ان تحدد موقفها من العدوان . وقد بذلت جهود هائلة للخروج بصيغة موحدة ولكن الاختلافات السياسية والايديولوجية حالت دون تحقيق ذلك . ومع هذا فقد قررت الامم المتحدة في ١٩٦٧ تشكيل « لجنة خاصة بشأن وضع تعريف للعدوان » مؤلفه من خمس وثلاثين دولة . وبعد سبع سنوات من البحث والنقاش افلحت اللجنة في التوصل الى تعريف نال الاجماع في ١٩٧٤[2] .

وكما يتضح من مداولات اللجنة ان الاراء قد اختلفت بشأن اهمية تعريف العدوان . فمجموعة من الدول الاعضاء شددت على استحالة الوصول الى تعريف او على عدم جدواه . وقد تذرعت بالحجج التالية :

١ ــ عجز التعريف عن ان يكون شاملا يتناول جميع الحالات .

٢ ــ ان التعريف سيعيق البحث في اعمال تقع ضمن حدود التعريف من دون اخذ الظروف التي وقعت فيها بعين الاعتبار .

٣ ــ ان الافعال التي لم تحدد وفقا للتعريف سوف لن تعرض على الامم المتحدة وبالتالي تفقد الامم المتحدة المبادرة .

٤ ــ ان العدوان مفهوم معقد بطبيعته ، فهو لا يقتصر على المسائل القانونية بل تتداخل فيه مسائل عسكرية وسياسية[3] .

---

(١) K.J. Holsti, International Politics, op. cit. PP. 274-277.

(٢) U.N. Documents, GA, Resolution 2330, XXII

وحول النظريات المتعددة بشأن تعريف العدوان راجع :

Stone, Aggression and World Order, Berkeley, University of California Press, 1958.

(٣) حول هذه الحجج والمواقف المضادة راجع :

صالح جواد الكاظم ، تعريف العدوان امام الامم المتحدة ، مجلة العدالة عدد ٣ ، سنة ثانية ، بغداد ، ١٩٧٦ ، ص ٦٢٧ ــ ٦٥٢ .

اما مؤيدو وضع تعريف للعدوان فقد استندوا في مجادلتهم الى الحجج التالية :

١ ــ سيرسم التعريف حدا واضحا بين ما هو اعتداء وما هو دفاع عن النفس . فمن المألوف ان تتذرع الدول بحق الدفاع عن النفس فتشرع في شن عدوان على طرف اخر .

٢ ــ ان تحديد مفهوم العدوان سيمكن الامم المتحدة من ممارسة وظيفتها بصورة تامة .

٣ ــ لقد اكدت دول عدم الانحياز بأن التعريف سيعزز اهمية مبدأ حق تقرير المصير بأن يجيز هنا استخدام القوة في حين يحرمها في الحالة الاخرى .

ويبدو ان اللجنة الخاصة توخت الجميع بين ثلاثة اساليب في تعريف العدوان : التعريف بصورة عامة ، وقائمة الأفعال التي تعتبر عدوانا ، والتأكيد على ان هذه القائمة ليست ختامية . بعبارة اخرى ان لمجلس الأمن ان يقرر ، وفقا للميثاق ، بأن افعالا غير التي وردت في القائمة تعتبر عدوانا .

وهكذا فقد نصت المادة (١) من التعريف « العدوان هو استخدام القوة المسلحة من جانب دولة ضد سياسة دولة اخرى او حدتها الاقليمية او استقلالها سياسي ، لو بأي اسلوب اخر يتناقض مع ميثاق الامم المتحدة ، كما هو مبين في هذا التعريف »[١] .

اما الافعال التي تؤلف عدوانا فقد نصت عليها المادة (٣) وهي :

١ ــ غزو او مهاجمة إراضي دولة ما عن طريق القوات المسلحة لدولة اخرى ، او أي احتلال عسكري ، مهما يكن مؤقتا ، ناجم عن مثل هذا الغزو او المهاجمة ، او أي ضم ، باستخدام القوة ، لاراضي دولة اخرى او جزء منها .

٢ ــ قصف اراضي دولة اخرى عن طريق القوات المسلحة لدولة ما . او استخدام اية اسلحة من جانب دولة ما ضد اراضي دولة اخرى .

٣ ــ حصار موانيء او سواحل دولة ما عن طريق القوات المسلحة لدولة اخرى .

٤ ــ أي هجوم تقوم به القوات المسلحة لدولة ما على القوات البرية او البحرية او الجوية ، او على الاساطيل البحرية او الجوية ، لدولة اخرى .

(١) صالح جواد الكاظم ، المصدر السابق ، ص ٦٣٦ .

٥ ــ استخدام القوات المسلحة لدولة ما ، الموجودة داخل اراضي دولة اخرى بموافقة الدولة المستقبلة ، على نمو يناقض الشروط المنصوص عليها في الاتفاق ، او أي تمديد لوجودها الى ما بعد انتهاء الاتفاق .

٦ ــ تصرف دولة بالسماح باستخدام اراضيها ، التي وضعتها تحت تصرف دولة اخرى ، من جانب تلك الدولة الاخرى لارتكاب عدوان ضد دولة ثالثة .

٧ ــ ارسال عصابات او جماعات او جنود غير نظاميين او مرتزقة مسلحين ، من جانب دولة او نيابة عنها ، ينفذون اعمالا تنطوي على استخدام القوة المسلحة ضد دولة اخرى وعلى درجة من الخطورة بحيث ترقي الى مصاف الافعال المذكورة اعلاه ، او مشاركتها الكبيرة في ذلك »[١] .

ان اجازة العريف من قبل الامم المتحدة يعتبره خطوة جريئة في اتجاه تعزيز الأمن والسلام في العالم . فلقد انتقدت المنظمات الدولية على انها لم تحدد طبيعة العدوان وبالتالي نظرت في كل حالة على ضوء الاوضاع القائمة . ولذلك كانت مواقف الدول الرئيسة تراعي الاعتبارات السياسية . بل ان اللجوء الى القوة في حق تقرير المصير كان يشكل عدوانا في نظر الاطراف ذات المصلحة الامبريالية . ومما لا شك فيه كانت ثمة حاجة الى تنظيم استخدام القوة في العلاقات الدولية ، وعلى الاخص ان بعض الدول ابتدعت اعذارا كثيرة لتمرير عدوان قامت به . ومن المسائل التي تثير الجدل هي قضية العدوان بحجة الحرب الوقائية . فقد تدعي دولة ما ان دولة اخرى تنوي شن هجوم عليها ، لذا تشرع بتشديد الهجوم دفاعا عن النفس[٢] .

(١) نفس المصدر صفحة ٦٤١ ــ ٦٤٢ .

(٢) P.C. Jessup, Force under a Modern Law of Nations, Foreign Affairs, Vol. 26, 1946, PP. 90-105.

المبحث الرابع : تقييم سياسة الحرب

لقد شجعت سياسة الحرب في اكثر من محفل دولي وندد بها كثير من الفلاسفة والكتاب ورجال الدولة . ومع هذا ما برحت العلاقات الدولية تعيش فترات تأزم تلجأ فيها الى استخدام القوات المسلحة لحسم نزاعاتها . اننا لا نتوقع من شعوب العالم ان تتخلص من خلافاتها فثمة قضايا تستجد بسبب التطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تستدعي حدوث تباين في الرأي والمواقف بشأن نتائجها على مصالح الامم . وبالتالي فان اختلاف المواقف من الامور البديهية في السياسة الدولية ، بيد ان من الامور غير البديهية هو اعتماد القوة المسلحة لحسم المنازعات بالضرورة . ان شعوب العالم الثالث عندما ترفض بناء علاقاتها مع الدول الكبرى على اساس مبدأ القوة ، لا تتخلى عن حقها في اللجوء الى العمل المسلح دفاعا عن نفسها ومن اجل حق تقرير المصير . لذلك علينا ان نميز بين الحرب العدوانية والامبريالية والتوسعية وبين حروب التحرر والاستقلال والتخلص من التبعية .

مما لا شك فيه ان الغاء الحروب من علاقات الاسرة الدولية مطلب من الصعوبة بمكان تحقيقه في وقتنا الراهن . ولكن مع هذا فثمة امل يدفعنا الى التطلع نحو ابتكار اساليب واقامة قناعات لحسم المنازعات بالطرق السلمية . ليس من المستحيل على شعوب العالم ان تصرف علاقاتها المتبادلة بعيدا عن التهديد بالحرب او خوضها لارغام ارادة الاخرين على التنازل . ان التعاون بين شعوب العالم كفيل بأن يكيف المناخ العالمي خارج نطاق مفهوم الحرب كوسيلة لتنفيذ السياسة الخارجية ، سيما وان طبيعة الحروب في وقتنا الراهن تمتاز بشدة الدمار وسعة اثار المضار . لقد ازالت الحروب المعاصرة الخطوط الفاصلة بين المقاتل والمواطن وبين الهدف العسكري والمدني . كما ان شبح الحرب النووية يخيم على علاقات الدولتين العظيمتين ويفسد اجواء التعاون المحتمل . لذلك ليس منطقيا ان تعتبر الحرب ضرورة ملازمة للمجتمع الانساني . ان اسباب الحرب لا تستعيض على الانسان طالما تمسك بولائه الى ان جوهره في الاصل لا يستقيم الا بالتعاون .

لعل هناك من يزعم ان الحرب ملازمة للسلام كملازمة الليل للنهار . بيد ان جبر الحرب على السلام او بالعكس هو في الواقع جبر مقارنة ما بين ماهيات طبيعية خارج نطاق ارادة وقدرة الانسان وبين حالة فكرية الانسان صانعها . فليس منطقيا ان يصنع الانسان في حالة فكرية غرضها الختامي تدمير ذاته .

الفصل السابع : توازن القوى في العلاقات الدولية

المبحث الاول : توازن القوى The Balance Of Power

يتضمن ادب السياسة الدولية معاني متعددة لمفهوم توازن القوى ، حتى ان المفهوم يستخدم في اكثر من معنى بينما يراد به شيئا معينا(١) . ويمكن تعليل الالتباس والهشاشة في مفهوم توازن القوى باعتبار ان الظاهرة لا تقتصر على العلاقات الدولية ، بل هي موجودة في الطبيعية والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية . اضف الى ذلك ان دارسي السياسة الدولية استعاروا بسخاء تفسيرات من باحثين في مجالات المعرفة الاخرى . فازداد المفهوم اضطرابا وتعقيدا . واسبغت عليه خصائص تلقائية وحتمية .

(١) يشير سدني فاي بان توازن القوى « يعني التوازن الحق بين دول اعضاء العائلة الدولية والقادرة على منع اية منها من ان تصبح قوية العضد لتفرض ارادتها على الاخرين » .

Sidney B. Fay, Balance of Power, Encyclopaedia of the Social Macmillan, 1927, P. 395.

ويعرفه الحقوقي الدولي ايمرك فاتيل « بانه المبدأ الذي يضع ترتيب الشؤون الدولية بالشكل الذي لا يتيح لدولة ما ان تكون من القوة لتتمكن من السياسة المطلقة والهيمنة على الاخرين » .

Quoted in N.D. Palmer, International Relations, op. cit, P 310.

ويتطرق استاذنا رينولدز الى الالتباس في المفهوم كما ورد ماثيسن ويستخلص المعاني التالية من اراء الاخير : ان توازن القوى هو ١ ـ تغير في نمط وتوازن القوى ٢ ـ مجموعة من الدول المستقلة ... تعيش مرحلة صراع مديد . وانه تطور انظمة احلاف وموازين للقوة ٣ ـ وهو مصلحة استراتيجية تهم الدول الكبرى وتدفعها للعمل من اجل توازن القوى لمصالحها . ٤ ـ وهو تمحور القوة عند قطبين يدلل على انه لا يوجد في واقع الامر طرف ثالث لديه من القوة الكافية للحفاظ على التوازن :

T. Mathisen, Methodology in the Study of International Relations, Macmillan , 1959, PP. 80, 97-98, 126,144.

ويعقب البرفسور رينولدز على ذلك فيقول : « تعني العبارتان الاوليتان وضع توزيع القوة . اما الثانية فتشير الى السياسات الموجهة نحو ايجاد تعادل ، والجملة الثالثة تعني الحساب في المصارف على ان يكون رصيد ايجابي للمودع ، اما العبارة الرابعة فمعناها ان التوازن يحتاج الى حامل للميزان » .

A.P. Reynolds, op. cit, p. 201.

وكان ميكافيلي من بين الاوائل في تطويع مفهوم توازن القوى لدراسة النظام الاوربي في عصر النهضة[1] . ثم اولى الحقوقيون والمفكرون المفهوم اهتماما ملحوظا . وشدد على اهمية ظاهرة التوازن في العلاقات الاوربية خلال القرنين الثامن والتاسع عشر . وكان رجال السياسة الاوربيين ، وعلى الخصوص البريطانيين منهم ، يهتدون بمفهوم التوازن في نهجهم السياسي . اما في القرن العشرين فقد تعرض للمفهوم باحثون اعتمدوا اساليب تحليلية معاصرة فسلطوا عليه الاضواء واوضحوا الجوانب الخفية والمعتمة فيه . بل والاكثر من هذا ، تعصب على المفهوم رجال سياسة ، امثال ودرو ولسن ، وكانوا يقصدون من وراء عصبيتهم ابدال النظام والخروج بالعلاقات الدولية من سياسة الحرب التي ظن ان نظام توازن القوى يقود اليها حتميا . وبالمقابل تعصب الى النظام اخرون .

ولقد اتضح من خلال بحث قام به ايرنست هاس ، ان مفهوم توازن القوى يتضمن جملة معاني متناقضة في بعض جوانبها . فتوازن القوى يدلل على ما يلي : توزيع القوة ، توازن القوات ، عدم التوازن ، التفوق ، الاستقرار ، عدم الاستقرار ، السلم ، الحرب ، سياسة القوة ، سنة التاريخ ، ومرشد السياسة الخارجية[2] .

يزعم انصار سياسة القوة على ان العلاقات الدولية هي صراع ومنافسة وتعاون بين الامم في النظام السياسي الدولي . بيد ان الدول شديدة الحرص على تبوء مراتب عليا في سلم القوة . ولا سبيل الى ذلك دون الصراع من اجل القوة وعن طريق القوة . فاذا نظرنا الى حالة النظام السياسي الدولي من زاويتين سنرى ان كل مرحلة فيه هي ضرب من الاستقرار طالما ان ثمة ممارسة لسياسة القوة جارية بين الدول وان الدولة الرئيسة لا تنهج سياسة تفسد فاعلية النظام وبالوقت نفسه ستكون هذه المرحلة فترة تهيئة النظام الى حالة من اللااستقرار . وذلك لان الاستقرار في النظام لا يخدم مصالح جميع الدول بالتساوي ، الا اذا اجمعت على الابقاء على الوضع الراهن . ولكن هذا الامر يتناقض مع الغرض الاساس في نظرية سياسة القوة . اذ انها ترى السياسة الدولية عملية صراع

---

(١) F.H. Hinsley, Power and the Pursuit of Peace, Cambridge, 1963, P.167.

(٢) Ernst Haas, The Balance of Power : Prescription , Concept, or Propoganda? World Politics, July 1953, PP. 459-474.

مستمر من اجل القوة وعن طريق القوة . بعبارة اخرى ان النظام يتضمن دولا تدعو الى الوضع الراهن واخرى تزمع تغييره . وهكذا نستخلص ان انصار سياسة القوة يرون في نظام توازن القوى عملية انتقال من حالة استقرار الى لا استقرار وبالعكس .

وحين نستخدم مصطلح السلم ليكون مرادفا الى الاستقرارية ، ومصطلح الحرب ليكون مرادفا الى اللااستقرارية ، نكون قد حملنا نظام توازن القوى معنى اخر . فالتوازن في هذه الحالة هو الوضع الذي تغيب عنه الحرب بين الاعضاء . وقد شهدت اوربا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وضعا لم تعرف فيه الحرب الاوربية ، على الرغم من حروب الوحدة الايطالية وحروب الوحدة الالمانية . اذا كانت تلك الحروب محدودة اقليميا ولم يقصد من ورءها افساد نظام توازن القوى الاوربي . وهكذا فعلى الجملة كانت اوربا مستقرة . ولكن في الوقت نفسه هيأت الوحدة الالمانية القوة الالمانية لتكون المنافس العنيد للقوة البريطانية . فحدث صراع من اجل السياسة على اوربا . ومع ان الصراع لم يندلع حربا عامة مباشرة ، الا انه انتهى الى هذه الصيغة . فكانت حرب ١٩١٤ . وبذلك فان الحرب العالمية الاولى ما هي الا حلقة مكملة لعملية التوازن . فكما يعتقد الكثيرون ان الحرب الاولى جاءت بدافع الحفاظ على التوازن الذي سعت المانيا جاهدة الى افساده. وبالتالي فان اللااستقرارية هي وضع له وجهان متلاحمان ، وجه التهيوء للافادة من التوازن على حساب الطرف الاخر ، بما فيها الاعداد الى الحرب ، والوجه الثاني هو الحرب عينها .

ليس من الضروري ان يقود الصراع من اجل القوة الى الحرب . فثمة حالات للتوازن تأخذ صيغة سباق في التسلح او الحد منه . وبما ان الدول تتوازن في مجمل قدراتها ، فليس من الميسور تحديد معيار القدرات المتوازنة سواء أكانت في مجال التسلح ام في مجال نزع السلاح . وبالتالي ينجم عن ذلك توازن يحمل معنى التساوي او التكافوء او التعادل في القوة ، كما يحمل معنى عدم التساوي وعدم التكافوء وعدم التعادل . فالامر المهم في التوازن هي ليست حالة تطابق القدرات ، وانما تقدير الفارق بين قوة الدول المتوازنة . اي هل ان رصيد القوة لصالح خصمك ام لصالحك . وحتى لو كان الرصيد لاحد الطرفين فان ذلك لا يبطل معنى التوازن[1] . لان الفارق لن يكون بصورة الاطلاق ، وبالتالي

(1) G. Lowes Dickenson, The International Anarchy, quoted by Norman Parman Palmer, International Relations, op. cit. p

فانه لا يقود الى اخلال عملية التوازن .

ومن المضامين التي تسبغ على توازن القوى هي السيادة او الهيمنة . ولعل ثمة تناقض ظاهرا لاول وهلة . ولكن كشفا للتاريخ السياسي والعالمي يرشدنا الى ان الدبلوماسيين ورجال الدولة يتطرقون الى توازن القوى وهم يريدون من وراء ذلك وضعا يمكن دولهم من الهيمنة على العلاقات الدولية او الانفراد بامتيازات معينة . فالقوة في هذه الحالة لا تعتبر ضمانا اكيد لتحقيق الامن . فليس كل دولة قوية هي امنة بالضرورة . وذلك لانها تدرك حق الادراك بان منزلتها في سلم القوة هو الشرط الرئيس لتمكنها من اتباع سياسات خارجية دون الخضوع الى قيود تحد من حرية العمل . بعبارة اخرى ، ان توازنا للقوى بهذا المعنى لن يمكن الدول من اتباع سياسة ايجابية طالما آن هناك ابعاد معلومة ترسمها قوة الدول الاخرى ، ولكي تتخطى السياسة الخارجية هذه الحواجز ، لابد ان تشفع بفائض من القوة بشكل او اخر . ولكن على الدولة او مجموعة الدول المتفوقة بزيادة هامشية في القوة ان لا تجعل من هذه القدرات اداة لافساد التوازن في النظام الدولي ، بل عليها ان تنهج سياسة خارجية تيسر لها فرص التمتع بتلك الميزة . وقد دلل سبايكمن على ذلك عندما اشار الى « ان الدول ترغب في توازن يكون لصالحها ، ولا تهدف الى تعادل بل الى تفوق . ولا يتحقق الا من كونك قوى ليس الا ، بل يوجد الامن عندما تكون لديك قوة اكبر . كما انه لن يتوفر مجال لحرية الحركة اذا تقيدت قدرات الدولة . بينما تتاح الفرص لتبني سياسة خارجية ايجابية عندما يكون للدولة فائض من القوة »(١) .

يرى بعض الباحثين ان نظام توازن القوى قانون عام ومبدأ اجتماعي ، فحاولوا استخدامه كطريقة لتحليل العلاقات الدولية(٢) . فقد سخر كل من مورجنثاوشوارزنبرغ المفهوم لهذا القصد . وشددوا على حقيقة فحواها ان الدول تسعى الى التوازن في قوتها سواء أكانت سياساتها الخارجية موجهة نحو هذا الغرض بوعي ام لا . فالصراع من اجل القوة هو الكفيل بتحقيق التوازن تلقائيا ، وذلك لان الصراع يجري بين دول من مصلحتها ان تحافظ على الوضع

---

(١) N.J. Spykman, Politics, Domestic and International, in H. and M. Sprout, Foundations of National Power, op. cit., P. 13.

(٢) H. Morgenthau, Politics Among Nations, op. cit.
George Schwarzenberg, Power Politics, Praeger, London, 1951, P. 178.

الراهن وبين دول اخرى تنشد تغييره . والسبيل الى ذلك هي القوة ، حيث لا تتربع حكومة عالمية على المجتمع الدولي ولا يسود فيه القانون الدولي بصيغة امره . وهكذا ، فحتى في حالة استقرار النظام الدولي ام عدم استقراره فان ذلك لا يعني ثباته على تلك الحال . فالاستقرار في النظام لا ينم عن تحقيق اجماع بين الدول ، بل هي حالة ليس على بعض الدول الا القبول بها لانها لا تمتلك الوسائل الضامنه لتغيير الحال الى صالحها . وليس من الضروري ان تكون القوة هي الخيار الوحيد الذي ينقل وضع النظام الدولي من حالة الاستقرار الى اللااستقرار او بالعكس . فثمة سبل اخرى الى جانب القوة . فالتعاون الدولي ، والمنظمات الدولية ، ومعاهدات الحد من الاسلحة ، واتفاقيات نزع السلاح ، كلها تتأزر على ايجاد اجواء ملائمة لاستتباب الاستقرار في نظام توازن القوى . لذلك فان ارجاع التوازن الى القوة والصراع ، واسباغ النزعة التلقائية عليه هما في واقع الحال موقفان يغفلان الجوانب التعاونية والخبرة في المجتمع الدولي . لقد بلغ الصراع من اجل القوة حدا لا يمكن اعتباره بعد الان المحرك الاساسي لعملية التوازن . ولربما ان تاريخ العلاقات الدولية كشف خلال فترات سابقة ان الصراع بين الدول كان ينتهي عند حالة التوازن . ولكننا يجب ان لا نخطأ في تقدير الاكلاف التي دفعت اثناء الصراع . فقد كانت الحروب المتكررة تبرر بذريعة السعي وراء ارجاع التوازن الى النظام الدولي . ولكن هل ان الحرب دون غيرها من السبل قادرة على تثبيت التوازن . اما اذا تفحصنا عالمنا المعاصر حيث الدول النووية الاعظم والكبرى والمرشحة ، فان الترسانة الحربية لهذه الامم لا تدع مجالا للشك بأن التوازن عن طريق القوة التدميرية النووية هو توازن حرج وقلق . توازن يعتمد التدمير وليس البناء . توازن لا يمكن وصفه بانه تلقائي . اننا نريد توازنا يستند الى قواعد نزع السلاح والتعاون الدولي وحق تقرير المصير .

ولقد استخلص اوبينهايم ان القانون الدولي لن يوجد الا في « حالة توازن القوى بين اعضاء العائلة الدولية »(1). وذلك لغياب السلطة الدولية ذات السيادة وبما ان القانون الدولي غير مسند بقوة الزامية فاعلة ، فان الدول سوف لن تتردد من محاولات بسط نفوذها على بقية الدول . ولكن نظام القوى يحول دون

---

(١) L. Oppenheim, International Law, London, 1921, Vol. 1., PP. 93-94.

ذلك . وكما يتضح فأن اوبنهايم يعطي للنظام معنى الاستقرار ايضا ، وانه وسيلة في السياسة الدولية تلجأاليها الدول الكبرى للحد من تعاظم قوة الدول المنافسة لها ، وبذلك تقيد مجالات استخدام القوة ، التي لولا التوازن لما كان بأمكان قواعد القانون الدولي ان تضع لها حدودا .

ولكن هل تقتصر الدول على تسخير توازن القوى وسيلة في تعاملها فيما بينها ؟ الواقع ان الامر عكس ذلك . بل ان تاريخ الدبلوماسية البريطانية في القرن التاسع عشر يكشف لنا ان السياسة الخارجية البريطانية وضعت نصب اعينها تحقيق وضع توازن في القوة في البر الاوربي . فقد بذل رجال السياسة البريطانيين منذ مؤتمر فينا جهدا دبلوماسيا استثنائيا للحفاظ على توازن القوى ، باعتباره من اهداف السياسة البريطانية . فمن دونه لن تتمكن بريطانيا تجنب الحروب الاوربية ، ولن تستطيع اعاقة دولة اوربية قوية الشكيمة ، مثل المانيا ، عن بسط نفوذها على القارة الاوربية . بل والاكثر من هذا كله ان النفوذ الاستعماري البريطاني سوف يتعرض الى تحديات شتى اذا اخفقت بريطانيا في تحقيق وضع توازن في القوى على البر الاوربي . وهكذا فقد شحذت بريطانيا جهودها الدبلوماسية والبحرية للابقاء على حالة توازن القوى . وكان لدورها ، بصفة الدولة الحاملة للميزان[١] . اثر ملحوظ في صد تطلعات المانيا ومحاولات فرنسا للسيطرة على القارة الاوربية .

---

(١) سيأتي شرح دور الدولة الحاملة للميزان .

المبحث الثاني : انماط وطرق التوازن

لقد ادت التطورات الرئيسة في توزيع ونوع القوة بين الدول ، منذ الحرب العالمية الثانية ، الى تغيير في تركيب وفاعلية النظام الدولي السياسي مما حدى ببعض الكتاب الى الزعم بان عهد نظام توازن القوى قد اندثر ، وان انماط جديدة قد حلت محله . ولكن مع هذا ، فثمة رأي يرى ان فاعلية نظام توازن القوى ما زالت ، وانه وسيلة نافعة ومجدية في تحليل العلاقات الدولية . علما بان هذا الرأي يقر بالتغييرات الجارية ويشدد على التبدل الاساس ليس في جوهر النظام ، بل في التوكيد على ناحية منه دون اخرى[1]. ولكي نستبين ما استجد من تطور وتغيير في النظام وما يترتب عليهما من نتائج ، سنحاول تقصي الاصول التاريخية للنظام منذ العهود القديمة[2] .

توازن القوى التقليدي :

ان بساطة ووضوح فكرة التوازن في الظواهر الطبيعية تشجعانا على الاعتقاد بان نظام توازن القوى ليس من اجتهاد مفكر سياسي او صيغة عمل او مشروع اصلاح لرجل سياسة . فقد عرفت الدول القديمة ظاهرة توازن القوى وتبينوا المبادىء التي تعمل عليها . والحجة في ذلك ، هي ان اية قوة تسعى لزيادة قوتها النسبية ذاتيا او عن سبيل الاستيلاء على اقاليم متاخمة او عن طريق التحالفات مع القوى الاخرى ، سوف تجابه بمحاولات مماثلة من جانب منافسيها . وذلك اما لمنعها من ترجمة تلك الزيادة في القوة الى مكاسب جديدة ، واما لغرض التوازن معها ، حينئذ ستجمد المنفعة الجدية الناجمة عن زيادة تلك القوى .

وكانت دول وادي الرافدين والنيل تتبع اساليب التوازن في علاقاتها . وعقدت الاتفاقات العسكرية للتصدي الى اية قوة نزعت الى الهيمنة . ثم اتبعت دويلات ــ المدينة الاغريقية مبدأ التوازن . بيد ان الرومان تمكنوا من نشر

(١) Kenneth N. Waltz, International Structure, National Force, and the Balance of Power, Journal of International Affairs, 21, 1967, PP. 215-231.

وكذلك :

Richard N. Roserance Biploarity, Multipolarity, and the Future, Journal of Conflict Resolution, Vol. 10, 1966, PP. 314-327.

(٢) Affred Vagts, The Balance of Power : Growth.

سلطانهم على رقع جغرافية واسعة ، فلم يجدوا ضرورة الى التوازن مع قوة خارجية . اما في العصور الوسطى ، فقد انشغل الامراء والاقطاعيون في اعداد تراتيب على نمط نظام توازن القوى ، مع فارق ضيق المساحة الجغرافية التي اقتصر عليها التوازن . وذلك بحكم رداءة طرق المواصلات التي اعاقت قيام قوى رئيسة في اوربا . كما لجأ اولئك الامراء والاقطاعيون الى اساليب المصاهرة وتوزيع الاقطاعات الضعيفة فيما بينهم والى الحروب لتحقيق توازن بصورة او اخرى .

وشهد القرن الخامس عشر توجها دبلوماسيا وعسكريا الى مبدأ توازن القوى في وقت كانت اوربا فيه بامس الحاجة الى موازنة بين القوى الرئيسة التي خاضت حروبا دينية[1] . واتبعت كل من النمسا وفرنسا وانكلترا ودويلات ايطاليا والاراضي المنخفضة سياسة التحالفات المتبادلة . ولم تعقد تحالفات دائمية ، وانما تنقلت الدول الاوربية من جهة الى اخرى وفقا لما كانت تمليه المصالح الدينية والسياسية والعسكرية . واختتمت الحروب الدينية بمعاهدة ويستفاليا في ١٦٤٨ . واقرت هذه الاتفاقية مبدأ توازن القوى بين الدول القومية الاوربية ضمنيا . بيد انها لم تضع نهاية للحروب الاوربية التي استمرت بعد ذلك بسبب الخلافات السياسية والقومية . فكانت معاهدة اوترخت في ١٧١٣ اشارة فاصلة بين عهد واخر في تاريخ العلاقات السياسية الاوربية . فقد تضمنت تلك المعاهدة مبدأ توازن القوى وطالبت الدول القومية الاوربية ان تسترشد به كما ان الدول الاوربية اقرت بذلك .

عرفت العلاقات الدولية عصرها الذهبي في ظل نظام توازن القوى طيلة القرن الثامن عشر . فعلى صعيد تدبير العلاقات لم تحدث في اوربا حروب كالحروب الدينية . بل اقتصرت على مجابهات محدودة افلحت الأطراف المتحاربة وغيرها في احتوائها في اطار نظام توازن القوى كما ان اغلب الدول الاوربية الرئيسة كانت حريصة على الابقاء على التوازن . وظل الامر كذلك الى ان قامت الثورة الفرنسية . ثم تلتها الحروب النابليونية . وكان قصد فرنسا من ذلك بسط نفوذها على اكبر عدد من الدول الاوربية والتوسع استعماريا على حساب انكلترا . فتصدت بريطانيا لفرنسا . وتمكنت من تأليب بقية المناهضة للسيطرة

(١) Q. Wright, The Study of War, Chicago, 1942, Vol. 2, P. 966.

(٢) Girard Vos. Gulich, The Balance of Power.

الفرنسية فوضعت نهاية للمحاولات النابليونية لافساد نظام توازن القوى .

تعتبر حرب ١٨٧٠ بين بروسيا وفرنسا خاتمة عهد الدبلوماسية والنفوذ الفرنسي في القارة الاوربية ، وفاتحة عهد للقوة الالمانية . كان بسمارك يسعى جاهدا للحفاظ على ما احدثته تلك الحرب من تعديلات على توازن القوى . كما انه تحاشى المجابهة الالمانية — البريطانية وذلك بعزل فرنسا عن بقية الدول الاوربية . فأنشأ التحالفات مع النمسا وروسيا وايطاليا واتخذها سبيلا للابقاء على الاوضاع في اوربا . وقد منحت سياسة الاحلاف اوربا استقرارا نسبيا ، بيد انها لم تقض على الصراعات الاستعمارية والانتقام الفرنسي . فانشطرت اوربا الى حلفين متجابهين ، ظن انهما سيعيقان محاولات ابطال توازن القوى . ولكن الاحداث برهنت عكس ذلك ، فقد عجلت الاحلاف في اندلاع الحرب العالمية الاولى . وهكذا اصبحت المبدأ الاساس ، الى جانب التسلح الذاتي ، سببا في تعطيل فاعلية نظام توازن القوى .

ونتيجة لتجربة تنسيق العلاقات الدولية ضمن اطار نظام توازن القوى تولدت قناعة فكرية بان ثمة ضرورة لانتشال النظام الدولي من ممارسة الاساليب التقليدية . ونظر الى الحرب العالمية الاولى نظرة حرب على الحروب الناجمة عن نظام توازن القوى . وهكذا تبنت بعض الشخصيات السياسية العالمية ، ومنها الرئيس الامريكي ودور ولسن ، اجراءات اصلاحية فأنشأت عصبة الامم لتكون الالة الرئيسة لتطبيق مبدأ الامن الجماعي . وطلب من الدول الاعضاء الابتعاد عن سياسة التحالف واعطاء العصبة تأييدا والتزاما لتمكينها من اداء وظيفتها . وهكذا ولجت العلاقات الدولية عهدا جديدا بيد أن الصيغ الاصلاحية لم تحمل محمل الجد . الاوضاع الدولية مستعصية الاصلاح طالما ان التناقضات الجوهرية موجودة بين الدول الرئيسة في النظام الدولي . وكما تعثر نظام توازن القوى تعثر نظام الامن الجماعي . بل انه استوعب ضمنيا وعمليا اساليب الاحلاف والتسلح . فكانا نظامين متداخلين ، كما الحث على بريطانيا لتقديم تعهدات امنية لفرنسا ، بيد ان بريطانيا امتنعت عن ذلك . وفي ١٩٣٥ افلحت فرنسا في عقد تحالف عسكري مع الاتحاد السوفياتي لمجابهة الخطر الالماني . وهكذا انقسمت اوربا على نفسها من جديد . وبدلا من ان يستقر نظام الامن الجماعي على ركيزة عصبة الامم لجأت الدول الاوربية الى اساليبها التقليدية . فازدادت التناقضات ، واسرع سباق التسلح ، واثيرت المشاكل الاقليمية والقومية والعقائدية . وفي ١٩٣٩ اندلعت الحرب العالمية الثانية .

واعقبتها تغيرات جديدة وخطيرة . فقد اعيدت صيغة التنظيم الدولي وتصاعد الصراع العقائدي ، وتأججت حركة التحرر من الاستعمار ، وبزغ فجر العصر النووي ، وتبدلت مواقع القوة في العالم . وبالتالي انتقل نظام توازن القوى من حال الى حال ، ووصف بكونه توازن في الرعب .

خصائص نظام توازن القوى التقليدي :

سنحاول دراسة نظام توازن القوى التقليدي على ضوء ثلاثة متغيرات هي : الوحدات المتفاعلة في النظام ، وطبيعة العلاقات المتفاعلة والمتداخلة فيه ، واغراض الوحدات المتفاعلة (صناع القرار) .

المتغير الاول :

من الممكن تحديد عدد الوحدات المتفاعلة في النظام على المستوى النظري ، بقوتين او كتلتين كحد ادنى تتطلبه فاعلية نظام توازن القوى . وثمة من يعتقد ان التاريخ السياسي قد شهد مثل هذه الحالات في فترات متباينة . ففي القديم تجابهت روما مع قرطاجنة ، وفي السنين التالية للحرب العالمية الثانية تجابهت الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفياتي . ومع هذا فاننا نرى ان هذين النموذجان لا يقدمان للباحث معلومات وافية تسلط الضوء على عملية توازن القوى . فهناك متغيرات كامنة وظاهرة لا تجعل من فاعلية التوازن بين قوتين فقط امرا ممكنا بالشكل المطلق في فترة ما قبل العصر النووي . وذلك لانه من العسير على دولة ان تخضع جميع الاطراف الاخرى الى هيمنتها التامة ، وبالتالي فان اقتصار عدد الدول الفاعلة على اثنتين قد يبدو في الظاهر امرا حقيقيا . وثمة نقطة اخرى ، وهي ان الوحدات المتفاعلة في النظام يجب ان يكون دولا قومية ذات سيادة ، ترتبط فيما بينها بوشائج سياسية او عسكرية او عقائدية مع التأكيد على رابطة دون اخرى وفقا لطبيعة التحالف . ففي القرن التاسع عشر كان التحالف يتم على اسس سياسية وعسكرية ، اما بعد الحرب العالمية الثانية فان الاحلاف تعقد على اسس عقائدية الى جانب ما للاسس الاخرى . وقد درس مورتان كابلن نظام توازن القوى فاستخلص ان فاعليته تكون مناطة بعدد الوحدات وارتأى ان تجربة القرن التاسع عشر تشجع على الاعتقاد بان الحد

الادنى لعدد الوحدات هو خمس دول قومية اساسية والى جانبها دول صغرى ، واعتمد في تصنيفه للدول القومية الاساسية مبدأ اهمية انسحاب او انهيار احداها على عملية النظام . فعلى العكس من الدول الصغرى ، يؤثر موقف الدولة الاساس على استقرار النظام من حيث استقراره .

المتغير الثاني :

تتجسد طبيعة العلاقات المتفاعلة المتداخلة في حالة النظام الذي تعمل ضمن اطاره . وبوسعنا تشخيص ثلاث حالات لنظام توازن القوى التقليدي نظريا ، احداهما حالة الاستقرار المطلق التي لا تعيش فترة تأزم ولا ترى الوحدات المساهمة بأن مصلحتها الوطنية تتقيد وتتضرر بالحفاظ على الوضع الراهن . وعندئذ سيكون النظام قد مكن الدول من الافادة مما موفور من الاساليب لحسم خلافاتها . بعبارة اخرى ، ان حالة الاستقرار المطلق لا تفض المنازعات شكليا بين الدول ، بيد ان حلها يتم دون تعرض النظام الى التصدع . وليس من دالة في الواقع ، بان نظام توازن القوى قد بلغ حالة الاستقرار . فحتى في عصره الذهبي ، كان الصراع على المستعمرات صراعا عنيفا ، واعتبرت بريطانيا ان أي تغيير كبير في توزيع المنافع الاستعمارية ، اما لصالح فرنسا او لصالح المانيا ، سيؤول الى عدم استقرار في نظام توازن القوى الاوربي . بالاضافة الى ذلك ، فان الساحة الاوربية شهدت حروب الوحدة القومية ، تلك الحروب التي اثرت في توزيع القوة ضمن النظام . فقد انحسرت النمسا وتركت الزعامة لالمانيا ، واشتركت ايطاليا طرفا بالنظام بعدما كان النزاع يجري على ساحتها بين فرنسا والنمسا . واما حالة الانهيار في نظام توازن القوى التقليدي فتحدث عندما تتغير طبيعة السياسة الدولية بفضل اعتبارات جديدة . وليس من دليل على ان نظام توازن القوى قد انهار كليا واستبدل بغيره . صحيح ان الحرب العالمية الاولى اتاحت امام الدول المنتصرة فرصا لتجربة جديدة ، وهي تجربة نظام الامن الجماعي ، بيد ان المقومات الموضوعية واللاموضوعية الملزمة لفاعلية هذا النظام الجديد لم تكن قائمة انذاك[1] . وما زال الامر كذلك . وبالتالي فان نظام توازن القوى مقترن اقترانا وثيقا مع نظام الدولة القومية ذات السيادة . ومهما طرأ من تعطيل لفاعليته بسبب الحروب او ادخال بوادر نظام جديد كعصبة الامم المتحدة ، فان النظام ما يزال يفعل ولكن بصيغ متنوعة . وهذا يعني ان القوة ما تزال العصب الاساس في العلاقات الدولية ، وان التعاون لم يكتسح بعد ساحة

(١) Inis, Clande, Swords into Plawsheres, Rendon House, N.Y., 1958, PP. 13-16.

المنافسة والصراع بين الامم . وقد ظن ان بزوغ عصر القوة التدميرية النووية سيرغم الدول الاساس في النظام على التخلي عن سياسة القوة ، ولكن شيئا كبيرا لم يحقق حتى الآن ، فلذلك نرى ان شعوب العالم مدعوة الى تنسيق علاقاتها في اطار يعتمد التعاون ولا يعتمد الصراع من اجل القوة . اما الحالة الثالثة لنظام توازن القوى ، فهي وضعية متسمرة من اللااستقرار[1] . وهذا هو الحال الذي عليه العلاقات الدولية منذ ان اقر مؤتمر فينا مبدأ نظام توازن القوى . ففي النصف الثاني من القرن التاسع عشر اسهمت كل من بريطانيا والمانيا وفرنسا والنمسا وروسيا (وكانت ايطاليا تعتبر دولة صغرى) في نظام توازن القوى وتمسكت بشروطه واستخدمت اساليبه في تصريف سياستها الخارجية . ومع ذلك لا نستطيع ان نقول بان النظام كان مستقرا . نعم ، قد يبدو الامر كذلك في الظاهر ، ولكن الحرب العالمية الاولى تدلل بكل وضوح على ان النظام كان يعاني من اللااستقرار في عدة مستويات : المستوى الاقليمي كالحرب البروسية ـــ النمساوية في ١٨٦٤ والحرب البروسية الفرنسية ١٨٧٠ والحرب البروسية اليابانية في ١٩٠٤ ـــ ١٩٠٥ وعلى المستوى الاستعماري كالتوسع الفرنسي والالماني في افريقيا ومناهضة بريطانيا له ، وعلى مستوى التسلح عندما تهاجمت المانيا بحريا واربكت توازن القوى العسكري ، بل وحتى على مستوى التحولات الاجتماعية داخل الدول الصناعية المتقدمة . نستخلص من هذا ان ما يبدو مستقرا في نظام توازن القوى ، انما هو في الواقع حالة تسبق انهيار او تعطيل فاعلية النظام ، وهذه في الحقيقة حالة غير مستقرة قد تنتهي الى حالة الحرب الكونية كما حدث في ١٩١٤ و ١٩٣٩ ، واما تنتهي باخماد حدة التوترات الاوربية وتصريفها بشكل حروب على المستعمرات كما في العقود الاخيرة من القرن التاسع عشر واما بشكل حروب بالنيابة كما تشهده في عهدنا الراهن[2] .

---

(١) يرى هيدلي بول « ان البديل لتوازن قوى عسكري مستقر هو هيمنة احدى القوى » .
قبس من كتاب :
Alstair Buchan War in Modern Society : An Introduction, London, 1968, P. 34.

(٢) يشير السيد بوشان « اننا ندرك من تجربتنا في الثلاثينيات ان الافتقار الى توازن يخلق نزعة الى العدوان .
المصدر نفسه ص ١٧٧ .

المتغير الثالث :

ان سلوك الوحدات الفاعلة في نظام توازن القوى يتحدد بالاغراض التي تنشدها والقدرات المتاحة لها ، والوسائل الموفورة في النظام ، وبما اننا سنعالج وسائل توازن ، فيما بعد ، سننصرف الان الى القضيتين الدوليتين . يتمايز دارسو السياسة الخارجية في تصنيفهم لاغراض الدول في السياسة الدولية . ولكن الذي يعنينا هنا هو مدى علاقة غرض الدولة بحالة نظام توازن القوى ، لذلك سنصنف الدول من حيث الفرضية الى دول ساعية للابقاء على التوازن ، وتنعت عادة بالدول المحافظة ، واخرى تنزع الى تغيير التوازن ، وتنعت عادة بالدول الثورية . وقد كانت فرنسا النابليونية تريد التغيير بينما حرصت بريطانيا والنمسا وروسيا على ابقاء الوضع الاوربي على حاله . وكانت المانيا بعد الحرب الاولى والاتحاد السوفياتي من المطالبين بتغيير النظام الاوربي في اطار العصبة ، ولكن اصبح الاتحاد السوفياتي من الداعين الى الابقاء على الاوضاع الاوربية بعد ان تولى هتلر السلطة ، ومع هذا فان الغرضية لوحدها لا تحدث التغيير ما لم تشفعها قدرات كافية . والملاحظ هو ان للقدرات العسكرية دورا حاسما في تحديد طبيعة التغيير وطريقة الابقاء على الوضع الراهن . والى جانب القوة العسكرية ، هناك سبل اخرى لتحقيق الاغراض ، كالتحالف والتهديد والمفاوضات . وقد اورد مورتان كابلن ستة ادوار على الدول ان تتبعها لتبقى على فاعلية نظام توازن القوى عند مستوى الاستقرار المقبول وهي : عدم التلكؤ في زيادة القدرات ولكن يجب تفضيل سبيل التفاوض على سبيل الحرب لصد محاولة دولة تريد التغيير . لا تدع فرص زيادة القدرات تمر من غير الافادة منها حتى وان استدعى الامر تحمل مخاطر الحرب . على الدولة المحافظة ان توقف الحرب اذا كانت النتيجة القضاء على قوة دولة رئيسة كما يتوجب على الدولة المحافظة التصدي لكل محاولة للهيمنة من قبل عضو اخر في النظام . ثم لا بد من اعاقة محاولة انشاء منطقة عالمية تنخرط فيها الدول الرئيسة . واخيرا يجب خلق مجالات لارجاع دولة رئيسة مدحورة الى ادوارها السابقة في النظام وان يكون التعامل بين الوحدات بصيغة الشركاء(١) .

وقد اعاد دويتش ترتيب هذه الادوار وصنفها تحت ثلاثة عناوين هي : العقلانية ، وصيانة الممثلين في النظام ، وصيانة النظام . كما انه اعاب على

(١) Mortan A. Kaplan, Varianton Six Models of the International System, in J.V. Rosenau, International Politics, op. cit., P. 292.

ريكر الى اراء كابلن بانها تؤول الى الاستقرارية واضطراب التوازن في النظام وزعم ان نظرة ريكر صائبة طالما ان حصيلة النزاع السياسي ستكون معادلة نتيجتها النهائية صفر . ولكن كما يتضح ان ريكر لم يتأمل في كيفية حدوث هذه المحصلة وهل انها ستبقى في الجولات القادمة من النزاع . لذلك فان دويتش يعزز رأي ريكر بالاشارة الى الوجه الثاني للعملة الا وهو ان النزاع لا يستثني التعاون(١) .

والسؤال الان هل هو ان هذه المتغيرات الثلاثة ستتوافق لتحقق لنا وضعا مستقرا في نظام توازن القوى ؟ وقبل الاجابة لابد من التشديد على ان الاستقرار صيغة تحليلية ليس الا ، واننا نختار صيغة الاستقرار الظاهري (ويعني عندنا اللااستقرارية في حدها الادنى) . بعبارة اخرى ، ان الحكم على النظام بانه مستقر ام غير مستقر يجب ان يبدأ من الاستفسار عن مسببات عدم الاستقرار ، وهل انها ستؤول الى حالة اللااستقرارية عند درجة اعلى من مستويات الحد الادنى . ومن اول المسببات هي ان قدرات الدول الفاعلة في النظام لا تتصف بالثبات ، بل وان الدول تسعى عن قصد لزيادة قدرتها . ولذلك سيترتب على هذا الامر حدوث فوارق في القدرات عند الطرف المتأخر في سباق التسلح . والاكثر من هذا ان كل دولة في النظام تعيش تحت وطئة ضغط مصحوب بالمخاوف مما يشجع على اتباع سياسة لا تتناسب ومستلزمات الاستقرارية في النظام . فالدول المتفوقة في القدرات ستعاني من قضية حسم تعدد الخيارات فهل تحافظ على دورها كمشارك في النظام ام تهدف الهيمنة عليه . ومن غير شك ان الخيار الثاني هو الافضل ، وذلك لان الدول المشاركة الاخرى ستسعى الى تصحيح فوارق القدرات بطرق شتى والهيمنة من جانبها . والثاني هو ان فاعلية النظام مقرونة بتحقيق مستوى عالي من الاتصالات بين الاطراف الغرض منها ايضاح المواقف والمقاصد لكي لا يحدث سوء تقدير في حساب الاعتبارات . ولا يستطيع امرء ان يقر امكانية تحقيق هذا الشرط الملزم . فاساليب الاتصال ونماذج القناعات وصيغ تصور مواقف الاخرين كلها معرضة للعطب والخطأ ، والمسبب الثالث هو ان الادوار الستة التي تعرض لها كابلن

(١) W.H. Riker. The Theory of Political Coalition, Harvard : University Press, New YHaven, 1962.

وكذلك :

Karl W. Deutsch, The Analysis of International Relations Prentiee Hall, INC, Englwood Cliffs, 2nd, ed., 1978, PP. 170-174.

تتطلب ظروفا لا يمكن حصرها بشكل دقيق . اضف الى ذلك انها قد لا تتوافق من حيث المزامنة او المصلحة . لذا قد ينجم تناقض بين بعضها . فليس كل دولة مشاركة في النظام ترغب في ترقية طرف خصم الى مرتبة المشارك . وهذا ما فعله بسمارك قبل نهاية القرن التاسع عشر . وسعت اليه فرنسا بعد الحرب الكونية الاولى . فقد حاول بسمارك عزل فرنسا واضعافها بعد هزيمتها في ١٨٧٠ ، كما حاولت فرنسا عزل واضعاف المانيا بعد هزيمتها في ١٩١٨ .

اتسم نظام توازن القوى التقليدي بقيام دولة مسهمة فيه بدور معادلة التوازن . وبالمعنى الدقيق هي تلك القوة التي لها من المؤهلات ما يمكنها من التحكم بنتيجة المنافسة ضمن النظام . ولعل من اسباب نشاط نظام توازن القوى في القرنين الثامن والتاسع عشر هو نجاح بريطانيا في تأدية دور الدولة الحاملة للتوازن . ولم تكن بريطانيا سباقة في هذا المجال ، فقد انتبهت فرنسا في القرن السابع عشر الى اهمية التمتع بهذه المنزلة . فسعت جاهدة في كسب المنافع من المشاركة في المنافسة بين الامبراطورية النمساوية ودول الاراضي المنخفضة بصيغة القوة الحاملة للتوازن . بيد ان المرمى لم يتحقق لتناقضه مع دور جوهري اخر كان على فرنسا القيام به ، الا وهو دور الدولة الطرف في الصراع الاوربي العام . فليس من شروط حاملة التوازن ان تكون حاملة وكفة التوازن في عين الوقت . لذلك ارغمت فرنسا على تبني دور الكفة او المعيار في التوازن . اضف الى ذلك ان فرنسا لم يتوفر لها من مستلزمات دور الدولة الحاملة للتوازن .

اما بريطانيا فقد استثمرت خصائص موقفها لتفيد نفسها على مستوى العلاقات الاوربية في البر الاوربي وفي المستعمرات . ومن بين تلك الخصائص ، ان بريطانيا بنت عزها العسكري على القوة البحرية ، فاستطاعت قبل غيرها من الدول القومية الاوربية على بسط نفوذها الاستعماري في مناطق واسعة في القارتين الافريقية والاسيوية . كما انها حرصت حرصا امينا على السيطرة على الطرق البحرية والبوابات المائية ، وبذلك عرضت الدول الاوربية الاخرى ، وعلى الخصوص فرنسا ، الى مخاطر الحصار القاري . فكانت تهدد به وتلجأ اليه في حالة نزوع دولة اوربية قوية الى بسط سيادتها على القارة الاوربية . ويضاف الى ذلك ان الموقع الجغرافي للجزر البريطانية المنفصلة عن البحر الاوربي اعفاها عن التورط السياسي والدبلوماسي في محاولات تعديل الخارطة الاوربية . فهي على العكس من فرنسا النابليونية وبروسيا البسماركية لم

تقتطع من دولة اوربية اخرى مناطق اقليمية قومية . بيد انها نافست منافسة عنيدة بقية الدول الاوربية في اقتطاف الاراضي الاستعمارية . ومن جهة اخرى ، فقد تحاشت بريطانيا تقييد سياستها الخارجية بقيود والتزامات تعاهدية ، بل جعلت من مصالحها الوطنية مرشدا ومبدأ لا ينازعها منازع . وبهذا السبيل كانت لها حرية في اختيار المواقف من الصراعات الاوربية . وكانت مصلحتها الوطنية تكمن في منع اية قوة اوربية من فرض سيطرتها على القارة الاوربية . واخيرا كان للقوة البريطانية ثقل لم تتمكن دولة اوربية من مجاراته شفع لها عندما تناصر دولة اوربية ضد اخرى . وكانت قواعد المناصرة تملي عليها ان تتخذ جانب الدولة او الحلف الاقل قوة . والحكمة في هذا الامر هو ان ترقي الطرف الاضعف وانهيار الطرف الاقوى سيكونان خاضعين للقوة البريطانية في كلا الحالتين .

لقد انهت الحرب العالمية الاولى نظام توازن القوى التقليدي نظريا . وجاءت العصبة لتنوب عنه كما كان يظن البعض . بيد ان واقع الحال ان العصبة كانت اداة جديدة بل منهجا جديدا لتحقيق السلم او السيطرة على القوة على الاقل لتعمل جنبا الى جنب مع نظام توازن القوى الذي انحسر الى الساحة الخفية . ومع تدهور طرف اساس ، وهي المانيا ، وانعزال طرف اخر ، وهي روسيا ، وامتناع طرف اخر من القيام بدوره ، وهي الولايات المتحدة ، تعطلت فاعلية نظام توازن القوى ، وزاد دور الحاملة للتوازن تعقيدا ، ان لم نقل اختفى كليا ، ورغم محاولات بريطانيا القيام بدورها التقليدي بعد الحرب الكونية الاولى ، فانها عجزت عن ذلك لضعف جوهري في قوتها الاقتصادية والعسكرية ، فلجأت الى الدبلوماسية . ونتيجة لاخفاق نظام الامن الجماعي العملي وعجز نظام توازن القوى عن ايجاد حلول للتناقضات السياسية والاقتصادية في العالم وفي اوربا بالذات كانت الحرب العالمية الثانية .

وكما حدث ابان الحرب الاولى ، فقد ذم السياسيون والمفكرون ، بل بعضهم نعى ، العصبة ونظام توازن القوى بعد الحرب العالمية الثانية . وظن ان الامم المتحدة ستأتي بصيغة جديدة لتحقيق السلام . ولكن بدلا من ذلك ولجت العلاقات الدولية الى نظام توازن من نمط جديد هو توازن الرعب ، بسبب اعتماد الدول الايديولوجية القدرة التدميرية النووية للحفاظ على الوضع الراهن . من هنا تشتق الاستفسارات فهل اندثر نظام توازن القوى كنظام ؟ وهل هناك ثمة مجال لدولة حاملة للتوازن النووي الجديد ؟ وهل ان الوحدات

الفاعلة ، وطبيعة العلاقات الجارية ، واغراض الوحدات الرئيسة ، تغيرت ؟ واخيرا ما هي الافاق المستقبلية لعالم يعتمد استقراره على توازن رعب لا على التعاون ؟

نظام توازن القوى ذو القطبين :

لقد طرأت تحولات جذرية في السياسة الدولية منذ الحرب العالمية الثانية ، مما حدى ببعض الباحثين الى التشكيك في استمرار فاعلية توازن القوى التقليدي لافتقاره الى الافتراضات النظرية والمعطيات الموضوعية اللازمة لقيامه بوظيفته . فقد تبدل توزيع القوة في العالم تبدلا جوهريا . فلم تعد بريطانيا دولة عظمى ، بل مثقلة بنتائج الحرب الثانية اقتصاديا وسياسيا وعسكريا . فعلى المستوى الاقتصادي كانت بريطانيا تعاني من اضطرابات التجارة العالمية ومن انهيار الاقتصاد العالمي الذي طالما اعتمدت عليه . ثم ان الحرب استنزفت قدراتها بحيث لم يكن بوسعها الايفاء بما عليها من التزامات . اما سياسيا ، فقد خسرت الزعامة الاوربية الى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، كما انها بدأت تفقد مستعمراتها بسبب نشاط الحركات الوطنية التحررية . وعلى الصعيد العسكري ، لم تتمكن بريطانيا من تحمل عبء الدفاع عن المجتمع الاوربي الرأسمالي ، فلذلك تخلت عن هذا الدور الى الولايات المتحدة الامريكية . وفي المقابل برزت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لتتصدرا مرتبة القوى الاعظم في العالم .

واكب تبديل الادوار في القوة في السياسة الدولية انقسام العالم الى معسكرين متناقضين عقائديا . واصبح للايديولوجية اثرا ملحوظا في تصريف العلاقات بين الكتلتين الاشتراكية والرأسمالية . كما اعطيت للصراع العقائدي اهمية لم يسبق ان يشهد تاريخ السياسة الدولية نظيرها . وجندت القدرات لخدمة الاغراض العقائدية فنجم عن ذلك احكام السيطرة والهيمنة على الدول الموالية الى الايديولوجية ، وزيادة في التسلح العسكري ، ومحاولات لبسط النفوذ على مناطق خارج نطاق الكتلة . وهكذا تحولت دول العالم الثالث الى ساحة للصراع العقائدي والسياسي والاقتصادي والعسكري بين الكتلتين .

لم يكن للدول الصغرى مجالا رحبا في ظل نظام توازن القوى التقليدي الا بالقدر الذي تؤثر فيه على قوة التحالف بانتمائها او انسحابها او حيادها . بينما نلحظ ان ثقل دول العالم الثالث عسكريا لم يعد يؤثر في محصلة توازن القوة بين الكتلتين ، سوى ما تقدمه من مزايا جغرافية لهما لتطويق احداهما الأخرى . ولما كانت اغلبية دول العالم الثالث تنهج سياسة الحياد الايجابي ، فان دورها العسكري هو اقل مما كان عليه خلال السنين المباشرة للحرب العالمية الثانية . من هنا تتأتى حقيقة التبدل الجوهري في السياسة الدولية بعد الحرب بعبارة اخرى ، ان ادوار هذه الدول تعاظم في كثير من المجالات ، كاهميتها الاقتصادية ودورها في المحافل الدولية ، فلا يمكن اغفالها كعنصر حاسم في عملية التوازن ، اي انها اصبحت طرفا في التوازن بعدما كانت مجالا له . كما انها لم ترى في التوازن سبيلا للسلام ، لذلك اكدت في اكثر من مؤتمر وبرنامج عمل على ان لا سبيل للسلام في العالم الا عن طريق تحرير الشعوب ونزع السلاح والتعاون بين الشعوب .

ولكن فوق هذا كله ، كان التغير الاساس في نوعية القوة العسكرية . فلقد كانت الدول تتسلح قبل الحرب الثانية تسلحا تقليديا او تكسب الحلفاء من اجل تعديل مستوى قوتها النسبي . كما ان الحروب السابقة لم تكن حروبا وعلى نطاق كوني جغرافيا وسياسيا الا اذا ارادت الدول المتحاربة ذلك . اما الان ، فقد استجد لدينا وضع جديد لم تألفه العلاقات الدولية في السابق ، الا وهو السلاح النووي . لقد ازال هذا السلاح ، بقدرته التدميرية ، الحدود السياسية ، والتمايز القانوني بين الدول المتحاربة والمحايدة ، والخطوط الفاصلة بين الاهداف العسكرية والسكانية . بل والاكثر من هذا اصبح امن الكتلتين يستند على قدرة طرف قوي في كل منهما . اي ان الوهن امام تدمير نووي لن يمنع ما لم ينهج الطرف الاخر سياسة عسكرية تبرهن على انه قادر على تلقى الضربة النووية ثم الرد عليها بالصورة التي تحرم على الطرف المهاجم (كسر الجيم) الافادة من مكاسب يتوقعها من هجومه نظرا لما سيصيبه من دمار .

بيد ان التمكن من هذه القدرة التدميرية ومواكبة السباق في تعزيزها كما ونوعا ليس من نصيب جميع الأطراف المتفاعلة ضمن الكتلة الواحدة ، بل اقتصر على الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . واسباب ذلك واضحة ، بعضها اقتصادي وبعضها بشري ، والاخرى جغرافية وتقنية . وقد ترتب على هذه الحقيقة امور جديدة . فهل ان نظام توازن القوى ما زال يعمل ؟ وهل فقد

قيمته التحليلية في دراسة السياسة الدولية ؟

يرى البعض ان الاسلحة النووية ابطلت فاعلية نظام توازن القوى ، ومع ذلك فانه ما يزال وسيلة تحليلية في دراسة العلاقات الدولية[1]. والحجة في ذلك ان جوهر الظاهرة لم يتبدل تبعا للتقليص الطاريء على عدد الوحدات المتفاعلة . فبعدما كان نظام توازن القوى التقليدي يعتمد على خمسة اطراف رئيسة على الاقل ، فأن التوازن يجري الان بين قطبين او محورين . وعلى الرغم من ان التوازن لم يعد على مستوى القوة الاجمالية ، بل على القابلية التدميرية ونسبة الوهن ، فان عملية التوازن تقوم بدورها المألوف قبل الحرب العالمية الثانية وذلك بايجاد مراتب متعددة يستقر النظام عندها حسبما تمليه القفزات الجديدة في القابلية التدميرية . اضف الى ذلك ان التسلح ما زال السبيل الأمثل في نظام توازن القوى بيد ان المخاطر المصاحبة للتسلح تنامت بصورة مخيفة ، اذ ان اية فجوة في القدرة التدميرية او نسبة الوهن قد تشجع على تبني سياسة لا تكترث بالمجازفات ، وبالتالي تؤول الى الحرب النووية العامة . فمن جهة ، قيدت الاسلحة النووية حرية حركة الأطراف المتمحورة حول المحور الرئيس ، واعطت للمحور الرئيس ، واعطت للمحور مجالات واسعة للمناورة من جهة اخرى . ويرجع سبب تضييق حرية الحركة ، الى عجز الأطراف الاخرى في تحديد سلوك المحور بصورة مباشرة وفاعلة . فالاطراف النووية وغير النووية لا تؤثر على قوة المحور النووي بانسحابها من مجال التمحور ، بل قل حتى بانتمائها الى المحور الخصم . وذلك لان أمن المحور لا يضطرب اضطرابا شديدا بهذه السياسة المتنقلة . ان امن الاطراف من امن المحور . وبالتالي فان سياسة المشاركة ، لا الهيمنة هي افضل السبل للحفاظ على وحدة الكتلة المتمحورة . ولكن لن تتحقق سياسة المشاركة ما لم تتوفر ارضية مشتركة تلتقي عليها الدول المتحالفة . وقد كان للايديولوجية اثرا بارزا في رص وحدة الكتلتين المتصارعتين ، بيد ان الايديولوجية اخذت تفقد هذه السمة ، والدليل الصارخ على ذلك خروج الصين من زعامة الاتحاد السوفياتي .

لقد دفعت سياسة الهيمنة من جانب المحور الاطراف الملتفة حوله الى البحث عن مخارج لتبعيتها الامنية . وبما ان الاحتماء بالمحور لم يعد غطاء كافيا لتوفير الامن ، فقد اختارت بريطانيا وفرنسا سياسة دفاع وطنية مستقلة ،

(1) Kenneth N. Waltz, International Structure. National Force and the Balance of Power, in J.N, Rosenau ed., International Politics, op. cit., pp. 304-314.

والحجة في ذلك ، ان بلوغ القطبين الى مستوى التدمير المتبادل قد وضع قيودا على سياسات كل منهما بالصورة التي جعلت الاطراف الاخرين وهنين امام تحديات القطب النووي . بعبارة اخرى ان الاسلحة النووية فرضت قيودا ذاتية على استخدام القوة العسكرية في السياسة الدولية من جانب دولة قطبية سواء أكان الخصم نوويا ام لا . ولكن ليس علينا ان نستخلص ان القوة النووية لا تحمل قيمة في السياسة الدولية ، بل على العكس ان حضور القوة في العلاقات بين الامم حقيقة قائمة ، رغم تقلص فرص استخدامها بالفعل(١) .

وثمة سؤال يطرح نفسه ، هل ان نظام توازن القوى ثنائي القطبية اكثر استقرارا من نظام توازن القوى التقليدي ؟ فان كنا نقصد بالاستقرارية الأبتعاد بالنظام بعيدا عن الأزمات وسياسة حافة الحرب ، فان ثنائية القطبية تعاب من عدة نواحي . فمن جهة ان هذا النظام لا يطل المقاصد التوسعية عند الطرفين . واذا كان التوسع الجغرافي او الاقليمي مرفوضا رفضا دوليا فان بسط النفوذ والسيطرة الاقتصادية والعسكرية تميز المباشرة كلها مجالات للمنافسة ولتحقيق المكاسب . ثانيا ، صحيح ان القدرة التدميرية النووية لكل قطب كفيلة بتعريض الاخر الى دمار غير مقبول ، بيد ان القلق بشأن حدوث مجابهة هي حقيقة ليس من اليسير التستر عليها . بعبارة اخرى ، بما ان كل طرف يخشى هجوما من الخصم ، فانه قد يلجأ تحت ضغوط اوضاع دولية استثنائية الى سبق خصمه بشن هجوم عليه . ثالثا ان النظام يتضمن فكرة تحقيق الكسب المحدود ، بل بالتبادل ، لكل منهما . اي ان المبارات في ثنائية القطبية هي عملية توزيع مكاسب وليست عملية كسب او خسارة . والسبب الذي يحدو بالقطبين الى تحديد المكاسب هو ان أي كسب يحققه احدهما قد يؤول الى تفوق لا يرتضيه القطب الاخر ضمن عملية التوازن . واخيرا يعاب على ثنائية القطبية تشجيعها اسلوب « ادارة الأزمة » في السياسة الدولية . ومهما قيل في اظهار محاسن هذا الاسلوب للخروج بالازمات العالمية من الانزلاق الى الحرب ، فانه يقوم على افتراض حسم الازمة عن طريق التأزم . اي ان يقود القطبان الازمة في سلم التوتر الى حافة الهاوية حيث شبح الحرب النووية حينئذ يذعن احدهما وتهبط حدة التوتر . ولكن من يكفل للعالم بان اسلوب ادارة الازمة « سيكون

---

(١) Robert W. Tucker, Peace and War, World Politics, Vol, 17, January 1965, P. 324.

موقفا في تطويق الازمة[1] . اضف الى ذلك ، كيف يستطيع القطبان التحكم بارادة الشعوب وترويضها لتطاوع مستلزمات « سياسة ادارة الازمة » .

لقد كشف تاريخ التوازن بين القطبين ان سباق التسلح بينهما لا يعرف حدودا معلومة ، بل ان كل طرف يسعى لتطوير منظومات اسلحته كما ونوعا . وذلك لان اية زيادة هامشية تقود الى تحسين موقف ذلك القطب بالمقارنة مع القطب المجابه له . وبالتالي ، فان سباق التسلح في ثنائية القطبية سوف لن يخضع الى سيطرة تؤمن للعالم تقليص مخاطر حرب نووية محدودة او كونية . وبما ان الاجرام التابعة لكل محور سوف لن تتمكن في الاسهام بصورة رئيسة في السباق فسيقتصر السباق على القطبين العملاقين . وينجم عن ذلك ان امن بقية الدول يتناقض مع توسع حدود التسلح . وهكذا تلوذ الدول الكبرى والصغرى للتستر بالمظلة النووية لاحد القطبين . ولعل هذا هو سبب اعتقاد البعض ان نظام توازن القوى ثنائي القطبية اكثر استقرارا من سالفه[2] .

وعلى الجملة اتصفت العلاقات الدولية في طور القوى الاعظم (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي) بالسمات العامة التالية . اولا ، لقد بلغت القدرة التدميرية لكل منهما مستوى لا يشجع على نهج سياسات مجابهة عسكرية ، مباشرة ، وان ادراك هذه الحقيقة من جانب الطرفين العملاقين وبقية القوى في العالم اصبح العامل الحاسم في تحديد طبيعة وانماط العلاقات الدولية بصورة مباشرة او غير مباشرة . بيد ان هذا الامر لا يعني انعدام ظروف المجابهة اولا واخرا ، فقد عاشت العلاقات الامريكية ــ السوفيتية فترة حرجة اثناء الازمة الكوبية كان الفريقان فيها قريبين من حافة الهاوية . واغلب الظن ان العالم سوف لن يشهد وضعا كالازمة الكوبية . فكل المؤشرات تدلل على قناعة عامة ان دروس ازمة ١٩٦١ يجب ان تستثمر لانقاذ العالم من اخطار حرب نووية .

ثانيا ، لم تحدث مجابهة عسكرية مباشرة بين الاحلاف التي ينتمي اليها العملاقان ولكن يجب ان نلحظ التمايز في طبيعة الروابط التي تجمع بين الاحلاف والدولتين الاعظم . فالظاهر هو انه كلما كانت الروابط وثيقة عقائديا وسياسيا وامنيا كلما كان ابقاء القوة الاعظم لالتزامتها اصدق . وبالتالي فلن نتوقع مجابهة عسكرية مباشرة بين حلف الاطلسي وحلف وارشو .

(١) Richard N. rosecrance, Bipolarity, Multipolarity, and the Future,. The Journal of conflict Resolution, Vol. 10, 1966, PP. 314-327.

(٢) Kenneth N. Waltz, Contention on Management in International Relations, World Politics, Vol. 17, 1965, PP. 720-744.

ثالثا ، لقد سعت القوتان الاعظم الى تثبيت اماكن نفوذ وسيطرة لهما بين دول العالم الاخرى ، وحاولت كل منهما التقيد باساليب ومواقف لا تجلب المضار الى القوة المناهضة لها . بل واعربت الدولتان صراحة وضمنيا عن رغبة اكيدة في الامتناع عن استثمار اوضاع على حساب احداهما . ففي احداث هنغاريا ١٩٥٦ ، وكوبا ١٩٦١ وجيكوسلوفاكيا ١٩٦٨ اظهر الطرف المناهض ضبط نفس متعمد واقتصر على مناورات وفتح جبهات ثانوية الغرض منها تخفيف الضغط في الموقف التأزمي وليس تحقيق المكاسب .

رابعا ، عندما ترى احدى الدولتان الاعظم ان الطرف الاخر قد ابدى موقفا مباشرا لصالح امن او وضع دولة او منطقة معينة فان عليها ان تمسك عن التدخل المباشر بل تقتصر على تقديم المساعدات غير المباشرة . والقصد من ذلك امر واضح ، أي تجنب التورط في موقف مجابهة مباشرة . فقد يتصاعد الموقف التأزمي وبالتالي يقود الى تبني سياسات لا تنسجم مع المصلحة الرئيسة لكل منهما ، الا وهي تضييق فرص اللجوء الى استخدام القوة بالفعل . وثمة قضايا دولية تدلل على هذا الامر . ففي الحرب الكورية لم يتورط الاتحاد السوفياتي في كوريا الشمالية تورطا مباشرا عن طريق ارسال قواته العسكرية ، وانما امدها بالمعونات الحربية والمعنوية .

خامسا ، لم تتردد الدولتان النوويتان الاعظم في تحقيق بعض المكاسب عن سبيل الحرب بالنيابة . اذ تحاول كل منهما الافادة من المناطق التي تعيش فترة اضطراب داخلي او منازعات اقليمية . ومن الجدير بالذكر ان كسبا في منطقة ما لا يستبعد كسبا للطرف المناهض في منطقة اخرى . بل من طبيعة الأزمة في هذا المناخ هو ان تتاح الفرص لكل طرف ان ينال بعض المكاسب ، بحيث لا يؤدي الكسب الاحادي الجانب الى تصعيد في الموقف المتأزم ، وتأخذ حروب النيابة صيغا متعددة . فقد تكون اقتصادية ، عقائدية ، سياسية ، عسكرية ، واعلامية . وقد نتج من هذا الوضع انطباع بان وجود احدى القوتين الاعظم لا بد ان يولد وجود الطرف الاخر الى جواره بشكل او اخر . بعبارة اخرى ، ان العملاقين لا يعترفان بان دول العالم لها حق وشرعية بتبني سياسة مستقلة او عدم انحياز . ولذا يسعيان الى جر دول عدم الانحياز الى صيغهما . لذلك على كتلة عدم الانحياز ان تعزز من استقلالها السياسي والتخلص من التبعية الاقتصادية .

نظام توازن القوى المتعدد الاقطاب[1] :

لقد شهدت السياسة الدولية منذ الستينات بوادر تفكك نظام ثنائية القطبية . اذ لم تعد القوة النووية احتكارا على الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، بل اصبحت كل من بريطانيا وفرنسا والصين والهند دولا نووية . وبالتالي فان الاعتماد على القوة النووية الوطنية اضعف التبعية الامنية . اضف الى ذلك ان الصراعات العقائدية قد استرخت فاتيحت مجالات جدية امام الاعضاء لانتقاء مواقف سياسية تمتاز بقدر من الاستقلالية . وبوسعنا القول ان تجميد القطبان الاساسيان للقدرة التدميرية النووية المتبادلة ، شجع الدول الكبرى على نهج خط سياسي مستقل دون خشية تعرض امنها الى اخطار خصم قوي او الى ارغام من جانب المحور . ومما لا شك فيه ان تطور النظام الاقتصادي العالمي مكن اليابان على الافادة من قدراتها الاقتصادية وتسخيرها للاغراض السياسية ، وبذلك فقد اصبحت هي الاخرى قطبا جديدا في نظام توازن القوى . واذا اعتمدنا القدرة الاقتصادية والمالية قاعدة لنهوض القطبية فان اوربا الموحدة والوطن العربي يلعبان ادوارا تقع ضمن نشاطات الاقطاب . وهكذا فان القطبية يمكن ان تصنف الى قطبية القدرة العسكرية التدميرية ، كالولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، والقطبية العقائدية ، كالاتحاد السوفياتي والصين ، والقطبية الاقتصادية ، كاليابان واوربا الموحدة ، والقطبية المالية ، كاليابان وبعض الدول النفطية . بيد انه يجب ان نؤكد بان بعض الاقطاب تتصف باكثر من سمة . اما في حالة اوربا الغربية ، فاننا نشهد انفرادا نحو قطبية خصوصية . فقد طمحت فرنسا المانيا الغربية الى تبني مواقف سياسية معينة تتيح لهما حرية الاستقطاب داخل القارة الاوربية وخارجها . فعلى مستوى السياسة الدفاعية الاوربية طمحت فرنسا الى ترجمة قدرتها النووية الوطنية الى قدرة دفاعية اوربية لتحرير اوربا من التبعية الامنية الى الولايات المتحدة . وثمة دالات تؤكد اصرار

---

(١) يعرف مورتان كابلن نظام تعدد الاقطاب بانه « نظام يسهم فيه ممثلون فوقيون يكونون احلاف كالاطلسي ، او كتلة كالكتلة الشيوعية ، او ممثل عالمي كالامم المتحدة . وينتمي جميع الممثلين الى هذه المنظمة العالمية ، اما اغلبية الممثلين بما فيهم الرئيسون فينتمون الى احد الكتل . وقد لا ينتمي بعض الممثلين الى الكتل » .

M.A. Kaplan, Variant on Six Models of the International System, in J.N. Rosenau ed., op. cit., P. 296.

فرنسا على هذا الموقف الاستقلالي ، كخروجها من التنفيذ العسكري لحلف الاطلس ، ومواقفها من الحد من الاسلحة الاستراتيجية . النووية ، وسياساتها في القارة الافريقية .

وعلى العكس من نظام توازن القوى ثنائي القطبية فان تعدد القطبية اكثر استقرارا فقد اشار بروفسور كوينسي رايت « ان احتمال حدوث الحرب ينخفض تناسبيا كلما يزداد عدد الدول المسهمة في النظام »(١). كما لاحظ توينبي ان عدد اقطار نظام توازن القوى كان ثمانية قبل الحرب العالمية الاولى ، بينما اصبح اثنين بعد الحرب العالمية الثانية وبالتالي فقد استخلص ان الاستقرار سيتكدر(٢) . وحجة ذلك ان العلاقات المتبادلة المتفاعلة بين الاقطاب تنشر على ساحات اوسع وتسلك سبلا مختلفة وتوفر اوضاعا من الثقة والمنفعة المشتركة ، وبالتالي فان فرص المجابهة الخطرة بين الاقطاب تكون عند حدها الادنى(٣) . ويضاف الى ذلك ان المنازعات بين الاقطاب لا تأخذ صيغة الكسب او الخسارة من جانب واحد او لصالح طرف واحد . فقد اظهرت الاحداث الدولية ان فوائد المنازعة بشأن قضية ما ستعم جميع الاقطاب ، ولذلك فمن الاولى ان يكون التعاون على حسم الامور المتنازع عليها هو المبدأ الاساس عوضا عن ممارسة المواقف الصراعية التي قد تؤول بالمتصارعين الى مستوى سياسات تعرض العالم الى الخطر .

ان تعدد الاقطاب في النظام الدولي ، رغم الفارق في مرتبة كل منها ، لا يقيد ابعاد وسبل السياسات الخارجية للاطراف فيما بينها ، وبينها وبين غيرها من دول العالم . ففي نظام ثنائية القطبية يحرص كل قطب على رصد مقاصد ومسالك القطب الاخر ، وذلك من اجل تحاشي المضار التي قد تنجم عن ذلك . بعبارة اخرى ان مجالات المجابهة والتدخل واساليب التعقيد والمضايقة ستزداد في حالة ثنائية القطبية ، لان من شروط المباراة بينهما هو ان يوجدا بصورة مباشرة او غير مباشرة في كل ساحة يحتمل ان تكون موطن نزاع او تعاون . بينما في تعدد القطبية ، لن تكون جميع الاقطاب متقابلة في كل ساحة

---

(١) L.L. Wright, A Study of War, abridged ed., Chicago, 1965, P. 122.

(٢) Arnold Toynbee, A study of History, London, Vol. IX, P. 244.

(٣) K. Deutsch. and D. Singer, Multipolar Power System and International Stability, World Politics, Vol. 16, 1964, PP,. 390-406.

كما يناصر الكاتب الرأي القائل بأن تعدد القطبية يعزز الاستقرار .

بالضرورة . ويترتب على هذا الامر قضايا هامة تخص الاستقرار والتعاون في السياسة الدولية ، فمما لا شك فيه ان الاقطاب التي احتجبت عن ساحة النزاع او التعاون لم تحتجب نتيجة لموقف اللامبالاتية ، بل على العكس من ذلك تماما ، فانها ستضغط على المتفاعلين في الازمة او مجال التعاون بصورة مباشرة اذا اقتضى الامر او بصورة غير مباشرة فالوفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يجري على ارضية من التفاهم بين الولايات المتحدة واوربا . كما ان الاتحاد السوفياتي يلعب مباراة الوفاق وفي تقديراته الموقف الصيني وموقف دول اوربا . فمن جهة يفسر السوفيت ان تخفيف المجابهة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة سيخدم مقصدا ، الى جانب مقاصد اخرى ، فحواه اعطاء الثقة والاطمئنان الى النزعة الاستقلالية الاوربية . كما انه في الوقت ذاته ، يمكن السوفيت من الانصراف الى مسألة الخلافات السوفياتية — الصينية . وبنفس الروح فان الولايات المتحدة ستكسب من سياسة الوفاق اذ ستتولى اقطاب اخرى بعضا من مهماتها الامنية وبالتالي ستكون اوربا قادرة على تحمل اعباء المسؤولية الامنية الاوربية ، كما انها تفيد نفسها من النزاع السوفيتي — الصيني . بعبارة اخرى ، ان الصين هنا اشركت في الوفاق واخذت في عملية تقدير الحسابات لكونها قطب جديد لا يمكن اغفاله .

اما بشأن دول العالم الثالث ، فان نظام تعدد القطبية يؤثر عليها بشكل مباشر وغير مباشر وبصيغ سلبية وايجابية . فمن جهة ان علينا ان نقر بان استقلالية دول العالم الثالث من التبعية الى قطب او اخر في ثنائية القطبية هي اضيق واصعب مما عليه الحال في تعدد القطبية . فالنهج المستقل في تعدد القطبية سيلقى التشجيع من بقية الاقطاب دون المطالبة بان يكون ثمن التأييد على الاستقلالية تغير جهة التمحور . بينما في ثنائية القطبية ستكون مناصرة الاستقلالية محكومة بثمن الانتماء بصورة او اخرى الى القطب المجابه . وبالطبع هذا لا يعني ان الحياد الايجابي نهج غير عملي في ثنائية القطبية ، بل كل ما في الامر ، هو ان ساحة الحركة امام الحياد الايجابي في نظام تعدد القطبية اوسع مما عليه في ثنائية القطبية . وقد يأخذ التشجيع صيغ التأييد السياسي او المعونة الاقتصادية . ومع هذا فستكون هناك منافسة شديدة بين اقطاب عديدة على الجرم الواحد ، وهذا يعني بدوره ان علاقة الجرم بالاقطاب يجب ان تنبع من المصلحة الوطنية وليس

بدافع الرغبة في التحول الى اداة في سياسة الاقطاب . والسبب في ذلك هو ان الاقطاب لن تحرص كل الحرص على ابقاء الدول الموالية لها في فلكها الا بالقدر الذي يخدم هذا الامر سياستها العالمية . فلم يعد من الممكن الاخذ باسلوب التعويضات الاقليمية من اجل تحقيق التوازن كما كان عليه الامر في نظام توازن القوى التقليدي . فلقد اصبحت التعويضات قيمية بصيغة المنافع الاقتصادية والسياسية ، كالحصول على مواد اولية واسواق او حجب الاعتراف السياسي . وبالتالي اضيفت الى ساحة الحركة في نظام تعدد القطبية متغيرات جديدة حولت العلاقات الدولية الى مجموعة من المباريات المعقدة التي تؤثر نتيجة احداها على بقية المباريات[١] .

اما التسلح في نطاق نظام تعدد القطبية فسيكون معلوم الابعاد ، لان زيادة كبيرة كما ونوعا في ترسانة احد الاقطاب سوف لا تسبب قلقا امنيا مباشرا على بقية الاقطاب بالتساوي في حين سيكون مردود التسلح قلقا أمنيا مباشرا في نظام ثنائية القطبية . فارتفاع القدرة التدميرية لاوربا ، لن يؤثر على العلاقة التدميرية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة تأثيرا حاسما بحيث يدفع السوفيات الى مجاراة اوربا . وذلك لان مثل هذه السياسة ستشجع الولايات المتحدة على الدخول الى السباق بصيغتها الخاصة . وبالتالي تنتشر حما التسلح بين ثلاث اقطاب ولا يمكن ان تستثنى الصين من هذا السباق بحكم اثر توسع الترسانة العسكرية السوفياتية . وهكذا يتضح لنا ان التسلح فوق مستويات تؤمن القدرة التدميرية الكافية لخلق الردع النووي لا يخدم مصلحة وامن اي قطب ينهج سياسة التسلح . ومن هنا نستخلص ان نظام تعدد القطبية لتأهيل اتفاقيات الحد من الاسلحة النووية الاستراتيجية . وما اتفاقيات الحد من الاسلحة الاستراتيجية الموقعة بين السوفيت والامريكيين الا نموذجا حيا تعذر تحقيقه في ظل ثنائية القطبية .

والان ما هي العيوب التي تلمسها في نظام تعدد القطبية ؟

يذم نظام ثنائية القطبية من ناحية اقتصار المنازعات الحادة على طرفين وبالتالي قد تقود الى المجابهة في حين يشترك اكثر من قطبين في المنازعات في

---

(١) Stanley Hoffman, «Weighing The Balance of Power» Foreign Affairs, Vol. 50, No. 4 July 1972, PP. 618-43.

ظل نظام تعدد القطبية . بيد ان مساحة واثار النزاع في ثنائية القطبية اضيق واقل مما عليه الحال في نظام تعدد القطبية . ففي الحالة الاخيرة لا يسع اي قطب ان يستثنى من حلبة النزاع وذلك لكي يتجنب العوائق السلبية التي قد تلحق بموقفه نتيجة لتغيبه . فهو في الاقل يتطلع الى الاسهام بصورة او اخرى . ومما يلاحظ في السنتين الاخيرة ان الاقطاب قد لا تشترك في النزاعات الجارية في افريقيا واسيا بصورة مباشرة ، بل توكل الامر الى طرف اخر او دولة موالية لها . نستنتج من هذا ان الازمات العالمية والاقليمية ستتشعب جغرافيا ويزداد عدد الاعضاء المسهمين فيها . وليس منطقيا اعتبار هذه الحالة في السياسة الدولية حالة استقرار . فطالما ان هناك خلافات اقليمية وقومية بين الدول فان الاقطاب ستفيد نفسها من ذلك . بعبارة اخرى الرجوع الى اساليب الحرب الباردة في خوض الصراعات العقائدية في ساحات بعيدة عن المناطق الحساسة لكل قطب والتي قد تستدعي مجابهة مباشرة . وقد تسعى الاقطاب الى تغذية هذه الصراعات الاقليمية للابقاء على نفوذها . لذلك فان شعوب العالم الثالث مدعوة الى تحرير ارادتها وتجنب الولائية لقطب او اخر .

ثانيا ، يتطلب من الممثلين الاساسيين في نظام توازن القوى المتعدد الاقطاب ان يتصفوا بخصائص ليس من اليسير تحقيقها . فلا بد من التمتع بالاستقلالية لكي ينفذوا سياساتهم بشكل فاعل . بيد ان الاستقلالية مقيدة حيث ان اية حركة يقوم بها ممثل اساس سيترتب عليها جملة نتائج تمس بقية الممثلين الاساسيين . كما ان عملية صنع القرار في السياسة الخارجية للمثل الاساس تحتاج الى تهيأة الخبرات ومستلزمات اداء مهمة المفاوضات بصورة مرنة . كما يحتاج الممثل السياسي الى استمرارية في السياسة ووضوح الاهداف ، خشية اعاقة التنفيذ نتيجة تشتت الصف الداخلي بشأن الاغراض والسبل . ومن الضروري تزود الممثلين الاخرين بقسط من قدرة توقعية للحفاظ على فاعلية النظام(١) .

ثالثا ، قد تكون المنازعات في نظام تعدد القطبية حادة وخطرة أي عكس ما يبدو ظاهريا . ففي عالم لم تقتصر فيه القابلية النووية على عدد محدود من النادي النووي ، وانما اخذ السلاح النووي ينتشر الى مناطق النزاع الحاد من

---

(١) Stanley Hoffmann, Will the Balance, Balance at Home, Foreign Policy, Summer 1972.

العسير جدا التنبوء بان هذه النزاعات سوف لن تخضع لتأثير الاسلحة النووية . بعبارة اقصر ان الحروب النووية المحدودة اصبحت اكثر احتمالا مما كان عليه الامر في السابق . وهذا بدوره سوف يعرض العالم بأسره الى حالة عدم الاستقرار . فتعدد القطبية يضيف انماطا من القوة يصعب قياسها كما ونوعا . وبالتالي سيتولد عن هذا الامر وضع من اللاتأكيدية بشأن توازن القوة ، اي خلاف ما هو مألوف في حساب للقوة في اطار نظام توازن القوى التقليدي في العهد البسماركي . وهكذا فبعدما كانت الحروب الاقليمية مقيدة بسقوف تقليدية تمكن القطبان من وضع سقف لها ، ستصبح منذ الان حروبا تقليدية في ظل احتمال تحولها الى حرب نووية . وهنا تظهر معضلة بقية الاقطاب . فليس من مصلحتهم ان تتحول الحروب التقليدية المحدودة اقليميا الى مجابهة نووية .

يرى بعض الباحثين ان سعة رقعة حركة الاعضاء الآخرين في نظام تعدد القطبية يؤول الى وضع غير مستقر[1]. ففي حين تكون حركة الدولة اما من كتلة او قطب أ الى كتلة او قطب ب واما نحو الحياد الايجابي ، ستكون حركة الدولة الان بين اكثر من قطبين . وصحيح ان حرية هذه الحركة نسبية ، بيد انها اذا كانت حركة بين الاعضاء الرئيسين فستربك بعض الاقطاب . فمما لا جدال فيه ان انطلاق الصين اتجاه انشاء قطبيه خاصة بها اثر في موازين القوى العالمية والاقليمية . فقد اضعفت القطبية السوفيتية بصورة مباشرة وعززت القطبية الامريكية والقطبية الاوربية ، في الوقت ذاته دفعت اليابان لتضاعف جهودها السياسية والاقتصادية لمجابهة القطب الصين ، كما انها سببت قلقا للهند . وبالمقابل ، يمكن التنبؤ بان اوربا الموحدة والمستقلة ستربك القطبية الامريكية والسوفيتية وتعزز القطبية الصينية .

والسؤال الان ، ما هي التوقعات المحتملة في المستقبل المنظور ؟ هل سيحافظ نظام تعدد القطبية على الاعضاء الحاليين ام سيرتفع عددهم ؟ من هي الدول المرشحة لمرتبة القطبية ؟ هل ان جميع الاقطاب متكافئون ام هناك تفاوت في المراتب ؟ هل سيرجع النظام الدولي الى ثنائية القطبية ؟ للاجابة على هذه الاسئلة ليس علينا الا ان نشير الى ان النظام الدولي يمكن ان يخضع لصيغتين نظريا . احداهما نظام دولي تسوده حكومة عالمية تحرم القطبية ،

---

(١) Richard N. Rosecrance, Bipolority, Multipolarity... op. cit.

والثانية وضع من الفوضى الدولية . وكلاهما غير ممكن . وبالتالي فان النظام الدولي سيقع على خط بين هذين النمطين .

من الظاهر ان تعدد القطبية سيصبح النمط السائد في المستقبل المنظور وثمة دول مرشحة للقطبية بسبب امكانياتها الاقتصادية والمالية والعسكرية والعقائدية والجغرافية . ولا يمكن الجزم بان مراتب القطبية ستكون متكافئة . فاذا كانت الصين قد ارتكزت على منطلقها العقائدي وقدرتها النووية وصولا الى مرتبة القطبية ، فأن اليابان لا تستطيع سلك نفس الدرب . فمع ان اليابان قاعدة اقتصادية لكنها وهنة عقائديا . كما ان وضعها الجغرافي لا يسهل عليها اعتماد القوة النووية . وبالتالي ، فاذا كانت القطبية الصينية نابعة من قدرات ذاتية ، فان اقتصاد اليابان رهين بالاوضاع الاقتصادية العالمية . وهذه كما نعلم تخضع لمتغيرات ليس لليابان عليها من سلطان .

لا شك ان الفارق بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي من جهة وبقية الاقطاب من جهة اخرى يتسع كما ونوعا(١) . وهذا يقودنا الى الاعتقاد بأن تأثير كل قطب على السياسة الدولية يتناسب والمرتبة القطبية التي يحتلها . وهنا نقرأ الوفاق والحد من الاسلحة النووية والاستراتيجية على انها تلك المستويات والمواقف التي يتمكن العملاقان من اتخاذها وتحريمها على بقية الاقطاب . اي هي السقوف التي لا يرتضيان لغيرهما الوصول اليها ، علما بأن لديها الارادة

(١) لعل الفارق تلاشى في بعض المجالات كالقدرات الاقتصادية والتقنية . اما في نطاق «السياسة العليا» وهي الأمور العسكرية والاستراتيجية والسياسية ، كما يسميها ستانلي هوفمان ، فان الفوارق ما زالت قائمة وستبقى في المستقبل المنظور . فاذا اعتمدنا الدخل القومي ونفقات الدفاع لتمييز الفوارق سنجد ما يلي :

١٩٧٠

الدولة	الدخل القومي بليون الدولارات	نسبة نفقات الدفاع من الدخل القومي	ميزانية الدفاع بليون الدولارات
الولايات المتحدة	٩٧٧	٨	٧٨
اوربا الغربية	٦٦٠	٣,٧	٢٤
الاتحاد السوفياتي	٤٩٧	١٠	٥٠
اليابان	١٩٧	٠,٨	٢
الصين	١٢٠	٨,٣	١٠

والقدرة على رفع مستوى السقوف اذا دعت الضرورة . وبالتالي فان نظاما يتسم بثنائية القطبية الاستثنائية وتعدد القطبية العام سيكون النمط السائد .

تخمينات ١٩٨٤ في زيادة الدخل القومي ونفقات الدفاع :

الدولة	معدل النمو للدخل القومي	مقدار الزيادة	نسبة نفقات الدفاع	ميزانية الدفاع
الولايات المتحدة	٣	١٤٨٠	٥	٧٤
اوربا الغربية	٥	١٣٠٠	٥	٦٠
الاتحاد السوفياتي	٧	١٢٨٠	٥	٦٤
اليابان	١٠	٧٥٠	١٠	٧٥
الصين	١٠	٤٥٥	١٥	٦٨

المصدر نفسة .

U.S. Arms Control and Disarmament Agency, Bureau of Economic Affairs, World Military Affairs, 1971.
Washington, D.C., 1972, PP. 10-12.

سياسة التفرقة :

لا تقتصر سياسة التفرقة « فرق تسد » على نظام توازن القوى فحسب . انها وسيلة تتبع في السياسات الداخلية والخارجية . وغرضها واضح . فهي تهدف الى زرع الشقاق بين قوى متناحرة كي لا تلتئم وتجابه طرفا اخر يتضرر من وحدة صفوف القوى . وقد شهد التاريخ الاوربي الحديث نماذج عدة من هذه السياسة . فقد اتبعها الامراء الايطاليون في علاقات الدويلات الايطالية . ولجأت اليها فرنسا وانكلترا . بيد ان انكلترا فاقت غيرها في هذا المضمار . وذلك لاسباب عديدة . اولا لقد تنازعت كل من فرنسا وبروسيا والنمسا على سيادة اوربا ما بين ١٧٠٠ — ١٩٠٠ . ثانيا ان وحدة في مواقف هذه القوة سيهدد المصالح البريطانية الاستعمارية . ثالثا ان انكلترا لم تكن قادرة على مجابهة هذه الدول متحدة . لذلك فكان من مصلحتها ان تؤجج الخلافات بين هذه الدول وتساند القوى المحافظة ضد أية محاولة لتغيير الوضع السياسي الاوربي لصالح دولة واحدة . وهكذا ترأست انكلترا الكتلة الداعية الى صيانة النظم التقليدية ضد الثورة الفرنسية ، لانها الداعية الى صيانة النظم التقليدية ضد الثورة الفرنسية ، ولانها رأت في الاخيرة تهديدا لاوربا وبالتالي لمصالحها . كما ان انكلترا ساندت الدولة العثمانية ضد روسيا في البلقان وحاولت اغراء النمسا لمناهضة روسيا ابان حرب القرم ما بين ١٨٥٢ — ١٨٥٦ . واخيرا فان انكلترا وجدت سياسة فرق تسد افلح واقل كلفة من غيرها في الوسائل لدفع اوربا الى اشتباكات حول الاراضي دون ترك تلك المنازعات تصل الى مستوى تعريض مصالحها الى المخاطر . وقد قيل ان حروب اوربا منذ الثورة الفرنسية وحتى ١٨٧٠ هي في الواقع حروب انكليزية خاضتها الدول الاوربية نيابة عنها .

التعويضات

لقد شهدت العلاقات الدولية الاوربية ما بين ١٨٧٠ — ١٩١٤ سلسلة المساومات الدبلوماسية بين الدول الاوربية الكبرى حول تقسيم المصالح الاستعمارية في اسيا وافريقيا . وتعتبر هذه المحاولات جزء من السياسة الاستعمارية لتخفيف حدة التناقض بين الاطماع الاستعمارية للدول الاوربية الكبرى . وكان بسمارك من مخططي دبلوماسية تصريف النظر عن الاوضاع الاوربية المختلفة الى الخارج وذلك لكي لا يشجع حركة الانتقام الفرنسية

لاسترجاع الالزاس واللورين . وقد حاول بسمارك تشجيع فرنسا في منازعات مع انكلترا حول شمال افريقيا وذلك لكي يوازن بين الدولتين دبلوماسيا . بيد ان المساومات الاستعمارية قربت بين الطرفين وتم التفاهم بين انكلترا وفرنسا على ان تعترف الاخيرة بغلبة المصالح البريطانية في مصر ومراكش مقابل اعتراف انكلترا باولوية المصالح الفرنسية في تونس والجزائر . وبذلك اغلق الباب الشمالي لافريقيا بوجه المصالح الاستعمارية الالمانية . غير ان النفوذ الاستعماري الالماني لم يكل عن البحث عن منافذ جديدة له . فكانت الدولة العثمانية مرتعا له . وتوجت الجهود الالمانية بمشروع سكة حديد برلين — بغداد . وهو مشروع استعماري كان يهدف اخضاع الدولة العثمانية للنفوذ الالماني والتوغل الى الخليج العربي وبالتالي تطويق المصالح البريطانية والفرنسية بالتقرب من طريق الهند الهام . بيد ان المعارضة البريطانية ارغمت المانيا على اقتسام المصالح بتوزيع انشاء الخط تبعا لمجالات النفوذ وبذلك يمكن اعتبار المشروع محاولة لموازنة القوى بين المانيا وبريطانيا خارج القارة الاوربية . والسبب هو انه لم تعد هناك من اراضي ومصالح يمكن تقاسمها داخل اوربا من اجل الحفاظ على توازن القوى .

لم تغفل المانيا اهمية الصين والشرق الاقصى في تحقيق توازن بين الدول الاوربية . فقد تطلعت المصالح الاستعمارية الروسية الى الشرق الاقصى ، بحكم البعد الجغرافي وتعويضا للعجز في تحقيق مكاسب حساب الدولة العثمانية ، بيد ان المصالح الاستعمارية الروسية تجابهت مع المصالح الانكليزية والفرنسية والالمانية . وقد هدفت المانيا الى الكسب من هذه المجابهة لتعزيز التوازن الاوربي .

التسلح :

ان اهم معيار لقياس القوة الوطنية هي القدرات وبالاخص القدرات العسكرية . ويتأثر التوازن في نظام توازن القوى بين دولتين تأثرا مباشرا بالتسلح . فالدولة التي تعتقد انها قد تخلفت من حيث القوة عن منافستها ستسعى الى تحسين منزلتها النسبية في علاقة القوة بصورة عامة . ويشكل التسلح الوسيلة المباشرة لسد الفجوة في القوة بين الدول . ولكن علينا ان نحترس عندما نحلل التسلح . فهل هو سبب لافساد التوازن ام نتيجة ؟ يرى البعض ان اخفاق نظام التوازن القوي يرجع الى عجز دولة اساس عن اللحاق

بغيرها في هذا المضمار مما يدفع بالدولة او الكتلة المتفوقة الى الافادة من قدرتها العسكرية على حساب الدولة المتخلفة . وقد عانت روسيا القيصرية من هذا الامر في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين . فلما كانت روسيا غير قادرة على مواكبة برنامج التسلح الالماني والانكليزي والفرنسي لجأت الى سياسة الدعوة الى مؤتمر لنزع السلاح . ولكن الدول الاوربية لم تتجاوب مع تلك الدعوة . وهناك من الكتاب يرى ان نظام توازن القوى سبب تنشيط سباق التسلح . ومما لا شك فيه ان الادلة التاريخية والمنطق يعززان مثل هذا الموقف . فمن جهة ان الدول تتسلح بحجة ان نظام توازن القوى لم يعد يخدم مصلحتها . بعبارة اخرى هو ان نظام توازن القوى لا يعطيها تفوقا ملموسا على غيرها من الدول وانه لا يوفر سبل الحفاظ على الامن القومي . وبما ان نظام توازن القوى لا يشترط وجود منظمة دولية يمكن الرجوع لها لحسم الخلافات ، وانما من الافضل حسمها حسب شروط نظام توازن القوى . أي ان على الدولة القادرة على زيادة قوتها العسكرية ان تباشر في ذلك .

ان من عيوب التسلح في ظل نظام توازن القوى هو انعدام السقف الذي يقف عنده التسابق . ومن غير شك هناك بعض القيود الذاتية على التسلح . فالدول لا تستطيع الولوج في سباق للتسلح من غير استعدادات اقتصادية وعلمية وتقنية . وليس جميع الدول تتمتع بمستويات عالية ومتقاربة في هذا الشأن . ولكن مع هذا فان تهديد الأمن القومي لدولة ما بسبب برنامج تسلح حربي لدولة منافسة يدفع بصناع القرار الى مجاراة تلك الدولة على الرغم من الصعوبات . واذا اخفقوا فعليهم ان يبحثوا عن اساليب اخرى لردع الدولة المتفوقة بالتسلح . والاحلاف هي احد السبل .

ان التسابق في التسلح يخلق اجواء عدم الاستقرار في نظام توازن القوى وبذلك يظهر التناقض في دور التسلح . فمن جهة ان التسلح دولة أ لمواجهة تسلح قد قامت به دولة ب هو في الأصل رد فعل لفعل غرضه التفوق . ولكن بسبب التسابق يتحول الغرض الأول الى طبيعة اخرى . فبدلا من ان يجلب تسلح دولة أ استقرارا جديدا الى الميزان يدفعه الى اللااستقرار . بعبارة اخرى يمكن وصف الميزان في ضوء التسابق في التسلح من اجل التعادل انه تعادل في حركة دائمة ينتقل من وضع مستقر الى وضع غير مستقر وبالعكس .

لقد اتهم الكثيرون نظام توازن القوى لتشجيعه التسلح وبالتالي تأجيج الحرب

العالمية الاولى . ولذلك تنشطت الدعوة الى نزع السلاح[١]. ولكن نزع السلاح حقيقة بعيدة المنال .لان شروطه غير متوفرة ولا يمكن خلقها بقرارات سياسية . وان اغلب المشاريع المطروحة لنزع السلاح تفترض ان يتوفر في السياسة الدولية مقومات غير موجودة ، فنزع السلاح يتطلب قيام سلطة تشرف على العالم المنزوع من السلاح . ومثل هذه السلطة لا يمكن الاجماع عليها من قبل جميع الدول والشعوب . ثم ان نزع السلاح يفترض ان التعاون وحدة هو اساس العلاقات الدولية ويغفل التناقضات في الايديولوجيات والمصالح القومية والوطنية . بيد ان هذا لا يعني ان العالم يجب ان لا يضع حدا للتسلح . فمن الممكن الحفاظ على وضع مستقر لنظام توازن القوى ، وعلى الاخص بشكله النووي ، عند حد من التسلح اقل بكثير مما لدى الدول الآن من القدرة التدميرية . ان قدرة تدميرية وقابلية تعرض للتدمير كفيلتان بان تمنح العالم استقرارا من غير اللجوء الى تسابق في التسلح يرهق اقتصاد دول العالم ويعيق تطور البشرية جمعاء . وهذا المطلب يمثل الحد الادنى الممكن في وقتنا الراهن ، بيد ان الشعوب تنشد عالما خاليا من السلاح النووي وتطمح الى وضع قيود على استعمال القوة في حسم المنازعات الدولية . اذ هناك قضايا اساسية تهم البشرية ، كالتخلص من التبعية ، وتضييق هوة في مستويات المعيشة والتقدم بين شعوب العالم المختلفة . واذا كان التوازن هو المقصد النهائي ، اي الاستقرار ، فهل ان التسلح هو السبيل الاوحد الى ذلك . ان فرص الاستقرار والتقدم ستتنامى في ظل عالم منزوع من السلاح حيث ستجد الخبرات العلمية والتقنية والقدرات الاقتصادية والمالية مجالات جديدة نافعة تستثمر فيها عوضا عن هدرها في تطوير اجيال من انظمة الاسلحة التدميرية الغرض منها تحسين اساليب التدمير وزيادة الطاقة التدميرية التخريبية . لقد ظن الكثيرون ان التسلح سيقود تلقائيا الى التوازن بين القوى والكتل المتنافسة ، بيد ان واقع الحال هو عكس ذلك ، فكل زيادة في النوع والكم ستفسد المستوى الذي استقر عليه التوازن . والسبب بسيط . فقد اصبحت الاسلحة النووية في العصر الحالي عنصر ابطال للتوازن لانها تخلق قناعة عند الطرف الذي يتوصل الى اكتشاف سلاح مدمر جديد بانه يستطيع انتزاع تنازلات من الطرف الاخر بالسبل

(١) سنعالج موضوع التسلح ونزع السلاح في الجزء الثاني من كتاب العلاقات الدولية .

الدبلوماسية الضاغطة او بالتهديد باستخدام السلاح الجديد . وهكذا تتولد ازمة قد تضعف الاستقرار في الوضع الدولي وتدفع بالطرف الثاني في الميزان الى زيادة قوته ليلحق بخصمه .

الاحلاف :

من المواقف التقليدية في البحث في نظام توازن القوى ان تدرس الاحلاف باعتبارها وسيلة في التعادل بين القوى المتجابهة . بيد ان ظاهرة الاحلاف اوسع وادق واعمق في مضمونها ووظيفتها في العلاقات الدولية مما يبدو من اول وهلة . « ان الاغلبية من الكتاب يدرسون الاحلاف على انها عملية متواصلة او مؤسسات . يحللها بعضهم ضمن المنظمات الدولية . واخرون يرون في الاحلاف اساليب في فن ادارة السياسة . بينما يرى اغلبهم الاحلاف على انها وسيلة لتحقيق التعادل في نظام توازن القوى »[١] . ولقد فسر كل من مورجنثاو ولسكا ظاهرة الاحلاف في اطار النظام الدولي السياسي واعتبرا الاحلاف وسيلة جوهرية في وضع النظام الدولي في حالة الاستقرار او اللااستقرار . « ان علاقة الاحلاف بنظام توازن القوى امر بسيط جدا « كما يقول لسكا » ان الدول تدخل في احلاف من اجل تقويم قدراتها ... والاحلاف وسيلة لاضعاف اثر دولة مناهضة ينظر اليها كمصدر للضغط يهدد باستقلال الاخرين »[٢] .

ويضيف : « تكون الاحلاف لمنع تحول غير مرغوب فيه يقود الى تحول في دور الممثلين الاساس في تركيب النظام »[٣] .

لقد عرف هولستي الاحلاف « بانها اتفاق رسمي بين دولتين او اكثر للتعاون في قضايا تخص الامن القومي »[٤] . وكما يظهر من هذا التعريف هناك

(١) Edwin H. Fedder, The Concept of Alliance, in D.S. Mclellan ed. The Theory and Practic e, op. cit., P. 377-379.

(٢) George Liska, Nations in Alliance, Baltimove, 1962, P. 26.

(٣) Ibid. P. 27.

(٤) Ole R. Holsti, P.T. Hopmann, and J.D. Sullivan, Unity and Disintegration in International Alliances : Comporative Studies, N.Y. 1973, P. 4.

وقد عرف فيدر الاحلاف « بانها مجموعة من الاعضاء تعمل في اطار محفل في × من الزمن بشأن قضايا تنحصر بين أ الى ن من العدد » .

E.H. Fedder, op. cit., P. 382.

بعض الخصائص التي تتميز بها الاحلاف . اولا ان عضوية الحلف تقتصر على عدد معين من الدول وبهذا فان الاحلاف لا تتطابق مع المنظمات الدولية[1]. ثانيا ان الاتفاق محدد زمنيا . وهناك صيغ قانونية معينة لتمديد الاحلاف اما تلقائيا او بمراسيم معينة . ثالثا ان الاتفاق يتم بشأن قضايا معينة . وهذه هي نقطة التعقيد في الامر . وذلك لان الائتلاف والمنظمة الدولية الاقليمية والانحياز كلها ظواهر متقاربة في المعنى مع الاحلاف وتلتقي معها على اكثر من صعيد[2] . وهكذا فان الاغراض التي تنشدها الدول والسياسة المتبعة وصولا اليها هي التي تحدد طبيعة الاحلاف . وبما اننا نعالج الاحلاف على ضوء القدرات والتوازن في توازن القوى ، فأن الصفة العسكرية هي الغالبة في الاحلاف . من هنا يتضح لنا ان دولة أ تتحالف مع دولة ب من اجل زيادة قوتها بمقدار قدرات دولة ب في علاقة القدرات مع دولة جـ . ثانيا ان دولة أ تتحالف مع دولة ب وذلك لكي تحرم على دولة جـ ان تتمتع بقدرات دولة ب في علاقة القدرات . ثالثا ان دولة أ تتحالف مع دولة ب وذلك لان الدولة ب من المزايا الاستراتيجية التي ترجح قدرات دولة أ على قدرات دولة ب ، كتقديم خدمات عسكرية او انشاء قواعد او تزويدها بالمؤن .

(١) ليس من الضروري ان تكون اطراف الحلف دولا ذات سياسة فقد عقدت احلاف بين الحلفاء وحركات المقاومة ابان الحرب العالمية الثانية . كما ان هناك تحالف بطريقة او اخرى بين حركات التحرير والدول المناصرة لها .

(٢) يستخدم السياسيون صيغا عديدة من الاحلاف لاغراض اعلامية من غير وجود لاتفاق رسمي كمقولة تحالف الدول الرأسمالية . بل ان بعض الكتاب يرى ان هناك تحالف فعلي defacts من غير وثيقة رسمية .

W.R. Kintner and Robert L. Pfaltzgraff, SALT : Implications for Arms Control in the 70 s, Pittsburgh, 1973, P. 309.

دوافع عقد الاحلاف :

تتداخل الحوادث التي تقود الدول والامم الى عقد احلاف فيما بينها . لذلك سنحاول تبسيط تصنيف الدوافع الى مجاميع علما بأن بعضا منها قد يصلح تحت عنوان اخر[١] .

أ ــ اعتبارات نظام توازن القوى :

اتضح لنا فيما سبق ان الدول تتنافس في السياسة الدولية . ومن مستلزمات التنافس الحرص على تعزيز القوة الذاتية . ولكن ليس في وسع جميع الدول مجاراة متحديها في مضمار زيادة القدرات . فقد يشكل التسلح عبأ على دولة دون اخرى . لذلك تلجأ هذه الدولة الى الدخول في احلاف مع غيرها في القوى . وهذه طريقة تتبعها اغلب الدول[٢] . بل وانها ضرورة تفرضها اوضاع النظام الدولي السياسي المعاصر . فانعدام سلطة دولية ، وانشطار العالم الى عقائد ، وعجز المنظمات الدولية ، كل هذا يلزم الدول بان تتبع سياسة الاحلاف في نظام توازن القوى . ولما كان التنافس او الصراع هي الظاهرة الغالبة على السياسة الدولية فانها هي السبب الرئيسي وراء عقد الاحلاف والائتلافات[٣] . فتسعى الدول عن طريق الاحلاف الى ردع الاطراف المنافسة لها عن فرض ارادتها عليها . فكما هو معلوم ان بعض الدول تهدف الى فرض هيمنتها على المنطقة بالافادة من تفوق قدراتها . ثانيا تنشد الدول المتحالفة الى الحفاظ على وضع معين في المنطقة وذلك بالتصدي ، عن طريق الحلف ، الى محاولة دولة او حلف طامع في التغيير . بعبارة اخرى ان الاحلاف هي قوة اضافية موازنة لمساعي تبديل الاوضاع : التعادل ، الاستقرار ، اللااستقرار . ثالثا تشجع الدول القطبية على تجمع الدول الصغرى حول محورها في صيغ احلاف او غيرها من اجل فتح مجالات امام سياستها للتدخل في مناطق العالم

---

(١) استقينا التصنيف من دراسة هولستي ورفاقه .

Ole Holsti et al, op. cit, pp. 4-14, 219-226.

وكذلك توجد عند :

Ken Booth, Alliances, in John Garnett et el. ed., Contempor ary Strategy, Croom Helm, London, 1975, PP. 172-178.

(٢) Inis. l. Claude Jr., Power and International Relations, New York, 1962, P. 89.

(٣) G. Liska, op. cit., P. 12.

المتناثرة بحجة الصيانة والدفاع عن الوضع الراهن والمصالح المشتركة . وقد اعتمدت سياسة الولايات المتحدة مثل هذا الاسلوب في تعاملها مع دول امريكا اللاتينية وجنوب شرق اسيا والشرق الاوسط .

ب ــ اعتبارات الانتماء :

تعقد الدول احلافا فيما بينها لاعتبارات لا علاقة لها بنظام توازن القوى ، وانما لاعتقادها بان هناك ارضية مشتركة تقرب فيما بينها . وتلعب الاعتبارات الايديولوجية دورا بارزا في هذا المضمار . فبعضهم يرى ان التحالف لا يتأثر بالايديولوجية وانما باعتبارات موضوعية يقدرها رجال السياسة تبعا للاوضاع الدولية والمحلية . والصين خير نموذج على ذلك . فالانشطار العميق بين صفوف الكتلة الشيوعية على اكثر من مستوى وافق يذلل لنا ان الاعتبارات الايديولوجية لا تشكل حلقة انتماء قوية . ولكن هناك من يعارض هذا الاستنتاج ويرى ان وحدة صف المعسكر الاشتراكي تكمن في قوة التضامن والانتماء العقائدي . حيث ان جميع الاطراف تؤمن بحدود دنيا من المعتقدات المشتركة .

جـ ــ الاوضاع الداخلية :

مما يميز السياسة الامريكية منذ ١٩٤٥ وحتى الان استعدادها للتدخل في الشؤون الداخلية لكثير من الدول منتحلة اعذارا شتى . ومن هذه الحجج هي ان تحالف الولايات المتحدة مع الحكومات يعزز موقف الاخيرة ضد تهديدات خارجية[١] . بل والاكثر من هذا ان بعض حكومات دول العالم الثالث تتكؤ على المساعدات الامريكية بالتحالف معها لتحقيق اغراضا توسعية يصعب عليها تنفيذها من غير اكلاف باهضة . ولكن كما اظهرت تطورات السياسة الدولية المعاصرة ان التحالف بسبب الاوضاع الداخلية اخذ يتقلص تحت تأثير وعي الشعوب وحركات التحرر الاستقلالية والقومية . ومن الملاحظ ان تطور هذه الحكومات في الاحلاف يتزايد مع عدم قدرتها وثقتها في نظام حكمها . فكلما كانت القيادة مضطربة وضعيفة ومعرضة للاطاحة بها كلما زاد اعتمادها على التأييد الخارجي .

---

(١) Ole Holsti, International Politics, op. cit., PP. 112-113.

تطور الاحلاف ·

ارتبطت الاحلاف قبل الحرب العالمية الاولى ارتباطا وثيقا مع علمية توازن القوى . وكان ذلك طبيعيا . لان الصراعات السياسية والعسكرية بين الدول الاوربية الاستعمارية كانت شديدة . فقد طمعت اغلبها في اكتساب اراضي جديدة داخل اوربا ، ولهذا قسمت بولندا بين النمسا وبروسيا وروسيا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر . كما ان التوسع الاقتصادي ، اثر الثورة الصناعية ، ارغم الدول الاوربية على خوض سباق في التوسع الاستعماري والسيطرة التامة على اراضي استعمرت مسبقا . وهكذا انخرطت الدول الاوربية في ائتلافات مؤقتة لخدمة مصالح معينة . وقد حرصت على عدم التقيد الكلي بشروط التحالف ، وذلك لان المصالح المتشابكة كانت سببا في ابقاء مجالات التفاهم والتحالف في المستقبل مع الدول الاخرى . بعبارة اخرى ان الدول المتحالفة كانت تنتقل من جهة الى اخرى تبعا لاعتبارات موضوعية قاهرة . فالوفاق الفرنسي ـــ الانكليزي الذي سبق الحرب الاولى انما هو حصيلة منافسة استعمارية حادة بين الطرفين بشأن وادي النيل . وكانت ايطاليا ضعيفة التمسك بتعهدات التحالف مع المانيا والنمسا ، وذلك لان ايطاليا طمعت في تحقيق مكاسب جغرافية عجزت عن نيلها عن طريق قوتها الذاتية . فعندما كان التحالف الثلاثي وسيلة للتوسع اغتنمت ايطاليا الفرصة وتوسعت في شمال افريقيا فنالت ليبيا ونافست الفرنسيين على تونس . ولكن عندما كانت عروض الحلفاء اثناء الحرب اعظم من نتائج الحرب الى جانب المانيا انتقلت ايطاليا من حلف الى اخر . ان امل الكسب لوحدة غير كاف لدفع دولة الى التحالف . فهناك الخوف من قوة متنامية ايضا . وهذا يفسر لنا بعض جوانب التقارب الفرنسي ـــ الانكليزي اثر توسع القوة البحرية الالمانية .

لقد عقدت عدة احلاف بين الدول الاوربية الكبرى والصغرى في فترة ما بين الحربين . فقد تحالفت فرنسا مع بعض دول اوربا الشرقية ومع الاتحاد السوفياتي في ١٩٣٥ . كما تحالفت ايطاليا مع المانيا النازية . وكانت الغاية من الاحلاف الوقوف بوجه القوة الالمانية . فقد كانت المانيا من الدول المطالبة بتعديل تسوية صلح فرساي ، بينما كانت ايطاليا تطمع في تحقيق مغانم استعمارية . وفعلا افادت الاوضاع الاوربية المشتتة ايطاليا بان اتاحت لها فرص

الاستيلاء على الحبشة في ١٩٣٦ . اما انكلترا وفرنسا والاتحاد السوفياتي فكانت من القوى المؤيدة للوضع الراهن كل من زاويتها الخاصة . وعلى الرغم من دور عصبة الامم في تحقيق الامن والسلام فان الاحلاف كانت اكثر فاعلية من نظام الامن الجماعي ونزع السلاح .

تختلف احلاف ما بعد ١٩٤٥ عن سابقتها في ثلاثة مجالات[1] . اولا غلبة الاغراض السياسية على غيرها من الاغراض . واسباب ذلك عديدة . ان التطور التقني والتعرض للتدمير جعلا الحرب اقل احتمالا من السابق . كما ان سياسة الطرفين الاساسيين في السياسة الدولية اضبحت تنشد تحاشي الحرب التدميرية والاهتمام بتقوية وسائل ردع الحرب . وكذلك ان انتقال الدول الثانوية من جهة الى اخرى لا يشكل تهديدا لكل منهما اذ تبقى قدرة التدمير والتعرض كما هي نسبيا . فانتقال ايطاليا من الجبهة الالمانية الى جبهة الحلفاء اضعف الاولى . اما الان فان انسلاخ فرنسا وعزلة الصين لا يؤثران في القوة العسكرية للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشكل مباشر . ولكن على العكس من فترة ما قبل ١٩٤٥ ازدادت الحرية المتاحة للاعضاء الثانويين في التحرك داخل التحالف الان .

ثانيا ، التباين الشاسع في القدرات النسبية بين الدولتين الاعظم والدول الثانوية ودول العالم الثالث . اضف الى ذلك ارتفع عدد الاطراف المتفاعلة والمرشحة للتعامل ضمن اطر الاحلاف . فقد كان عدد الدول الكبرى قبل الحرب العالمية الاولى محدودا وهي (المانيا القيصرية ، بريطانيا ، فرنسا ، روسيا ، ايطاليا) . اما الان فقد تربعت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في المقام الاعظم وانحسرت البقية الى المرتبة الثانية . وبالتالي فان القضايا التي تهم العملاقين قد لا تشغل البقية بنفس الاهتمام ، كالحد من الاسلحة الاستراتيجية النووية مثلا . والاكثر من هذا ان استقلال عدد كبير من الشعوب الاسيوية والافريقية لم يعد معرضا للخطر المباشر . اي ان ليس هناك ضرورة الى الاحتماء بحليف قوي . فالرادع السياسي موجود لصد الدول الكبرى عن محاولة ارجاع نفوذها الاستعماري .

(١) استقينا هذه الفوارق من مقالة قيمة للكاتب :
Herberts S. Dinerstein, The Transformation of Alliance Systems, The American Political Science Review, Vol. 59, Sept. 1965, PP. 589-601.

ثالثا ، دور الايديولوجية في الأحلاف . لم تكن الايديولوجية من العوامل المانعة لقيام تحالف بين القوى . والسبب بسيط الا وهو ان السياسات الخارجية للدول الكبرى لم تتلون بمعطيات ايديولوجية . فعلى الرغم من النظام القيصري الديكتاتوري في روسيا ، والنظام البرلماني الملكي في انكلترا ، والنظام الجمهوري في فرنسا تجمعت هذه الدول ضد المانيا القيصرية التي هي اقرب الى روسيا عقائديا ، ولكن بسبب النزعة الاستعمارية التوسعية والقلق من الخطر الالماني تكون الوفاق الثلاثي . اما منذ الحرب الثانية وحتى الآن فان للايديولوجية دور متعاظم ومتراجع بين حين واخر . فبعد الحرب مباشرة بدا ان العالم انشطر على نفسه ايديولوجيا من غير رجعة . ولكن بعد ان خفت حرارة الحرب الباردة انحسر المد الايديولوجي في كونه رابطة وثيقة داخل الاحلاف . فحلف الاطلسي يعاني من تفكك داخلي سببه تطلع فرنسا الى احتلال منزلة مستقلة ، ومن احتمال الاستقلالية الاوربية . وكذلك حلف وارشو والمعسكر الاشتراكي ، فالصين ابتعدت بل اخذت دور المجابهة ضد الاتحاد السوفياتي . وكانت يوغسلافيا قد خرجت من الكتلة منذ ١٩٤٧ ، وتحاول بعض دول اوربا الشرقية البحث عن هوية جديدة . وخلاصة القول انه من الصعب جدا الحكم على دور الايديولوجية في رص صف التحالف فقد تكون الظاهرة الحالية مجرد مرحلة انتقال .

عوامل تفكك والتئام الاحلاف :

تتأثر درجة ترابط الاحلاف بالبيئة الخارجية التي تتعامل فيها . واغلب الاحلاف هي حصيلة ضغوط او تهديد او تحدي من جانب دولة او كتلة من الدول . والملاحظ ان الاحلاف تحافظ على وحدة الصف وتظهر تضامنا متينا كلما كانت التهديدات خطرة . وبالعكس يسود التفكك والنزعة نحو الاستقلالية داخل الحلف عندما يتضائل الخطر الخارجي . ولكن ليس من الضروري ان يقترن الالتئام مع تصاعد التهديد ، فقد يكون سببا للتفكك . فعندما يكون التهديد نظريا وكامنا لا يجد الحلفاء مخاطر واكلاف تبينهم سياسات معينة ، ولكن عندما يصبح الخطر حقيقة فان اغراض الحلفاء من الحلف تتباين وقد يتردد الحلفاء في الوفاء للالتزامات حذرا من قرارات تكون نتائجها غير متوافقة مع الاهداف المتوخاة . لذلك ينزع بعض الحلفاء نحو الحياد والتلكؤ بل والى عرقلة قرارات الحلف .

وللايديولوجية اهمية في تعزيز وحدة الحلف الداخلية او في تمزيقها . فبعض الباحثين يعزون ان الايديولوجية هي ارضية مشتركة ذات طابع اخلاقي وعقائدي تستند اليها المصالح الوطنية لدول متعددة تؤمن بايديولوجية واحدة . وكشف التاريخ السياسي المعاصر للعلاقات الدولية ان حلف وارشو ، وهو حلف للعقيدة فيه مكانة بارزة ، لا يعاني من التشتت والنزعة الى الاستقلال كما يعاني حلف الاطلسي . فعلى الرغم من ان الحلف الاخير هو بين انظمته رأسمالية الا انه لم يعزز بايديولوجية واضحة .

وكذلك تؤثر المسافات الجغرافية بين الدول المتحالفة ، والرقعة الاقليمية التي يعطيها الحلف ، والمدى الزمني من عمر الحلف في درجة التضامن . فمنطقيا ان الدول المتقاربة جغرافيا تظهر علامات الوحدة اكثر من الدول المتناثرة . وهكذا نجد حلف وارشو يتمتع بالرابطة الجغرافية ويشكل تخوما مشتركة تعبر السياسات المشتركة من عليها دون حواجز . ولكن لا تؤثر المسافات في وحدة حلف تشدة مصالح متينة مشتركة . اما بصدد الرقعة الجغرافية والأغراض التي يعطيها الحلف ، فان سعة المساحة الجغرافية تسبب ضعفا في متانة الحلف وذلك لان قضايا متعددة ومتباينة ستدخل ضمن شؤون الحلف . ولكن اذا توفر للحلف قطب فاعل وقادر فان المساحة لا تشكل خطرا على وحدة الحلف . وقد يعزى الى طول مدة فاعلية الحلف ضعف التضامن بين الاعضاء . والسبب واضح فان كثرة المشاكل وتعدد المصالح خلال فترة زمنية طويلة يقود الى تباين في المواقف والسلوك وبالتالي تشتت الحلف . من جهة اخرى الاحلاف الفاعلة لفترة طويلة قد تعين على تكوين وحدة متكاملة متداخلة لا يمكن تغاضيها بل وتفرض نفسها على سلوك الاعضاء من زاوية منفعة الحلف الكلية .

ان التركيب الداخلي للحلف يعكس التيارات المتضادة والمعاضدة داخليا . فاذا كان التركيب يمكن طرفا واحدا لتبوء مركز حاسم له حق النقض فان الحلف سيعاني من تصلب داخلي وذلك لتقيد بقية الاعضاء بمواقف الطرف المحوري . اما اذا اتاح الحلف ، عن طريق تنظيمه الداخلي ، مجالات للتشاور على مستوى صنع القرار وتنفيذه فان مثل هذه المرونة ستمكن الحلف من تقديم جبهة موحدة يقف الجميع وراء سياستها . ولذلك يأمل بعض الباحثين في ان يمكن التكامل الاقتصادي الاوربي حلف الاطلسي من التغلب على التمزق الداخلي الذي يعيشه منذ فترة سنين . كما ان اصلاح وتطوير اساليب التوصل

الى قرارات هامة يجعل بقية الاعضاء يؤمنون باهمية التضحية مقابل الالتزام .

مما لا شك فيه ان الدول المتحالفة غير متساوية القدرات . كما انها تتوقع مكاسب وتقديم خسائر غير متساوية ايضا . كما ان لبعض منها اهمية للحلف في جانب دون اخرى وبذلك فهي تتوقع مغانم تتناسب وقيمة تلك الالتزامات والتعهدات . فأن كانت المزايا التي يقدمها الاعضاء غير منسجمة ، وكانت الالتزامات متفاوتة مع الاستعدادات والتوقعات فان الحلف سيعاني من تمزق داخلي .

وبعد هذا كله هل ان للاحلاف اهمية في عصر الاسلحة النووية وسلسلة الوفاق والتقارب والتفاهم العلني والضمني بين العملاقين ؟ هناك ثلاثة اجوبة على هذا الاستفسار . الاول هو ان الاحلاف فقدت اهميتها التقليدية وذلك لاسباب عديدة منها . ان الحرب اصبحت بعيدة الاحتمال . ثانيا ، ان القدرات العسكرية للعملاقين لا تتأثر بانتماء او انسحاب حلف . ثالثا ، ان الحرب الباردة قد خفت لحد كبير وحل محلها الوفاق . رابعا ان الحلفاء غير الكفوئين والمطيعين لسياسة الدولة المحورية سيكونون عبأ عليها بدلا من عون لها . اما الجواب الثاني فهو ان الاحلاف ما زالت تتمتع بأهمية . وذلك للاسباب التالية . اولا ان الحرب النووية اصبحت بعيدة الاحتمال وهذا يقود الى توجيه التنافس في مجالات اخرى والاحلاف وسيلة نافعة في هذا المضمار . ثانيا ان المجابهة المباشرة بين العملاقين غير مرغوب فيها لذلك فستكون المجابهة بالوكالة . والاحلاف خير وسيلة لتنفيذ المجابهة بالوكالة . ثالثا ان كثيرا من الدول ما زالت ترى في الاحلاف وسيلة لنيل اغراض لا يقدر على تحقيقها من غير الاحلاف ، اما الجواب الثالث فهو الابتعاد عن الاحلاف تبني سياسة عدم الانحياز . وكما سنرى في الفصول اللاحقة ان سياسة عدم الانحياز بديل ناجح لسياسة الاحلاف .

التدخل :

مما لا شك فيه ان تبعية التدخل في القانون الدولي قضية معقدة ، الا ان الذي يعنيناً هنا هو كيف يستخدم التدخل في عملية التوازن داخل توازن القوى . ولكي يفلح التدخل لا بد من ان تتوفر له جملة شروط . ولقد اتبعت بريطانيا سياسة التدخل او التهديد به بحجة صيانة التعادل في اوربا بعد تسوية مؤتمر فينا . وتمكنت من اجهاض محاولات فرنسا للافادة من احداث اسبانيا

في ١٨٢١ وكان الغرض من اخضاعها للنفوذ الفرنسي ان تستعيد فرنسا قوتها التقليدية . ولولا قوة بريطانيا البحرية لما جازفت بتلك السياسة . اضف الى ذلك ان بقية الدول الاوربية هي الاخرى كانت تخشى النفوذ الفرنسي فأذعنت للسياسة البريطانية .

وقد شهدت العلاقات الدولية المعاصرة سياسة التدخل من جانب الدول الكبرى في شؤون الدول الصغرى في اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية . وقد مارست الولايات المتحدة هذه السياسة بحرية تامة في ظل مبدأ مونرو كما انها تلحفت بالتزامات وحدة الدول الامريكية فتدخلت في كثير من الدول اللاتينية . وكنا هنا في الوطن العربي ضحية سياسة التدخل اثر ثورة ١٤ تموز في العراق ، فقد انزلت الولايات المتحدة وبريطانيا قوات لها في لبنان والاردن متذرعة بان التوازن في المنطقة قد مال الى صالح القوى الثورية والقومية . وفي ١٩٦٩ مارس السوفيت التدخل في جيكوسلوفاكيا ، وفي ١٩٧٨ تدخلت مجموعة من الدول في زائير .

ان التدخل سياسة معقدة في وقتنا الحاضر . فهي سياسة تجري في ظل الحرب الباردة والوفاق . لذلك لا بد من الاستفسار هل ان التدخل وسيلة يقرها العملاقان ضمنيا ؟ والامر المقلق هو ان اساليب صد التدخل اقتصرت على الدبلوماسية السرية والمناورات السياسية في المحافل الدولية . اضف الى ذلك ان ردود الفعل المناهضة للتدخل تتناسب مع طبيعة التدخل والمنطقة التي يحدث فيها . فقد ادى التدخل السوفياتي في جيكوسلوفاكيا الى ردود فعل مشوبة بالحذر الشديد من جانب الدول الغربية وذلك ربما لان المنطقة حساسة وان التدخل اخذ شكلا سريعا وموسعا . ثم ان تبرير التدخل قانونيا يعقد القضية سياسيا . وبذلك لان السلطات الرسمية قد تطلب من حليف قوي ان يتدخل من غير ايضاح لسبب الدعوة . فمن السهل فهم حجة التدخل اذا كان الطرف الداعي له معرضا لخطر خارجي لا يستطيع صده لوحده . ولكن يصعب الامر عندما تتخذ الانظمة الضعيفة من التدخل وسيلة لاسباغ الشرعية على حكمها . صحيح ان التدخل يقيد اضطراب التوازن ولكنه بالوقت ذاته عنصر يشجع على اللااستقرار . فالتدخل يقود الى تدخل مضاد وبذلك تتحول المنطقة الى ساحة للحرب الاهلية كما حدث في اسبانيا بعد ١٩٣٦ . فقد تدخلت المانيا وايطاليا لصالح المحافظين ضد انصار الجمهورية بحجة اقرار التوازن ، ولكن حقيقة الامر ان المانيا كانت تهدف تطويق فرنسا وكذلك اضطرت فرنسا الى التدخل

لنصرة الجمهوريين ضد انصار النفوذ الالماني .

المناطق والدول العازلة :

لقد افقدت التطورات التقنية المناطق العازلة واهميتها الجغرافية التقليدية . ولكن اعادت الأوضاع السياسية الدولية المعاصرة للى الفكرة اهميتها على مستوى الصراعات المحلية والعالمية . ان فحوى فكرة المناطق العازلة تدل على ان قوتين متصارعتين تتنازعان على منطقة بحيث اذا هيمنت عليها احداهما ستضعف قوة الاخرى . لذلك من مصلحة هاتين القوتين ان تتفقا على جعل المنطقة بعيدة عن سيطرتهما وبذلك تؤمنان قيام علاقات سياسية فيما بينهما رغم تنازعهما على المنطقة . وقد حرصت السياسة الاستعمارية البريطانية على خلق مناطق عازلة بينها وبين الدول الاستعمارية الاوربية الاخرى . وكانت ايران وافغانستان نموذجا لذلك . فقد عزلتا المصالح البريطانية في الهند عن النفوذ الروسي المنحدر نحو وسط اسيا والمياه الدافئة في الخليج العربي . كما ان بريطانيا رحبت باحتلال ايطاليا للاراضي الليبية في مطلع القرن الحالي وذلك لتعزلها من التماس مع النفوذ الفرنسي في تونس والجزائر .

ان الذي نخشاه من فلسفة المناطق العازلة هو ان تتحول الى وسيلة وليس غاية . فاذا تعهدت الدولتان المتنازعتان بحماية استقلال ووحدة اراضي الدولة العازلة فهذا سيعينها على تحاشي التورط في المنازعات . ولكن عندما ترتبط فكرة المناطق العازلة بالنظرية الامنية تظهر المشاكل السياسية والعسكرية والاقتصادية . وقد راجت فكرة المناطق العازلة اخيرا بين بعض الاوساط العربية في الوطن العربي كوسيلة لتحقيق توازن امني بين الأمة العربية والعدو الصهيوني . والحقيقة ان المناطق العازلة ما هي الا وسادة ستراتيجية ومجال اقتصادي ووسيلة سياسية يهدف العدو منها التوغل الى بقية الوطن العربي .

الفصل الثامن

ميزان تعادل الرعب

المبحث الاول : آثار الاسلحة النووية على العلاقات الدولية :

في ٦ آب ١٩٤٥ تم تنفيذ اول تفجير نووي في حالة الحرب من قبل الولايات المتحدة ضد اليابان . فكان الحدث ايذانا بولوج الصراعات العسكرية والسياسية بين دول العالم الرئيسة الى عصر جديد هو عصر السلاح النووي . وقد ترتب على هذا التحول اثار عديدة على عدة مستويات . فعلى مستوى النظام الدولي اصبحت القوة ، ولاول مرة ، اداة ذات قيود ذاتية . اي ان القوى النووية لن ترى من مصلحتها توظيف هذه القدرة التدميرية طالما ان ذلك سيسبب تدميرا هائلا لا تستثني هي منه . بعبارة اخرى ان معضلة العصر النووي هي كيف التوفيق بين الايفاء بالالتزامات الدولية كقوة نووية وبين شلل قدرتها على استخدام قابليتها النووية والتقليدية . بالفعل فكما هو معلوم ان من مستلزمات اقناع الطرف او الاطراف الاخرين بان دولة ما ستوفي بالتزاماتها هي قدرتها على ارغام ذلك الطرف او ردعه . ولما كانت قوة الارغام في العصر النووي لم تيسر الى اية دولة حتى الان ، فان اسلوب الردع هو الوسيلة الوحيدة التي يمكن اعتمادها . ولكن الردع ، كما سنرى ، هو حصيلة تطورات عديدة ومتغيرات لا يمكن التثبت من استقرارها بصورة مطلقة . وهكذا فقد بدلت الاسلحة النووية الغرض التقليدي للقوة . اي ان الغرض من امتلاك القدرة النووية اصبح الان توظيفها لانجاح السياسة الخارجية من دون التورط في موقف صراعي قد يقود الى الاستخدام الفعلي للقدرة النووية . ومع هذا فان احتمال اللجوء الى القدرة النووية يبقى قائما . كما ان التشديد عليه هو المفتاح الرئيسي في الردع . من هنا ينبع الأثر الثاني . وهو البحث عن استراتيجية كفوءة تؤطر القدرات العسكرية للدول النووية . وسنحاول التعرض الى الخيارات الاستراتيجية التي اعتمدتها القوتان النوويتان العظيمتان في مبحث مستقل . وكل ما نشير اليه في هذا الصدد ان القصد من وراء الاستراتيجيات النووية هي وقاية تلك الدول من مخاطر الحرب النووية بالوسائل الدفاعية السلبية والايجابية .

ثالثا ، لقد تمكنت الدولتان النوويتان العظيمتان من تبني استراتيجية عالمية ، لان مصالحهما تتطلب ذلك . فمن جهة ان تأمين انسياب النفط وشحن المواد

الاولية وتسهيل التجارة العالمية كلها قضايا تستدعي تفاعل هاتين القوتين في ساحات متعددة . ومن جهة اخرى ، ان قدرتهما على ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية والعسكرية تمكنهما من الافادة من قوتهما العالمية . فانتشار القواعد العسكرية والتكتلات الاقتصادية والسياسية الامريكية على جميع القارات انما هو حصيلة قدرتها على تحمل مثل هذه المواقف وقناعتها بان من مصلحتها الاحتفاظ بهذا الدور في وجه التحديات المحلية والعالمية . ولكي تتحاشى القوتان العظيمتان المواجهة المباشرة المشحونة باحتمال التورط عسكريا ، لجأتا الى تبني صيغ سياسة الوفاق وتقسيم مناطق النفوذ .

رابعا ، كما نجم عن عصر الاسلحة النووية توزيع القوة في العالم على صورة نظام توازن القوى ثنائي القطبية . فبالاضافة الى الصراع العقائدي ، وانحسار القوى الكبرى الى المرتبة الثانية ، وتزايد عدد الدول المستقلة حديثا ، وتنامي حركة عدم الانحياز ، كان للاسلحة النووية دورها الفاعل في تمحور القوة عند قطبين اساسيين . ولعل القيود الذاتية على استخدام القوة النووية هي من الاسباب الموجبة لتبدل نظام ثنائية القطبية الى تعدد القطبية . فالاحتماء في ظل قوة نووية عظمى لم يعد وافيا للذود عن مصالح الطرف المنتمي بل اصبح رابطة من روابط التبعية . فطالما ان الدولتين العظيمتين لا تعتقدان بالمجابهة النووية ، فان الاحتماء في ظل احداهما خشية التعرض لحرب نووية ليس بنتيجة منطقية[1] .

خامسا ، التوجه الى المحافل والمنظمات الدولية ، فبما ان القوتين العظيمتين قد بلغتا مستوى متقاربا من القوة التدميرية ، فان تصريف السياسة الخارجية والاسهام في السياسة الدولية لن يجريا بصورة ناجحة اذا اعتمدت الدولتان قدرتهما النووية ليس الا . وكثير من القضايا العالمية لا يمكن حسمها الا في اطار المنظمة العالمية . فالمشاكل الاقتصادية ، وحق تقرير المصير ، والتمييز العنصري ، والمنزلة العالمية والمسعة . كلها امور تتكشف ابعادها داخل المحافل والمنظمات الدولية . وهكذا ، تسعى القوتان النوويتان العظيمتان الى تعزيز مواقفهما في هيئة الامم المتحدة وتبني سياسات غرضها كسب التأييد من اكبر عدد من الدول الاعضاء .

سادسا ، الحرب الباردة والانفراج . لقد قاد توازن الرعب النووي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي الى خوض سلسلة من المجابهات في اطار

---

(١) راجع الفصل السابع — المبحث الثاني .

الحرب الباردة . فطالما كانت الولايات المتحدة محتكرة للقدرة النووية تمكنت من احتواء الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية . ولكن عندما اصبح الاتحاد السوفياتي في الخمسينيات قوة نووية وذات سبل لايصال الدمار النووي الى الولايات المتحدة احتدمت مدة الحرب الباردة . وامتازت بالتوتر والازمات وحملة اعلام مناوأة وتنافس في جميع المجالات دون الحرب . ثم جاء طور جديد مع نهاية الستينات حيث انفرجت العلاقات وتوسعت رقعة التعاون وتوصل الطرفان الى اساليب جديدة لاحتواء التأزم وتحديد افاقه . بعبارة اخرى ، ان الحرب النووية المحتملة حددت ابعاد الحركة لكل من الطرفين وغيرت من طبيعة المجابهة ، فلم تعد مجابهة كاسب وخاسر وانما مجابهة تقليص حجم التأزم كما ونوعاً .

سابعا ، التشديد على الصراع الايديولوجي . ولما كانت مخاطر الحرب النووية تستدعي اعتماد اسلوب الردع ، ولما كان الصراع بين النظامين الرئيسين في العالم غير محسوم ، ولما كانت ساحات عديدة . يجري عليها الصراع ، فان تفاقم حدة الصراع العقائدي امر منطقي . ولقد كانت حدة الصراع العقائدي . في الطور الاول من العصر النووي عنيفة . ولعل ان وجود شعوب عديدة تحت سيطرة ونفوذ القوى الاستعمارية اسهم في تصعيد حدة الصراع العقائدي . ولكن عندما تبلورت حركة عدم الانحياز ، وتشققت جبهة الوحدة العقائدية في الشرق والغرب اصبحت المنازعات الايديولوجية اقل حدة من السابق . ولربما ان فقدان الثقة في وحدة الصف عقائديا سيشجع على انتشار الاسلحة النووية كوسيلة للحفاظ على الذات كما حدث في بريطانيا وفرنسا والصين . وبالتالي ستكون حقيقة تعدد الاطراف النووية داخل المعسكر الواحد سببا غير مباشرا في طفح الخلافات العقائدية (الصين ــ الاتحاد السوفياتي ، فرنسا ــ الولايات المتحدة) .

ثامنا ، سباق التسلح . منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والعالم يشهد اطوارا متعددة من سباق التسلح كما ونوعا ، افقيا وعموديا . ويمتاز سباق التسلح النووي بأنه متعذر على اكثر دول العالم ، وذلك لافتقارها الى القدرات الاقتصادية والتقنية . ومع ان بعض الدول قد امتلكت قدرات نووية ، بيد انها ما زالت عاجزة عن مواكبة خطى تسابق التسلح . ولقد بلغ مستوى التسلح وتطوير انظمة الاسلحة حدا ليس من السهولة بمكان قياسه من الناحية التدميرية . ولكي تتغلب القوتان النوويتان على هذه المعضلة بدأت بتطوير انظمة اسلحة تكتيكية

من حيث المدى والقوة التدميرية وواسطة الحمل . بل وشمل سباق التسلح حقول الاسلحة البكتيرية والجرثومية والكيميائية . وهكذا اصبح عالمنا اليوم رسانة لقدرة تدميرية لو اطلق لهما العنان لما ابقت على رواسي حضارة انسانية نعرفها اليوم .

تاسعا ، نزع السلاح . والى جانب سباق التسلح هنالك تيار مضاد يدعو الى نزع السلاح والحد منه . ولكن ثمة عقبات كأداء تقف في طريق انجاز كسب ملموس في مضمار نزع السلاح . ومع هذا فان اتفاقيات حظر انتشار الاسلحة النووية وايقاف التجارب النووية ، والحد من الاسلحة الاستراتيجية النووية تشكل انتصارات محدودة على الطريق الصواب . وطالما ان القوى الخيرة في العالم تتزعم الدعوة الى نزع السلاح ، فان القوى الامبريالية سوف لن تتمكن من اعاقة تحقيق هذا الغرض ان عاجلا او اجلا .

عاشرا ، الاحلاف وتناقض اهميتها . لقد سعت الولايات المتحدة والدول الامبريالية الاخرى الى ربط عدد كبير من دول العالم الثالث في شبكة من الاحلاف العسكرية والتكتلات الاقتصادية والسياسية ، وكان الغرض من هذه الاجراءات الحفاظ على مصالح القوى الامبريالية ضد التحديات الثورية من جانب شعوب دول العالم الثالث والضغوط الخارجية . وقد افلحت الولايات المتحدة في تطويق الاتحاد السوفياتي باحزمة من الاحلاف (الاطلسي ، حلف بغداد ، حلف جنوب شرق اسيا) . ولكن الاحلاف بدأت تفقد اهميتها وبالاخص انها لم تعد حقيقة يمكن تبرير ضرورتها . ومع هذا ما زالت القوى الامبريالية تبتكر الحجج والاعذار للابقاء على تراتيب تحالفيه بشكل او اخر في مناطق متعددة من العالم[1] .

---

(١) راجع الاحلاف ، الفصل السابع ـ المبحث الثاني .

المبحث الثاني : الخيارات الاستراتيجية للقوى النووية :

سنحاول التعرض الى تطور الفكر الاستراتيجي لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . وقبل ان نشرع في تفصيلات الموضوع لا بد من التطرق الى معاني بعض المصطلحات التي سترد في المتن . كما انه من الاجدر تنبيه القارىء الى انه لا يوجد اتفاق بين كتاب الاستراتيجية بشأن التعابير المتداولة في هذا الاختصاص .

يرى كلاوزفيتز ان « الاستراتيجية هي استخدام الاشتباك وسيلة للوصول الى هدف الحرب »(١) ، في حين يرى مولتكه ان الاستراتيجية « هي التطبيق العملي للوسائل الموضوعة تحت تصرف القائد لتحقيق الغرض المقصود »(٢) . ويعتقد الجنرال الفرنسي فوش ان الاستراتيجية « فن حوار الارادات التي تستخدم القوة لحل خلافاتها »(٣) ، ويرى الاستراتيجي البريطاني ليدل هارت بان الاستراتيجية « فن توزيع واستخدام مختلف الوسائل العسكرية لتحقيق هدف السياسة »(٤) ، وقد اورد الامريكيون تعريفا للاستراتيجية بانها « فن وعلم استخدام القوات المسلحة للدولة لغرض تحقيق اهداف السياسة القومية عن طريق استخدام القوة او التهديد باستخدامها »(٥) . اما الفكر العسكري السوفياتي فقد عرف الاستراتيجية بانها « مجموعة من المعارف النظرية التي تعالج قوانين الحرب كصراع مسلح »(٦) .

لقد مر تطور الفكر الاستراتيجي في اطوار عديدة ، الا ان اكثرها ثورية هو العصر النووي . فلم تعد وسائل التدمير مقيدة من حيث القدرة التدميرية والمساحة والعوائق الطبيعية . فالاسلحة النووية والهيدروجينية والنترونية بدلت جوهر الغرض من امتلاك الاسلحة ومن الخطط الاستراتيجية . فليس من

---

(١) فون كلاوزفيتز ، في الحرب ، دار الكاتب العربي ، جـ ٣ ، ص ٢١٨ ، بلا تاريخ .
(٢) وزارة الحربية المصرية ، الاستراتيجية جـ ٢ ، ١٩٦٣ ، ص ١٢٩ .
(٣) اكرم ديري ، اراء في الحرب ، دار اليقظة العربية ، ١٩٧٢ ، ٢٧ .
(٤) ليدل هارت ، الاستراتيجية وتاريخها في العالم ، دار الطليعة ، ١٩٧٨ ، ص ٢٧٦ .
(٥) اكرم ديري والهيثم الايوبي ، نحو ستراتيجية عربية موحدة دار اليقظة العربية ص ٢٧ ، بلا تاريخ .
(٦) المارشال سوكولوفسكي ، الاستراتيجية العسكرية السوفيتية ، عالم الكتب ص ٤٦ بلا تاريخ .

الاهداف الاولية للاسلحة النووية الاستخدام الفعلي لها ، بل كيف يمكن تأطيرها في نظرية فاعلة تحقق اغراض السياسة من دون اللجوء الى الحرب . فحرب نووية كونية لا يمكن ان توصف بغير محاولة الانتحار الجماعي او بالسعي وراء اهداف لا يمكن تحقيقها . اذ ليس من المعقول ان نتصور عالمنا ، بعد حرب نووية كونية ، عالما يستحق العيش فيه[1] . ولربما يظن البعض ان وسائل الدفاع ضد هجوم نووي تخفف من حجم وطبيعة المضار التي يلحقها هجوم نووي . غير ان واقع الحال ، هو ان العصر النووي جعل الدفاع امرا غير مقبول منطقيا . وذلك لانه ليس بوسع قوة نووية مهما كانت قوتها ان تبعد عنها الاذى النووي ، ان لم نقل التدمير الشامل . فحجم وسائل الدفاع لا تتناسب مع القوة التدميرية في حوزة كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة هذا من جهة . اما من الجهة الاخرى ، فان تعزيز وسائل الدفاع من قبل احد الاطراف النووية معناه اتخاذ الاجراءات لتقليص قدرة الاخر على تسليط دمار ضده . بعبارة اخرى ، ان الذي يتأمل في انقاذ نفسه من مضار هجوم نووي لربما يكون هو قد فكر في اختيار تسديد هجوم ضد خصمه . وبالتالي فان تبني دفاع متين يشجع على اندلاع الحرب النووية لفقدان التأكد من نوايا كل طرف .

وهكذا ، فان الإستراتيجية النووية ترتكز على تهيأة القدرات والاوضاع التي لا تدفع الى خوض المعركة ، أي اقامة حالة اللاحرب (بمعناها الشامل) . من هنا تنبع الخيارات الاستراتيجية للقوى النووية ، والقدرات التي تيسر ذلك . وقد عرفت هذه الاستراتيجية بالردع النووي .

ما هو الردع النووي وما هي شروطه ؟

لقد عرّف الجنرال بوفر الردع بانه « منع دولة معادية من اتخاذ القرار باستخدام اسلحتها ، او بصورة اعم ، منعها من العمل او الرد ازاء موقف معين ، مجموعة من التدابير والاجراءات التي تشكل تهديدا كافيا ... اذن ان النتيجة التي تحاول الحصول عليها بواسطة التهديد نتيجة سايكولوجية »[2] . يتضح لنا

---

(١) لا يوجد اجماع بين الباحثين بشأن احتمال اعادة بناء المجتمع بعد نشوب حرب كونية نووية . هناك من يضع ثقته في الدفاع اما الاخرون فلا يذهبون هذا المذهب .
H. Brown and J. Real, Community of Fear, Centre for the Study of Democratic Institution, 1960. J. Brodie, op. cit, PP. 173-222.

(٢) الجنرال اندريه بوفر ، الردع والاستراتيجية ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٠ ص ٣١

ان حالة الردع ليست بالحدث الملازم للعصر النووي فحسب ، وانما هي وضعية يكون فيها متنافسان يجري بينهما حوار الارادات بعيدا عن الاستخدام الفعلي للقوة ، رغم حضور القدرة على استخدام القوة والتشديد عليها . بعبارة اخرى ان الطرفين المتخاصمين يسلطان فعلهما على قابلية الادراك والاقتناع وليس على قدرة كل منهما . اي على العكس من حالة الدفاع . فالدفاع معناه تسليط الفعل على القدرة تحقيقا للغرض . اما الردع فهو الفعل في الادراك تحقيقا للغرض . وصحيح ان الردع والدفاع يستدعيان القدرة اولا ، ولكن استخدامها بالفعل يعني الدفاع ، اما التهديد باستخدامها بالفعل فهو الردع .

وثمة حقيقة يجب التنبيه اليها . فالردع قضية تختلف في مدلولها وشروطها عن الارغام . ان الطرف المردوع ليس بالضرورة اقل قدرة او قوة من الطرف الرادع . فقد يتكافأن في مستوى القدرة . وقد يتفوق احدهما على الاخر في جانب معين من القوة ، الا في شيء واحد وهو ادراك واقتناع الطرفين المتنافسين بان اتخاذ قرار القيام بعمل او اجراء ما لا يرتضيه الطرف الاخر سيؤول الى الحاق المضار بكل منهما ، لذلك فمن الاولى الامتناع عن القيام بذلك الفعل . اما الارغام فان فيه عناصر لا توجد في حالة الردع ، ولكي يتحقق الارغام لابد من التفوق النوعي والكمي بصورة مطلقة . ثانيا على المرغم (بكسر الغين) ان يؤمن نفسه ضد ما قد يلحق به من تدمير . ثالثا ان المرغم (بفتح الغين) لا يمتثل لما يريده منه المرغم (بكسر الغين) . وليس في الوضع الحالي حالة ارغام بين القوتين النوويتين العظيمتين . كما انه ليس من السهولة بمكان تحقيق ذلك .

والان لنعالج شروط الردع . لقد جاء في الدراسات الاستراتيجية ثلاثة شروط رئيسة لا يمكن لحالة ردع ان تقوم من دونها وهي : القدرات ، وسبل الاتصال وقابلية التصديق (المصداقية) . اي شروط موضوعية او مادية وشروط نفسية او عقلانية[١] .

وبشأن القدرات فان تطور استراتيجية الردع اظهر مستويات متعددة من

---

(١) G.H. Snyder, Deterrence and Defence, Princeton, 1961.
M. Kaplan ed., Strategic Thinking and Its. Moral Implications, Chicago, 1973.
T.C. Schelling, The Strategy of Conflict, Oxford University Press, 1963.
B. Bradie, Strategy in the Missile Age, Princeton, 1959.

القدرة للمتجابهين في حالة الردع . كما سيتضح لنا من دراسة خيارات كل دولة . ولكن علينا ان نميز بين القدرة المطلقة والقدرة النسبية لكل من المتخاصمين . فلا تقاس هذه القدرة باحجامها واعداد اسلحتها وانما تقاس الفرص المتاحة لها للنجاة من هجوم يسلط عليها . بعبارة اخرى ، ان قدرة كل طرف على تدمير اكبر قدر من قوة الاخر يتحكم جزئيا بالقدرة المتبقية لدى الهجوم عليه . وكذلك تتحدد بما يستطيع ان يتخذه من وسائل دفاعية للتخفيف من حجم الدمار الذي يتعرض اليه[1] . اي يتوجب على كل طرف يلعب استراتيجية الردع النووي ان يمتلك ويطور نمطين من القدرات . اولهما ، قدرة تسليط هجوم بالضربة الاولى ضد خصمه ، وثانيهما ، قدرة الحفاظ على قوة من هجوم يسلطه الخصم واستخدامها لجلب التدمير الى خصمه . من هنا يتضح لنا ان القدرات تختلف كما ونوعا وان الاهداف التي يراد تدميرها هي الاخرى متباينة تبعا لطبيعة القدرات . وهكذا يرتكز الردع على قدرة الحفاظ على قوة لتسليط ضربة مضادة . ولكن هذا لا يكفي . وانما يجب ان توظف هذه القدرة لالحاق افدح واعظم واشرس تدمير بالخصم . اي ان العبرة في قيمة ما سيدمر بالضربة المضادة . وطبيعة تلك القيمة تتحكم في نوعية السلاح الذي يناط اليه تدميرها ، وبعبارة اقصر ، يسعى كل طرف في حالة الردع الى تمكين نفسه من قدرة التدمير ومن قدرة النجاة من التدمير الكلي .

وبالتالي فان سمات اسلحة تسديد الهجوم الاول لا تتطابق مع سمات اسلحة تسديد الضربة المضادة .فمن خصائص الاول انها لا تحتاج الى تحصينات تقيها من تعرضها لهجوم من جانب الخصم حجة ذلك بما ان القصد من امتلاكها هو القدرة على اخذ المبادأة في شن الهجوم ، فليس منطقيا ان تنفق المبالغ على تحصينها ، فهي ستكون قد حققت مهمتها قبل ان تتلقى الهجوم من جانب الخصم . ثانيا ان الاهداف التي تنشدها اسلحة الهجوم الاول ليس بالضرورة قيما عالية عند الخصم . بل انها ستصيب قواته المعدة لتسديد الضربة المضادة

(١) علينا ان نميز بين الدفاع الايجابي والدفاع السلبي . فالاول هو اتخاذ الاجراءات لمجابهة وسائل هجوم متوجهة الى اهدافها فتدمر قبل وصولها اليها . اما الدفاع السلبي فهو تقليل الاضرار التي تنجم بعد ان تتمكن وسائل الهجوم من اهدافها .

وقوات الهجوم الاول . وذلك لان الذي يشرع بالهجوم لا ينشد تحطيم التركيب الاجتماعي والاقتصادي للخصم بقدر ما يزمع تقليص فرصة في تسديد ضربة مضادة . اضف الى ذلك ان ترسانة الهجوم الاول يفضل ان تحتفظ بمستوى من القدرة لا يدخل الى اعتقاد الخصم ان الطرف الاول يبغي التفوق . فالتفوق معناه تقليص فرص تسديد الضربة المضادة لدى الخصم . اي ان الردع سيكون غير مستقر بصورة خطرة . ومرد عدم الاستقرار هو ان الطرف المتخاف سيعاني من اللاتأكدية بشأن نوايا خصمه . وربما يختار الحرب ايضا طالما لديه قدرة تسديد الهجوم الاول . فالمنطق يوحي بانه سيفضل اختيار الحرب وهو البادىء بالهجوم ، اذ انه سيتلقى ضربة مضادة اقل قوة من ضربة هجوم اول يبادئه فيها خصمه . وبالطبع ان تحقيق مستوى من قدرة تسديد الهجوم الاول لا يعني كبح تطور وسائل التدمير من رؤوس نووية ووسائط حملها . فهناك جهود متواصلة لتحسين انظمة التهديف ودقة الاصابة والسرعة والمدى . ومع هذا فلعل مباحثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية النووية ستوفق الى ايجاد صيغة يمكن بواسطتها وضع سقوف للقدرة على شن هجوم اول . فالقضية ليست قضية تدمير الخصم وانما اعلامه او تهديده بانه سيدمر ، اما ماهية وحجم القوة التي ستدمره فان ذلك يعتمد على تقدير الطرفين الطبيعة التدمير الذي يردعان عنده .

اما منظومات اسلحة الضربة المضادة فتتسم بمواصفات تختلف عن اسلحة الهجوم الاول . فهي تستدعي تحصينات مكثفة وكفوءة كي تتجنب الاضرار الجسيمة الناجمة عن تلقيها هجوما اولا والحكمة في ذلك ، انه كلما افلحت هذه القدرة في النجاة من المضار الجسيمة كلما كانت قابليتها على الردع اكثر . وقد سعت الدولتان العظيمتان الى تطوير اساليب تسديد الضربة المضادة وطرائق صيانتها . فبنيت مآوي حصينة للصواريخ حاملة الرؤوس النووية ، بحيث اخذت بعين الاعتبار فرصة النجاة من ضربة مباشرة . كما انتشرت هذه الاسلحة على مساحات واسعة كي تتجنب التدمير او على الاقل الخروج من محيطه المباشر الا اذا اعتمد الخصم الهجوم باعداد كبيرة من الرؤوس النووية . وقد وضعت الصواريخ على ظهر غواصات ذرية يصعب تقصي اثرها بالوقت الذي تستطيع ان تضرب اهدافها من مسافات نائية . كما ان اسرابا عديدة من الطائرات الحاملة للرؤوس النووية تحمل جوا باستمرار لكي لا تصبح هدفا رابضا يبتغيه الخصم . ولما كانت استراتيجية الردع هي الفلسفة المعتمدة حتى

الان ، فمن الضروري تطوير وسائل الدفاع الايجابي والسلبي لحماية اسلحة تسديد الضربة المضادة . ثانيا ، لقد اشار الباحثون الاستراتيجيون الى ان الطبيعة التدميرية من حيث الكم والنوع لهذه الاسلحة يجب ان تمتاز باقصى وافضع واشد اشكال التدمير ، والا فلن يكون بوسعها ردع خصم على استعداد لتحمل ثمن معين من الدمار . فالحجة هي ان يكون الطرفان على قدرة لتسبيب دمار بعد تلقي الهجوم بحيث يختار كل منهما الامتناع عن شنه في بادىء الامر . وبالتالي ، اين يكمن هذا الدمار . مما لا شك فيه ان المدن والمراكز الحيوية هي معايير القيم لاي نظام سياسي . لذلك فمن الاولى ان تهدد هذه القيم بما يكفي لردع النظام . وكذلك يجب ان تكون تسديد الضربة المضادة عالية بحيث تتغلب على اغلب الحواجز التي تقف دون الحاق المضار بالمراكز الحيوية . ولعل مرد المجاجحة باصلحية تجنب سبل الدفاع المكثفة يتبع من هذه الحقيقة . فاذا سعت الدولة النووية الى تحصين دفاعاتها عن المراكز الاساسية الاجتماعية والاقتصادية بالصورة التي تمنع الخصم من الحاق المضار بها ، فانها سوف تكون تواقة في بعض الظروف الى المجازفة فتشن هجوما اولا . بعبارة اخرى ان الردع النووي لن يتمتع باستقرار مطلق . وهذه المعضلات التي تحف بمفهوم الردع . وثمة سبب اخر يجعل من المدن اهدافا . فيما ان الضربة المضادة تشن بعد تلقي الهجوم الاول ، فليس منطقيا ان يتوخى المهجوم عليه الحاق الاضرار بقوات خصمه ، اذ ان هذه القوات كانت قد نفذت مهمتها حين تولت الهجوم الاول . اي انها لم تعد اهدافا .

وبصدد الشرط الثاني لقيام حالة الردع ، فان تحقيق وسائل اتصال كفوة لنقل المعلومات والمواقف بين اطراف حالة الردع امر ليس من السهولة بمكان . فمن جهة يتوجب على الطرفين (اذا كانت حالة الردع بين اثنين) تحديد ماهية السبل التي تنقل المواقف . وكلما كثرت السبل كلما تمنعت استقرارية الردع ، اذ في حالة اخفاق سبيل في الافهام او الافصاح عن المواقف ستوفق السبل الاخرى ففي ذلك وطالما ان الغرض من اقامة سبل الاتصال هو تحقيق الردع بواسطة ازالة فرص ارتكاب الاطراف اخطاء مقصودة او غير مقصودة ، فان فاعلية تلك السبل امر ملح . وتتضمن الفاعلية عدة اوجه . منها ان تكون غير قابلة للعطب او للتشويش او الارباك . كما انها يجب ان تكون قادرة على نقل الحقائق المواقف الى اعلى جهات صنع القرار في النظام السياسي . ويضاف الى ذلك انها لا بد ان تحمل معلومات واشارات واضحة لا

تدع مجالا لتفسير او تأويل قد يعطي تصورا معاكسا لما يراد خلقه . بعبارة اخرى ، ان السبل يجب ان تكون كفوءة وقادرة على خلق تصور مطابق لما يريده باعث المعلومات . فليس من مصلحته ان يدفع بمعلومات ناقصة او خاطئة الى خصمه . ففي حالة احباط هذه المحاولة ، فسوف تفقد الثقة في صلاحية هذا السبل . وفقدان الثقة والتأكد من صحة بث المعلومات يربك المستلم لها وقد يتكون لديه تصور غير مطابق لما ينشده الاخر من بث معلوماته . وعلى اية حال ، فبالرغم من حرص مرسل المعلومات على دقة وصدق معلوماته ، فأن الوجه الثاني من المعضلة يتعلق بأجهزة المستلم للمعلومات وطرائق تحققه ومتوارث اعتقادته وقناعته الشخصية . بعبارة اخرى ، تتظافر معطيات موضوعية ونفسية على اخراج الصورة التي يقصدها كل طرف . فمما لا شك فيه ان المعلومات قد تكون على صورة اعلان او تهديد او نصيحة علنية . واما ضمنية . فبشأن المعلومات العلنية تكون المهمة اسهل بكثير من المعلومات والمواقف الضمنية . اذ ان هذه الاخيرة مكونة من اشارات وتنويهات قد تحمل اكثر من معنى . فلذلك يجب ان يحرص صاحب المعلومات على وضوحها كما يجب على المستلم ان يتأكد من صحة معانيها . وبالاضافة الى ذلك ، فان هذه المعلومات تدخل في عملية طويلة معقدة من عمليات صنع القرار . وكما اتضح لنا من دراستنا لصنع القرار ان المعلومات المستلمة لن تبقى على وضعها الاول ، بل يضاف اليها شروح وتعليقات على مستويات مختلفة من الجهاز الاداري . وبالتالي فهناك احتمال كبير ان تفقد تلك المعلومات مضامينها الاصلية من جراء التعامل معها من قبل الطرف المستلم .

والان نتناول الشرط الثالث بالبحث . قد تكون حالة الردع من جانب طرف واحد . كما كانت الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة . وفي هذه الحالة من السهولة بمكان على مالك الاسلحة التدميرية النووية ان يردع خصما له لا يملك هذه القوة . وذلك بتهديده . أي ان الولايات المتحدة كانت قادرة على اعلام الاتحاد السوفياتي بان بعض السياسات والمواقف التي يسلكها سوف تؤول الى تسليط عقاب عليه يسبب له من الاضرار التي لا تتناسب مع المكاسب التي يتوخاها . ومع هذا فان حالة الردع من طرف واحد ليست حالة مطلقة بل نسبية اذ فيها كثير من التعقيدات اغلبها يرجع الى حالة نفسية ، اي قابلية الاتحاد السوفياتي على تصديق ما يصدر من الولايات المتحدة من تهديدات . وبدورها ، فأن الولايات المتحدة ملزمة على جعل تهديداتها قابلة

للتصديق وهذه معضلة تخصها . اذ ليس منطقيا ان تطلب الولايات المتحدة من الاتحاد السوفياتي ان يكف عن جميع مواقفة المناوئة لها ، وذلك لان الاتحاد السوفياتي على قدرة لتعريض تهديد الولايات المتحدة الى الاختبار بتحديه له . فلعل الولايات المتحدة كانت تصنع الابهام (تبلف) . في هذه الحالة سيكون ثمن تصنعها الايهام او بلفها ثمنا باهضا . من جهة ان الاتحاد السوفياتي سيكون انطباعا بان تهديدات الولايات المتحدة فارغة من معانيها ويسحب هذه التصور على جميع علاقاته الصراعية مع الولايات المتحدة . وبالتالي ، ليس من مصلحة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي معا ان يتعاملا في علاقة ردع لا يوجد لها قابلية تصديق مقبولة . ولربما مرد ذلك ان الطرف المردوع ليس بعاجز كليا على جلب الضرر الى الطرف الرادع . بعبارة اخرى ، ان من يركب سياسة الردع عليه ان يكون على استعداد لتحمل مخاطر تنفيذه لتهديداته . اي إنه هو الاخر ملزم على ايصال هذه القناعة الى خصمه . فكلما اظهر ترددا في تحمل اعباء تهديده كلما كانت فرص تصديق خصمه لتلك التهديدات اضعف . ثم ان حالة الردع هي ليست حالة مرحلية تخص موقفا صراعيا معينا ، بل هي حالة تسؤ جميع العلاقات بين الطرفين طالما انهما يقفان على ارضية عقائدية مختلفة ولهما مثل هذه القدرات .

ان قابلية التصديق تتأثر بالعقلانية . فالردع على الجملة يفترض ان الطرفين (او الاطراف) المتفاعلان في حالة الردع مواقف تتسم بالعقلانية . أي ان كل واحد منهما يتأمل ويدرك ويتجاوب مع شروط الردع . ولكن هل نستطيع التأكد من حلول العقلانية في كل مواقف الردع ؟ ان الاجابة على هذا السؤال بالايجاب يتضمن بعض المجازفة . فالتأمل بحالة ستراتيجية عقلانية اللاعقلانية .

لنفرض ان دولة أ وثقت بأن دولة ب لن تأخذ مواقفها الا بعد حساب دقيق لجدول الخسارة والكسب الناجم عن التنافس فيما بينهما . لذلك فان من مصلحة دولة أ ان تعرض دولة ب الى تهديدات تتضمن خسارات هائلة كي تدرعها عن القيام بسياسات لا ترتضيها دولة أ . ولكن من الخطأ ان تضن دولة أ ان دولة ب ستكون في جميع الظروف مذعنة لهذه التهديدات فقد تأخذ قيادتها السياسية بمواقف متطرفة فترغم دولة أ على تنفيذ تهديداتها . فاذا كانت دولة أ تنشد الردع ، فليس لصالحها ان تدفع بسياستها الى الحرب واذا كانت سياسة دولة أ تثبيت حالة ردع بصورة مطلقة فهي ايضا ستلجأ الى الحرب تنفيذا

لتهديداتها . ولكن ما العمل لو ان دولة ب كانت على قدرة لتسليط المضار على دولة أ ؟ اي حالة الردع المتبادل . ان العقلانية هنا حالة من الصعوبة بمكان تأكيدها . وذلك لان هناك مساحة واسعة بين التهديد وتنفيذه : اي سلم التصعيد في العقوبات الى ان يتحقق الردع . بعبارة اخرى هل من الافضل ان يكون التهديد متضمنا مستوى واطىء من العقاب ليكون رادعا ايجابيا ، اذ انه سيفسح مجال امام التصعيد ، ام ان يكون التهديد متضمنا مستوى عالي من العقاب ؟ لا نستطيع اعطاء جواب نهائي وذلك لاننا نتعامل في عصر نووي وليس من الممكن اخضاع سلم التصعيد فيه الى ضوابط اكيدة . فصحيح ان شبح الحرب النووية يلازم العلاقات الدولية الا ان اساليب توظيفه هي الاخرى تتطور مع تطور الاسلحة النووية التدميرية .

مما لا شك فيه ان مستوى الردع يتحدد ايضا بمدى الشكوك عند احد الاطراف في صدق نوايا وعزم الطرف الرادع . فكلما كانت الشكوك قليلة كلما كانت حدة الردع عالية ، والعكس صحيح . لذلك من مستلزمات الردع ان لا يترك كل طرف الشك يتسلل الى تصور خصمه بشأن عزم الاخر ونواياه . أي ان صرامة الموقف والتمسك بالتعهدات تعزز الردع ، اما المراوغة والغموض والمرونة فانها تقوض الردع . لذلك نجد ان الاطراف في حالة الردع تحرص على نقل صورة حقيقية سواء بواسطة الاشارات والايماءات ام بواسطة التحرك الفعلي المحدود .

وثمة امر اخر يعزز الردع الا وهو تلقائية التنفيذ . فكلما كان تنفيذ التهديد تلقائيا كلما كان الردع فاعلا بصورة ايجابية وكلما كان الطرف الخصم يعتقد ان الطرف الاخر سينفذ عقابه عليه بصورة تلقائية كلما كان احجامه عن القيام بالعمل غير المرغوب فيه امرا حقيقيا . ولكن كيف التأكد من تلقائية التنفيذ ؟ لعل من اليسير من تلقائية العقاب . في ظل قانون الدولة ، اما في ظل العلاقات الدولية فالامر اكثر تعقيدا . ولقد تبنت الولايات المتحدة استراتيجية الرد الشامل التلقائي في بداية الخمسينيات كوسيلة رادعه ضد الاتحاد السوفياتي . ولكن كما تكشف عن احداث ازمة برلين في ١٩٤٨ ــ ١٩٤٩ والحرب الكورية ١٩٥١ ان الرد الشامل التلقائي لم يكن تلقائيا وانما كان محبوسا . اذ كان في وسع الاتحاد السوفياتي ان يختبر مصداقية تلقائية رد الفعل الشامل الامريكي في وقت كان من جراء مجابهة الاتحاد السوفياتي ، لو ارتأت اختيار استراتيجية الرد الشامل التلقائي كما كانت تزعم في تصريحات مسؤوليها . وهكذا توجب على

الولايات المتحدة ان تعتمد استراتيجية بديلة توظف القوة النووية المتطورة .

حاولنا في الصفحات السابقة مناقشة ستراتيجية الردع النووي ، وستتعرض الان الى تطور الفكر الاستراتيجي النووي للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والصين منذ الحرب العالمية الثانية .

١ ــ استراتيجية الولايات المتحدة :

لقد مرت الاستراتيجية الامريكية خلال عدة اطوار وسوف نعالج الصفات الرئيسة والعيوب التي امتاز بها كل طور .

أ ــ استراتيجية الحصر ١٩٤٥ ــ ١٩٥٣

ان مضمون استراتيجية الحصر من الناحية العسكرية هو ان تطوق الولايات المتحدة مجال الوجود السوفياتي الذي انتشر الى شرق اوربا وبعض مناطق الشرق الاقصى[١] . واذا تمعنا بمفهوم الحصر بدقة فانه مفهوم نسبي ولا يمكن ان يكون باية حال مفهوم مطلق . فالحصر الجغرافي حقيقة يمكن تحديدها . فقد اعربت الولايات المتحدة عن رفضها لاي تعديل على خريطة توزيع القوة ــ كما كانت عليه بعد الحرب الثانية ــ واعلمت الاتحاد السوفياتي انها لن تتقبل توسيع الوجود السوفياتي ، ولكن فهم من هذا إن استخدام القوة لهذا الغرض سيقابل بالرد . غير ان استراتيجية الحصر لم تحدد موقفها من التبدلات التي كانت ستحصل عن سبيل الثورات الداخلية او بالاساليب السياسية والايديولوجية والاعلامية . وهكذا فان الحصر في هذه المجالات كان حقيقة من الصعوبة بمكان تحديد معناها .

ولقد ارتبط مفهوم الحصر مع الاوضاع الدولية لما بعد الحرب الثانية . فمن جهة خرجت الدول الاوربية ضعيفة ومدمرة اقتصاديا ومضعضه النفوذ في السياسة الدولية . في حين تربع الاتحاد السوفياتي على مرتبة القوة العظمى التي لم يكن بوسع اية قوة او مجموعة من الدول الاوربية منازلتها من حيث القدرات والقوة . كما برزت الولايات المتحدة قوة عظمى تترأس النظام الرأسمالي الامبريالي .

---

(١) راجع بشأن الحصر
Kennan or X, The Sources of Soviet Conduct, Foreign Affairs, Vol. 25, No. 4, 1947

ولعل ما يميز الشق الاول من استراتيجية الحصر هو ان الولايات المتحده احتكرت الاسلحة النووية حتى ١٩٤٩ ، وبذلك ارتكزت فلسفتها العسكرية على هذه الحقيقة انذاك . فقد اعتقد ان السوفيت سوف يودعون من محاولات تغيير الاوضاع الراهنة . في حين ستتمكن الولايات المتحدة من تحقيق اهدافها . اضف الى ذلك ان الولايات المتحدة والدول الاوربية لم تتمكن من صياغة تراتيب عسكرية جماعية بعد الحرب مباشرة . فمن جهة كانت الدول الاوربية غير مستعدة على تلبية المستلزمات الاستراتيجية الجديدة سياسيا واقتصاديا وعسكريا . وكانت الولايات المتحدة غير عازمة على زيادة قوتها التقليدية انذاك عن جهة اخرى . ولهذا هرعت الولايات المتحدة الى انعاش اوربا اقتصاديا عن طريق مشروع مارشل الذي كانت الغاية منه تحسين الاوضاع الاقتصادية العالمية وبالتالي تحسين الاقتصاد الامريكي في فترة السلم . وكذلك تقليص الفرص المواتية لحدوث تغييرات سياسية في النظم الاوربية الغربية . كما ان المشروع توخى ربط بعض دول اوربا الشرقية الى التراتيب الاقتصادية الغربية ومن ثم احداث تغييرات من الداخل على النظام الذي اقامه السوفيت في تلك الدول . ولكن المشروع رفض من جانب الاتحاد السوفياتي ومناصريه . ويكشف لنا مشروع مارشل الاهداف التي كانت الولايات المتحدة تتوقع تحقيقها بفضل استراتيجية الحصر . اولا ، تطويق الوجود السوفياتي حينما كان بعد الحرب العالمية الثانية . ثانيا ، التعجيل بانهيار النظم الاشتراكية في المعسكر الشرقي . وينبع هذا الهدف من قناعة امريكية فحواها ان ثمة عوامل تفعل في انهيار النظم الاشتراكية اجلا وعاجلا وعلى الولايات المتحدة ان تقوم بكل ما في وسعها بلوغا لهذا الهدف . وبما ان الحرب الشاملة خيار لا يصلح لنيل هذه الاهداف ، كانت استراتيجية الحصر نتيجة منطقية .

لقد استندت استراتيجية الحصر الامريكية على جملة افتراضات عسكرية وسياسية واقتصادية وايديولوجية . فمن الناحية الايديولوجية لم يستوعب الطرفان احتمالات التعايش السلمي والايفاء لمضمونه . فالولايات المتحدة نشدت تحطيم النظام السوفياتي ، وبالمقابل اعتقد السوفيت ان الحرب نتيجة لا مفر منها . فهي ضرورة بالحتمية الايديولوجية . واما من الناحية السياسية — الاقتصادية فقد كانت الولايات المتحدة ترى في مساعي السوفيت محاولات لاخراجها من مناطق نفوذها وارباك اقتصادها في مناطق حيوية بالنسبة لها من حيث المواد الاولية والاسواق والاستثمارات . اما بشأن الجوانب العسكرية فقد

كشفت استراتيجية الحصر عن ان الولايات المتحدة اعتمدت الحرب الشاملة بوجه التعرض السوفياتي لدول اوربا الغربية او للولايات المتحدة . وحجة ذلك ان السوفيت سوف لن يجرأون على التعرض الى هذه الاهداف الا بالصيغة الهجومية الشاملة(١). ثانيا ، بما ان الولايات المتحدة احترزت لنفسها احتكار الاسلحة النووية فسوف يمتنع السوفيت عن دفع الولايات المتحدة الى تبني خيار الهجوم بهذه الاسلحة . ثالثا ، ان توزيع القدرات يجب ان يكون على اساس ان الاتحاد السوفياتي لا يفكر في التعرض للمصالح الامريكية عسكريا الا بعد ان يصبح هو الآخر قوة نووية من جهة . ومن جهة اخرى ، ان اتخاذ القوة الجوية دعامة للقدرات العسكرية الامريكية اكثر اقتصادا من توزيع القدرات على قوات برية هائلة وقوة بحرية ضخمة .

وطالما ان الاوضاع العالمية كانت لصالح الولايات المتحدة فلم تتبدل استراتيجية الحصر ولم تتعرض للاختبار . بيد ان متغيرات السياسة الدولية انحرفت لصالح الاتحاد السوفياتي نسبيا . فقد عجزت الدول الاوربية عن تحويل اقتصادها الى اقتصاد سلم بالسرعة والمستوى المطلوبين . ثانيا ، ان الخلافات الوطنية بين فرنسا وبريطانيا وبين فرنسا والمانيا ارجأت العمل بنظام عسكري اوربي ، فكان حلف الاطلسي بديلا لذلك(٢) . ثالثا ، احتفاظ الاتحاد السوفياتي بقواته التقليدية الضخمة . رابعا ، بلوغه القدرة النووية في اواخر ١٩٤٩ . خامسا ، الثورة الصينية . سادسا ، تفكك الامبراطوريتان البريطانية والفرنسية ونشاط حركات التحرر . وهكذا تظافرت تطورات عديدة على استخراج ستراتيجية الاتحاد السوفياتي باسلوب غير مباشر أي عكس ما كانت تتوقعه الولايات المتحدة . وكانت الحرب الكورية الاختبار الجاد لاستراتيجية الحصر . فقد وفرت الحرب الكورية ظروفا للصين دون خشية من الاسلحة النووية الامريكية ، كما مكنت الاتحاد السوفياتي من مناصرة كوريا الشمالية رغم تزعم الولايات المتحدة الدفاع عن كوريا الجنوبية عن سبيل قوات باسم الامم المتحدة . وهكذا فقد تقيدت حرية الولايات المتحدة في استخدام

---

(١) لقد تأثرت استراتيجية الحصر باراء الرئيس الامريكي ترومان انظر :
H.S. Truman, Memoirs Vol. 11 : Years of Trall and Hope, NyNew York, Signet Books, 1965.

(٢) راجع بشأن حلف الاطلسي وقضاياه المعقدة :
R.E. Osgood, NATO : The Entangling Alliance, Chicago, Chicago University Press, 1962.

سلاحها النووي ، وبالتالي احبطت ستراتيجية الحصر . وقد اعزى برنارد برودي اخفاق تلك الاستراتيجية في هذا المضمار الى : اولا ، اعتقاد هيأة الاركان الامريكية ان المجابهة في كوريا قد تكون تمويه عن الجبهة الرئيسية وبالتالي سيستنفذ مخزون امريكا من الاسلحة النووية . ثانيا كان القواد العسكريين يعتقدون ان كوريا لا تمثل هدفا لحرب نووية . ثالثا ، معارضة حلفاء امريكا ، وعلى الاخص البريطانيين ، لاستخدام السلاح النووي . رابعا ، امتلاك الاتحاد السوفياتي لعدد قليل من القنابل النووية[1] .

ب ــ استراتيجية الرد الشامل التلقائي ١٩٥٣ ــ ١٩٥٨ :

لقد وضعت الحرب الكورية خاتمة استراتيجية الحصر كما انها اربكت السياسة الامريكية العسكرية . اذ اثير السؤال حينئذ اين ستحدث المجابهة غير المباشرة وكيف ستكون ؟ كما تحسست واشنطن بضرورة اعادة الثقة الى السياسة الامريكية . من هنا عدلت استراتيجية الردع الامريكي . فعلى مستوى الحرب الكورية حذرت واشنطن بلسان وزير خارجيتها جون فوستر دالاس بان الرد الامريكي سوف لن يقتصر على كوريا فحسب ، بل ستختار الولايات المتحدة مناطق اخرى للرد على التعرض السوفياتي[2]. وقد عزز نيكسون (نائب الرئيس) هذا المنطلق بتصريحه بان الولايات المتحدة « ستعتمد على قوى انتقامية كثيفة ومتحركة »[3]. وكانت هذه التصريحات فاتحة ستراتيجية المنهاج الجديد . ومن خصائصه اولا ، تخفيض النفقات العسكرية لان معدلها سوف يرتفع مع الزمن ، اي العدول عن سياسة ترومان في اتباع اسلوب النفقات المتزايدة مع تأزم الاحداث . ثانيا ، لقد كان يظن في عهد ترومان ان اوربا اهم مسرح عسكري وكان الدفاع عنها يركن الى الالتزام الامريكي السياسي . اما الان فقد تعزز دور الاسهام الاوربي في الدفاع عن غرب اوربا . ثالثا ، التشديد على القوة الجوية الاستراتيجية للحد من القوة التقليدية السوفيتية الجبارة[4] .

---

(١) B. Brodie, Strategy in the Missile Age, London, Oxford University Press, 1959, PP. 319-320.

(٢) برنارد برودي ، الاستراتيجية البحرية ، ١٩٦٤ ، ص ٣٩١ .

(٣) ليدل هارت ، الاخيار الصعب ، دار الطليعة بيروت ، ١٩٧٠ ، ص ٣٥ .

(٤) J.E. King, Nuclear Plenty and Limited War, Foreign Affairs, Vol. 35, No. 2, 1957.

لم تؤول ستراتيجية الرد الشامل الى مآربها على الرغم من ان الولايات المتحدة فجرت قنبلتها الهيدروجينية في اذار ١٩٥٣ ، بل ولدت التصريحات الامريكية « بأن الدفاع المحلي ينبغي ان يعزز بالسلاح الهجومي المشار والشامل لقوة ضخمة الانتقام »[١] . للشكوك لدى الاوربيين ولم يقتنعوا بحجة منطق ستراتيجية كهذه . فهي من جهة عقيمة ، لانه ليس منطقيا ان تهب الولايات المتحدة لتهجم على السوفيت بصورة مباشرة شاملة وتلقائية كعقاب على تعرضهم لمناطق معينة في العالم . اذ ان امرا كهذا يعني الانتحار وانتهاء المدنية . لذلك فان اعتماد استراتيجية خوض الحرب على مستوى محدود خارج اوربا امر ضروري . وكان استثناء اوربا من قدرة خوض الحرب المباشرة منطقيا ، الا ان تطورات اواخر الخمسينات جنحت بنقاد ستراتيجية الرد الشامل الى الاعتقاد باهمية تطبيق مبدأ ستراتيجية الدفاع المباشر على اوربا . ثم ان تفسير عزم الولايات المتحدة على الرد على تعرض السوفيت لم يكن واضحا . فهل كانت واشنطن تقصد من ان موسكو او اهداف اخرى ستتعرض لهجوم امريكي في حالة تعرض السوفيت لمناطق خارج الولايات المتحدة ؟ فاذا كان الامر كذلك ، فان استراتيجية الرد الشامل عانت من عدم المصداقية . ولكن هناك من يرى ان الردع تعزز بهذا الموقف لان معنى الرد الشامل لم يحدد فهل سيكون رد الولايات المتحدة بالاسلحة النووية بالضرورة ام لا ؟[٢] . كما انتقدت ستراتيجية الرد الشامل لانها كانت عاملا مساعدا على اضطراب الاستقرار في توازن الرعب المتبادل بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . فمن جهة ليس منطقيا ان تظن واشنطن انها كانت قادرة على تدمير موسكو دون ان تدمر هي بضربة معاكسة سوفيتية .

من السبل الرئيسة لفاعلية استراتيجية الرد الشامل ، الى جانب كفاءة القوة الجوية الاستراتيجية الامريكية ، تعزيز القدرات العسكرية لحلف الاطلس وانشاء منظومات عسكرية حول عنق الاتحاد السوفياتي . وقد اثارت هذه المستلزمات جدالا وخلافا بين صفوف حلف الاطلسي ، كما اججت الحركة الوطنية والقومية في الوطن العربي (بسبب الدعوة الى ايجاد حلف عسكري يشمل

---

(١) ليدل هارت ، الاختيار الصعب ، ص ٣٥ .

(٢) M.H. Halperin, Contemporary Military Strategy, Faber and Faber, London, 1972, P. 44.

الشرق الاوسط وقد اخفقت المحاولة فاقتصر على حلف بغداد) . ولكي تذلل الصعوبات السياسية والاستراتيجية والاقتصادية في طريق الدفاع الامريكي صورت مهمة حلف الاطلسي بانه الدرع الذي يحمي اوربا الغربية من تعرض سوفياتي ، في حين ستكون القوة النووية الامريكية سيف الجزاء[١] .

وكما كان الحال بشأن استراتيجية الحصر ، فقد اختبرت استراتيجية الرد الشامل . وكان اول اختبار لها في الحرب الفيتنامية . فقد اخفقت في تحقيق اغراضها . فمن جهة لم تردع السوفييت والصينيين من تقديم المساعدة الى طرف ضد طرف تناصره الولايات المتحدة . ثانيا انها لم تدخل الثقة الى صفوف حلف الاطلسي الذي تبددت قناعته بان الولايات المتحدة سترد على اي تعرض سوفياتي بقوتها النووية تلقائيا . والاكثر من هذا ، فان نجاح السوفيت في اطلاق اول سبوتنك في تشرين الاول ١٩٥٧ كسر الحصانة الجغرافية التي تمتعت بها الولايات المتحدة ، اذ اصبحت اهدافها القومية وهذه بفضل الصواريخ العابرة للقارات . كما ان تمكن السوفييت من تحسين اساليب التهديف ودقة الاصابة اربك الوسائل الدفاعية الامريكية . ونتيجة لذلك تنشط الجدل الاستراتيجي بشأن الخيار النووي الامريكي . ومن هنا جاء التشديد على جملة امور . اولا ، عدم صلاحية استراتيجية الرد الشامل[٢] . ثانيا ، اهمية تقوية وسائل تسديد الضربة المضادة[٣] . ثالثا ، الدعوة الى توظيف اسلحة ذرية

---

(١) حول حلف الاطلسي في هذه المرحلة راجع :

K. Knorr, Nuclear Weapons : Have and Have not. Foreign Affairs. Vol. 36. No. 1. 1957. PP. 166-178.

H.A. Kissinger, Missiles and the Western Alliance, Foreign Affairs, Vol. 36, No. 3, 1958, PP. 381-400.

(٢) تشكلت لجنة خاصة عرفت بـ (Gaither Committee) عينها الرئيس ايزنهاور ، وقد قدمت تقييما لستراتيجية الرد الشامل .

F. Halpren, op. cit. PP. 45-47.

وكذلك بحثه المعنون The Gaither Committee and tho Policy Press, World Politics, Vol. 13, No. 3, 1961.

(٣) من المقالات التي تعتبر حجة في الدراسات الاستراتيجية بشأن الردع وشروطه واستقراره هي مقالة :

A. Wohlstetter, The Delicate Balance of Terror, Foreign Affairs, Vol. 37, No. 2, 1959. PP. 211-234.

تعبوية[1]. رابعا ، زيادة برنامج التسلح تحت ستار « التفوق السوفياتي » . وعندما تسلم جون كندي السلطة في ١٩٦٠ كان المناخ الفكري الاستراتيجي قد تهيأ للاخذ بنظرة جديدة وهي الحرب الباردة .

جـ ـ الحرب المحدودة[2]:

لقد وردت الاشارة الرسمية الى احتمال خوض حرب نووية محدودة في تشرين الاول ١٩٥٧ عندما كتب وزير خارجية امريكا « بأن العلم وتطور الهندسة الحربية يكشفان عن امكانية تغيير طبعة الاسلحة النووية . فمن الواضح الان ان استخدامها لا يعني بالضرورة الحاق تدمير ومضار جسيمة بالانسانية »[3]. وراجت هذه الفكرة في عهد ادارة الرئيس كندي وما زالت

(١) J.E. King, Nuclear Plenty...op. cit.

(٢) تتباين اساليب تصنيف الحرب في العصر النووي من كاتب الى اخر . فهناك الحرب المحدودة والحرب الشاملة . فالحرب المحدودة هي التي لا تتضمن الاراضي المباشرة لكل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، والتي تكون اهدافها والوسائل المستخدمة محدودة . اما الحرب الشاملة ، فهي الحرب التي لا تستثني اهدافا في الاراضي الامريكية والسوفيتية ، ولا تكون فيها قيود على الاهداف والوسائل المستخدمة ، ثم هناك تمايز بين الحرب العالمة والمحلية او الاقليمية . الحرب العامة هي التي يشن فيها كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة هجوما على اراضي الاخر . اما الحرب المحلية او الاقليمية فهي التي قد يتواجه فيها الامريكيون والسوفيت ولكن من دون التعرض لاراضي كل منهما . ومع هذا فقد تكون الحرب العامة والمحلية محدودة على مستوى الاغراض والاهداف والوسائل المستخدمة .
انظر : H. Halpren, op. cit. PP. 10-27
وقد كتب بيرنارد برودي بشأن الحرب المحدودة وضمن معناها السمات التالية : ١ ــ درجة عالية من القيد الداخلي المقصود ٢ ــ تجنب قصف المدن باسلحة نووية ستراتيجية ٣ ــ حدوثها في وضع يمتاز بانعدام الاستقرارية . ويشير الى ان وضع القيود على جهود وقدرات الدولة او الفرد امر يختلف عن الامتناع عن استخدام كل الجهود والقدرات « ان المشكلة الرئيسة في الحرب المحدودة في العصر الراهن هي مسألة ايجاد المستلزمات التي تستدعي اعفاء الوسائل المتيسرة من ضرورة استخدامها رغم انها هي من الناحية العسكرية اكثر الوسائل فاعلية .
J. Brodie, Strategy in the Missile Age, op. cit., PP. 311, 305-357.

(٣) John Foster Dulles, «Challenge and Response in United States Policy», Foreign Affairs, Vol. 36, No. 3, 1957, P. 31.

معتمدة حتى اليوم باعتبارها قدرة لها دورها في الاطار العام للاستراتيجية الامريكية . ومع هذا فلم تحسم للبنتاغون المسألة الاستراتيجية ، اذ استقبلت هذه الاستراتيجية بعدم الرضا عند عدد من المفكرين الاستراتيجيين . ومن المفيد ان نتطرق الى خصائص الحرب النووية المحدودة والى جوانبها الايجابية والسلبية . اولا ان الحرب النووية المحدودة فرض يأخذ به كتاب الاستراتيجية ، وقد كثر مشايعوه لان اساليب خوضها اصبحت اكثر دقة وقيودا . ثانيا ، ان الحرب النووية المحدودة لا ينطبق عليها تعريف كلاوزفتيز بان الحرب وسيلة لنزع ارادة الخصم . وذلك لان الخصم هنا قوة نووية ضخمة لديها قدرات هائلة ويراد من الحرب النووية المحدودة تعطيل ضرورة اللجوء الى هذه القدرة . ثالثا ، ان اغراض الحرب محدودة سياسيا وعسكريا وجغرافيا ونفسيا . رابعا ، ولكن رغم ذلك هناك فرص تصاعدهما ، ولعل ان احتمال حدوث التصاعد هو بحد ذاته قيد . خامسا ، ان الحرب النووية المحدودة هي وسيلة لاطالة الصراع وتنشيط همم الخصم وردعه عن القيام بعمليات عسكرية لا تعرف الحدود . بعبارة اخرى ان العامل النفسي يلعب دورا هاما في هذا المجال .

يتقدم انصار الحرب النووية المحدودة بجملة حجج لاسناد دعوتهم . اولا ان التفوق السوفياتي في مجال القوة التقليدية خلق فجوة بين الطرفين لا يمكن ردمها . فمن جهة ، ان الولايات المتحدة غير قادرة على زيادة قوتها التقليدية بالمستوى المطلوب . كما ان دول حلف الاطلسي غير قادرة على تلبية المستلزمات الدفاعية في نطاق القوة التقليدية من جهة اخرى . ثانيا ، ان اكلاف الاسلحة النووية التعبوية اقل من النفقات المخصصة الى القوات التقليدية . لذلك سيخفف عبء النفقات العسكرية بصورة عامة وستوجه الى انماط اخرى من الاسلحة . ثالثا ، ان قدرة الحرب النووية المحدودة يعزز القدرة الاستراتيجية الامريكية على الجملة . ففي حين عجزت تلك القوة على ردع العمليات السوفيتية في جنوب شرق اسيا ، فانها ستردعهم في اوربا . رابعا ، يزعم انصار الحرب النووية المحدودة ، ان اللجوء الى هذه الاستراتيجية سيرغم الخصم على التأمل بأمعان في مآل تعرضه . اذ سيكون عقابه محدودا بادىء الامر ، ولكن ليس هناك ما يضمن له بالضرورة عقابا محدودا . خامسا ، لقد ظن ان الشكوك التي حامت حول تصميم امريكا وعزمها على توظيف قدرتها النووية لصالح غرب اوربا سوف تتبدد بفضل الاسهام الامريكي المباشر نوويا على مستوى محدود .

ولكن للعملة وجها اخر فقد اتضحت الفجوات في استراتيجية الردع عن طريق القدرة على خوض حرب نووية محدودة . اولا ، ان الاعتقاد بان الاتحاد السوفياتي سوف يردع بحرب نووية محدودة امر يصعب الاخذ به من دون تحفظ . فليس منطقيا ان تتوقع الولايات المتحدة من الاتحاد السوفياتي ان يتعرض لهجوم نووي تعبوي ويتقيد بالمستوى الكمي والنوعي والجغرافي والاهداف في رده على الولايات المتحدة . لذلك فمن الاستراتيجيين من يعتقد ان لا فائدة ترتجى من تكدس الاسلحة النووية التعبوية في اوربا — على سبيل المثال — لانها عقيمة في الاصل(١) . ثانيا ، ان قضية السيطرة على طبيعة الحرب النووية المحدودة في اوضاع العمليات لا يمكن الاطمئنان اليها . فكما اتضح من خلال دراسات سلم التصعيد في المنازعات النووية ان شروط السيطرة والتحكم ليست بالمهمة البسيطة(٢) . ثالثا ، يرى الجنرال بوفر ان الاسلحة النووية التعبوية بثت الحياة من جديد في الاستراتيجية التقليدية ، اذ ان الحروب القادمة ستكون بالاسلحة التقليدية والتهديد بالاسلحة النووية التعبوية(٣) . رابعا ، على العكس من اعادة الثقة والتضامن في صفوف حلف الاطلسي ، فقد اثارت هذه الاستراتيجية جدالا حادا بشأن عدة قضايا . فمن جهة لم يستطع الاوربيون الاجماع على ان اوربا تصلح لعمليات نووية . ومن جهة اخرى ، شك بعضهم بعزم الولايات المتحدة على اشراك قواتها النووية الاستراتيجية . كما ان هناك مجادلة حول مسألة التحكم بالصلاحية العليا لقرارات استخدام هذه الاسلحة(٤) .

---

(١) Herman Kahn, On Escalation, London, 1965.

(٢) Herman Kahn, On Escalation, London, 1965.

(٣) اندريه بوفر ، استراتيجية المستقبل ، دار القدسي ، ١٩٧٤ ، ص ١٢٦ .

(٤) H. Kissinger, The Unsolved Problems of European Defence, Foreign Affairs, Vol. 40, No. 4, 1962, PP. 515-541.

Albert Wohlstetter, Nuclear Sharing : NATO and The N + I Country, Foreign Affairs, Vol. 39., No, 3, 1961, PP. 355-387.

P.M. Gallois, New Teeth for NATO, Foreign Affairs, October 1960.

د ــ ستراتيجية الرد المرن :

لقد تأثرت الاستراتيجية الامريكية في عهد كندي ــ مكنمارا في ناحيتين : على مستوى القرار وعلى مستوى نظام الدفاع . فقد توسع دور الكتاب الاستراتيجيين المدنيين في تخطيط الاستراتيجية . كما اعتمدت افكارا جديدة وصفت بانها استراتيجية الردع المتعدد الاطراف واستراتيجية القوة المضادة المسيطر عليها .

ففي مطلع ١٩٦١ نشر الجنرال تايلو مقالا تعرض فيه لجملة قضايا(١) . والواقع ان المقالة عكست روح نعرة « التفوق الروسي في مجال الصواريخ » ، اذ طالب تايلر ببرنامج تسلح جرى . كما انه شدد على تحسين القدرة الاستراتيجية النووية الامريكية بحيث تتمكن من تسديد هجوم مضاد يشل الخصم بعد تعرضها لهجوم نووي مفاجيء . والى جانب ذلك نادى بتشكيل قوات تقليدية برية وبحرية كي تصل الى مناطق المجابهة بسرعة ، وأكد على اهمية تمييز الاحلاف العسكرية الامريكية . وكما يتضح من هنا فان تايلر لا يريد تطابق الرد الامريكي مع التعرض السوفياتي ، بل ان تحتفظ الولايات المتحدة بخيار نووي تعبوي واستراتيجي وقد رحبت دول حلف الاطلسي بهذه الافكار لانها تضمنت زيادة في القوات التقليدية واسهام بمستويات اكبر من جانب الولايات المتحدة .

ومن خلال تطورات برامج التسلح الامريكي وسباق التسلح مع الاتحاد السوفياتي استقرت الاراء الاستراتيجية حول مفهوم القدرة « التدميرية المؤمنة المتبادلة » . ومضمونها ان يصون كل من الطرفين قدرة على تسديد ضربة مضادة الى الخصم الذي يشرع بالهجوم بضربة اولى يجلب عليه تقريرا شبه شامل على مستوى السكان والمراكز الصناعية . من هنا جاء التشديد على منظومة اسلحة نووية تدميرية مضادة ، ومنظومة اخرى مضادة للقيم السكانية والصناعية . وقد اعطيت تبريرات مختلفة وسددت انتقادات عديدة الى محاولات التركيز على هذه الفكرة او تلك(٢) . ومن النتائج المترتبة على هذه الاستراتيجية تطوير منظومة اسلحة صاروخية دفاعية مضادة للصواريخ منها

(١) M. Taylor Security Will Not Wait, Foreign Affairs, Vol. 39, No. 2, 1961, PP. 174-195.

(٢) كاظم هاشم نعمة ، العلاقات الدولية ، مطبعة جامعة الموصل ، ١٩٧٢ .

تخفيف الاضرار المتوقعة من هجوم اولي يشنه الخصم وبذلك دخل السوفيت والامريكيون في سباق تسلح على مستوى جديد . وعلى الرغم من تعاظم الترسانة النووية عند الطرفين ادراك المعنيون بالسياسات العسكرية ان استراتيجية القدرة التدميرية المؤمنة المتبادلة استنزفت الطاقات الاقتصادية لكل منهما . كما انها لم تعزز الاستقرار في توازن القوة بينهما . وبالتالي فان الدعوة الى الحد من الاسلحة النووية الاستراتيجية ترجمت في معاهد SALT[1] . وهكذا فقد اتسمت استراتيجية اواخر الستينات بثلاث خصائص . اولا ، ان تركز القوات الامريكية على قدرة تسديد الضربة المضادة لتعرض سوفيتي مفاجيء ليس الا . ثانيا ، ان تراعي الولايات المتحدة مستلزمات تدمير اكبر عدد من السكان السوفيت . ثالثا ، على الولايات المتحدة ان تؤمن للسوفيت القدرة على الحاق مضار جسيمة بالشعب الامريكي كي تصبح القدرات متوازنة .

هـ ـــ العودة الى القدرة المضادة للقوات :

ثمة حقيقة يجب التشديد عليها وهي ان مجالات الاستراتيجية تصاحب التطورات العلمية في مجالات الصناعات الحربية . لذلك ليس من المدهش ان تروج الاراء الاستراتيجية الداعية الى تأطير تلك التطورات فكريا . ففي السبعينيات بلغ التطور العلمي درجة عالية في عدة ميادين . اولا منظومة الصواريخ المضادة للصواريخ التي تحسنت دقة تهديفها وانذارها المبكر . ثانيا منظومة الصواريخ المتعددة الرؤوس المستقلة التهديف تلقائيا . ثالثا ، والاخطر من هذا كله ، بوادر اسلحة جديدة ميزتها التدميرية تكمن في انها مضادة للقوات وقد عرفت بالاسلحة النيوترونية .

في ١٩٧٣ نشرت مقالات واراء بشأن اعادة النظر في استراتيجية القدرة التدميرية المؤمنة المتبادلة . فقد انتقدت على انها تقيد فرص نزع السلاح ،

---

(١) من مناهضي الدعوة الى انشاء استراتيجية صواريخ مضادة للصواريخ .

J.I. Coffey, «The Anti-Ballistic Missile» Debate, Foreign Affairs, Vol. 45 April 1967.

-Robert Rothstein «The ABM, Proliferation, and International Stability», Foreign Affairs Vol 46, No. 3, 1968.

ومن المؤيدين :

D.G. Brennan, «The Case for Missile Defense», Foreign Affairs, Vol. 47, No. 3, 1969.

وانها تتطلب انظمة دفاعية معقدة وباهضة التكاليف للوقاية من التدمير النووي . كما انها لا تأخذ بعين الاعتبار احتمال حدوث حرب نووية لاسباب غير معقولة . وبالمقابل طرحت فكرة تعزيز القدرة التدميرية على مستوى القوات والمراكز الصناعية دون دمار مطابق على مستوى السكان . أي اعتماد سلاح ذكي ونزيه لا يقتل البشر[1] . ولكن سرعان ما اعترض البعض على هذه الدعوة . فمن جهة مهما كانت سبل حصر التدمير على الاهداف العسكرية فليس منطقيا استثناء السكان من التدمير . من جهة اخرى ، كيف يستطيع الطرفان التأكد من انهما سوف يتقيدان بتسديد الهجوم على الاهداف العسكرية ليس الا . والنقطة الرئيسة هي ان الردع يعتمد قتل البشر ولابد من ان توظف الاسلحة التدميرية لهذا الغرض والا فان كل طرف سيفقد الثقة في قدرته على الردع[2] . وفي مطلع ١٩٧٤ اعلن شليزنجر وزير الدفاع الامريكي ان الولايات المتحدة ستأخذ باستراتيجية القوة الاستراتيجية المضادة للقوات . واستند في تبريره الى الخيار الاستراتيجي الجديد الى اعتقاد بأن الولايات المتحدة لا تتمتع بمرونة فاعلة تتيح للرئيس الامريكي فرص استخدام القوة الامريكية دون المستوى الكلي . بعبارة اخرى ، ان الولايات المتحدة لم تعد مقتنعة بفكرة الحرب النووية المحدودة لانها ما زالت افتراض يفتقد الى نسبة احتمال عالية ، وانها عازمة على اعطاءها معنى جديدا له حصة من المصداقية . وقد عرفت هذه العمليات « بالضربة الجراحية » . وهي في الواقع ستراتيجية وحشية تعزز وتمجد اولوية القدرة على تدمير الاهداف العسكرية متذرعة بامكانية اعفاء السكان من مخاطر التدمير الضخمة .

ومهما بلغت الاجتهادات الاستراتيجية في العصر النووي ، فان محصلة التأمل الهادىء في القدرات التدميرية للطرفين العملاقين لا تكون سوى ان « الفوز » ليس الصيغة الحقيقية والمحتملة لاية مجابهة بينهما . بل ان التدمير

(١) من انصار هذا السلاح :

I.F.C. Ikle, «Can Nuclear Deterrence Last Out The Century», Foreign Affairs, Vol. 51, No. 1, 1973, PP 267-285.

(٢) W.K.H. Panofsky. «The Utual Hostage Relationship Between America and Russia», Foreign Affairs, Vol. 52, No. 4, 1973, PP. 109-118.

هي الصيغة شبه الحتمية . لذلك على السياسيين في الدولتين السعي باخلاص لبلوغ تراتيب نزع السلاح بصورة او اخرى .

٢ ـ استراتيجية الاتحاد السوفياتي :

ثمة معوق يجعل البحث في الاستراتيجية السوفيتية في العصر النووي حذرا ومفتقرا الى الدالات المعززة لصواب او خطأ رأي ما ، ولعل شحة المعلومات عن تطور الفكر الاستراتيجي السوفياتي من العوامل الرئيسة التي تدفع الباحث الى التعامل مع السمات العامة للموضوع . ولكي تصنف تطور الفكر السوفياتي الى اطوار سنتبع الفترات الزمنية وسنشير الى خصائص كل مرحلة .

أ ـ مرحلة اولوية للاسلحة التقليدية (١٩٤٥ ـ ١٩٥٣) :

لقد تأثرت الاستراتيجية في هذه الفترة بما جنته القوات السوفيتية من تجارب خلال الحرب العالمية الثانية . كما ان النظرة الايديولوجية للحرب ظلت مخيمة على الفكر الاستراتيجي . فقد شدد السوفيت على الاهمية الحاسمة للعناصر الرئيسة في الحرب وهي الروح المعنوية للشعب وللقوات . وقد قلل من شأن الابتكارات الجديدة في الهندسة الحربية . ولعل كون الاتحاد السوفياتي انذاك متخلفا عن الولايات المتحدة في مضمار الاسلحة النووية قاد الستراتيجيين السوفيت الى هذا الموقف . من هنا اعطيت الاولوية الى القوات التقليدية . فمن جهة كان لدى الاتحاد السوفياتي قوات هائلة منتشرة في شرق اوربا وكانت قد افادت من تجربتها في الحرب الثانية . كما ان عجز القوات السوفيتية عن الحاق الدمار بالاراضي الامريكية مباشرة وكذلك شحة وسائط الحمل ، اعطى لاوربا الغربية اهمية قصوى في جدول الاهداف السوفياتية وبالاضافة الى ذلك فان السوفيت تحسسوا بمخاطر الحضر والتطويق التجي عن السياسة الامريكية بعد الحرب .

في مثل هذه الاوضاع اصبحت مهمة القوات السوفياتية الدفاع عن وجود الاتحاد السوفياتي ودول شرق اوربا في وجه التحدي الامريكي . ولتحقيق هذه المهمة اعتمد الاستراتيجيون السوفيت ستراتيجية دفاعية ، امتازت بثلاث خصائص . اولا ، تعزيز قدرات القوات التقليدية البرية المتمركزة في اوربا . ثانيا ، تمكين وسائل الدفاع الجوي لتخفيف حدة هجوم الخصم . ثالثا ، الانفاق على دفاع ايجابي . من هذه الدالات يتضح ان الاتحاد السوفياتي كان

يأخذ بفكرة الحرب الطويلة التي نظر اليها على انها حقيقة حتمية ناجمة عن التناقض الصريح والجذري بين النظامين في العالم . ولكن بما انه ليس من مصلحة الاتحاد السوفياتي ان يخوض حربا جديدة بعد ان كان قد قدم الضحايا والخسائر المادية الجسيمة خلال الحرب الثانية ، فقد ارتأى السوفيت ردع المحاولات الغربية ، بيد ان تحقيق الردع كان مهمة غير متيسرة بالمجابهة المباشرة مع الاتحاد السوفياتي . لذلك كانت الساحة الاوربية انسب الساحات لردع الغرب . فكما هو معلوم ان الثقل العسكري السوفياتي كان اعظم من القوات العسكرية الاوربية .

ومع ان التقنية النووية السوفياتية قد افلحت في اكتساب القدرة النووية في ١٩٤٩ ثم القدرة الهيدروجينية في ١٩٥٣ ، الا ان اثر السلاح المخزون من السلاح الجديد ، واستحالة ايصاله الى الولايات المتحدة مباشرة دفع السوفيت الى توظيفه لاغراض دبلوماسية . وبالتالي افاد الاتحاد السوفياتي من تحديد اندفاع الولايات المتحدة في اتجاه اللجوء الى القوة النووية في الحرب الكورية . فعلى الرغم من ان التوازن في القوة النووية لم يكن متعادلا بالمعنى الدقيق للكلمة ، الا ان احتكار الولايات المتحدة لهذه القدرة قد اندثر .

ب ــ مرحلة القدرة الصاروخية (١٩٥٧ ــ ١٩٦٥) :

امتازت هذه المرحلة باكتساب الاستراتيجية السوفياتية للقدرات النووية وما يترتب عليها من اثار . ولكن السوفيت لم ينتقصوا من شأن القوات التقليدية . بل حافظوا على مستواها ووظفوها في حلف وارشو ، اذ طلبت اوربا مسرحا محتملا لحرب قادمة في نظرهم . ويضاف اليها الان الولايات المتحدة . فقد تمكنت التجارب الصاروخية السوفياتية من مباغته الولايات المتحدة واربكتها دبلوماسيا واعلاميا . فلم تعد امريكا مستثناة عن التدمير النووي حالها حال الاتحاد السوفياتي . من هنا اصبح الاتحاد السوفياتي قادرا على التوازن مع الولايات المتحدة من حيث القدرة التدميرية . اذ اصبحت لديه مجموعة صغيرة من الصواريخ العابرات للقارات كما انه حسن اسلوب التهديف وشرع بانشاء قوة نووية محمولة على الغواصات . الا ان القدرة الاخيرة لم تكن كفوءة من ناحية الحمولة وعمق الاطلاق .

ان المهم في الامر ، هنا هو التبدل في الفكر الاستراتيجي السوفياتي . فلم تعد حتمية الحرب شرطا ضروريا في الصراع بين النظامين . فالحرب القادمة

بينهما ستكون تدميرية لا تعرف معنى الفوز ، لذلك اصبح من واجب الاتحاد السوفياتي تجنب الخوض في حرب نووية . بعبارة اخرى تعزيز قدرته على الردع . وقد ارتكز الردع السوفياتي على جملة امور . اولا ، فكرة الهجوم المفاجيء ، لذلك توجب على الاتحاد السوفياتي تمتين قوته الضاربة ، خاصة في مجال الصواريخ . فعلى العكس من الولايات المتحدة لم يتمتع الاتحاد السوفياتي بقواعد تقربه من الاهداف الامريكية . ثانيا ، ان الحرب النووية القادمة ستكون حاسمة في الساعات الاولى . لذلك لا بد من التشديد على قابلية تحقيق تفوق في تلك الفترة القصيرة . ثالثا ، لم يغفل السوفيت دور القوات التقليدية فقد انيطت لها مهمات خوض المعارك . فمن الممكن ، في نظرهم ، اجراء العمليات العسكرية البرية ، لذلك فان الساحة الاوربية ظلت متميزة . رابعا ، حتى منتصف الستينات رفض السوفيت فكرة الحرب النووية المحدودة . ولكن بعد تطوير الاسلحة النووية التعبوية وتشديد الغرب على احتمال حدوثها وخوضها بنتائج يمكن توقفها ، فقد رأى السوفيت فائدة هذه الاستراتيجية . خامسا ، استثمر السوفيت دعوة « الفجوة الصاروخية » التي زعم الامريكيون انهم يعانون منها ، وبذلك ذللوا الفوارق في القدرات الكمية والنوعية بينهم وبين الامريكيين .

جـ ــ مرحلة التساوي ثم التفوق (١٩٦٥ ــ) :

لقد حرصت القيادة السوفياتية الجديدة على تحقيق قدرة متساوية مع الولايات المتحدة في مضمار القوات الاستراتيجية النووية . وقد ادركت موسكو ان الولايات المتحدة متفوقة عليها في عدد الصواريخ العابرة للقارات ، ومنظومة التهديف ، ومنظومة الانذار المبكر ، كما كانت الغواصات النووية الامريكية متقدمة عددا وعدة وهندسة على ما كان لدى السوفيت . ويضاف الى ذلك مسألة القدرة التدميرية بمعيار الميغاتون .

فعلى مستوى الصواريخ العابرة للقارات تمكن الاتحاد السوفياتي من اللحاق بالولايات المتحدة وتحقيق سبق عليها . وقد فسرت هذه السياسة العسكرية على اساس ان السوفيت يرغبون في اعاقة المساعي الامريكية في مجال تخفيف اثار الهجوم الاول . ثم ان السوفيت كانوا يخشون من مضاعفات الخلافات مع الصين على موقفهم الاستراتيجي بالنسبة للغرب . لذلك اجبروا على مسايرة مستلزمات ستراتيجية على مستويين مختلفين . كما حرص السوفيت على زيادة

القدرة التدميرية بالميغاتون وكان هذا الامر يعني ادخال نظام الصواريخ المتعددة الرؤوس النووية والمستقلة التهديف . وبالتالي فقد اصبح الطرفان في عملية سباق تسلح عند مستوى جديد .

لم يغفل السوفيت اثار الدعوة الامريكية الى تحسين القدرة العسكرية للاغراض العامة . ولما كانت الولايات المتحدة قد استثمرت تاريخيا وجودها العسكري في العالم ، كان على الاتحاد السوفياتي ان يجعل حضوره العسكري حقيقة فاعلة لها نتائجها السياسية والدبلوماسية . لذلك فقد اندفع السوفيت في مشاريع تعزيز القوة البحرية والجوية . والملاحظ خلال السنين الاخيرة ان القدرات البحرية السوفياتي وصلت الى مناطق التأزم بعدما كانت عاجزة عن ذلك في الستينات .

ان القدرة التدميرية السوفياتية لا تقل شأنا عن قدرة خصمها لذلك امتازت هذه المرحلة بحضور توازن في القدرة التدميرية بفكرة القدرة على البقاء رغم الهجوم المفاجيء كأسلوب جديد للحد من التسابق في التسلح . فطالما ان القدرة التدميرية تصاعدية وتعتمد على التطور التقني في مجال الصناعات الحربية ، فان القدرة على البقاء يمكن ضبط مستوياتها وصيانتها من العطب ، وبذلك تنخفض حدة التسابق في التسلح وما فكرة محادثات الحد من الاسلحة النووية الاستراتيجية وسياسة الوفاق سوى محاولات على هذا الدرب .

جدول مقارنة بين القوات النووية للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي

الولايات المتحدة
١٩٧٧ ــ ١٩٧٨

النوع	العدد	المدى	القوة التدميرية
صواريخ ارضية عابرة للقارات	٥٤ تيتان ٢	٧٠٠٠ ميل	٥ ــ ١٠ ميغتان
	٤٥٠ مينوتمان ٢	٧٠٠٠ ميل	١ ــ ٢ ميغتان
	٥٥٠ مينوتمان ٣	٧٥٠٠ ميل	١٧٠ كيلوتان
صواريخ قريبة المدى	١٨٠ بيرش	٤٥٠ ميل	١ كيلوتان
	٣٦ لينس	٧٠ ميل	١ كيلوتان
صواريخ تطلق من البحر	١٦٠ بولارس	٢٨٨٠ ميل	٢٠٠ كيلوتان (يحمل ٣ رؤوس)
	٤٩٦ بوسيدون	٢٨٨٠ ميل	٥٠ كيلوتان (يحمل ١٠ رؤوس)

الاتحاد السوفياتي

	العدد	المدى	القدرة التدميرية
صواريخ ارضية عابرة للقارات	١٩٠ SS-9	٧٥٠٠ ميل	٤ ميغتان (يحمل ٣ رؤوس)
	٧٨٠ SS-11	٦٥٠٠ ميل	مختلف الطاقات
	٦٠ SS-13	٥٠٠٠ ميل	١ ميغتان
	٦٠ ميل SS-17	٦٥٠٠ ميل	٩٠٠ كيلوتان (يحمل ٤ رؤوس)
	١١٠ SS-18	٦٣٠٠ ميل	٢ ميغتان (يحمل ٨ رؤوس)
	٢٠٠ SS-19	٧٠٠٠ ميل	٢ ميغتان (يحمل ٦ رؤوس)
صواريخ متوسطا المدى	٥٠٠ SS-4	١٢٠٠ ميل	١ ميغتان
	٩٠ SS-5	٢٣٠٠ ميل	١ ميغتان
	١٠٠	٣٠٠٠ ــ ٤٠٠٠	١٥٠ كيلوتان (يحمل ٣ رؤوس)
صواريخ قريبة المدى (عدة صواريخ)	١٣٠٠	١٠ ــ ٥٠٠	١ كيلوتان
صواريخ تطلق من البحر	١١٢	٣٥٠ ــ ٥٠٠٠	١ كيلوتان ــ ٢ ميغتان (يحمل ١ ــ ٣ رؤوس)

المبحث الثالث : انتشار السلاح النووي ومخاطره

لقد احتكرت الولايات المتحدة القدرة العسكرية النووية حتى ١٩٤٩ ، وخلال تلك السنة اصبح الاتحاد السوفياتي القوة النووية الحربية الثانية . وفي ١٩٥٣ انضمت بريطانيا الى النادي النووي . ومنذ ذلك الوقت وعدد الاعضاء في تزايد . ففي ١٩٦٢ تمكنت فرنسا من الحصول على العضوية النووية وبعدها بعامين حذت الصين حذوها وفي ١٩٧٤ اجرت الهند تجربة نووية . الا انها لم تعلن بعد عن امتلاكها لسلاح نووي . وثمة دول في طريقها الى تصنيع الاسلحة النووية ، واخرى تملكه بالفعل الا انها لم تعلن عنه بعد كاسرائيل .

ولعل من المفيد التمييز بين الدول من حيث القدرة النووية بصورة عامة ، والقدرة العسكرية ، فمن حيث القدرة النووية تتفاوت الدول في المستوى والطاقة الفعلية والمحتملة . وبعضها لديها القدرة النووية الا انها لا تملك السلاح النووي حتى الان كالهند والارجنتين وايران . واخرى بعيدة عن القدرة النووية لان اقتصادها وتقدمها العلمي والتقني لا يساعدان على ارساء قدرة نووية . وتقع اغلب دول العالم الثالث في هذا الصف .

اما من حيث القدرة العسكرية النووية فمن المفيد تصنيف القوى الى ثلاث مستويات : اولا ، الدول المالكة بالفعل للاسلحة النووية (بعضها معروفة وبعضها غير معلنة كاسرائيل وجنوب افريقيا) ، ثانيا ، الدول التي هي في مرحلة الانطلاق لامتلاك سلاح نووي . وقد تكون مرحلة الانطلاق اشهر او سنتين . ثالثا ، الدول التي في طريقها لامتلاك سلاح نووي وهي عادة تنتظر ما بين خمس الى عشر سنوات .

عند الحديث عن القدرة النووية علينا ان ندرك جملة امور . اولا ان المسافة العلمية والتقنية بين القدرة النووية للاغراض السلمية وللاغراض الحربية ليست بالمسافة الشاسعة . ثانيا ، لم يعد العبء الاقتصادي معوقا لنمو قدرة نووية عند دولة يبدو من اول وهلة ان اقتصادها لا يعينها على ذلك . ثالثا ، ان انتقال المعلومات والتقنية يجري بين الدول النووية وغير النووية ، وقد يكون التعامل بشروط المتجارة . رابعا ، ان القرار في الانتقال من قدرة عسكرية تقليدية الى قدرة عسكرية نووية قرار سياسي يخضع لاعتبارات سنعرج عليها فيما بعد . خامسا ، ليس من الضروري ان تقوم الدولة بتفجير نووي كي تصبح من المالكين للقدرة النووية والمعترف بهم . فثمة سبل تمكن الدولة من التأكد من قدرتها النووية دون تفجيرات .

والان نسأل لماذا تنتقل الدول الى قدرة عسكرية نووية ؟

١ ــ الردع : لقد تفحصنا في الفصول السابقة اركان استراتيجية الردع . وهنا نقول بان بعض الدول تلجأ الى الرادع النووي اما لتعطل به خطرا تقليديا لا قدرة لها على موازنته واما ان تتعامل مع قوة نووية كانت قد سبقتها الى هذه المرتبة . ولقد ادعت الولايات المتحدة انها استخدمت سلاحها النووي لترغم اليابان على الاستسلام . والا فان كلفة دحر اليابان كانت ستكون باهضة على الطرفين . كما تمسكت امريكا بقوتها النووية بعد الحرب الثانية . بحجة انها كانت الوسيلة الوحيدة الناجحة لردع توسع سوفياتي . وبذلك استخدمت واشنطن قدرتها النووية في اطار استراتيجية الحصر . وهي استراتيجية ردع في جوهرها . ولكن كان السوفيت يسرعون الخطى انذاك للحاق بالولايات المتحدة . وبالفعل تمكنوا من امتلاك سلاح نووي . فاصبح لديهم الردع المتبادل . وان كان غير متعادل ، الا انه جعل التفكير في استخدام السلاح النووي وسيلة لحسم المنازعات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي خيارا غير عقلاني وغير مجد .

٢ ــ حسم النزاع المديد بعد ان تخفق الوسائل التقليدية السياسية والعسكرية في ذلك . ولعل اختيار الكيان الصهيوني للسلاح النووي السري يمثل هذا النموذج بصورة دقيقة . فكما هو معلوم ان الحروب العربية ــ الصهيونية منذ ١٩٤٨ لم تأتي بالنتيجة المتوخاة من الصراع . فالامة العربية ما زالت ترفض الوجود الصهيوني وتتهيء لصد محاولاته التوسعية وتسعى لتمكين نفسها من سبل القوة الحديثة . كذلك فمن المنطق ان يفكر الخصم في وضع حد لهذه المواجهة التي قد لا تكون لصالحه ما لم يأتي بمتغير جذري يقلب موازين المعادلة . والسلاح النووي هو ذلك المتغير ــ كما سنرى في المبحث الرابع ــ

٣ ــ عدم الاطمئنان الى الغطاء النووي الذي تمنحه دول نووية حليفة : وكانت فرنسا من القوى التي تأثرت جزئيا بهذا الاعتبار عندما عزمت على التحول من قدرة تقليدية كبرى الى قوة نووية كبرى . فالانتماء البريطاني الى النادي النووي جعل بريطانيا تنعم بقدرة رادعة محدودة تستطيع عن طريقها

المساومة مع الولايات المتحدة في مسألة الامن الاوربي . وبالفعل اعطيت الولايات المتحدة اعتبارا لبريطانيا وادخلتها في الشؤون الأمنية بصورة تختلف عن دور فرنسا غير النووية . وفوق هذا وذاك ، شعرت حكومة ديغول ان التعادل المتبادل في استراتيجية الردع بين الدولتين العظيمتين ترك فرنسا في موقف لا تحسد عليه . اذ اصبح من الواضح منطقيا ان واشنطن سوف لن تجازف ــ حسب اعتقاد الفرنسيين ــ في سلامتها من اجل سلامة اوربا الا اذا كانت الاشتباكات ذات نطاق عالمي . لذلك ارادت فرنسا ان تحتمي بدرعها النووي . وبالتالي ستكون في موقف يجعلها تخاطب السوفيت في هذا المضمار من دون اللجوء الى الولايات المتحدة . وقد تعثرت العلاقات الامريكية ــ الفرنسية داخل حلف الاطلسي بسبب هذه الاختلافات العميقة وانتهت الى انسحاب فرنسا من الجانب العسكري للحلف .

٤ ــ النزعة الى التفوق في المنطقة : ولعل المساعي الصهيونية في هذا المضمار خير دليل . وكذلك يمكننا وصف جهود الارجنتين بانها كانت من اجل تمكين سياستها من التميز في المنطقة الاقليمية . ولكن لا بد من التشديد هنا . ان مثل هذه السياسات ستشجع الاخرين على التعجيل في الدخول الى النادي النووي .

٥ ــ مجابهة طرف في نزاع كان تقليديا فاصبح نوويا ولكنه بصورة غير مباشرة : فالخلافات الهندية ــ الصينية تأثرت عندما انتقلت الصين الى قدرة نووية عسكرية بالرغم من ان الجهد الصيني لم يكن في الاصل موجها ضد الهند . ولكن بما ان للهند نزاعات اقليمية وحدودية وعلى مستوى السياسة الدولية ــ فكلتاهما من الدول الاسيوية الكبرى ــ فقد خشيت على الموازنة مع الصين ان ترجح الكفة الصينية . ولما كانت الضمانات الامريكية والسوفياتية لطمأنة الهند غير وافية فقد رجحت الهند الخيار النووي . ولقد اصبح من الضروري الان في اعتبارات باكستان ان تحذو حذو الهند ، ولعل المستقبل القريب ستشهد خطوة باكستانية هامة في هذا المجال . ومن بعد ذلك يصعب معرفة اين ستتوقف العجلة النووية في المنطقة .

٦ ــ التطلع الى دور الدولة العظمى :
والنموذج الصيني هو الدالة على ذلك فالصين لها مقومات الدولة الكبرى الا انها حبيسة بعض القيود والمعطيات الجغرافية والاقتصادية والايديولوجية . فمن جهة بنزع الصين للعبة الدولة العظمى في السياسة العالمية الا انها لا تمتلك مقومات الاستراتيجية العالمية ولكي تملىء فراغا هاما في ترسانتها العسكرية اصبحت نووية وبذلك بدأت تزاحم القوتين العظيمتين من زاويتها الخاصة . وبذلك فهي تختلف لحد ما عن بريطانيا وفرنسا .

٧ ــ تزعم بعض الدول ان القدرة النووية سواء عسكرية كانت ام لا تتيح للدولة ميزات ايجابية تفتقرها الدول غير النووية : فعلى مستوى التقدم الصناعي والتقني والعلمي والاقتصادي تعتبر القدرة النووية حقلا هاما يؤثر في الاقتصاد الوطني . كما ان القدرة النووية تعزز موقف الدولة النووية في المحافل عندما تكون اثقال الدول حسب ادوارها . ففي مجال نزع السلاح ، على سبيل المثال ، لا يمكن ان تخرج الدول النووية بنفس الصيغ التي تخرج بها الاطراف غير النووية . فالاعضاء النووين سيطلب منهم ان يتخلوا عن شيء يملكونه لذلك سيطالبون بما يقابل تنازلهم ، اما الأطراف غير النوويين فهم مطالبون بان لا يمتلكوا شيئا هم لا يمتلكونه بعد .

ما هي المخاطر الناجمة عن انتشار السلاح النووي ؟
لقد انتظم الكتاب الاستراتيجيون عند فصلين بشأن هذه المسألة . فبعضهم لا يشجع على انتشار السلاح النووي ــ وهم الاغلبية ــ واخرون لا يعترضون على هذه الظاهرة ــ وهم القلة . وقد ساق كل فريق حججه لمساندة صواب رأيه . ولنبدأ بالمؤيدين لقضية انتشار السلاح النووي . ويقف في صدارة الصف الكاتب الاستراتيجي الفرنسي الجنرال غالوا .
ان منطق غالوا واضح وصريح . فقد شرع من الموقف التالي . بما ان الدول تخوض نزاعات وهذه النزاعات لا يمكن حسمها بصورة سلمية في اغلب الاحايين اذن من الاجدر بنا ان نحرص على تطويق هذه النزاعات ومنعها من ان تأخذ الطابع المسلح . اي ان يتمكن كل طرف تسوية نزاعته مع خصمه عن سبيل ردعه على ان يكون الردع متبادل . ثم يستشهد غالوا بالواقع المعاصر للعلاقات الامريكية السوفياتية . فهو لا يزعم انها الافضل ولكنها مع ذلك دون

المواجهة المباشرة وهي لذلك تسير نحو استقرار اكثر من حيث الدرجة والديمومة والمجال . ويعود الفضل في ذلك الى حقيقة الردع النووي . اي ان الطرفين قادران على تحطيم كل منهما الاخر بغض النظر عن الشارع بالهجوم . اذن ليس من مصلحة اي منهما ان يشرع بتدمير الاخر ، اذ انه سيدمر نفسه ايضا . بعبارة اخرى عليهما ان يتعايشا مع نزاعمها ويتعلما كيف يعيشان معا في ظل شبح حرب لا تبقى ولا تذر . والحجة الثانية هي ان الردع لا يتطلب بالضرورة قدرات متكافئة عند الطرفين . ويدلل بذلك على النموذج الردعي القائم بين السوفيت وفرنسا . فلو كان لدى فرنسا (١٠٠) قذيفة نووية ولدى السوفيت (١٠٠٠٠) قذيفة نووية فان حالة الردع ستكون قائمة بينهما رغم التفاوت في القدرة التدميرية . وسبب ذلك هو ان السوفيت سوف لن يجرؤا على مهاجمة فرنسا نوويا لان ما سيكسبوه من تدميرهم لا يتناسب مع ما تستطيع فرنسا ان تلحقه بالسوفيت في حالة تمكنها من تنفيذ ضربة مضادة حتى وان كانت ببعض القذائف النووية . وذلك لان مثل هذه القذائف ستتوجه نحو اعز وادسم واثمن هدف بشري يمتلكه السوفيت . اي ان تدمير موسكو او كييف او لينينغراد لا يعادل ما يتوقعه السوفيات من مكسب بتدميرهم فرنسا في حالة صراع يتعذر حسمه سلميا . واذا سحبنا المنطق على جميع مناطق الصراعات الدائرة بعنف والمتجذره فان الاستقرار سيعم المناطق في ظل الردع النووي .

ولكن ثمة اعتراضات على هذا المنطق ، اولا ، ان الجنرال غالوا يشدد على ان الروح التي تسود النزاع الامريكي السوفياتي هي التي ستسبغ على بقية النزاعات . ولكن ليس هناك من دالات تعزز هذا الرأي . فالروح التي شخصها غالوا انما هي نتيجة قدرة عالمية يدرك الطرفان نتائجها الوخيمة ولا ينظران اليها من زاوية صراع محلي .

ثانيا ، ان الخلافات السوفياتية الامريكية نزاعات ذات طابع عقائدي ومؤطرة في نظرة مستقبلية . اي لا يقصد كل واحد منهما تحقيق كسب عاجل على الاخر ، لان ذلك سيدفع بالخسران اللجوء الى القدرة النووية وهذا ما لا يرغبان فيه . اما النزاعات بين بقية الامم والدول فهي نزاعات من طبيعة اخرى . فلا نزاع ايديولوجي بين الصين والهند كما هو عليه الحال بين امريكا والاتحاد السوفياتي . ولكن ثمة نزاع على الارض بين الصين والهند لا يوجد مثل له بين امريكا والاتحاد السوفياتي . وكذلك الحال بشأن النزاع العربي ــ الصهيوني .

فالامر هنا هو مسألة تحقيق الذات العربية وصياغتها واستعادة اراضيها من عضو غريب . في حين لم يسلب الامريكيون من السوفيت شيئا والعكس صحيح كذلك .

ثالثا ، ان اكتساب السلاح النووي من قبل الامريكيين والسوفيت حدث خلال فترة اتسمت بالحرب الباردة ولم تكن بينهما حرب ساخنة . لذلك لم يغتنم الامريكيون احتكارهم لانهم لم يكونوا متأكدين من جدوى الحرب النووية انذاك . اما في مسألة انتشار السلاح النووي الى مناطق نزاع اخرى فانها ستكون متفاوتة زمنا . ولعل الذي سبق الاخر قد يجد نفسه تحت ضغوط هائلة تدفعه الى توظيف سلاحه الجديد[1] .

رابعا ، لقد تمكن الامريكيون والسوفيت من ممارسة السيطرة على الازمات وتنامت لديهم خبرات واساليب للتغلب على حالات التأزم . في حين من الصعوبة بمكان على انظمة سياسية غير مستقرة ولديها قدرات نووية عسكرية ان تمارس قيودا صامرة ضد الاتجاهات المشجعة لاستخدام السلاح الجديد .

خامسا ، ان عالما تكثر فيه الخلافات والنظم السياسية والتصورات المتباينة له اكثر اضطرابا في ظل سلاح نووي منتشر الى مناطق تصارع عديدة . كما ان احتمال الحرب النووية المحدودة سيكون اكثر نصيبا مما هو عليه الامر حاليا . فقد يلجأ طرف نزاع نووي الى اشراك اطراف اخرى في الصراع دون رغبتها في ذلك . وذلك لانه يدرك بان قدراته النووية لا تمكنه من تحقيق النصر النهائي .

سادسا ، مما لا شك فيه ان تراكم الاسلحة النووية كما ونوعا يخلق مصاعب فنية ليس من السهولة بمكان ان يتغلب عليها الفنيون . فكلما كثرت

---

(١) يكون المنطق بالشكل التالي . اكتسبت دولة أ سلاحا نوويا قبل الخصم دولة ب . فهل ستستخدم دولة أ سلاحها ام لا ؟ اذا كانت تنشد التفوق والتوسع او اقرار امر واقع لا يرتضيه الخصم فان حالات جديدة ستحدث . اولا ، ان دولة أ تعلم ان دولة ب سوف تلحق بها ولن تترك التفوق لدولة أ . اذن لابد ان تفيد دولة أ نفسها من هذا السبق . ثانيا ، تفكر دولة ب بان دولة أ سوف تستخدم سلاحها الجيد (وقد يكون الامر كذلك ام لا) لذلك فمن مصلحة دولة ب ان تشن هجوما على دولة أ وتحرمها من سبقها الى سلاح نووي . وبهذا تندلع الحرب . ثالثا ، قد تفكر دولة أ ان دولة ب تفكر بالصورة الثانية اعلاه ، لذلك فمن مصلحة دولة أ ان تشن هجوما على دولة ب . وهكذا يتضح لنا ان الامر غير مستقر لا كما يعتقد الجرال غالوا .

وتنوعت الاسلحة كلما ارتفعت نسبة احتمال حدوث خطا غير متعمد . وفوق هذا كله ، كلما كانت انظمة الاسلحة النووية ابتدائية كلما صعب السيطرة عليها فنيا . لذلك فليس بالامر المستحيل ان يحدث عطب فني يظن الخصم انه بوادر هجوم نووي . وهل بوسع جميع الدول المتنازعة ان تمد خطاً احمرا كالذي بين موسكو وواشنطن ؟

واخيرا لا بد من التطرق الى المحاولات المبذولة في سبيل منع انتشار السلاح النووي . وتقع هذه الجهود ضمن مشاريع نزع السلاح من العالم . فاتفاقية الحد من انتشار الاسلحة النووية ، والدعوات الى نزع مناطق من الاسلحة النووية انما هي محاولات صائبة في طريق طويل والغرض النهائي من ورائها تقليل فرص نشوب حرب عالمية او محلية بالاسلحة النووية[1] .

المبحث الرابع : السلاح النووي وأثره على الشرق الاوسط[2]

هناك جدل بين المعنيين في الدراسات الاستراتيجية بشأن النتائج التي ستنجم في حالة تحول الصراع العربي — الصهيوني الى صراع نووي . وقد اتخذ كل فريق لنفسه موقفا يستند على افتراضات سياسية ، عسكرية ، واقليمية — وعالمية ، لذلك جاءت التحليلات والنتائج متباينة . وفي رأينا ان ثلاثة افتراضات رئيسة علينا ان نأخذها مأخذ الجد . اولا ، ان الامة العربية تشكل جبهة واحدة تخضع لقرار مركزي في الشؤون ذات العلاقة الحربية والسياسية . ومع ان مظاهر التبعثر طافحة في العلاقات العربية ، الا انها في حالة المجابهة المصيرية ستكون قوية . فالتحدي النووي الصهيوني يهدد وجود الامة العربية . ثانيا ، ان الصراع العربي — الصهيوني لن يتأثر جوهريا بالصراع العالمي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . ورغم التداخل بين حلقة الصراع الاقليمي والصراع العالمي ، فان الدولتين العظيمتين لن تنزلقان الى مخاطر المجابهة النووية الشاملة . ثالثا ، هناك احتمال كبير في ان يكتسب العدو سلاحا نوويا قبل اي قطر عربي . من هنا تطرح جملة اسئلة : ما هي المكاسب التي سيجنيها

---

(١) سنأتي على ذلك عندما ندرس قضية نزع السلاح .

(٢) اعتمد هذا البحث على مقالة لي تحت عنوان « الاسلحة النووية والصراع العربي — الصهيوني » سينشر في مجلة العلوم القانونية السياسية ، الصادرة عن كلية القانون والسياسة ، جامعة بغداد .

العدو من اكتسابه للقابلية العسكرية النووية ؟ ما هي الخيارات المتاحة للعرب ؟ ما هي الآثار المترتبة على انتشار السلاح النووي الى الشرق الاوسط ؟

لقد بذلت حكومات الكيان الصهيوني جهودا متواصلة لامتلاك قدرة نووية . ففي ١٩٥٨ تعاقدت اسرائيل مع شركة امريكية لشراء مفاعل نووي ثم انشاءه في ناحال سوريك . وفي ١٩٦٤ قدمت فرنسا مساعدات الى العدو لاقامة مفاعل ديمونا[١] . ولكن هناك مسألة التأكد من هل ان اسرائيل تملك سلاحا نوويا بالفعل . وقد تباينت الاجتهادات بهذا الشأن . والقناعة المرجحة لدينا هي ان اسرائيل تمتلك سلاحا نوويا[٢] . اما لماذا لا تعلن عن امتلاكها للقدرة النووية فهذه قضية لها حساباتها . فالعدو لا يدع للعرب فرصة التأكد وبذلك يجعلهم في شك عما يمتلكه ويقصده من وراء امتلاكه . ثانيا ، انهم لا يرغبون الظهور بمظهر الدولة السباقة الى ادخال السلاح النووي الى الشرق الاوسط . ثالثا ، لا يرى العدو ثمة ضرورة الى اعلانه عن امتلاكه للسلاح النووي بتفجير علني . فهناك سبل اخرى يمكن الافادة عن طريقها كالتجارب المختبرية للتأكد من فاعلية السلاح ، وايصال المعلومات عن طريق السبب السياسية والدبلوماسية غير المباشرة .

ان اختيار الكيان الصهيوني للخيار النووي يتأثر بجملة عوامل ومنها طبيعة الاهداف التي ينشدها العدو والوسائل المتاحة له ، وقوة العرب . فالامن الاسرائيلي على حد قول بن غورين « ليست مشكلة حدود او سيادة بل يتناول البقاء على قيد الحياة بالمعنى الحرفي لهذه العبارة[٣] . وشروط هذا الهدف « الحصول على قبول عربي ملزم وشامل بالوجود الاسرائيلي على الارض العربية التي احتلت سنة ١٩٤٨[٤] . وكما اتضح من تجارب الحروب العدوانية التي شنها العدو على الامة العربية فان نظام اسلحة تقليدية واهداف محدودة لم

(١) فؤاد جابر ، الاسلحة النووية واستراتيجية اسرائيل ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٧١ ، ص ١٠٤ .
(٢) راجع حول الاسباب التي رجحت هذا الاعتقاد في بحث « الاسلحة النووية والصراع العربي - الصهيوني » . المصدر نفسه .
(٣) موجود عند انجلينا الحلو ، عوامل تكوين اسرائيل ، مركز الابحاث ، بيروت ١٩٦٧ ، ص ٤٠ .
(٤) ابراهيم العابد ، مدخل الى الاستراتيجية الاسرائيلية ودراسات فلسطينية ، ١٩٧١ ، ص ٢٠ .

يخدم العدو . فالردع بالاسلحة التقليدية لم يفعل أي قوة ، لذا كانت حرب ١٩٦٧ . وقد استنتج ان الردع هذا حالة غير مستقرة ، كما انها خيبت اماله ، فهي تؤدي « الى ارتداع العدو (العرب) لفترة زمنية طويلة من شأنه ان يؤدي الى تسليم الامر الواقع والتسليم يؤدي بالتالي الى السلام[١] .

ان التطورات في السياسة الدولية تؤثر بصورة مباشرة على اختيار العدو لنظام اسلحته في صراعه العسكري مع الامة العربية . وقد اعتمد العدو في تسلحه على الولايات المتحدة والدول الغربية واستحصل على كميات كبيرة ولكن مع هذا لم يتمكن من التفوق . كما طالب بالضمانات الامنية . وقد بالغ العدو قضية افتقاره الى الامن . ومع ان حرب ١٩٦٧ جعلت العدو يتمتع بها بدرجة من الامن لم يعرفها من قبل ، وانه لم يعد بحاجة الى ضمان خارجي ، الا ان حرب تشرين ١٩٧٣ جعلت تلك الحدود محض سجل تاريخي .

ان العدو لن يكف عن السعي وراء التوسع في الاراضي العربية . ولما كانت اكلاف ومخاطر التوسع باهضة وخطرة ، فانه سيلجأ الى وسيلة اخرى . وقد يرى البعض ان الاسلحة النووية هي الحل البديل وذلك انها ستنقص من اهمية الاسلحة التقليدية وتردع العرب عن شن اي هجوم لاسترجاع حقوقهم[٢] . ما هي الخيارات التي امامنا في هذه الحالة . اولا ، الانتقال الى قوة نووية ، ثانيا ، الدعوة الى اخلاء المنطقة من السلاح النووي ، ثالثا ، الانتماء الى اتفاقية حصر انتشار السلاح النووي . اما الخيار الاول فما زال غير واضح . ولكن الخيار الثاني وجد ترحيبا عند بعض الاقطار العربية والدول المجاورة . فمنذ ١٩٥٨ ودول عدم الانحياز تطالب باخلاء افريقيا والشرق الاوسط من الاسلحة النووية . وكما اظهرت بعض الدراسات ان انجاح مشروع كهذا يتطلب جملة مستلزمات موضوعية منها ان تكون المنطقة « بعيدة عن التوترات الحادة المحلية منها والعالمية ، كما يجب غياب اختلافات جوهرية بين دول المنطقة ، وعلى الدول ان لا تنتمي الى احلاف متنافسة ، اضف الى ذلك لابد من تعاون

---

(١) ايغال الون ، الستار الرملي عند ابراهيم العابد ، المصدر السابق ص ٤٤ .
(٢) Robert W. Tucker, «Israel and United States from Defence to Nuclear Weapons», Commentry, November, 1975.

اقليمي وانسجام في العلاقات بين دول المنطقة[١] . ومع هذا فقد افصح وزير خارجية العراق عن الحاجة « الى اتخاذ الخطوات السريعة والجدية لترجمة قرار الامم المتحدة بشأن انشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الاوسط الى اجراءات عملية ولكشف الاطراف المعيقة والمتلكئة »[٢] . اما بشأن انتماء الاقطار العربية الى اتفاقية الحظر من انتشار السلاح النووي ، فقد وقعت وصادقت عليها الاقطار الرئيسة ، ولكن العدو لم يوقع على الاتفاقية .

ان الغرض من معارضة الكيان لفكرة اخلاء المنطقة من السلاح النووي والتوقيع على اتفاقية حظر انتشار الاسلحة النووية هو في الواقع التأكيد بصورة غير مباشرة على امرين . هما ان العدو يمتلك سلاحا نوويا ، وانه يرغب في الافادة من الغموض في موقفه وما يساور العرب من شكوك . وكلاهما صحيح . لذلك علينا ان ننمي قدراتنا العلمية والتقنية في المجال النووي وان لا ندع فرصة مواتية دون استغلالها من اجل اخلاء منطقتنا من الاسلحة النووية . بعبارة اخرى ، ان دعوتنا يجب ان تكون من موقف القابلية على ترجيح الخيار الاول في حالة تعذر الخيار الثاني .

ان مستقبل الصراع العربي ـ الصهيوني في المجال العسكري سيتأثر بصورة حاسمة بما سنتمكن من تحقيقه طالما ان العدو سبقنا الى امتلاك القدرة النووية . وليس منطقيا ان يجنح الصراع الى حالة استقرار ثابت او الى الجمود . فان كون طرف نووي واخر غير نووي لا يعني انهاء الصراع او تجميده . فالتجربة الاولى التي سبقت الحرب العالمية الثانية خير دليل . فعندما كانت الولايات المتحدة القوة النووية الوحيدة ، في حين كان الاتحاد السوفياتي ما يزال قوة تقليدية ، لم تتمكن الولايات المتحدة من تجميد الصراع . وكذلك

(١) G. Fisher, The Non-Proliferation of Nuclear Weapons, Europa Publication, London, 1971, P. 198.

(٢) جريدة الثورة ، خطاب وزير خارجية العراق امام الهيئة العامة للامم المتحدة ، ٥ تشرين الثاني ، ١٩٧٧ .

الامر في حالة الامتلاك من جانب خصمين فليس من دالة تعزز الرأي القائل بان الاستقرار سيكون بالضرورة[1] .

(١) حول الاراء المتباينة راجع :
فؤاد جابر ، ألمصدر السابق ، ص ١٧١ . وكذلك محمود عزمي ، الخيار النووي الاسرائيلي ضرورة استراتيجية ، شؤون فلسطينية ، عدد ٢٣ ، اذار ١٩٧٥ ، ص ٩٩ . وكذلك سلمان رشيد سلمان ، القدرة النووية الاسرائيلية ، افاق عربية ، عدد ٦ شباط ١٩٧٦ ، ص ١١ . وكذلك ابراهيم العابد المصدر السابق ص ٨٤ . وبشأن نقد هذه الاراء راجع مقالتي ، الاسلحة النووية والصراع العربي الصهيوني ، مجلة العلوم القانونية والسياسية .

جدول (١) :

سكان العالم حسب آخر احصائية بالملايين :

المناطق	١٩٥٠	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٦
افريقيا	٢٥٠١	٢٧٢٢	٢٩٨٦	٣٢٨٨	٣٦١٠	٤٠٤٤
امريكا الشمالية	٣٣٠	٣٧٠	٤١٥	٤٦١	٥٠٩	٥٧٢
اسيا	١٣٦٨	١٤٩٢	١٦٤٤	١٨٢٤	٢٠٢٧	٢٣٥٥
اوربا	٣٩٢	٤٠٨	٤٢٥	٤٤٥	٤٥٩	٤٦٧

المصدر :- **Source, Demography Yearbook, 1977, U.N., P. 137**

جدول (٢) :
عدد سكان بعض الاقطار حسب القارات وكما جاء في اخر احصائية :

افريقيا	عدد السكان	اخر احصاء	ذكور	اناث
الجزائر	١١٨٢١٦٧٩	١٩٦٦	٥٨١٧١٤٥	٦٠٠٤٥٣٤
مراكش	١٥٣٧٩٢٥٩	١٩٧١	غير معلوم	غير معلوم
مصر	٣٦٦٥٦١١٨٠	١٩٧٦	١٨٦٩٨٩٠٤	١٧٩٥٧٢٧٦
نايجيرا	٥٥٦٧٠٠٥٥	١٩٦٣	٢٨١١١٨٥٢	٢٧٥٥٨٢٠٣
السودان	١٤١٧١٧٣٢	١٩٧٣	غير معلوم	غير معلوم
غانا	٨٥٥٩٣١٣	١٩٧٠	غير معلوم	غير معلوم
افريقيا الجنوبية	٢١٦٩٤٣٢٨	١٩٧٠	١٠٧٤٦٠٨٩	١١٠٤٨٢٣٩
امريكا				
كندا	٢٢٩٩٢٦٠٥	١٩٧٦	غير معلوم	غير معلوم
كوبا	٨٥٦٩١٢١	١٩٧٠	٤٣٩٢٩٧٠	٤١٧٦١٥١
المكسيك	٤٨٢٢٥٢٣٨	١٩٧٠	٢٤٠٦٥٦١٤	٢٤١٥٩٦٢٤
الولايات المتحدة	٢٠٣٢٣٥٢٩٨	١٩٧٠	٩٨٩١٢١٩٢	١٠٤٢٩٩٦٣٤
الارجنتين	٢٣٣٦٢٢٠٤	١٩٧٠	١١٦٠١١٥٥	١١٧٦١٠٤٩
البرازيل	٩٢٣٤١٥٥٦	١٩٧٠	٤٥٧٥٤٦٥٩	٤٦٥٨٦٨٩٧
كولمبيا	٢٢٥٥١٨١١	١٩٧٣	١١٠٠٣٦٠٥	١١٥٤٨٢٠٦
اسيا				
الصين	٨٦٥٦٧٧٠٠٠	١٩٧٧	غير معلوم	غير معلوم
الهند	٥٤٨١٥٩٦٥٢	١٩٧١	٢٨٤٠٤٩٢٧٦	٢٦٤١١٠٣٧٦
اندونوسيا	١١٩٢٩١٢٩٥	١٩٧١	٥٨٨٢١٧٧٤	٦٠٤٦٩٥١٦
باكستان	٦٤٩٧٩٧٣٢	١٩٧٢	٣٤٤١٧٠٠٠	٣٠٤٧٥٠٠٠
السعودية	٧٥١٢٦٤٢	١٩٧٤	غير معلوم	غير معلوم
العراق				
اوربا				
الاتحاد السوفياتي	٢٤١٧٢٠١٣٤	١٩٧٠	١١٣٩٩٣٧٧	١٣٠٣٢٠٧٥٧
بريطانيا	٥٥٥٠٦١٣١	١٩٧١	٢٦٩٤٨٠٧٨	٢٨٥٥٨٠٥٣
المانيا الغربية	٦٠٦٥٠٥٩٩	١٩٧٠	٢٨٨٦٦٦٢٤	٣١٦٨٣٨٧٥
فرنسا	٥٢٦٥٥٨٠٢	١٩٧٥	غير معلوم	غير معلوم

المصدر : Demographic Yearbook, United Nations, 1977, PP. 140-146.

جدول (٣) :

عدد العاملين بالزراعة من سكان القارات :

المناطق	السنة	عدد السكان العاملين	العاملين بالزراعة	النسبة من السكان العاملين ٪
افريقيا	١٩٦٥	١٢٢٧٧٢٠٠٠	٩٠٩٣٥٠٠٠	٧٤,١
	١٩٧٠	١٣٦٦٤٥٠٠٠	٩٧٦٩٢٠٠٠	٧١,٥
	١٩٧٥	١٥٢١٣٥٠٠٠	١٠٤٢٩٦٠٠٠	٦٨,٦
امريكا الشمالية	١٩٦٥	١١١٧٥٣٠٠٠	١٧٥٠٣٠٠٠	١٥,٦
	١٩٧٠	١٢٣٦٥٣٠٠٠	١٦٨٧٦٠٠٠	١٣,٦
	١٩٧٥	١٣٦٢٤٠٠٠٠	١٦٨٦١٠٠٠	١٢,٤
آسيا	١٩٦٥	٧٨٧٠٩١٠٠٠	٥٣٦٠١٤٠٠٠	٦٨,١
	١٩٧٠	٨٥٩٦٨٥٠٠٠	٥٥٦٨٢٣٠٠٠	٦٤,٨
	١٩٧٥	٩٤٠٥٦٨٠٠٠	٥٧٦٦٤٢٠٠٠	٦١,٣
اوربا	١٩٦٥	١٩٧٤١٢٠٠٠	٤٨٦٠٦٠٠٠	٢٤,٦
	١٩٧٠	٢٥١٣٦٨٠٠٠	٤١٦٦٨٠٠٠	٢٠,٧
	١٩٧٥	٢١٠١٩٧٠٠٠	٣٧٤٠٤٠٠٠	١٧,٨

المصدر : FAO Production Yearbook, United Nations, 1976, PP. 61-69.

جدول (٤) .
قيمة تجارة بعض الاقطار في المواد الزراعية لسنة ١٩٧٦ :

القطر	قيمة الاستيراد بالاف الدولارات	قيمة التصدير بالاف الدولارات
الجزائر	٩٧٧٩٩٩	١٥٤٦١٧
مصر	١٢٤٦٠٩٤	٧٣٥٨٦٢
امريكا	١١٨١٣٨٣	٢٣٧١٤٨٧
الهند	١٦٨٤٠٦٥	١٧٨٢٣١٢
العراق	٦١٦٩٨٢	٦٣٦٦٨
اليابان	١١٠٧٧٤٦	٢٨٧٧٠
السعودية	١٠٦٦٣٣٠	٢٤٣٢٧
فرنسا	٨٥٩٩٦٤	٨٨٩٨٨٩
بريطانيا	١٠٦٠٢١٥	٣٤٩٠٣٩
الاتحاد السوفياتي	٩٤٨٤٦٥٥	٢٠٧٠٣٦٨

المصدر : FAO Trade Yearbook, United Nations, 1977, PP. 799-183.

جدول (٥) :

عدد السكان العاملين في الاقتصاد لسنة ١٩٧٥ بالاف

	عدد السكان الاجمالي	عدد العاملين	النسبة ٪
الدول المتقدمة صناعيا	١١٣١٦٨٤	٥٢٠٠٨٢	٤٦
الدول النامية	٢٨٣٦٣٧٠	١١٢٥٤٩٤	٣٩

جدول (٦) :

اهم المواد الاولية المنتجة وحصة كل قارة منها لسنة ١٩٧٦
بملايين الاطنان

المنطقة	الكمية	المنطقة	الكمية
الحنطة		**القطن**	
العالم	٤١٨	العالم	١٢
افريقيا	١٠,٨	افريقيا	١,١
امريكا الشمالية	٨٥,٣	امريكا الشمالية	٢,٨
امريكا الجنوبية	١٦,١	امريكا الجنوبية	٠,٨
اسيا	١١١,٣	اسيا	٤,٨
اوربا	٨٥,٨	اوربا	٠,٢
مناطق اخرى	١٢,١		
الفحم		**النفط**	
العالم	٢٤٢٠	العالم	٢٨٦٤
افريقيا	٨٢,٢	افريقيا	٢٨٦,٩
امريكا الشمالية	٦١٢,١	امريكا الشمالية	٥١٨,٢
امريكا الجنوبية	٨,٨	امريكا الجنوبية	١٧٢,٧
اسيا	٦٧١,٦	اسيا	١٢٨٢,٦
اوربا	٤٨١,٣	اوربا	٦٢,٤
مناطق اخرى	٧٠,١	مناطق اخرى	٢١
خام الحديد			
العالم	٥١٣		
افريقيا	٣٦,٥		
امريكا الشمالية	٨٨,٨		
امريكا الجنوبية	٨٢,١		
اسيا	٦٧,٤		
اوربا	٤٨,٧		
مناطق اخرى	٥٨,٣		

المصدر : Statistical Yearbook, United Nations, 1977,P.2.

جدول (٧) :
حصص بعض الاقطار من المواد الاولية المهمة لسنة ١٩٧٦

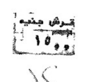
القطر	حنطة	قطن	فحم	نفط	حديد
الجزائر	٢٠٦٠	١	٨	٥٠٤٢٣	١٤٩٠
مراكش	٢١٣٥	٧	٧٠٢	٩	٢٠٢
نايجيريا	٢٠	٦١	٢٣٧	١٠٣٤٧٩	—
كندا	٢٣٥٨٧	—	٢٠٧٩٨	٦٢١٥٢	٣٤٩٩٣
الولايات المتحدة	٥٨٣٠٧	٢٣٠٤	٥٨٥٦٨٤	٤٠١٢١١	٥٠١٥٢
الارجنتين	١١٢٠٠	١٤٠	٦١٥	٢٠٨٠٠	١٦٠
كولمبيا	٥٩	١٤٥	٣٦٢٠	٨٥٠٠٠	٤٩٨
الهند	٢٨٨٤٦	١٠١٩	١٠٠٨٧٥	٨٦٥٩	٢٧١٦٥
العراق	١٣١٢	١٢	—	١١٢٢٨٤	—
فرنسا	١٦١٥٠	—	٢٣٣٠٠	١٠٥٧	١٣٧٩٢
المانيا	٦٧٠٢	—	٩٥٩٠٢	٥٥٢٤	٧٥٠
بريطانيا	٤٧٤٠	—	١٢٣٨٢٢	١١٦٣٠	١١٠٠
الاتحاد السوفياتي	٩٦٩٠٠	٢٥٩٥	٣٩٤٣٧٧	٥١٩٦٧٧	١٣٠٨٩٠
الصين	٤٣٠٠١	٢٣٧٣	٤٨٠٠٠٠	٨٥٠٠٠	٣٢٥٠٠
اليابان	٢٢٢	—	١٨٣٩٦	—	٤٥٠
السعودية	٢٠٥	—	—	٤٢٥٨٠٤	—
الكويت	—	—	—	١٠٨٠٤٦	—
موريتانيا	—	—	—	—	٦٢٣٣

المصدر نفسه :

جدول (٨) :
الدخل القومي لبعض الاقطار بالاف الملايين كلا حسب عملته

القطر	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٦	العملة
الجزائر	غير معلوم	٢٢,٩	غير معلوم	دينار
كندا	٣٣,٢	٧٤,٩	١٦٧,٥	دولار
الولايات المتحدة	٤٥,٢	٨٧٨	١٥٠٥	دولار
الارجنتين	غير معلوم	٨٨,٦	غير معلوم	بيسو
كولمبيا	٢٣,٨	١١٦,٧	غير معلوم	بيسو
الهند	١٤٢,١	٣٨٠١	غير معلوم	روبية
العراق	غير معلوم	١٠.١١	غير معلوم	دينار
فرنسا	٢٧١,١	٧٠٦,٣	١٤٨٢,٣	فرنك
المانيا	٣٠٢,٨	٦٧٨,٨	١١٢٢,٨	مارك
بريطانيا	٢٥	٥٠,٧	١٢٢	باوند
الاتحاد السوفياتي	١٤٥	٢٨٩	٣٨٢	روبل
الصين	غير معلوم	غير معلوم	غير معلوم	
اليابان	١٤١٢٨	٦١,٨٤٨	١٤٩,٣٠٣	ين
السعودية	غير معلوم	١٧,٤	١٥٥,١	ريال
كويت	غير معلوم	٧٤٣	غير معلوم	دينار
موريتانيا	غير معلوم	غير معلوم	غير معلوم	

المصدر نفسه PP. 297-702



تصميم مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر